الأحرف السبعة

ومنزلة القراءات منها

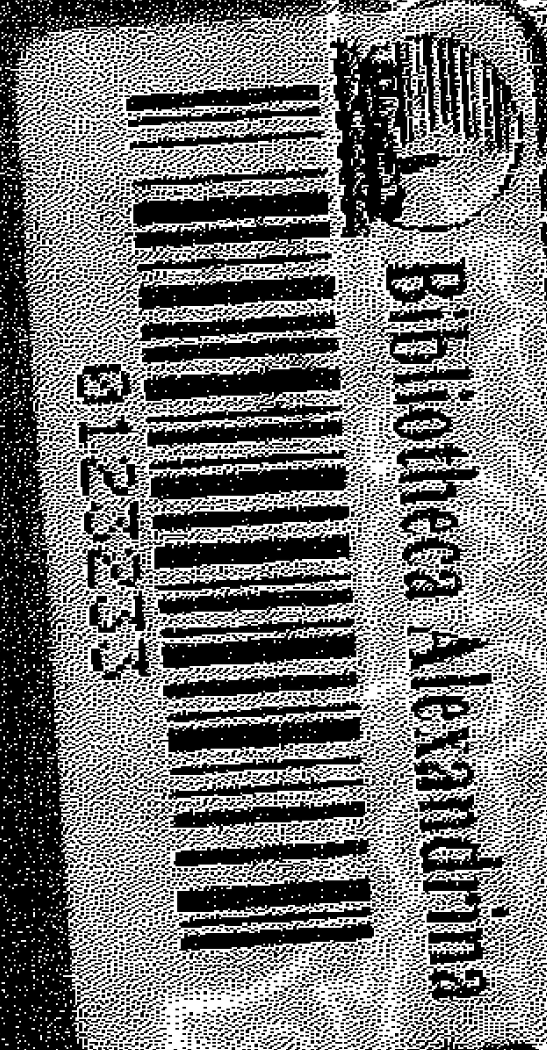
دراسة في

أحاديث الأحرف السبعة - مذاهب الأئمة فيها

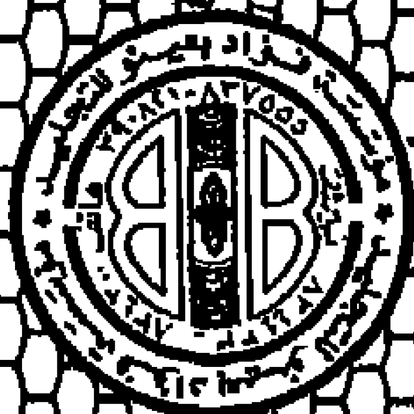
ضرورتها والحكمة منها - دحض التخرصات عنها

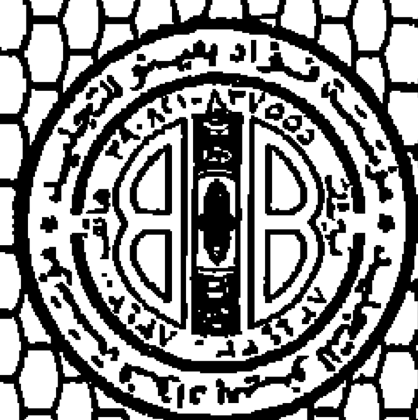
تأليف

الدكتور حسن ضياء الدين عتر



دار البشائر الإسلامية





الأحرف السبعة
ومنزلة القراءات منها

الطّبعَة الأولى
١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م

دار البشائر الإسلاميّة
للطباعَة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان - ص.ب: ٥٩٥٥ - ١٤

الأَحْرُفُ السَّبْعَةُ

وَمَنزلَةُ القِراءاتِ مِنْهَا

دراسة في

أَحاديث الأَحْرُف السَّبْعة - مَذاهِب الأَئمَّةِ فِيها

ضَرُورَتها والحِكمة مِنها - دَحْض التَّخرّصات عَنْها

تأليف

الدكتور حسن ضياء الدّين عتر

دَارُ البَشَائِرِ الإِسْلَامِيَّةِ

﴿إنَّا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون﴾.
﴿قرآناً عربياً غير ذي عوج﴾.

(قرآن كريم)[1]

«إنَّ هذا القرآنَ أُنزِلَ على سبعةِ أَحْرفٍ، فاقرؤوا ما تيسَّرَ منه».

(حديث نبوي)

(لا زِلْتُ أَسْتشكلُ هذا الحديثَ، وأُفكر فيه، وأُمعنُ النظرَ؛ من نيفٍ وثلاثين سنة، حتى فتحَ اللَّهُ عليَّ بما يمكنُ أنْ يكون صواباً، إنْ شاء الله).

(الإمام محمد بن الجزري)

---

(١) سورة يوسف: الآية ٢؛ سورة الزمر: الآية ٢٨.

الإهداء

إلى صاحب الفكر العلمي النَّيِّر المجدد، والعقل الواسع الجامع المكوِّن المبتكر.

إلى الذي علَّم طلابه تأليف المعلومات المتناثرة؛ وتنسيقها في أبحاث حيوية أصيلة، ومعالجات فعَّالة لمشكلات العصر؛ ولمقتضيات التقدم العلمي الإسلامي.

إلى صاحب المواقف الجريئة في وجه الطغيان؛ جهراً بالحق؛ وأمراً بالمعروف؛ ونهياً عن المنكر.

إلى من عرفه علماء عصره بالفقه الأصيل في استنباط الأحكام من الكتاب والسنة، ودحض الفتاوى الباطلة والبدع الزائغة.

إلى أُستاذنا الجليل العلامة المفسِّر المحدِّث، الشيخ الدكتور محمد محمد السماحي، جزاك الله خيراً ورحمك رحمة واسعة.. وأسكنك في عليين مع النبيين والصديقين؛ والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً.

تلميذك

حسن ضياء الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الكتاب

الحمد لله الذي أنعم على عباده بالهداية إلى الإيمان، ويسر القرآن للذكر مدى الأزمان ﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدَّكر﴾[1]، ليكون للناس بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، هادياً إلى دينه، دالاً على قدرته ووحدانيته، حُجةً لرسوله الذي أرسله به، وبرهاناً على صدقه وبَيِّنةً على أنه الصادع بأمره، الأمين على وحيه، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه، نشهدُ أنه قد بلَّـغَ الرسالةَ، وأدى الأمانة حق أدائها، ورعاها حق رعايتها، ونصح الأُمة، وجاهد في الله حق جهاده. ؛

أما بعد، فقد دعاني للكتابة حول (الأحرف السبعة في القرآن الكريم ومنزلة القراءات منها) عدة أمور أهمها:

ما قرأته في كتاب (مذاهب التفسير الإسلامي) الذي ألفه «أجنتس جولد تسهر» وقدم فيه آراء هدامة، بناها على تخيلات مخالفة للنصوص الثابتة ومنافية للحقائق التاريخية[2]، وحشد فيه افتراءات ودسائس؛ قصد بها تشكيك المسلمين في دينهم وصرفهم عن كتاب الله تبارك وتعالى.

وكان الدافع الثاني غموض موضوع الأحرف السبعة في أذهان كثير من

---

(١) سورة القمر: الآية ٣٢.

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي: أجنتس جولد تسهر. تعريب عبد الحليم النجار، ص ٦، ٨، ١٥، ١٦، ٤٦، ٤٨، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٣٧٤هـ ــ ١٩٥٥م.

خريجي المعاهد والكليات الإسلامية. واستقراره في أذهان عامة الناس ــ ممن سمعوا به ــ على نحو مُشَوَّهٍ مغلوط، واختلاط أمره عليهم بالقراءات السبع.

والثالث مكانة هذا البحث وخطورة أثره لتعلقه بالمصدر الإسلامي الأول، فهو بحث اعتقادي قرآني.

والرابع شعوري بالحاجة الماسة إلى إبراز فوائد البحث العلمية الهامة.

وأجلُّ هذه الفوائد:

١ ــ معرفة معنى الأحرف السبعة ومشمولاتها، وهل بقيت أو اندثرت..؟

٢ ــ ومعرفة انسجامها وعدم تضادها في الدلالات والأحكام.

٣ ــ بيان كيف حفظ القرآن الكريم من فوضى الخلافات اللغوية الشائعة في العرب.

٤ ــ بيان تذليل العقبات اللغوية التي كانت تحول بين كثير من القبائل وبين تعلم القرآن.

٥ ــ بيان تأثير القرآن في العرب بتوحيد لسانهم.

٦ ــ حل مشكلة علمية شغلت أذهان الكثيرين مدى العصور.

ولما كان هذا الموضوع في غاية الدقة والأهمية فقد استرعى انتباه فحول العلماء وأئمة القراء والمحققين، فتوفروا على بحثه ودراسته وقد استشكله كثير منهم، فقال الإمام المحقق محمد بن الجزري عن حديث الأحرف السبعة:

(ما زِلتُ أستشكلُ هذا الحديثَ وأُفكرُ فيه وأُمعنُ النظرَ من نَيِّفٍ وثلاثين سنةً، حتى فتحَ اللَّهُ عليَّ بما يمكنُ أنْ يكون صواباً، إنْ شاء الله)(١).

---

(١) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ١/١٩.

وبعد أنْ عالجَ السيوطيُّ هذا الموضوع في «الاتقان» كتبَ في «زهر الرُّبىٰ» على سنن النسائي الصغرى؛ بأنَّ هذا الحديثَ من المشكل الذي لا يُدرىٰ تأويله.

وجاءت الكتابات المعاصرة في هذا الموضوع مضطربةً متباعدةً؛ لوعورة مسالكه، وهذا ما جعل العلامة عبد العظيم الزرقاني يستهل الكلام عنه بقوله: «هذا مبحث طريف وشائق، غير أنه مخيف وشائك!!

أما طرافته وشوقه، فلأنه يرينا مظهراً من مظاهر رحمة الله وتخفيفه على عباده، وتيسيره لكتابه على كافة القبائل العربية، بل على جميع شعوب الأمة الإسلامية، من كل جيل وقبيل، حتى ينطقوا به ليِّنة ألسنتهم سهلة لهجاتهم، برغم ما بينهم من اختلاف في اللغات، وتنوع في الخصائص والميزات... وأما مخافة هذا المبحث وشوكه، فلأنه كَثُرَ فيه القيل والقال؛ إلى حدٍ كادَ يطمس أنوار الحقيقة، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء ولاذ بالفرار منه، وقال إنه مشكل. وحتى اضطر جماعة من كبار المحققين أنْ يفردوه بالتأليف قديماً وحديثاً ما بين العلامة المعروف بأبي شامة في القرنِ السابع الهجري، والعلامةِ الشيخ محمد بخيت في القرن الرابع عشر»[1].

وكان السببُ الأصيلُ في اضطراب الكتابة حول هذا الموضوع هو عدم السير فيها على نهج علمي منضبط، لذلك أنتجتْ ثماراً فجة ورُكاماً من الآراء العقيمة، وخلصت إلى نتائج عليلة مختلفة، على أننا نشيد بروعة جهود كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين في استخلاص نتائج حسنة من هذا الموج المتلاطم من الآراء.

---

(١) مناهل العرفان ١/١٣٠ ـ ١٣١.

ومن ثم عمدنا إلى النهج العلمي السويّ المتناسب مع جلالة الموضوع، فكان ما يلي:

أولاً: لمسنا أنّ أجلَّ حِكَمِ إنزال القرآن على سبعة أحرف هي تيسير قراءته للعرب الأميين بلغات قبائلهم المتفاوتة. فعلمنا أن الحالة اللغوية ذات صلة وثيقة بالموضوع. وهذا ما دعانا إلى كتابة تمهيد مسهب عن نشأة العرب وقبائلهم؛ وعوامل اختلاف لغاتهم «لهجاتهم»؛ وتعددها؛ ووجوه اختلافها؛ مع بيان تقاربها وتداخلها؛ وأفصح لغة فيها. ثم بيّنا أن القرآن عربي لا عجمة فيه، وخلصنا إلى نتيجة جديدة هامة حول ما فيه من الألفاظ المستعملة في اللغات غير العربية أيضاً.

وبهذا استطعنا أنْ نُحِيطَ موضوعَ الأحرف السبعة بإطار من الظروف اللغوية التي كانت تَحُفُّ به. والتي جاءتْ الأحرف لحل أزماتها وعلاج مشكلاتها. وبالاستناد إلى هذا التمهيد الهام بينا زيف بعض الآراء المتعلقة بالأحرف السبعة لمنافاتها الأحوالَ اللغويةَ السائدةَ في الجزيرة العربية آنئذ. وألْقَينا ضوءاً على الرأي الذي ينبغي أن يُفْهم في الأحرفِ السبعة.

ثانياً: عقدنا بحثاً خاصاً لأحاديث الأحرف السبعة ودلالاتها وأهم المسائل المتعلقة بها. وقد قمنا في هذا البحث بتتبع الحديث في مواطنه من الصحاح الستة ومستدرك الحاكم ومصنف ابن أبي شيبة ـ وهو مخطوط ـ وغير ذلك من كتب السنة. كما قمنا باستقصاء معظم أسانيد الحديث فذكرناها.

فاستفدنا من ذلك عدة أمور:

(أ) عرفنا من دلالات الأحاديث الآراء التي تقوم على دليل، من الآراء التي لا مستند لها. وبهذا تبدد الركام من طريق بحثنا فغدا مذللاً لاستنباط الرأي الراجح.

(ب) استطعنا أن نوفق بين الأحاديث المتعارضة منه.

(جـ) توصلنا بالأدلة القاطعة إلى الحكم بتواتر الحديث. وكذبنا «جولد تسهر» فيما نسب إلى أبي عبيد القاسم بن سلام، من تضعيف الحديث.

(د) كما تبين لنا عدة الأحرف، وحكمة إنزالها، وانسجامها وعدم تضادها، وكفر من ثبتت له ثبوتاً قطعياً فجحدها... الخ.

ثالثاً: عقدنا البحث الثاني، فاستهللناه بمعنى الحرفِ في اللغة، واستعرضنا فيه الآراء حول المراد بالأحرف السبعة في الحديث، وصنّفناها بحيث نعرض الأضعفَ فالأقوى من المذاهب، وذكرنا ما يصلح لكل مذهب من الاستلال، على الرغم من إغفال المصنفين لكثير من الأدلة. ثم ناقشنا أدلةَ كلِّ رأي، وخلصنا من ذلك إلى الرأي الراجح.

وأجبنا عن الاعتراضات التي يمكن أنْ تُورد عليه. كما عقدنا مقارنات بين أهم المذاهب في هذا المبحث. وعقدنا فيه عدة فصول جديدة في غاية الأهمية، بينا في أحدها ما تتناوله الأحرف، وفي الثاني انسجام الأحرف السبعة وعدم تضادها، وفصلنا في الثالث حِكَمَ إنزال القرآن على سبعة أحرف تفصيلاً شافياً. وفي فصل آخر بينا ما إذا كانت الأحرف توقيفية أوْ اختيارية. وناقشنا في الفصل الأخير شبهات وأباطيل للمستشرق اليهودي المجري «جولد تسهر» وأوْهاماً لبعض متابعي المستشرقين.

رابعاً: كتبنا المبحث الثالث من الكتاب، حول صلة الأحرف السبعة بالعرضة الأخيرة للقرآن وبكتابة عثمان للمصاحف، وبينا في ذلك رأينا بعد مناقشة آراء العلماء المختلفة. وتعرضنا لرد بعض شبهات المستشرقين ومقلدتهم.

خامساً: عرضنا في المبحث الرابع للقراءات حسب أسانيدها والاستدلال على تواتر ما تواتر منها. واتصال تواترها إلى الرسول ﷺ لا إلى أئمتها فحسب، كما زعمه بعضهم، وتحدثنا عن القراءات فيما إذا كانت توقيفية أو اختيارية في فصل خاص، وكشفنا زيف آراء المستشرقين بزعمهم أنها اختيارية. وبينا ضابط القراءة المقبولة. وذكرنا ما يهمنا من طبقات القراء وتراجم المشهورين منهم. ثم عقدنا فصلاً خاصاً لمنزلة القراءات من الأحرف، نفينا فيه أوهام العامة الخاطئة. وأنزلنا القراءات منزلتها الحقيقية من الأحرف.

وختمنا البحث بخلاصة عامة ونتائج واقتراحات تتعلق به.

وأسأل الله أن يكون هذا الكتاب قد سدَّ ثغرةً في حصن الثقافة الإسلامية المعاصرة، وحقق غرضه وأدى مهمته، فإنّا قد بذلنا ما في وسعنا لنصل به إلى ذلك، فقد اتبعنا فيه ما يلي:

أولاً: منهجاً علمياً سديداً واضحاً اعتمد اللغة العربية بدلالات ألفاظها وحالة فروعها في القبائل؛ وعلى الأحاديث النبوية وما يستنبط منها.

ثانياً: رجعنا بالأدلة والآراء العلمية إلى مصادرها الأصيلة كالكتب الستة وتفسير الطبري وغير ذلك. وإلى بعض المخطوطات مثل كتاب الانتصار للباقلاني. وطبقات القراء للذهبي. وكتاب معاني حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف ـــ لأبي الفضل الرازي. ومصنف ابن أبي شيبة.

ثالثاً: نفينا بالدليل البيِّن خطأً شاعَ لدى بعض العلماء، وهو ادعاءُ إباحة قراءة القرآن لبعض الصحابة والقراء بلغاتهم بدون توقيف من الشارع.

رابعاً: حللنا إشكالات البحث بطريقة علمية وقدمنا نظرية عامة عن الأحرف والقراءات.

خامساً: كشفنا دسائس المستشرقين بدحض أقاويل زعيمهم «جولد تسهر» والمقلدة لهم في بلادنا، وسعينا للحيلولة دون وصول سمومهم إلى أفئدة الشباب المؤمن، وذلك بأدلة علمية ملزمة، تنفي الشبهات عن المؤمنين، وتستزيد ثقتهم بكتاب ربهم؛ تبارك وتعالى؛ وطمأنينتهم إليه.

سادساً: كسونا الموضوع طابعاً من الجدة في تصنيف أبحاثه، وفي عقد فصول مستحدثة فيه. وسلكنا مسلك المناقشة والمحاكمة باستدلالات لم يُنوّه بها أحد من قبل. وهذا ما ساعد على حسم الموقف بين المتنازعين والخلوص إلى نتائج جديدة في الموضوع. وقد عرضنا ذلك كله بأسلوب سلسٍ لا تعقيدَ معه، واضحٍ لا غموض فيه.

فجاء الكتاب بعون الله وتوفيقه؛ على غير نظير سابق.

ونسأل الله الكريم المجيب أن ينفع به المسلمين عامة؛ وطلاب العلم خاصة؛ وأن يحميهم من شبهات المستشرقين وأذنابهم الزائغين، وأن يوفقنا سبحانه لالتزام كتابه ونشر دينه والذود عن حياضه. والحمد لله رب العالمين.

* * *

التمهـــيد

أَنزل اللّٰه القرآن بلسان عربـي مبين، فينبغي على الباحث في الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها أنْ يُلِمّ بنشأة العرب وقبائلهم؛ ونشأة اللغة العربية وتطورها في اتجـاهات مختلفـة، وما اتفقت القبـائل عليـه منها، وما اختلفت فيه... ليستعين بهذه المعارف على فهم موضوع الأحرف السبعة ومـوافقتها لألسنـة قبائـل العرب، ليتمكن بـالتالي من استجـلاء غوامض الموضوع؛ وحل معضل أبحاثه؛ واستخلاص النتائـج الصحيحة، فيحصل بذلك على الصورة المتكاملة للموضوع في إطارها المناسب.

نشأة العرب وقبائلهم

انقرض العرب البائدة ولم نعرف من أخبارهم إلا القليل، هو ما أخبرتنا به كتب السماء؛ كعاد وثمود. وخلفهم العرب العاربة الذين استوطنوا اليمن وهم شعب قحطان وأشهر قبائلهم: جرهم، ويعرب. وقد تفرعت يعرب إلى حِمْير وكهلان. فكان من بطون حمير قضاعة، ومن بطون كهلان طيء، والأزد، ومن الأزد: الأوس والخزرج؛ وأولاد جفنة وهم الغساسنة الذين ملكوا الشام فيما بعد. لقد أخذ اليمنيون بأسباب الحضارة فقامت لهم عدة ممالك أشهرها معين وسبأ وحمير وقد بنى بعض ملوك سبأ سداً للاستفادة من مياه الأمطار الكثيرة سموه سدَّ مأْرِب. فغدتْ بلادهم بسببه جنات تجري من تحتها الأنهار، كما ذكر القرآن الكريم. وما زالوا حتى تصدع السدُّ، فتفرقوا في شتى أنحاء الجزيرة العربية وأطراف بلاد الشام. وكانت قبيلة جرهم القحطانية قد هاجرت قبل ذلك إلى مكة؛ نتيجة للضغط الذي نجم عن تزايد

السكان في اليمن، وأقامتْ مع سيدنا إسماعيل وأمه. فتزوج منهم ونطق بالعربية فسُمي وأولاده: **العربَ المستعربة أو المتعربة**، وهم جمهور العرب من البدو والحضر القاطنين أواسط الجزيرة العربية والحجاز إلى بادية الشام. وخالطهم عرب اليمن بعد أن تهدم سد مأْرب.

ومن قبائل العرب المستعربة: ربيعة ومضر، وَلَدَيْ نزار بن معد بن عدنان. وقد تفرعت مضر إلى: قيس عيلان ــ والياس بن مضر، وانحدرتْ من فروع الياس بن مضر كنانة، ومن كنانة قريش. وانقسمت قريش نفسها إلى بطون شتى، أشهرها: جمح وسهم وعدي بن كعب، وتَيْم بن مرة، وزهرة بن قُصي بن كلاب، ومن أولاد قُصي انحدر بنو عبد مناف. ومن بني عبد مناف تفرع بنو المطلب وبنو هاشم. ومن بني هاشم عبد المطلب جدّ رسول اللّه ﷺ(١).

صلات العرب بغيرهم من الأمم وأثر ذلك في لغاتهم

ولا شك أن العرب كانت لهم صلات وثيقة بالدول حولهم من أقدم العصور فكانت **مملكة معين** على جانب عظيم من القوة والثروة. وقد امتد نفوذهم بفضل نشاطهم التجاري إلى الخليج الفارسي؛ وإلى أعالي بلاد الحجاز. وكانوا يمدون المعابد المصرية بأنواع البخور. وسلك مسلكهم **أهل مملكة سبأ**(٢) كما اتصل السبئيون ببني إسرائيل عن طريق الملكة بلقيس في عهد سليمان عليه السلام.

وقامتْ مملكة حمير(٣) واعتنق آخر ملوكها يوسف ذو نواس الديانة اليهودية، واضطهد المسيحيين، وأحرقهم بالنار سنة ٥٣٤م. فطلب جستنيان امبراطور الدولة الرومانية من نجاشي الحبشة غزو اليمن وانقاذ المسيحيين،

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي: دكتور حسن إبراهيم حسن، ١/٨ وما بعدها، طبعة رابعة، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة.

(٢) قامت مملكة معين سنة (١٢٠٥ ــ ٦٥٠ق.م.)، ومملكة سبأ (٩٥٠ ــ ١١٥ق.م.).

(٣) وذلك في سنة ١١٥ق.م.

فاستولت الحبشة على اليمن، ثم لجأ سيف بن ذي يزن الحميري إلى ملك الفرس «كسرى أنوشروان» واستنجد به فاستولى الفرس على اليمن، وأنشأ المناذرة مملكة الحيرة قرب حدود فارس، وأحاط ملكها نفسه بجميع مظاهر البلاط الفارسي، وكانوا عوناً للفرس على حرب الروم وحائلاً بين العراق وبين غارات العرب على الدولة الفارسية، فكان أهل الحيرة واسطةً بين العرب والفرس، وعلى أيديهم انتقلتْ الحضارة الفارسية إلى بلاد العرب.

وهاجرت الأزد من بلاد اليمن إلى الشام إثْر تهدم سدّ مأرب، وأقام بطن منهم على ماء هناك يقال له غسان. فسُموا أزد غسان. وتمكنوا من إقامة دولة لهم، هي «مملكة الغساسنة» وكان ملوكهم من بني جَفْنة، وكانت رقعة دولتهم تمتد حول دمشق وتَدْمُر. وكانوا يتجولون في لبنان وفلسطين والبلقاء وحوران. ووالى الغساسنة دولة الروم فقلدوهم في مظاهر ملكهم وحياتهم، ودرءوا عنهم غارات العرب والفرس. وظلت دولتهم حتى جاءتها الفتوحات الإسلامية. أما بلاد الحجاز فكانت حياتهم ذات طابع آخر فلم تكن هناك مملكة، بل كانت بلاد يحكمها بعض قبائل العرب القوية فيها. وكانت لقريش السيادَة على مكة بعد خزاعة. وكان الاتصالُ التجاريّ مستمراً بين أهل الحجاز وبلاد الشام، وبينهم وبين بلاد اليمن في رحلتي الشتاء والصيف.

تخالف لغات العرب

إنَّ هذه الأمةَ المنتشرَة في الأصقاع المترامية في شبه جزيرةِ العربِ وبلاد الشام والعراق، رغم أنها كانت تتكلم لغة واحدة، فإنها بالاتصال مع غيرها من الأمم واقتباسها منها؛ وانفراد كل قبيلة عن بقية أمتها، جعلها مختلفة عن غيرها في النطق باللغة من وجوه. حتى غدا لكل قبيلة منها لهجة خاصة. لكن الاستعمالات المستحدثة في اللسان العربي ظلت محتفظة بالصبغة العربية، كما سنبين فيما بعد. ولقد أسمىٰ علماء اللغة الإسلاميون هذه اللهجات «لغات» تجوزاً، وألفوا فيها كتباً عرفت بـ (كتب اللغات) وتُسمى

هذه اللغات في اصطلاح علماء اللغة المعاصرين «لهجات». واللهجة عند المتقدمين فرع من فروع لغة واحدة، لها مجموعة من الصفات اللغوية تتميز بها.

من أهمها الأصوات وطبيعتها وكيفية صدورها، كالاختلاف في المد والتفخيم، والترقيق... واللهجة أخص من اللغة، لأنها جزء من كل؛ وعضو من جسم، واللغة مجموعة لهجات[1]. لكنا نؤثر هنا اتباع اصطلاح علماء الإسلام لصلة الموضوع الوثيقة بنصوصهم، فنقول: **إن اللسان العربي يتألف من عدة لغات**، بدل أن نقول عدة لهجات. ولعل الإسلاميين عمدوا إلى استعمال لفظ اللغة بدل اللهجة لأنها أكثر شمولاً، إذ اللهجة قاصرة على صور أداء اللفظ وكيفياته كالاظهار والادغام والفتح والامالة... الخ.

عوامل اختلاف لغات العرب

نعم لقد تضافرت أسباب كثيرة في التأثير على اللسان العربي، فجعلت منه لغات كثيرة. فالقبائل الموزعة في أطراف من البلاد مختلفة المناخ منها ما يقطن اليمن، ومنها الحيرة، ومنها بلاد الشام، ومنها أواسط الجزيرة العربية ذات الجو الصحراوي الجاف. وتعيش القبائل في ظروف اقتصادية مختلفة تماماً حسب البقاع التي كانت تسكنها، من حيث صلاحيتها للزراعة أوْ أهمية موقعها التجاري. كما أنفذت أنماط الحياة المختلفة آثارها في لغاتهم، فحياة أهل المملكة المستقرة القائمة على تقاليد ملكية وأعراف حكومية تختلف عن حياة التنقل في الصحراء، وعن الحياة البسيطة التي كانت تقوم في مكة ويثرب ونحوهما. ولا شك أن العلاقات مع الأمم والشعوب الأخرى لها أيضاً آثارها على لغة القوم. فالمناذرة وموالاتهم الفرس وتقليدهم إياهم في مظاهر حياتهم، والغساسنة واتصالهم بالروم وموالاتهم لهم، وأهل اليمن واتصالهم

(١) بتصرف عن محاضرة: لهجات العرب قبل الإسلام، للدكتور جواد علي، المنشورة في كتاب: الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة، ص٣١٣، جمع محمد خلف الله، مكتبة النهضة المصرية.

بالحبشة والفرس، والمصريون وقريش وصلاتهم التجارية في رحلتي الشتاء والصيف، كل ذلك يوجّهُ لغة القوم وجهات متفاوتة حسب أنماط حياتهم والظروف المحيطة بهم.

بزوغ العربية المثلى

لكن العربية المثلى المتينة التي تكلم بها العرب على عهد رسول الله ﷺ تنتسب إلى إسماعيل عليه السلام فلقد تزوج من قبيلة جرهم وعاش بينهم واختلط نسله بهم، **لكن تكلم إسماعيل بالعربية قد رفع من شأن الاستعمال العربي بفضل ما أُوتي من ذكاء ودقة في التعبير والتلفظ.** ومن هنا نجد أن اسماعيل قد أضفى على لغة جرهم طابعاً خاصاً، جعلها أفضل من غيرها. يدل على ذلك ما رواه الشيرازي في كتاب الألقاب، أن رسول الله ﷺ قال: «أول من فُتق لسانه بالعربية المتينة إسماعيل عليه السلام، وهو ابن أربع عشرة سنة»(١).

نماذج من اللغات العربية المختلفة

تختلف اللغات العربية عن بعضها في بعض الكلمات والتراكيب. فيقول بنو تميم في صيغة فعل الأمر من المضاعف:

شُدَّ، وضُنَّ، وفِرَّ، واستعدَّ، واصطبَّ يا رجل، واطمئن يا غلام.

بينما يقول أهل الحجاز:

اشدُدْ، واضْنن، وافْرِرْ، واستعدِدْ، واصطبِبْ، واطمأنن(٢).

وذكر القرآن لغتين في (استطاع) قال تعالى: ﴿فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا﴾ (الكهف: ٦٦). وفيه لغة ثالثة، استعتُ «بحذف الطاء

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، ١/٣٣ وما بعدها، طبعة ثالثة مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة.
(٢) يقال: اصطب من القربة ماء: صبه منها ليشربه.

كحذف التاء». ولغة رابعة: أَسطعت (بقطع الهمزة مفتوحة). ولغة خامسة: أَستعتُ. مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضاً[1].

وادعى أحمد بن فارس في فقه اللغة[2] أن الخلاف في اللغات ينتهي إلى ستّ ولا يكون أكثر منه. وعندنا أن هذه الدعوى لا دليل عليها، وأن قصر عدة اللغات في الكلمة الواحدة على ست أو أكثر يصعب الاستدلال له. فكلمة (قسطاس) التي استدل بها ابن فارس على دعواه فيها سبع لغات هي: قُسْطاس، وقِسطاس، وقُصطاس، وقستاط، وقِسّاط، وقُساط[3].

أما لغة عرب اليمن حمير ومن معهم فإنها أكثر بعداً عن لغة ابني نزار: مثال ذلك: حكى الكسائي عن قُضاعة أنها تقول: مررت بَهْ، «بفتح الباء». والمال لِهْ «بكسر اللام» مع سكون الهاء فيهما.

وما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعتُ رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أَتَقولُ جاءَتْهُ كتابي! قال: نعم، أَليسَ بصحيفة[4]!

لغات عربية مفضولة متروكة

وهناك لغات مَجَّها الذوقُ العربي واستبشعها فاعتبرتْ غير فصيحة وأهملت من الاستعمال العربي:

من ذلك الكَشْكَشَةُ، وهي في ربيعة ومُضَر يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شيئاً فيقولون: رأيتكِشْ، بكِشْ، عليكِشْ. فمنهم من يثبتها حالة

(١) الخصائص ٢٥٩/١ ــ ٢٦٠، لأبي الفتح عثمان بن جني، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.
(٢) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص ٣٨، المكتبة السلفية بالقاهرة.
(٣) المزهر ٢٦٠/١.
(٤) الخصائص ٢٤٩/١، ٣٩٠. يقال: رجل لَغْبٌ ولَغُوب: ضعيف أحمق (لسان العرب، مادة: لغب).

الوقف فقط وهو الأشهر، ومنهم من يثبتها في الوصل أيضاً. ومنهم من يجعلها مكان الكاف ويكسرها في الوصل ويسكنها في الوقف، فيقول: منشِ، وعليشِ.

ومن ذلك: **الكَسْكَسَةُ**، وهي في ربيعة ومُضر أيضاً، يجعلون بعد الكاف أوْ مكانها في المذكر سيناً على ما تقدم، وقصدوا بذلك الفرق بينهما.

ومن ذلك: **العَجْعَجَةُ** في لغة قضاعة، يجعلون الياء المشددة جيماً. يقولون في تميمي: تميمجْ.

ومن ذلك: **الاستنطاء** في لغةِ سعدِ بن بكر، وهُذيل، والأزدْ، وقيس، والأنصار، تجعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء كأنْطىٰ في أعطىٰ.

ومن العرب من يجعل الكافَ جيماً كالجَعْبة يريد الكَعبة.

وهناك لغات أُخرى رديئة استغنينا عن ذكرها[1].

وهكذا تعرضت اللغةُ للانتقاء والاصطفاءِ، فكان البقاءُ للأصلح منها. وحق على ما سواه الإهمال أو الضياع.

كيفية تعدد لغات العرب

إن اختلافَ اللغاتِ العربية الذي ظهر مع نشوئها لم يزل متزايداً مصاحباً تطور العربية بأكملها، وهو يرجع إلى أمور:

١ ــ أنَّ ما وُضع في الأصل وُضع مختلفاً.

٢ ــ أنَّ ما تفرع فيما بعد كان من أُصول مختلفةٍ، فكان لذلك متفاوتاً على الرغم من صحة القياس في ابتنائه وتفريعه.

٣ ــ أن سَعَةَ القياسِ وتعددَ وجوهه المقبولة فسح المجالَ لاختلاف لغاتهم في الكلمة، ولو كان أصلها واحداً.

---

(١) الصاحبي، ص ٢٤ ــ ٢٥، والمزهر للسيوطي ١/٢٢١ ــ ٢٢٢، ومواضع أخرى. وانظر الخصائص ٢/١١ ــ ١٢.

قال الأخفش: اختلاف لغات العرب إنما جاء من قِبَلِ أنَّ أَوَّل ما وُضِع منها على خلاف، وإنْ كان كلُّه مسوقاً على صحة وقياس. ثم أحدثوا من بعدُ أشياء كثيرة للحاجة إليها غير أنها على قياس ما كان وُضِع في الأصل مختلفاً، وإنْ كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حظاً.

وكان الأخفش يذهب إلى أن ما غُيِّر لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه، وعلمتْ أنه لا بد من كثرة استعمالهم إياه. فابتدؤوا بتغييره؛ علماً منهم بأنه لا بد من كثرة الداعية إلى تغييره[1].

قال ابن جني: «باب اختلاف اللغات وكلها حجة: اعلم أن سَعةَ القياس تُبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم. ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس، يُؤخذ به ويُخلد إلى مثله»[2].

الوجوه التي تختلف فيها لغات العرب

قال ابن فارس في فقه اللغة: «اختلاف لغات العرب من وجوه:

أحدها ــ الاختلاف في الحركات، نحو: نَستعين ونِستعين بفتح النون وكسرها.

قال الفراء: هي مفتوحة في لغة قريش، وأَسدٍ، وغيرهم يكسرها.

والوجه الآخر: الاختلاف في الحركة والسكون، نحو: مَعَكم؛ ومَعْكم.

ووجه آخر: وهو الاختلاف في إبدال الحروف، نحو: أولئك؛ وأولالك، ومنها قولهم: إنَّ زيداً وعنَّ زيداً.

---

(١) المزهر، للسيوطي، ٥٥/١.

(٢) الخصائص، ١٠/٢، لأبي الفتح عثمان بن جني، المتوفى سنة ٣٩٢، مطبعة دار الكتب المصرية.

ومن ذلك: الاختلاف في الهمز والتليين، نحو مستهزئون؛ ومستهزون.

ومنه: الاختلاف في التقديم والتأخير، نحو: صاعقة؛ وصاقعة.

ومنها: الاختلاف في الحذف والإثبات، نحو استحيَيْتُ واستحِيْتُ، وصددتُ وأَصددت.

ومنها: الاختلاف في الإمالة والتفخيم، مثل قضىٰ ورمىٰ، فبعضهم يُفخم وبعضهم يُميل.

ومنها: الاختلاف في الحرف الساكن يستقبله مثله، فمنهم من يكسر الأول، ومنهم من يضم، نحو: اشتروِا الضلالة، «بكسر الواو وضمها».

ومنها: الاختلاف في التذكير والتأنيث، فإن مِن العرب مَنْ يقول: هذه البقر، وهذه النخل. ومنهم من يقول: هذا البقر، وهذا النخل.

ومنها: الاختلاف في الإدغام، نحو: مهتدون ومهدون.

ومنها: الاختلاف في الإعراب، نحو: ما زيد قائماً، وما زيد قائمٌ. وإنّ هذين، وانّ هذان.

ومنها: الاختلاف في صورة الجمع، نحو: أَسرى؛ وأُسارى.

ومنها: الاختلاف في التحقيق والاختلاس، نحو: يأمُرُكم؛ ويأمُرْكم، وعُفِيَ له، وعُفْي له.

ومنها: الاختلاف في الوقف على هاء التأنيث مثل: هذه أُمهْ، وهذه أُمَّتْ.

ومنها: الاختلاف في الزيادة، نحو: انظر، وانظور.

وكل هذه اللغات مُسماة مَنْسوبةٌ إلى أصحابها، وهي وإنْ كانت لقوم دون قوم، فإنها لما انتشرت تعاورها كل.

ومن الاختلاف: **اختلاف التضاد**، وذلك كقول حمير للقائم: ثِبْ أَيْ اقعد.

وفي الحديث: أن عامر بن الطفيل قدم على رسول اللّٰه ﷺ فوثبه وسادة: أفرشه إياها، والوِثاب: الفراش بلغة حمير.

وروي أن زيد بن عبد اللّٰه بن دارم؛ وفد على بعض ملوك حمير، فألفاهُ في مُتَصَيَّدٍ له على جبل مشرف، فسلم عليه، وانتسب له، فقال له الملك: ثب، أيْ اجلس، وظن الرجل أنه أُمر الوثوبَ من الجبل، فقال: ستجدني أيها الملك مطواعاً! ثم وَثَبَ من الجبل فهلك. فقال الملك: ما شأنه؟ فخبروه بقصته وغلطه في الكلمة. فقال: أَما إنه ليستْ عندنا عَرَبِيَّتْ، مَنْ دخل ظِفار حَمَّرْ، أي فليتعلم الحِمْيرِية»[1]. انتهى.

كل اللغات المختلفة صحيحة يحتج لما

إن جميع اللغات صحيحة محتج بها في اللسان العربي ولا تخرج الموازنة بين لغتين متفاوتتين في كلمة عن إحدى حالتين:

الأولى: أن تكون اللغتان على درجة واحدة من قوة القياس وكثرة الاستعمال.

الثانية: أن تكون إحداهما أقوى قياساً وأكثر استعمالاً.

١ ـ **فإذا كانت اللغتان في درجة واحدة من قوة القياس وكثرة الاستعمال**، فليس جائزاً ردُّ إحداهما بالأخرى، لأنها ليست أحق بذلك منها. لكنْ **يصح اختيار إحداهما وترجيحها على الأُخرى**، لأنها أقوى قياساً منها. مثاله: إعمال «ما» عمل ليس، فتنصب الخبر، وهو لغة الحجازيين،

---

(١) الصاحبي لابن فارس، ص ١٩ ـ ٢٢؛ والمزهر للسيوطي ٢٥٥/١ وما بعدها. وجاء في اللسان: وقوله: عربيتْ: يريد العربية فوقف على الهاء بالتاء، وكذلك لغتهم، ورواه بعضهم: ليس عندنا عربية كعربيتكم، قال ابن سيده، وهو الصواب.

قال تعالى: ﴿ما هذا بشرا﴾[1]. وإهمالُها وهو لغة بني تميم. وقرىء: ﴿ما هذا بشر﴾[2].

٢ ـ **أما إذا اختلفت اللغتان في قوة القياس وكثرة الاستعمال فيُؤخذُ بأَوْسعهما روايةً وأقواهما قياساً**، لذلك تُجْتَنَب الكَشْكشة والكَسْكسة، كما يُجتنب نحو: مررتُ بَكْ والمال لِكْ، قياساً على قول قضاعة: المال لِهْ ومررت بَهْ. ويُجتنب أيضاً استعمال كل اللغات الرديئة المذمومة. ويجبُ اختيار الأقوى والأكثر شيوعاً منها، لكن لو استعملها إنسان لم يكن مخطئاً كلام العرب، إنما يكون مخطئاً لأجود اللغتين. فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أوْ سجع فيُقبل منه ولا يُعاب عليه. وكذلك إذا استعمل الرديء ونسبه إلى أصله المقيس عليه، أوْ ذكر القوم القائلين به. وكيف تصرفت الحالُ فالناطقُ على وفق لغة من لغات العرب؛ **مصيبٌ غير مخطىء**، وإنْ كان غير ما جاء به خيراً منه»[3]. انتهى.

أصناف الكلام العربي

ليست لغاتُ العرب متباينةً كُلياً بل هي متفقةٌ متقاربةٌ في القسم الأعظم من مفرداتها وتعابيرها. أما المختلفُ فيه فإنه لا يتعدى كونه جزءاً من اللسان العربي. ويُصنف الكلام العربي من حيث الاتفاق عليه والاختلاف فيه أربعة أصناف:

الأول: المجمع عليه الذي لا علة فيه، وهو الأكثر والأعم مثل: الحمد والشكر، لا اختلافَ فيه في بناء ولا حركة.

---

(١) سورة يوسف: الآية ٣١.
(٢) شرح شذور الذهب، ص ١٩٣ وما بعدها، تأليف ابن هشام الأنصاري، طبعة عاشرة. وأوضح المسالك لابن هشام ١/١٩٥ وما بعدها.
(٣) عن الخصائص، ٢/١٠ بإيجاز وتصرف. وانظر المزهر، ج ١/٢٥٧ ـ ٢٥٨.

الثاني: ما فيه لغتان وأكثر؛ إلا أن إحدى اللغات أفصح، نحو: فسطاط، فستاط، وفُسَّاط بضم الفاء وكسرها، هي كلها صحيحة، إلا أن بعضها في كلام العرب أصح وأفصح.

الثالث: ما فيه لغتان أوْ ثلاث أوْ أكثر، وهي متساوية، كالحَصاد والحِصاد، والصَّداق والصِّداق، فأياً ما قال القائل فصحيح فصيح.

الرابع: ما فيه لغة واحدة إلا أنَّ المولدين غيروا فصارت ألسنتهم فيه بالخطأ جارية، نحو قولهم: اصرف عنك كذا. وانجاص، وامرأة مطاوعة، وعرق النساء بكسر النون، وما أشبه ذا[1].

تقارب اللغات العربية وائتلافها مخالف لما في اللاتينية

لعل ناظراً إلى اختلاف اللغات؛ مما سبق ذكرناه، يقول: إن اللغات العربية تفصل بينها هوة سحيقة تجعلها منفصلة عن بعضها تماماً، وأنَّ العرب كانوا على خلافٍ شاسع في ألسنتهم..!!

والجواب عن ذلك: أن اللسان العربي واحد وإن تعددتْ فيه اللهجات أو اللغات. فإن تعددها لا يُضير وحدة اللسان العربي أبداً، لأنها جميعاً منضبطة بالاطار العام لأصل اللغة العربية. ولأن ما بينها من اختلاف ليس إلا عارضاً من عوارض الاستعمال، لم يخرج باللغات عن طابع اللسان العربي العام ومزاياه وخصائصه.

إن شأن اللغات العربية يختلف كلياً عن حال اللغات اللاتينية. فلغات العرب لم تخرج عن إطار العربية وأُصولها، بينما افترقت اللغات اللاتينية عن بعضها افتراقاً شاسعاً وانفصلت عن اللغة الأُم انفصالاً تاماً؛ كالإنكليزية

(١) الصاحبي، ص٣٨ـ ٣٩؛ والمزهر، للسيوطي، ١/٢٦٠ـ ٢٦١. «جاص عن الشّيء»: مال وحاد عنه. «عرق النَّسا»: بالفتح هو الصحيح. «الفسطاط»: مدينة، أو مجتمع المسلمين أمام المسجد، أوْ شيء يضرب؛ وهو دون السرادق.

والفرنسية، كما يقوم بينها جميعاً اختلاف واسع الشقة في اشتقاق الأفعال من ماض ومضارع وأمر، وكذا في المفردات والألفاظ والتراكيب.

إنَّ القسم الأعظمَ من اللسان العربي مجمعٌ عليه لا خلافَ فيه في بنية الكلمة ولا في حركات إعرابها كما ذكرناه في أصناف الكلام العربي. وأما القسم المختلف فيه نحو ما ذكرنا أمثلته سابقاً فإنه لا يمس جوهر اللغة وأَصالتها، كما أنه لا يشكل إلا جزءاً قليلاً من اللغة العربية كلها.

قال ابن جني: (هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته محتقر غير محتفل به، ولا مَعيج عليه. وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه ولا مذهب للطاعن به...

ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه على قلته وخفته ـ إلا له من القياس وجه يُؤخذ به، ولو كانت هذه اللغة حشواً مكيلاً، وحشواً مهيلاً، لَكَثُر خلافها وتعادتْ أوصافها: فجاء عنهم جر الفاعل، ورفع المضاف إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب؛ والنصب بحروف الجزم، بل جاء عنهم الكلام سدى غير محصل، وغُفلاً من الإعراب، ولاستُغني بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه، والكلف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه)[1].

تداخل اللغات العربية

إن بين اللغات العربية قدراً عظيماً مشتركاً من الألفاظ والمفردات والتراكيب. والعربي الفصيح يتكلم الكلمة بلغتين أحياناً وبأكثر من ذلك، لأن اللغات العربية جميعاً إنما هي في جملتها لسان عربي واحد، ثم إن العرب يقتبس بعضهم من بعض أحياناً، وذلك أثناء لقاءاتهم الكثيرة في أسواقهم ومواسمهم. لذلك تجد العربي يتكلم بما هو لغة غيره بالأصل. من ذلك ما روى عن قطرب:

وأشرب الماء ما بي نحو هو عطش
إلا لأن عيونْه سال واديها

---

(١) الخصائص، ١/٢٤٣ ـ ٢٤٤.

فقال (نحو هو) بالواو وقال (عيونه) بتسكين الهاء ليس عن حذف لضرورة الشعر، إنما هذه لغة لِأزد السَّراة.

فهاتان لغتان في بيت واحد لشاعر واحد.

ترجم ابن جني في الخصائص لهذا الموضوع بقوله: (باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً).

وسبب نطق العرب بالأمر الواحد بأكثرَ من وجهٍ يرجع إلى:

أولاً: اقتباس العرب بعضهم من بعض.

ثانياً: إن القبيلة نفسها قد تضع لذلك المعنى لفظين أصلاً.

١ ـ أما لقاء العرب واقتباس بعضهم من لغات بعض؛ فإنه يجعل لسان الفصيح يدور بالألفاظ الكثيرة للتعبير عن المعنى الواحد، قال ابن جني: (وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات، اجتمعت لإنسان واحد، من هَنَّا ومن هَنَّا. ورُويتُ عن الأصمعي قال: اختلف رجلان في الصَّقر فقال أحدهما: الصقر «بالصاد»، وقال الآخر: السقر «بالسين»، فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه. فقال: لا أقولُ كما قلتما، إنما هو الزقر.

أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة!! كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أُخريين معها ـ وهكذا تتداخل اللغات. وسنفرد لذلك باباً بإذن الله عز وجل.

فقد وضح ما أردنا بيانه من حال اجتماع اللغتين أو اللغات في كلام الواحد من العرب)(١).

ويقع في الاقتباس للمعنى الواحد ألفاظ مختلفةٌ كلياً عن اللفظ الأصلي الذي كانت تستعمله القبيلة وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك.

---

(١) الخصائص، ١/٣٧٤.

أوْ يقع الاقتباس على الرغم من وحدة اللفظ لوجود انحراف في صيغة اللفظ المقتبس عن الصيغة الأصلية، نحو قولهم: هي رَغوة اللبن، ورُغوته، ورِغوته، ورُغاوته، ورِغاوته، ورُغايته(١).

٢ ـ وقد تضع القبيلة لفظين للمعنى الواحد لحاجتها إلى ذلك في أشعارها وللتوسعة في تعابيرها.

قال ابن جني: (وما اجتمعتْ فيه لغتان أو ثلاث؛ أكثر من أنْ يُحاط به. فإذا عدد شيءٌ من ذلك ـ كأَنْ يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان ـ فينبغي أن تتأمل حال كلامه، فإنْ كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أنْ تكون قبيلته تواضعتْ في ذلك المعنى على «ذَيْنك اللفظين»، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها؛ وسعة تصرف أقوالها. وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أُخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها، فلحقت ـ لطول المدة واتصال استعمالها ـ بلغته الأولى.

(وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتها، فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة، والكثيرة هي الأولى الأصلية. نعم، وقد يمكن في هذا أيضاً أن تكون القلى منهما إنما قلَّتْ في استعماله لضعفها في نفسه، وشذوذها عن قياسه، وإن كانتا جميعاً لغتين له ولقبيلته. وذلك أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه)(٢). اهـ.

أفصح اللغات العربية

كانت العرب تلتقي في مواسمها فيتعرف بعضها على لغات الآخرين، وقد يقتبس منها ما يروقه ويعجبه، فيستعمله في كلامه أحياناً. وقد يضيف إلى لغته كلمات جديدة استحدثت عند غيره لمسيس الحاجة إليها.

---

(١) الخصائص، ١/٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٢) الخصائص، ابن جني، ١/٣٧٢ ـ ٣٧٣، وانظر المزهر، ١/٢٦٢.

وأهم المواسم: الحج الذي تتخلله ثلاثة أسواق هامة، كانت تقام في مواطن الحج على مقربة من قريش، تبتدىء بسوق عكاظ في شهر ذي القعدة على مرحلتين من مكة؛ ومرحلة من الطائف. ويتبعه سوق مَجَنّة على أميال من مكة. ويعقبه سوق ذي المَجاز في مستهل ذي الحجة في منى. وكانت وفود من قبائل العرب قاطبة تؤم هذه الأسواق الحرة العامة للتجارة ثم للحج. فكما كان يحمل العربيُ إليها صناعته وتجارته، كذلك كان يحمل إليها لهجة قبيلته وألفاظ حَيِّه؛ وإبداعه الفني من خطب وقصائد وأمثال. لم تكن كل سوق معرضاً للبضائع فحسب، بل كانت مجمعاً أدبياً لغوياً رسمياً، وله مُحكَّمون، تُضرب عليهم القِبابُ من الأدم. وكانت حكومة الشعر في عكاظ للنابغة الذبياني. وكان الشعراء من أقطار العرب قاطبة يتنافسون في الشعر فخراً ومديحاً وهجاءً وغزلاً.

وما أنْ يَصدر الحَكَمُ حُكمَهُ على قصيدة حتى يتناقلها الرواة، فتشيع على الألْسن في البوادي والحواضر، فيكتب لها بذلك الخلود. كما حصل للقصائد الطوال المسماة «المعلقات». فما كان الإجماع لينعقد على أنها أجود الشعر لولا أن حكم بذلك المُحَكَّمون، وأقرَّ به السامعون في عكاظ. وعَرضت هذه المباريات الأدبية لغات القبائل «اللهجات» للنخل والاصطفاء؛ للاحتفاظ بالأرشق والأنسب من الألفاظ؛ وهجر الغليظ المستثقل(١).

وكانت قريش أجودَ انتقاءً لأفصح الألفاظ؛ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها جرساً وإيقاعاً في السمع؛ وأقواها إبانة عما يختلج في النفس من مشاعر وأحاسيس، وأوضحها تعبيراً عما يجول في الذهن من فكر ومعان. لذلك غَدَتْ قريش أفصح العرب.

---

(١) أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، للأستاذ العلامة سعيد الأفغاني، ص ٢٧٧ ــ ٣٥٦، الطبعة الثانية، دار الفكر بدمشق.

قال ابن فارس في فقه اللغة: (باب القول في أفصح العرب: أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد مولى بني هاشم بقزوين، قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن عباس الحشكي، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي عبد الله، قال: أجمع علماؤنا بكلام العرب؛ والرواة لأشعارهم؛ والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومَحَالِّهم أن قريشاً أفصح العربِ ألسنة، وأصفاهم لغة، وذلك أنَّ اللَّهَ تعالى اختارهم من جميع العرب، واختار منهم محمداً ﷺ. فجعلَ قريشاً قُطانَ حرمه، وولاة بيته، فكانت وفود العرب من حجاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحج، ويتحاكمون إلى قريش في دارهم. وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها، ورقة ألسنتها إذا أَتَتْهم الوفودُ من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغاتهم وأصفى كلامهم فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى سلائقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب)[1].

ومضى الفراء: إلى ذِكر نفسِ الأسباب الآنفة، في بيان العوامل التي جَعلتْ قريشاً أَفصحَ العرب، وأضاف أن ذلك ساعدها على تخليص لغتها من قبيح الألفاظ وسيئها.

قال الفراء: «كانت العربُ تحضر الموسم في كل عام، وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ». وذهب ثعلب في أماليه مذهب الفراء[2].

نزول القرآن عربياً مبيناً

لقد ابتعث الله محمداً ﷺ من قبيلة قريش من خيار العرب داراً. ولغته من لغتهم وكان قومه أول المخاطبين بالرسالة الإلَهية ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾[3]. وكانت لغتهم هي المنتقاة من أفصح لغات العرب وأفضل

---

(١) انظر الصاحبي في فقه اللغة، ص٢٣، والمزهر للسيوطي، ١/٢٠٩ وما بعدها.

(٢) المزهر، ١/٢١١، ٢٢١، والخصائص، ٢/١١ ـ ١٢.

(٣) سورة الشعراء: ٢١٤.

استعمالاتهم وكان مقصد القرآن الإعجاز والهداية. لذلك قضت الحكمة الإلٰهية البالغة في أن ينزل عربياً فصيحاً. قال تعالى: ﴿ألـر تلك آيات الكتاب المبين. إنا أنزلناهُ قرآناً عربياً لعلكم تعقلون﴾(١).

﴿ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون * قرآناً عربياً غير ذي عوج لعلهم يتقون﴾(٢).

﴿حم تنزيلٌ من الرحمن الرحيم * كتابٌ فُصلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون * بشيراً ونذيراً فأعرض أكثرهم فهم لا يسمعون﴾(٣).

وقال تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء وهو العزيز الحكيم﴾(٤).

﴿فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون﴾(٥).

قال الإمام أبو جعفر بن جرير الطبري: «فـإذْ كان كذلك ــ وكان غير مُبينٍ منا عن نفسه مَنْ خاطب غيره بما لا يفهمه عنه المخاطب ــ كان معلوماً أنه غير جائز أن يخاطب جلَّ ذكره أحداً من خلقه إلا بما يفهمه المخاطب، ولا يرسل إلى أحد منهم رسولاً برسالة إلا بلسان وبيان يفهمه المرسل إليـه. لأن المخاطب والمرسل إليه، إنْ لم يفهم ما خُوطب به وأُرسل به إليه، فحاله ــ قبل الخطاب وقبل مجيء الرسالة إليه وبعده ــ سواء، إذْ لم يفده الخطاب والرسالة شيئاً كان به قبل ذلك جاهلاً، والله جلَّ ذكره؛ تعالى عن أن يخاطب

(١) سورة يوسف: الآيتان ١ ــ ٢.
(٢) سورة الزمر: الآيتان ٢٧ ــ ٢٨.
(٣) سورة فصلت: الآيات ١ ــ ٣.
(٤) سورة إبراهيم: الآية ٤.
(٥) سورة الدخان: الآية ٥٨.

خطاباً أوْ يرسل رسالة لا توجب فائدة لمن خوطب أو أُرسلت إليه، لأن ذلك فينا من فعل أهل النقص والعبث، والله تعالى عن ذلك متعالٍ ولذلك قال جل ثناؤه في محكم تنزيله: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾[1]. وقال لنبيه محمد ﷺ: ﴿وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون﴾[2]. فغير جائز أن يكون به مهتدياً، مَنْ كان بما يُهدَى إليه جاهلاً.

«فقد تبين إذاً ــ بما عليه دَلَّلنا من الدِلالة ــ أن كلَ رسولٍ لله جلَّ ثناؤه أرسله إلى قوم؛ فإنما أرسله بلسان من أرسله إليه، وكل كتاب أنزله على نبي ورسالة أرسلها إلى أمة، فإنما أنزله بلسان من أنزله أو أرسله إليه. فاتضح بما قلنا ووصفنا، أن كتاب الله الذي أنزله إلى نبينا محمد ﷺ، بلسان محمد ﷺ. وإذْ كان لسان محمد ﷺ عربياً، فبيّن أن القرآن عربي، وبذلك أيضاً نطق محكم تنزيل ربنا، فقال جلَّ ذِكره: ﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون﴾[3]. وقال: ﴿وإنه لتنزيل ربِّ العالمين نـزلَ به الرُوحُ الأمين * على قلبك لتكون من المنذرين * بلسان عربي مبين﴾[4]. وإذْ كانت واضحة صحة ما قلنا ــ بما عليه استشهدنا من الشواهد، ودلَّلنا عليه من الدلائل ــ فالواجبُ أنْ تكون معاني كتابِ اللّهِ المنزلِ على نبينا محمد ﷺ، لمعاني كلامِ العربِ موافقة، وظاهره لظاهر كلامها ملائماً، وإنْ باينه كتابُ الله بالفضيلة، التي فَضلَ بها سائر الكلام والبيان، بما قد تقدم وصفناه»[5].

(١) سورة إبراهيم: الآية ٤.
(٢) سورة النحل: الآية ٦٤.
(٣) سورة يوسف: الآية ٢.
(٤) سورة الشعراء: الآيات ١٩٢ ــ ١٩٥.
(٥) جامع البيان في تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ١١/١ ــ ١٢، دار المعارف بمصر.

براءة القرآن من وجود غير العربية فيه

لقد ثبت لديك بالدليل القاطع أن اللغة العربية بحروفها وألفاظها وتراكيبها هي مادة القرآن الكريم. لكن اشتمال القرآن على كلمات موجودة في غير لغة العرب قد أثار خلافاً بين العلماء؛ عما إذا كان في القرآن لغة أُخرى غير عربية أمْ أنه بريء من ذلك.

فقد رُوي عن ابن عباس ومجاهد وابن جبير وعكرمة وعطاء وغيرهم من أهل العلم أنهم قالوا عن كلمات كثيرة في القرآن: إنها بلغات العجم، منها قوله: طه، اليمّ، الطور، الربانيون، والصراط. واختار الزمخشري أنَّ التوراةَ والإنجيلَ أعجميان. ورجح ذلك بقراءة «الأَنجيل» بالفتح.

وذهب الأكثرون منهم: الإمامُ الشافعي، وأبو عبيدة وابنُ جرير الطبري، والقاضي الباقلاني وابن فارس: بأنه لم يقع في القرآن شيء من الأعجمي.

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه:

(١٢٧ ــ ومن جماع علم كتاب الله: العلم بأن جميع كتاب الله إنما نزل بلسان العرب. .

١٣١ ــ فالواجب على العالمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا.

١٣٢ ــ وقد تكلم في العلم من لوْ أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه، لكان الإمساك أولى به وأقرب من السلامة له، إن شاء الله.

١٣٣ ــ فقال منهم قائل: إن في القرآن عربياً وأعجمياً.

١٣٤ ــ والقرآن يدل على أن ليس من كتاب الله شيءٌ إلا بلسان العرب.

١٣٥ ــ ووجد قائل هذا القول من قبل ذلك منه تقليداً له، وتركاً للمسألة له عن حجته ومسألة غيره ممن خالفه.

١٣٦ ـ وبالتقليد أَغفلَ من أَغفلَ منهم، والله يغفر لنا ولهم)[1].

واستنكر أبو عبيدة[2] معمر بن المثنى دعوى وجود غير العربية في القرآن فقال: «إنما أنزل القرآن بلسان عربـي مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أَعظمَ القولَ، ومن زعم أنَّ كذا بالنبطية فقد أكْبرَ القول»[3].

التحقيق في المسألة

والذي نراه أنَّ القرآن الكريم لا يخرج في جملته وتفصيله عن اللغة العربية. ولكن الخلاف بين العلماء إنما نشأ من وجود ألفاظ فيه اشتهرت في اللغات الأعجمية كما اشتهرت في العربية، فقال من قال بوجود ألفاظ أعجمية في القرآن نظراً لذلك. ونحن نقطع ـ استناداً إلى الأدلة الآنف ذكرها ـ بأنه لا يوجد في القرآن أي لفظ أعجمي دخيل على العربية ناب عن خصائصها وأوزانها. وإننا إذ ننفي ذلك نعزو الاشتراك في بعض الألفاظ بين العربية وغيرها من اللغات إلى ثلاثة أمور:

١ ـ الاشتقاق من أصل لغوي واحد قديم.

٢ ـ الاتفاق العفوي بين اللغات في وضـع اللفظ.

٣ ـ تعريب بعض الكلام الأعجمي.

الاشتقاق من أصل لغوي واحد قديم

ليست اللغة العربية إلا واحدة من اللغات السامية ـ والساميون مجموعة من الشعوب، عاشت في الشرق الأوسط حياة مشتركة، وتكلمت بلهجات متقاربة، لم تلبث أن تطورت إلى لغات متشابهة، أُطلق عليها اسم: اللغات السامية.

---

(١) الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي، ص ٤٠ ـ ٤٣، تحقيق أحمد محمد شاكر، طبـع مصطفى الحلبـي، القاهرة ١٩٤٠.

(٢) أبو عبيدة: معمر بن المثنى التيمي شيـخ أبـي عبيد. قال الحافظ: «لم يكن في الأرض أعلم منه بجميـع العلوم»، ولد في رجب سنة ١١٠هـ، ومات ٢٠٨ أو ٢١٠هـ.

(٣) البرهان، ٢٨٧/١، والاتقان، ١٣٥/١؛ والمُعرَّب للجواليقي، ص ٤ الحاشية.

فليس هناك أُمةٌ سامية، إنما هناك صلات لغوية بين طائفة من اللغات تدل على أنها من أصل لغوي واحد ـ واللغات السامية هي اللغة الأكدية (البابلية والآشورية) واللغة الأجروتية (لغة نقوش رأس شمرا) واللغة الكنعانية (الفينيقية والعبرية والمؤابية) واللغة الآرامية السريانية، ثم اللغة العربية الشمالية، وهي الفصحى.

واللغة العربية الجنوبية (لغة بلاد اليمن وما والاها قديماً) ثم اللغة الحبشية(١).

وإذا كان ذلك كذلك، فإن الألفاظَ المشتركةَ بين العربية وغيرها من اللغات السامية ليست ترجع إلى التعريب فقط، بل غالبها يرجع إلى الأصل السامي، فلا تُنسب إلى الحبشية مثلاً ـ لأنَّ دعوى التعريب لا تصحُّ إلا بأدلة قوية تفيد الاشتقاق المباشر، أو خروج الكلمة عن خصائصها العربية ـ بل تنسب إلى السامية القديمة المتداولة بين الساميين أيام اتصالاتهم وتشابه ظروفهم وتقارب ألسنتهم قبل أن تتفرق وتتميز بسماتها وخصائصها.

ولا شك أن الشعوب السامية قد تعاملت مع الشعوب المجاورة لها وتبادلت معها ـ في تلك العصور المديدة السابقة للإسلام ـ ألفاظاً كثيرة. فلعل لفظاً مشتركاً بين الفارسية والعربية قد تسرب في الأصل من السامية إلى الفارسية أوْ بالعكس. لذلك يجب التوقف عند اللفظ الذي يُدعى أن العربية اقتبسته من الفارسية ما لم يقم على ذلك دليل قاطع. لأنه ـ ما لم يقم هذا الدليل ـ لفظ ساميٌ دخل الفارسية أوْ فارسيٌ دخل السامية، وشهد التطورات

---

(١) العصر الجاهلي، للدكتور شوقي ضيف، ص ٢٢، ١٠٢ ومواضع أخرى، طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٠، وانظر تقدمة الدكتور عبد الوهاب عزام للمعرب، ص ٤، طبع دار الكتب المصرية.

التاريخية للعربية، وانصهر في بوتقتها حتى اتخذ طابعها واتسم بمزاياها وخصائصها، **فهو لفظ عربي أصيل**، لأنه شهد مرحلة تكون اللغة العربية وظهورها، وجرى عليه الذي جرى عليها في مراحل تطورها.

ونحن على مقدرة من الحكم على اللفظ ـ إلى حد ما ـ فإنْ كان متشابهاً في لغتين ساميتين ووجدنا له انتشاراً في غيرهما من اللغات السامية ثبت لدينا أنه قديم يرجع إلى عصر تقارب اللغات السامية وتوحدها. وكذا إنْ كان مشتركاً بين لغة سامية وأخرى غير سامية، كالعربية والفارسية مثلاً، فإن وجدناه في غيرهما من الساميات غلب على الظن أنه منها. وإن وجدناه في غير الساميات رجح لدينا أيضاً أنه ذو أصل قديم مرتْ عليه أدوار تكوّن اللغة العربية وتميزها، فاتصف بالأصالة كباقي ألفاظها.

الاتفاق العفوي في وضع اللفظ في أكثر من لغة

إن اللفظ المتشابه بين اللغة العربية ولغة أُخرى إذا لم يقم الدليل على تعريبه، أو انحداره من أصل لغوي واحد قديم، فإنه يكون ناجماً عن الظروف المتشابهة والتطور التاريخي المتماثل في كلتا الأمتين، مما يؤدي إلى وضعه في كل منهما؛ دون سابق سماع له من اللغة الأخرى. فيكون أصيلاً في كل منهما. ولا مانع من نسبته إلى إحداهما أوْ كلتيهما. وقد اعتمد الطبري على هذا الوجه في نفي العجمة عن القرآن كما فسَّرَ به الأخبار المرويةَ عن ابن عباس وغيره ممن نسب إليه القول بوجود العجمة في القرآن. فقد روى ابن جرير عن ابن عباس رضي اللّه عنهما ﴿إن ناشئة الليل﴾ «المزمل: ٦» ـ قال: بلسان الحبشة، إذا قام الرجل من الليل قالوا: نشأ.

فذكر الطبري أنَّ هذه الأخبار وأمثالها لا تدل على أنَّ الكلماتِ المزعوم عجمتها لم تكنْ كلاماً للعرب قبل نزول الفرقان لأن نطق الأعاجم بها لا يدل على أن العرب قد اقتبسوها منهم. ولكن غاية ما يدل عليه ذلك أنها من الكلام الذي تتفق فيه ألفاظ بعض الأمم دون أنْ تكون إحداها مقتبسة من الأخرى.

مثاله: اتفاق الفارسية والعربية في كلمات منها: الدرهم والدينار، والدواة، والقلم، والقرطاس. . . الخ.

وكل لفظ اتُّفق على استعماله بين أُمتين يستحق أَنْ لا ينسب إلى إحداهما، بل إلى كلتيهما، فيسمى: عربياً أعجمياً، أَوْ حبشياً عربياً، إذا كانت الأُمتان تستعملانه.

ويرى الطبري أنَّ هذا هو معنى الأخبار المروية عن ابن عباس رضي اللّه عنهما ــ وعن غيره. قال الطبري:

«وذلك هو معنى من روينا عنه القول في الأحرف التي مضت في صدر هذا الباب من نسبة بعضهم بعض ذلك إلى لسان الحبشة، ونسبة بعضهم بعض ذلك إلى لسان الفرس، ونسبة بعضهم بعض ذلك إلى لسان الروم، لأن من نسب شيئاً من ذلك إلى ما نسبه إليه، لم ينف ــ بنسبته إياه إلى ما نسبه إليه ــ أنْ يكون عربياً. ولا من قال منهم هو عربي، نفى ذلك أن يكون مستحقاً النسبة إلى من هو من كلامه من سائر أجناس الأُمم غيرها. وإنما يكون الإثبات دليلًا على النفي، فيما لا يجوز اجتماعه من المعاني. كقول القائل: فلان قائم. فيكون بذلك من قوله دالًا على أنه غير قاعد ونحو ذلك مما يمتنع اجتماعه لتنافيهما».

وقال الطبري «فناسِبُ ما نَسَبَ من ذلك إلى إحدى الأُمتين أَوْ كلتيهما محقٌ غير مبطل».

ثم قال: «فلو عُرف استعمال بعض الكلام في أجناس من الأمم ــ جنسين أو أكثر ــ بلفظ واحد ومعنى واحد، كان ذلك منسوباً إلى كل جنس من تلك الأجناس، **لا يستحق جنس منها أن يكون به أولى من سائر الأجناس غيره»**.

ثم قال: «وهذا المعنى الذي قلناه في ذلك هو معنى قول من قال: في القرآن من كل لسان ـ عندنا بمعنى ـ والله أعلم ـ: ان فيه من كل لسان اتفق فيه لفظ العرب ولفظ غيرها من الأمم التي تنطق به، نظيرَ ما وصفنا من القول فيما مضى»(١).

تعريب بعض الكلام الأعجمي

لم يكن العرب في عزلة عن العالم، بل كانت لهم رحلات تجارية واتصالات بالأمم والشعوب المجاورة. ونتج عن تعاملهم معهم أَنهم اقتبسوا من لغاتهم ما احتاجوا إليه، أو استحسنوه واستعملوه حسب سليقتهم اللغوية فصار بذلك عربياً. والذي شأنه كذلك من الألفاظ إنما يسمى مُعَرَّباً، وها نحن نُجمل الحديث عنه. فالمعرَّبُ من الألفاظ: هو ما استعملته العربُ من الألفاظِ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها.

لكن العرب لم تكن تحافظ ـ في اقتباسها من اللغات ـ على هيئة النطق الأَعجمية، إنما كانت تحورها وتُجري عليها الإبدال أو الزيادة والنقصان، حتى تكسوها طابع اللغة العربية.

قال أبو منصور الجواليقي في كتاب المعرَّب:

(باب معرفة مذاهب العرب في استعمال الأعجمي: إعلم أنهم كثيراً ما يجترئون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها، فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجاً. وربما أَبدلوا ما بعد مخرجه أيضاً، والإبدال لازم، لئلا يُدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم. وربما غَيَّروا البناءَ من الكلام الفارسي إلى أَبنية العرب)(٢).

---

(١) تفسير الطبري، ١/١٣ ـ ١٧.
(٢) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: لأبي منصور الجواليقي، موهوب بن احمد بن محمد الخضر (٤٦٥ ـ ٥٤٠)، تحقيق احمد محمد شاكر، طبع دار الكتب المصرية سنة ١٣٦١هـ.

قال الجوهري في الصحاح: تعريبُ الاسم الأعجمي أنْ تتفوَّهَ به العربُ على منهاجها، تقول عرَّبْته العرب وأعربته أيضاً[1].

وقال ابن جني: (ومما اشتقته العربُ من كلام العجم ما أنشدناه (من قول الراجز):

هل تعرف الدارَ لأُمّ الخزرج منها فَظَلْتَ اليومَ كالمُزَرَّجِ

أي الذي شرب الزرجون، وهي الخمر، فاشتق المزرج من الزرجون، وكان قياسه كالمزرجن، من حيث كانت النون في زرجون قياسها أن تكون أصلاً. إذْ كانت منزلة السين من قربوس.

قال أبو علي: ولكن العرب إذا اشتقتْ من الأعجمي خَلَّطتْ فيه)[2].

ذهب القاضي أبو المعالي وغيره إلى أن هذه الألفاظ متداولة في كلام العرب أيضاً لأن العربية أوسع اللغات طراً. وإذا كانت بعض الأمم قد سبقت العرب إلى هاتيك الألفاظ فليس ذلك مبرراً للقول بوجود ألفاظ أعجمية في القرآن، **لأن العرب استعملتها فغدت بالاستعمال عربية**، فوجودها في القرآن منسجم مع كونه بلسان عربي مبين[3].

وقال صاحب كتاب المباني: (فإنْ قيل كيف يجوز أن يكون في القرآن غير لغة العرب؟ وقد قال اللّه تعالى: (س ٤١: آية ٣) ﴿قرآناً عربياً﴾ وقال: (س ٢٦: آية ١٩٥) ﴿بلسان عربي مبين﴾. قلنا: إن الكلمة وإنْ كان أصلها من لغة أُخرى **فإنها إذا عُرفتْ في العربية، واستعملها أهلها فقد صارتْ**

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، ٢٦٨/١. وانظر: الصحاح: ١٧٩/١ مادة «عرب».

(٢) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، ٣٥٩/١. وانظر المزهر، ٢٧٢/١ ـ ٢٧٥، في تحوير العرب الألفاظ الأعجمية.

(٣) البرهان في علوم القرآن، ٢٩/١.

عربيةً، كسائر ما تخاطب عليه العرب من كلامها، لذلك جاز أنْ يخاطب اللّه بها العرب)[1].

وطالما استعملت العرب هذه الألفاظ، وغدت بالنسبة إليها كألفاظ العربية، لذلك فنسبة العجمة إلى القرآن أمرٌ لا مبرر له، لأنه لم ينزل بما ليس في منطوق العرب الدارج في استعمالهم، ولكنه نزل بألفاظهم وأساليب تعبيرهم. ذلك فكله عربي قطعاً، فهو بالتالي من العجمة براء. وهذا ما اعتمده ابن عطية، ودلل عليه مستبعداً ما ذهب إليه الطبري.

قال الفقيه القاضي أبو محمد عبد الحق بن عطية: «والذي أقوله: إن القاعدة والعقيدة هي أن القرآن بلسان عربي مبين، فليس فيه لفظة تخرُج عن كلام العرب، فلا تفهمها إلا من لسان آخر، فأما هذه الألفاظُ وما جرى مِجراها، فإنه قد كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلسانها بعض مخالطة لسائر الألسنة بتجارات وبرحلتي قريش، وسفر مسافرين، كسفر مسافرين أبي عمرو بن أمية. . . إلى الشام، وسفر عمر بن الخطاب، وكسفر عمرو بن العاص، وعمارة بن الوليد إلى أرض الحبشة. وكسفر الأعمش إلى الحيرة، وصحبته لنصاراها مع كونه حجة في اللغة، فعلقت العرب بهذا كله ألفاظاً أعجمية غيّرتْ بعضها بالنقص من حروفها، وجرت إلى تخفيف ثقل العجمة، واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها حتى جرت مجرى العربي الصريح، ووقع بها البيان. وعلى هذا الحد نزل بها القرآن. فإنْ جهلها عربي ما فكجهله الصريح بما في لغة غيره، كما لم يعرف ابن عباس (فاطر) إلى غير ذلك. فحقيقة العبارة عن هذه الألفاظ أنها في الأصل أعجمية، لكن استعملتها العرب وعَرَّبتها فهي عربية بهذا الوجه. وما ذهب إليه الطبري من

---

(١) مقدمة كتاب المباني، ص ٢١٤. وحرف «س» رمز للسورة. وحرف الألف رمز للآية.

أن اللغتين اتفقتا في لفظة لفظة فذلك بعيد، **بل إحداهما أصلٌ والأُخرى فرع في الأكثر، لأنا لا ندفع أيضاً جواز الاتفاق قليلاً شاذاً**»[1].

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: «الصواب عندي مذهب فيه تصديق القولين جميعاً، وذلك أن هذه الحروف أُصولها أعجمية كما قال الفقهاء. . .

إلا أنها سقطت إلى العرب فأعربتها بألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال: إنها عربية فهو صادق، ومن قال: إنها أَعجمية فهو صادق»[2].

وذكر الجواليقي في المُعرَّب مثله، فقال عن أصحاب المذهبين: «وكلاهما مصيب إنْ شاء اللّٰه تعالى، وذلك: أن هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل، فقال أولئك على الأصل، ثم لفظت به العرب بألسنتها فعربته، فصار عربياً بتعريبها إياه، فهي عربيةٌ في هذه الحال أعجمية الأصل»[3].

أقول: ونحن أيضاً نَنْفي أن يقصد ابن عباس رضي اللّٰه عنهما وعكرمة وغيرهما من الصحابة أو التابعين وعلماءالسلف: المنسوب إليهم القول بوجود كلمات أعجمية في القرآن، ننفي أن يقصدوا بكلامهم ورود أعجمي محتفظ بطابع عجمته في القرآن. وننزههم عن مثل هذه الجهالة الجهلاء. فهم على تضلعهم في الدين واللغة لا يمكن أن يتسرب إليهم مثل هذا الوهم. وليس

---

(١) المحرر الوجيز: ١/٣٦ ــ ٣٧ ط. فاس. وانظر مقدمة ابن عطية، ص ٢٧٧ ــ ٢٧٨؛ والبرهان، ١/٢٨٩ ــ ٢٩٠.

(٢) المزهر للسيوطي، ١/٢٦٨ ــ ٢٦٩؛ والبرهان للزركشي، ١/٢٩٠؛ والاتقان، ١/١٣٧؛ والصاحبي لابن فارس، ص ٢٩.

(٣) المعرب للجواليقي، ص ٥.

على طالب العلم من حرج في أنْ يدعَ التشبث بظاهر ما قالوا، بل عليه أنْ يسبر غور كلامهم ليفهم حقيقة مقصدهم، ليكون فهمه متناسباً مع ما هم عليه من الفضل ورجاحة الرأي؛ والعلم بالعربية والإسلام. وتفنيد أبي عبيد والجواليقي جيد في التوفيق بين مذهبيْ الفريقين. ونحن ــ أيضاً ــ إذْ نؤكد عدم تنافي مقاصد الفريقين نحكم بعدما أسلفنا من بيان أن الخلاف بينهما إنما هو خلاف لفظي بحت. لكنا لا نقصر إرجاع اشتراك العربية مع اللغات الأخرى في ألفاظ عديدة إلى التعريب وحده. بل نعدُّ معه عاملين آخرين هما:

١ ــ الاشتقاق من أصل لغوي واحد قديم.

٢ ــ الاتفاق بين اللغات في وضع اللفظ.

وقد سبق تفصيلهما.

من بلاغة القرآن استعماله هذه الألفاظ في مواطنها

إن القرآن نزل بلسان العرب وأساليبهم من أجل تحقيق غاياته فيهم، فذكر كل ما درجوا على استعماله مما له رتبة عليا في الفصاحة والبلاغة. ومن ذلك الألفاظ التي قيل إن مصدرها الأصيل من لغة أُخرى، لأنها انبثَّت في كلام العرب وتسنَّمَتْ مكانة مرموقة في فن التعبير. لذلك وجب على الفصيح أن يذكرها في مواطنها.

ولما كان القرآن أبلغ أسلوب عربي أنزله اللّه متحدياً به العرب مثبتاً عجزهم عن مثله، لذلك اشتمل على كلمات لها أصل أعجمي منها كلمة استبرق. قال الجويني: «. . . لو اجتمع فصحاء العالم وأرادوا أن يتركوا هذه اللفظة ويأتوا بلفظ يقوم مقامها في الفصاحة لعجزوا عن ذلك. وذلك أن اللّه تعالى إذا حثَّ عباده على الطاعة، فإنْ لم يرغبهم بالوعد الجميل ويخوفهم بالعذاب الوبيل، لا يكون حثه على وجه الحكمة فالوعد والوعيد نظراً إلى الفصاحة واجب. ثم إن الوعد بما يرغب فيه العقلاء. . .

«فلذا ذكر اللّه الجنة ومساكن طيبة فيها، وكان ينبغي أن يذكر من الملابس ما هو أرفعها، وأرفع الملابس في الدنيا الحرير. وأما الذهب فليس

مما ينسج منه ثوب، ثم إن الثوب من غير الحرير لا يُعتبر فيه الوزن والثقل. وربما يكون الصفيق الخفيف أرفع من الثقيل الوزن. وأما الحرير فكلما كان ثوبه أثقل كان أرفع، فحينئذ وجب على الفصيح أنْ يذكر الأثقل والأثخن ولا يتركه في الوعد، لئلا يقصر في الحث والدعاء.

«ثم إن هذا الواجب الذكر إما أنْ يُذكر بلفظ واحد موضوع له صريح، أوْ لا يذكر بمثل هذا. ولا شك أن الذكر باللفظ الواحد الصريح أولى لأنه أوجز وأظهر في الإفادة. وذلك: استبرق.

«فإنْ أراد الفصيح أن يترك هذا اللفظ، ويأتي بلفظ آخر لم يمكنه، لأن ما يقوم مقامه إما لفظ واحد أوْ ألفاظ متعددة. ولا يجد العربيُّ لفظاً واحداً يدل عليه، لأن الثياب من الحرير عرفها العرب من الفرس ولم يكن لهم بها عهد، ولا وضع في اللغة العربية للديباج الثخين اسم. وإنما عرَّبوا من العجم واستغنوا به عن الوضع لقلة وجوده عندهم، وندرة تلفظهم به. وأما إنْ ذكره بلفظين فأكثر، فإنه يكون قد أخل بالبلاغة، لأن ذكر لفظين بمعنى؛ يمكن ذكره بلفظ؛ تطويل، فعُلم بهذا أن لفظ استبرق يجب على كل فصيح أن يتكلم به في موضعه، ولا يجد ما يقوم مقامه. وأي فصاحة أبلغ من أن لا يوجد غيره مثله...؟»[1]. اهـ.

هل يتنافى إنزال القرآن عربياً مع عالمية الرسالة؟

أرسل اللّٰه محمداً ﷺ للإنسانية جمعاء لينقذها من ظلمات الضلال إلى نور الإيمان. قال تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً، ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾[2]. إن رسالة محمد ﷺ ليست خاصة بالعرب. ولكن اللّٰه كلف بها البشرية عامة في كل مكان وزمان إلى أن يرث اللّٰه الأرض ومن عليها.

(١) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي، ١/١٣٦ ـ ١٣٧، طبعة ثالثة، مصطفى البابي الحلبي بمصر.

(٢) سورة سبأ: الآية ٢٨.

وقد يقال: أليس قُصوراً بالقرآن أنْ جاء بلسان العرب وحدهم طالما خوطبت به البشرية جميعاً؟

نجيب عن ذلك: إن اللّه تعالى اختار لشريعته الدعاة الأكفاء والمحامين الأقوياء. فتوجه إليهم بالخطاب أولاً ليُعدَّهم لنشر دينه والدفاع عن شريعته بإيمان عميق ﴿وكذلك أوحينا إليكَ قرآناً عربياً لتنذر أُم القرى ومن حولها﴾[1] لقد أُريد لهذا القرآن أن يتمكن في قلوب العرب ويستقر في جزيرتهم، لينطلقوا به بعد ذلك إلى أرجاء المعمورة، ليحيوا به موات القلوب ويزيلوا الغشاوة عن العيون وذلك بأحد طريقين:

أولاً: إما بتعليم أبناء الشعوب الداخلة في الإسلام اللغة العربية. وقد حصل ذلك إذْ أقبلوا على تلقي العربية بشغف وحرص زائدين، بل نبغ منهم أعلام في علومها حتى أصبحتْ كتبهم من أهم المراجع على مر العصور.

وبين الإمام الشافعي أنّ الدين الذي يعم أقواماً لا بد أَنْ يجعل بعضها تابعاً بعضاً في اللغة لفهم أحكام الدين وتطبيقه، وإذا كان كذلك فاللغةُ الواجبُ تعلمها هي لغةُ الرسول وقومه.

قال الشافعي:

(١٥١ ــ فإن قال قائل: فإن الرسل قبل محمد كانوا يرسلون إلى قومهم خاصة وأن محمداً بعث إلى الناس كافة ــ فقد يحتمل أن يكون بعث بلسان قومه خاصة، ويكون على الناس كافة أن يتعلموا لسانه وما أطاقوا منه، ويحتمل أن يكون بعث بألسنتهم، فهل من دليل على أنه بعث بلسان قومه خاصة دون أَلسنة العجم؟.

---

(١) سورة الشورى: الآية ٧.

١٥٢ ــ فإذا كانت الألسنة مختلفة بما لا يفهمه بعضهم عن بعض فلا بد أن يكون بعضهم تبعاً لبعض، وأن يكون الفضل في اللسان المتبع على التابع.

١٥٣ ــ وأولى الناس بالفضل في اللسان مَنْ لسانُهُ لسانُ النبي ولا يجوز ــ والله أعلم ــ أن يكون أهل لسانه أتباعاً لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد، بل كل لسان تبع للسانه، وكل أهل دين قبله فعليهم اتباع دينه)[1].

وساق الإمام الشافعي شواهد من القرآن تدل على أنه أنزل بلسان عربي مبين، ثم بين أن الواجبَ على كل مسلم معرفة قسط من العربية يتمكن به من إقامة الشعائر الإسلامية. وهذا هو الحد الأدنى الواجب تعلمه والزيادة عليه استزادة من الخير.

قال الإمام الشافعي:

(١٦٧ ــ فعلى كل مسلم أنْ يتعلمَ من لسان العرب ما بلغه جهده، حتى يشهد به أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير وأمر به من التسبيح والتشهد وغير ذلك.

١٦٨ ــ وما ازداد من العلم باللسان الذي جعله الله لسان مَنْ خَتم به نبوته، وأنزل به آخر كتبه ــ كان خيراً. كما عليه بتعلم الصلاة والذكر فيها، ويأتي البيت وما أُمر بإتيانه، ويتوجه لما وُجه له، ويكون تَبعاً فيما افترض عليه وندب إليه، لا متبوعاً)[2].

---

(١) الرسالة، ص ٤٥ ــ ٤٦، للإمام الشافعي، تحقيق أحمد شاكر.
(٢) الرسالة، ص ٤٨ ــ ٤٩.

ثانياً: وإما بترجمة المعاني القرآنية والأحاديث النبوية إلى اللغات الأخرى، بحيث تتضح لأصحابها المبادىء الإسلامية وجميع الأوامر والنواهي الواردة، فيصبح ميسوراً فَهْمُ القرآن بعقائده وقصصه وتكاليفه. لذلك ناسب التوجه به بلسان عربي إلى الأمة العربية لتقوم بنشره وتعليمه بالأسباب التي تُسهل لها مهمتها، فصحَّ إنزاله عربياً وتكليف كافة الناس به.

إن كل امرىء مهما كانت أحواله من تعصب للغته أو جهل بالكتابة، بإمكانه أن يقوم بتعاليم الإسلام ولا يُلزمه ذلك إلا بتعلم قدر وجيز من العربية؛ بالإضافة إلى لغته. وهذا الحد الأدنى الواجب على الأعجمي تعلمه كفيل بتمكينه من أداءِ فروض الإسلام. وأما ما وراءه من الأحكام والواجبات فالترجمة تضمن للمسلم معرفة ما يأتي وما يدع.

يتوفر بذلك لعامة المسلمين ـ على اختلاف ألسنتهم ـ قدر مناسب من العربية كافٍ لتجاوبهم جميعاً وانسجامهم وائتلاف أرواحهم. وهذا عنصر هام من عناصر تكوين الأمة، وقد دلنا انتشار القرآن عبر القرون إلى أن عربيته لم تقف حائلاً دون ذيوعه في الشعوب، بل كانت وسيلة لتعريب ألسنة الشعوب وتكوينها تكويناً متناسقاً انبثقت عنه الأمة الإسلامية.

الخلاصة

وزبدة ما مهدنا به لهذا الموضوع الجليل:

* أن القبائل العربية بحكم تفرقها في البلاد واتصالها بالأمم، واختلاف ظروفها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد افترقت ألسنتها في النطق باللغة العربية.

* وأن العربية المثلى التي تكلم بها رسول اللّٰه ﷺ وقومه تنتسب إلى إسماعيل عليه السلام.

* لقد تعددت لغات قبائل العرب لاختلافها في صياغة اللفظ الموضوع

لمدلول واحد، فاختلف ما تفرع منه أيضاً، ولتعدد وجوه القياس المقبولة في الكلمة الواحدة.

* لقد اختلفتْ اللغاتُ العربيةُ من وجوه، منها الاختلاف في الحركات، وفي إبدال الحروف، وفي الهمز والتليين، والتقديم والتأخير، والإمالة، والتفخيم، والتذكير والتأنيث، والفكّ والإدغام؛ وفي صورة الجمع، والتحقيق والاختلاس، والوقف على هاء التأنيث، والزيادة والنقصان.

* إن لغات القبائل العربية متقاربة متآلفة، لا يشذ منها شيء عن الاطار العام للعربية. وهي مشتركة في القسم الأعم الأعظم من كلماتها، دون اختلاف في بُنية الكلمة أو حركات إعرابها. فالعربية لم تختلف في الأصول، إنما اختلفت في شيء من الفروع يسير. بينما افترقت اللغة اللاتينية على عكس ذلك تماماً.

* كانت قبائل العرب تلتقي في موسم الحج وتحضر أسواقه مما أتاح الفرصة لقريش أن تنتقي أفصح الألفاظ وأحسنها جرساً فخلت لغتهم من مستقبح الألفاظ، وصاروا بذلك أفصح العرب.

* ابتعث اللّه محمداً ﷺ وأنزل عليه القرآن عربياً مبيناً.

* إن اشتمال القرآن العربي على ألفاظ مشتهرة في غير العربية لا يعني دخول غير العربية فيه. ولكن ذلك يرجع ـ في رأينا ـ إلى اشتقاق اللفظ المشترك من أصل لغوي واحد قديم، أو الاتفاق العفويّ بين اللغات في وضعه، أو تعريب اللفظ من لغة أُخرى.

* إن من بلاغة القرآن وإعجازه استعماله تلك الألفاظ في مواطنها، لأنها تؤدي المعنى الذي لا يؤديه غيرها.

* إن رسالة القرآن عالمية. ويجب على أبناء الشعوب الإسلامية غير العرب أن يتعلموا اللغة العربية، أو تترجم لهم المعاني القرآنية، مع تعلمهم قدراً وجيزاً من القرآن على الأقل.

* يتوفر للمسلمين ــ على اختلاف أجناسهم ــ بسبب القرآن قدر من اللغة العربية كاف لانسجامهم وائتلاف قلوبهم. وهذا أهم عناصر تكوين الأمة الإسلامية بعد رسالة محمد ﷺ.

* * *

تنبيه هـــام

ستمر معنا بعض القراءات المخالفة للخط العثماني، تضمنتها بعض الأحاديث والآثار، أو أوردها بعض العلماء تمثيلاً لمذاهبهم في تحديد المراد بالأحرف السبعة. ولقد نبّه بعض هؤلاء العلماء على أنهم استشهدوا لآرائهم بمشاهير القراءات وشواذّها ومناكيرها ومناسيخها على موافقة الرسم العثماني ومخالفته[1]، في حين أغفل البعض الآخر منهم هذا التنبيه.

ولما كنت أخشى أن يعجل بعض القرّاء فيتوهم أني أعتبر كلاً من تلك القراءات قرآناً منزلاً من اللّه تعالى؛ عمدت إلى بيان ما يلي:

إن القراءات المخالفة للخط العثماني هي قراءات أحادية السند، لا يقطع بقرآنية شيء منها. وما صح سنده منها: إما أنْ يكون مما نسخت تلاوته، وإما أنْ يكون من التفسير الذي أُدرج بالتنزيل فحسبه بعضهم من التنزيل وما هو من التنزيل. ومن هنا نعلم سرّ خلو المصاحف العثمانية منها، إذْ منع عثمان رضي اللّه عنه أن يُكتب في المصاحف شيء من منسوخُ التلاوة أوْ مما ليس بقرآن كالتفسير ونحوه.

---

(١) انظر صفحة ١٥٩ ــ ١٦١ من هذا الكتاب.

ولقد بينت ضابط القراءة المقبولة(١)، وأنه لا بد أن تكون:

أولاً: موافقة للخط العثماني.

ثانياً: موافقة للغة العربية.

ثالثاً: صحيحة السند.

وكل قراءة لا تجتمع فيها هذه الشروط الثلاثة تسمى: **قراءة شاذة**. والعلماء لا يجيزون القراءة بشيء من الشواذ، بل أوجبوا على من قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يمنع من القراءة بالشواذ، وأن يُعزّر من لم يكف عن القراءة بها بعد تعريفه وتأثيمه.

ولذلك عُوقب أبو الحسن بن شنبوذ، كما عوقب غيره لقراءته بالشواذ(٢).

والخلاصة: **أن كل قراءة تخالف الخط العثماني لم تثبت قرآناً فلا يجوز القراءة بها**.

ولقد نبهت في بعض المواطن على ذلك (٣) وعوّلت في بعض المواطن الأخرى على تنبيه بعض «العلماء»(٤)، واعتمدت بصورة عامة على تبياني في البحث الرابع: ضابط القراءة المقبولة ــ والمنع من القراءة بالشواذ(٥).

نسأل اللّٰه تمام التوفيق والحمد للّٰه رب العالمين.

* * *

(١) انظر صفحة ٣١٧.

(٢) انظر صفحة ٣٢١ ــ ٣٢٥.

(٣) انظر صفحة ١٠٤ و ٢٤٢ ــ ٢٤٥.

(٤) انظر صفحة ١٥٩ ــ ١٦١.

(٥) انظر صفحة ٣٢١ ــ ٣٢٥.

البحث الأول

أحاديث الموضوع، وما يؤخذ منها

الفصل الأول

نزول القرآن بلغة قريش

١ ـ أخرج أبو داود من طريق كعب الأنصاري أن عمر كَتَبَ إلى ابن مسعود:

«إنَّ القرآن نزل بلسان قريش. فأقرِىء الناسَ بلغة قريش لا بلغة هذيل»[١].

٢ ـ قال محمد بن إسماعيل البخاري في صحيحه:

«باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب قرآناً عربياً بلسان عربي مبين: حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري، وأخبرني أنس بن مالك، قال: فأمر عثمان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنْ ينسخوها في المصاحف، وقال لهم: إذا اختلفتم أنتم وزيدُ بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش، فإن القرآن أُنزل بلسانهم، ففعلوا»[٢].

٣ ـ وروى ابن أبي شيبة عن جعفر بن عون قال: أنا إبراهيم بن إسماعيل الأنصاري قال: أنا ابن شهاب عن عبيد بن السبّاق أن عثمان قال:

---

(١) فتح الباري، ٧/٨.

(٢) صحيح البخاري، على هامش فتح الباري، كتاب فضائل القرآن، ٧/٨، مطبعة الخشاب بالقاهرة.

«إنما نزل بلسان قريش، يعني القرآن».

٤ ــ حدثنا أبو بكر قال: نا زيد بن الحباب عن سيف قال: سمعت مجاهداً يقول:

«نزل القرآن بلسان قريش وبه كلامهم».

٥ ــ زيد بن حباب عن جرير بن حازم عن عكرمة بن خالد قال:

«نزل القرآن بلساننا، يعني قريشاً»(١).

من فوائد الأحاديث:

كان واضحاً لكبار الصحابة رضوان الله عليهم أن القرآن إنما نزل بلسان قريش قوم رسول الله ﷺ. وفي ذلك حكم جليلة أهمها:

١ ــ أن قريشاً هم قوم رسول الله ﷺ وقد جرتْ سنة الله في رسله أن يبعثهم بألسنة أقوامهم ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليُبين لهم...﴾(٢).

٢ ــ أنه ــ عليه الصلاة والسلام ــ قد أُمر بتبليغهم الرسالة أولاً ﴿وأنذرْ عشيرتك الأقربين﴾(٣). فلا بد من مخاطبتهم بما يألفون ويعرفون ليستبين لهم أمر دينهم. فأنزل الله القرآن بلغتهم وأساليبهم التي يفضلونها في مستوى رفيع من البلاغة لا يجارى.

وهذا ما دل عليه حديث عمر رضي الله عنه: «إنَّ القرآن نزلَ بلسان

(١) المصنف لابن أبي شيبة، سفر ١٢، ورقة ١٦٣، مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق، رقم المخطوط (٢٨٩ ح).
(٢) سورة إبراهيم: الآية ٤.
(٣) سورة الشعراء: الآية ٢١٤.

قريش» وأيده أمرُ عثمان: «.. فاكتبوها بلسان قـريش فإن القـرآن أُنزل بلسانهم».

٣ ــ أَن لغة قريش ــ كما بينا ــ أفصـح اللغات العربية وأنها تشمل معظم هذه اللغات لاختلاط قريش بالقبائل واصطفائها الجيد الفصيـح من لغاتها. فإنزال القرآن قرشياً يعني نزوله: بألسنة العرب جميعاً من حيث الجملة. وهذا ما قصده الإمام البخاري في ترجمته للحديث.

الفصل الثاني

نزول القرآن بلغة غير قريش، على ثلاثة أحرف

دلَّ حديث عمر وعثمان رضي الله عنهما أن القرآن نزل بلسان قريش. لكنَّ هذا لا يمنع من نزوله بغير لسانها فهل حصل ذلك فعلاً..؟

وردت أَحاديث كثيرة تفيد ذلك. وقد نصتْ بعضُ هذه الأحاديث على أن القرآن أُنزل على ثلاثة أَحرف. ونصَّ بعضُها الآخر على أنه أُنزلَ على سبعةِ أحرف.

٦ ــ أخرج الحاكم في مستدركه

أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب وعبد الصمد بن علي بن مكرم (قالا): ثنا جعفر بن أبـي عثمان الطيالسي ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن سلمة ثنا قتادة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه عن النبـي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أُنزل القرآن على ثلاثة أحرف».

ورواه الإمام أحمد عن عفان بإسناده السابق.

ورواه الإمام ابن أبـي شيبة عن أبـي بكر عن عفان بإسناده السابق.

قال الحاكم: «وقد احتـج البخاري برواية الحسن عن سمرة، واحتـج مسلم بأحاديث حماد بن سلمة، وهذا الحديث صحيـح وليس له علة». وأقره

الذهبي[1]. وذكره الهيثمي: عن سمرة أن رسول الله ﷺ قال: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف». وفي رواية «ثلاثة أحرف».

رواه أحمد والبزار والطبراني في الثلاثة، ورجال أحمد وأحد إسنادي الطبراني والبزار رجال الصحيح[2].

٧ ــ وعن سمرة قال: «إن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نقرأ القرآن كما أَقرأناه. وقال: إنه أُنزل على ثلاثة أحرف فلا تختلفوا فيه، فإنه مبارك كله فاقرؤوه كالذي أُقرئتموه».

رواه الطبراني والبزار وقال: «لا تجافوا عنه» بدل «ولا تحاجوا فيه» وإسنادهما ضعيف، وقد تقدمت له طريق رجالُها رجالُ الصحيح مختصرة[3].

كلمة في إسناد حديث الثلاثة أحرف:

وجدنا إسناد الحديث ــ في كل رواياته ــ يدور على رواية الحسن عن سمرة. وقد تكلموا في الحسن واتهمه بعضهم بالتدليس فهو يروي عمن لم يدركهم وعمن لم يسمع منهم من الصحابة[4].

لكن ذهب البخاري والترمذي وعلي بن المديني وأحمد وأبو داود إلى سماعه من سمرة، فقد روى البخاري في صحيحه سماعاً منه لحديث العقيقة. وثمة أحاديث أخرى رواها الحسن عن سمرة غالبها في السنن

---

(١) مستدرك الحاكم، كتاب التفسير، ٢٢٣/٢؛ ومسند الإمام أحمد، ٢٢/٥؛ ومصنف ابن أبي شيبة، مخطوط، سفر ١٢، ورقة ١٧٢، الظاهرية رقم (٢٨٩ ج).

(٢) و(٣) مجمع الزوائد للهيثمي، ١٥٢/٧.

(٤) تهذيب التهذيب، ٢٦٣/٢ ــ ٢٦٤ و٢٦٧، ٢٦٩ و٢٧٠؛ وعلوم الحديث لابن الصلاح، ص ١١٩، ط المكتبة العلمية بالمدينة المنورة؛ وتذكرة الحفاظ للذهبي ٦٧/١.

الأربعة. وعن علي بن المديني أن كلها سماع، كذا حكى الترمذي عن البخاري[1].

وسترى التوفيق بين حديث تنزيل القرآن على ثلاثة أحرف وحديث تنزيله على سبعة أحرف؛ في الفصل السادس من هذا البحث[2].

---

(١) تهذيب التهذيب ٢/٢٦٨.

(٢) انظر صفحة: ٧٨ ــ ٨٠.

الفصل الثالث

نزول القرآن، على سبعة أَحرف

٨ ــ قال محمد بن أسماعيل البخاري في كتابه الجامع الصحيح:

حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب حدثني عروة أن المسور بن مخرمة وعبد الله بن عبدٍ القارِّيّ حدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول: «سمعتُ هشام بن حكيم يقرأ سورةَ الفرقان في حياة رسول الله ﷺ. فاستمعتُ لقراءته فإذا هو يقرأ على حروفٍ كثيرة لم يُقرِئْنيها رسول الله ﷺ. فكدتُ أُساوره في الصلاة. فَتَصَبَّرتُ حتى سلَّم فلبَّبتهُ بِردائِهِ فقلتُ مَنْ أقرأَكَ هذه السورةَ التي سمعتُكَ تقرأ، قال: أَقرأَنيها رسول الله ﷺ.

فقلتُ له كذبتَ، أَقرأَنيها على غيرِ ما قرأتَ. فانطلقتُ به أَقوده إلى رسول الله ﷺ. فقلتُ: إني سمعتُ هذا يقرأ سورةَ الفرقان على حروفٍ لم تُقْرِئْنيها. فقال: أَرْسِلْهُ. إقرأْ يا هشام، فقرأ القراءةَ التي سمعتُهُ. فقال رسول الله ﷺ: كذلك أُنزلتْ. ثم قال رسولُ الله ﷺ: إقرأْ يا عمر. فقرأتُ التي أَقرأني فقال: كذلك أُنزلتْ. إنَّ هذا القرآن أُنزلَ على سبعةِ أحرفٍ، فاقرأوا ما تيسَّر منه».

وقد أَخرج الحديث البخاري وباقي الأئمة الستة ــ سوى ابن ماجه ــ وغيرهم:

فرواه البخاري: عن سعيد بن عفير عن الليث عن عقيل. ح.

حدثنا عبد الله بن يوسف أَخبرنا مالك. ح.

ورواه **البخاري** أيضاً: معلقاً، قال الليث: حدثني يونس بن يزيد. ح[1].

ورواه **مسلم**: حدثنا يحيىٰ بن يحيىٰ قال: قرأت على مالك. ح.

حدثنا حرملة بن يحيى عن ابن وهب عن يونس. ح.

حدثنا إسحق بن إبراهيم وعبد بن حميد قالا: أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر. ح.

وأخرجه الترمذي: حدثنا الحسن بن علي الخلال وغير واحد، قالوا: حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر. ح.

وأخرجه ابن أبي شيبة مختصراً: حدثنا أبو بكر قال نا خالد بن مَخْلَد عن عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري. ح.

وأخرجه النسائي: أخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال حدثنا ابن وهب قال: أخبرني يونس. ح.

أخبرنا نصر بن علي قال: نبأنا عبد الأعلى قال حدثنا معمر. ح.

أخبرنا محمد بن سلمة والحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمعُ واللفظ له عن ابن قاسم. قال: حدثني مالك. ح.

وأخرجه أبو داود: حدثنا القعنبي عن مالك.

كلهم عن ابن شهاب الزهري بسنده السابق. وأخرجه الإمام أحمد بأسانيد سبقتْ فيما سردناه.

---

(١) قال ابن حجر في الفتح (٢٤٨/١٢)، طبعة الخشاب: «وقوله في أول السند: «وقال الليث إلى آخره»، وصله الإسماعيلي من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه، ويونس شيخ الليث فيه هو ابن يزيد». اهـ.

وأخرجه الطبري: عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب بالإسناد السابق أيضاً[1].

غريب الحديث:

قوله «فكدتُ أساوره في الصلاة»: أُواثبه وأُقاتله[2]، وقال النووي: أي أُعاجله وأُواثبه[3].

قوله (فلَبَّبْتُهُ بردائه): بفتح اللام وموحدتين الأولى مشددة والثانية ساكنة. أي جمعتُ عليه ثوبه أوْ غيره عند لُبته وجررته به لئلا يتفلت مني. واللُّبَّة: الهُزْمة التي فوق الصدر، وفيها تُنحر الإبل[4].

(وقوله كذبتَ) فيه إطلاق ذلك على غلبة الظن. أو المراد بقوله: (كذبتَ): أخطأتَ، لأن أهل الحجاز يُطلقون الكذبَ في موضع الخطأ.

---

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿فاقرأوا ما تيسر من القرآن﴾ (٢١٥/٨، طبعة دار الطباعة العامرة)، وأخرجه البخاري في مواضع أخرى: كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، صحيح البخاري، ٢٢٦/٣، طبع البابي الحلبي؛ وكتاب الخصومات، بابُ كلام الخصوم بعضهم في بعض، ٦١/٢، طبع البابي الحلبي؛ وكتاب استتابة المرتدين، باب ما جاء في التأويل، ١٩٨/٤، طبع البابي الحلبي.
وانظر: صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أنَّ القرآن أُنزل على سبعة أحرف؛ وجامع الترمذي، أبواب القراءات، باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف (٦٠/١١، صحيح الترمذي بشرح ابن العربي، مطبعة الصاوي)؛ ومصنف ابن أبي شيبة، سفر ١٢، ورقة ١٧٢، مخطوط، الظاهرية بدمشق رقم (٢٨٩)؛ وسنن النسائي، كتاب الافتتاح، باب جامع ما جاء في القرآن ١٤٩/١، المطبعة الميمنية؛ وسنن أبي داود، كتاب الوتر، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ٧٦/٢، المطبعة التجارية الكبرى؛ مسند أحمد ٢٤/١ ـ ٤٠ ـ ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٢٦٣، طبع المطبعة الميمنية.

(٢) فتح الباري، ٢٠/٩، ط الخشاب؛ والنهاية، ٤٢٠/٢.

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، ١٠٠/٦ ـ ١٠١.

(٤) النهاية، لابن الأثير، ٤٧/٤.

قوله (فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها) هذا قاله عمر استدلالاً على ما ذهب إليه من تخطئة هشام وإنما ساغ له ذلك لرسوخ قدمه في الإسلام وسابقته بخلاف هشام فإنه كان قريب العهد بالإسلام فخشي عمر من ذلك أنْ لا يكون أتقن القراءة؛ بخلاف نفسه فإنه كان أتقن ما سمع، وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه السورة من رسول الله ﷺ قديماً، ثم لم يسمع ما أُنزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده. ولأن هشاماً من مُسْلِمةِ الفتح فكان النبي ﷺ أَقْرَأَهُ على ما نزل أخيراً فنشأ اختلافهما من ذلك. ومبادرة عمر للإنكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث أُنزل القرآن على سبعة أحرف إلا في هذه الواقعة(١).

قال النووي: «وأَما أمرُ النبي ﷺ عمر بإرساله فلأنه لم يثبتْ عنده ما يقتضي تعزيره، ولأن عمر إنما نسبه إلى مخالفته في القراءة؛ والنبي ﷺ يعلم من جواز القراءة ووجوهها ما لا يعلمه عمر، ولأنه إذا قرأ وهو [يُلَبَّبُ](٢) لم يتمكن من حضور البال وتحقيق القراءة تمكن المطلق»(٣). اهـ.

من فوائد الحديث:

١ ــ يدل هذا الحديث على أن الخلاف إنما وقع بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما حول كيفية تلاوة ألفاظ القرآن الكريم (فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة..) (فقرأ القراءة التي سمعته..) مما يثبت أنَّ القرآنَ يُقرأُ قراءة فيها ألفاظ مغايرة للألفاظ التي نزل بها القرآن أولاً، إذْ نزل بلغة قريش بلسان عربي مبين.

فالنزاع بين الصحابين الجليلين راجع إلى كيفية تلاوة القرآن، لا إلى

---

(١) فتح الباري، ٩/٢٠ ــ ٢١.

(٢) في المطبوع: «يلبث» وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه أعلاه، وعليه يدل السياق.

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي، ٦/٩٩.

تفسيره وبيان معانيه بدليل قوله (. . لم يقرئنيها رسول الله ﷺ) ولأن هشاماً كان يقرأ في الصلاة (فكدت أُساوره في الصلاة فتصبَّرتُ حتى سلَّمَ).

وليست الصلاة محل تفسير القرآن وإيضاح معانيه إذ لا تصح بشيء من ذلك. فخلافهما إذن يرجع إلى التلاوة فحسب، مما يبرهن على أن القرآن يقرأ بأكثر من وجه. وهذه الأوجه التي أنزل عليها القرآن ليست من لغة واحدة بل هي من عدة لغاتعربية. كما تفيد أحاديث الأحرف السبعة لدى الأئمة الستة وغيرهم، والتي سنأتي على ذكرها.

٢ ــ لم تكن تلاوة الصحابة عن اجتهاد منهم إنما كانت عن توقيف من رسول الله ﷺ. كما أن التفاوت في التلاوة لم يكن من عمل الرسول عليه الصلاة والسلام، إنما نزل به الوحي. (إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه).

٣ ــ وبناء على ذلك: فإن كل ما نزل من الوجوه له حكم التنزل الأول في جميع أحكام القرآن، فكل منها قرآن له أحكام القرآن وحرمته ومكانته.

الفصل الرابع

الاختلاف بين الأحرف في القراءة

٩ ــ قال مسلم في صحيحه:

حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبي حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن جده عن أُبي بن كعب قال:

«كنت في المسجد فدخلَ رجل يصلي فقرأ قراءةً أنكرتها عليه. ثم دخل آخر فقرأ قراءةً سوى قراءةِ صاحبه، فلما قضينا الصلاةَ دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ. فقلت: إن هذا قرأ قراءةً أنكرتها عليه. ودخلَ آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه. فأمرهما رسول الله ﷺ فقرآ. فحسَّنَ النبي ﷺ شأنهما. فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذْ كنتُ في الجاهلية. فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني ضربَ في صدري ففضتُ عرقاً وكأني أنظر إلى الله عز وجل فرقاً، فقال لي:

يا أُبي أرسل إليّ أن أقرأ القرآنَ على حرفٍ فرددتُ إليه أنْ هَوِّن على أُمتي فردَّ إليَّ الثانية اقرأه على حرفين. فرددتُ إليه أنْ هَون على أُمتي. فردَّ إليَّ الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف. فلك بكل ردةٍ رددتَها مسألة تسألينها فقلت: اللهم اغفر لأمتي. اللهم اغفر لأمتي، وأَخّرتُ الثالثة ليومٍ يرغب إليَّ الخلقُ كلهم حتى إبراهيم ﷺ».

ورواه مسلم أيضاً: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن بشر. ح.

وروى في مسند الإمام أحمد: حدثنا عبد الله حدثنا أبـي ثنا يحيى بن سعيد. ح. حدثنا عبد الله حدثني وهب بن بقية ثنا خالد بن عبد الله. ح.

ورواه ابن أبـي شيبة في مصنفه مختصراً: حدثنا أبو بكر قال نا محمد بن بشر. ح.

ورواه الطبري: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبـي. ح. حدثنا أبو كريب عن وكيع. ح. كلهم عن إسماعيل بن أبـي خالد بإسناده السابق(1).

وقد زاد الطبري قوله:

عن أُبـي بن كعب قال دخلتُ المسجدَ فصليتُ فقرأتُ النحلَ...

١٠ ــ روى الإمام مسلم في صحيحه:

حدثنا أبو بكر بن أبـي شيبة حدثنا غندر عن شعبة، وحدثنا ابن المثنى وابن بشار قال ابن المثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن أبـي ليلى عن أُبـيّ بن كعب:

«أن النبـي ﷺ كان عند أضاةِ بني غِفار. قال: فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تَقْرأَ أمتُك القرآن على حرف. فقال: أَسألُ الله معافاتَهُ ومغفرته. وإن أُمتي لا تطيقُ ذلك ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أنْ تقرأ أُمتُكَ القرآن على حرفين، فقال: أَسألُ اللَّهَ معافاتَه ومغفرتَهُ وإن أُمتي لا تطيقُ

(1) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف. ١٠٢/٦ ــ ١٠٣، المطبعة الأزهرية؛ ومسند الإمام أحمد، ١٢٧/٥، ١٤٨، المطبعة الميمنية بمصر. وتفسير الطبري، طبعة دار المعارف، حديث رقم ٣٠ و٣٢، ٣٦/١ ــ ٣٨.
ورواه الطبري بأسانيد مختلفة كلها عن عبد الرحمن بن أبـي ليلى، في الأحاديث (٣٣، ٣٨ ــ ٣٩).

ذلك. ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أنْ تقرأ أُمتك على ثلاثةِ أحرف فقال: أسألُ اللَّهَ معافاتَه ومغفرته وإن أُمتي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أنْ تقرأَ أُمتُكَ القرآنَ على سبعة أحرف، فأيُّما حرفٍ قرأوا عليه فقد أصابوا».

ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه مختصراً بالإسناد السابق.

رواه مسلم والنسائي: حدثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة. ح.

ورواه أبو داود مختصراً: حدثنا ابن المثنى، ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة. ح. وكلهم عن الحكم بإسناده السابق[1].

وأخرجه الطبري من حديث مجاهد عن ابن أبي ليلى عن أُبي بن كعب من خمس طرق بمعنى الحديث السابق. وآخر يلفظ:

(إن الله يأمرك أن تُقرِىءَ أُمَّتَكَ القرآنَ على سبعة أحرف، فمن قرأ منها بحرف فهو كما قرأ)[2].

من فوائد الحديث:

١ ــ يدل حديث أُبي رضي الله عنه ــ بروايتيه ــ أنَّ تباين الأحرفِ السبعةِ التي أُنزل عليها القرآن كائنٌ في القراءةِ وهيئاتِ النطق بالقرآن الكريم، لأن أُبياً رضي الله عنه قد استمعَ لتلاوةِ الرجلينِ في الصلاةِ، فاستنكر

---

(١) صحيح مسلم بشرح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ١٠٣/٦ ــ ١٠٤، مصنف ابن أبي شيبة، مخطوط، سفر ١٢، ورقة ١٧٢؛ ورواه النسائي في سننه، كتاب مفاتيح الصلاة، باب جامع ما جاء في القرآن ١٥٠/١، المطبعة الميمنية؛ ورواه أبو داود، كتاب الصلاة، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ٧٦/٢، المطبعة التجارية.

(٢) تفسير الطبري، الأحاديث (٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٤٦).

مخالفتهما لما يعهده في التلاوة، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ. ولقد أقرَّ رسول الله ﷺ بقرآنية تلاوتهما، إذ القرآن منزل على سبعة أحرف تهويناً على الأمة ورفعاً للحرج عنها في تلاوة كتاب الله؛ نظراً لاختلاف ألسنتها.

٢ ــ ويتبين من ذلك: أن كل حرف من الأحرف السبعة تنزيل من حكيم حميد، من قرأ به فقد تلا كلام الله عز وجل غير مُبدِّل للكلم عن مواضعه.

(إن الله يأمرك أنْ تَقرأ القرآنَ على سبعة أحرف، فأيُّما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا).

وكذلك أفادتْ رواية الطبري أَن كلَّ حرف قرآن.

(إن الله يأمرك أنْ تُقرِىءَ أمَّتكَ القرآنَ على سبعة أحرف. فمن قرأ منها بحرف فهو كما قرأ).

قال ابن قتيبة:

(وكل هذه الحروف كلام الله تعالى، نزل به الروح الأَمين على رسوله عليه السلام. وذلك أنه كان يعارضه في كل شهر من شهور رمضان بما اجتمع عنده من القرآن، فيُحْدِثُ اللَّهُ إليه من ذلك ما يشاء، وينسخ ما يشاء، وييسر على عباده ما يشاء، فكان من تيسيره **أنْ أمَرَهُ بأنْ يُقرىء كل قوم بلغتهم وما جرتْ عليه عادتهم. .)**[1].

٣ ــ إزالة الشك باليقين نجاة من الإثم:

وقد يتساءل المرء عن كلام الله تعالى كيف يقرأ على سبعة أوجه. .؟

(١) تأويل مشكل القرآن، أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ص ٣٠، طبع عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

وقد تعتريه الدهشة ويختلجه الشك بإثارة الشيطان وساوسه في نفسه ليكدر صفو إيمانها، ويوهن من قوة يقينها بالله ورسوله وكتابه.

وفي هذا الحديث معالجة عملية لمثل هذه الحالة النفسية الدقيقة الحرجة. فالرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله يباشر بنفسه القيام بهذه المداواة.

فلقد ضربَ في صدرِ الصحابـي الجليل ضربة نبوية لفتهُ عما كان فيه، وقطـعَ بها دابرَ الشك الوافد قبل استقراره وتمكنه، فأخذ على الشيطان سبيله إلى قلب أُبـيّ، ثم اتبع ذلك ببيان يثلـج الصدرَ ببرد اليقين. ويفعمُ القلبَ بنور الإيمان، أعلا مراتب الإيمان «اعبد الله كأنك تراه» مما جعلَ أُبياً يرى نفسه كماثلٍ أَمام الحضرة الإلّهية، فغشيهُ شعور عظيم بالمهابة والحياء من الله، لما ساوَرَهُ من شكٍ ودارَ في خلده من وَهْمٍ، فإذا هو يفيضُ لشدة خجله عرقاً. ويروعه ما كاد ينزلق فيه بعد إذ هداه الله ـــ من ضلال أشد من ضلال الجاهلية. فانتابه إحساس قويٌ بالخجلِ والوَجَلِ فلاذَ بالإخباتِ والإذعانِ لمشيئة اللّهِ وحكمته البالغة التي قضت بإنزال القرآن على سبعة أحرف.

وليس أُبـي بمؤاخذ على ما حصل له لأن الشك لم يتمكن منه فلم يعقد عليه قلبه، إنما استله بيان الرسول ﷺ استلالَ الشعرة من العجين، هذا البيان الذي ملأ فؤاد أُبـي بالوجل، وزاده إيماناً وتسليماً بما أَنزل الله، حتى غدا بعدُ مرجعاً هاماً لقراءاته وحِصناً منيعاً للدفاع عنها، كما تبين الأحاديث التالية[١].

قال القرطبـي في تفسيره:

(ولما رأى النبـيُ ﷺ ما أصابه من ذلك الخاطر نَبَّههُ بأنْ ضربهُ في صدره فأعقبَ ذلك أنْ انشرح صدره، وتنوَّر باطنه حتى آلَ به الكشف والشرح

(١) انظر الأحاديث: (٢٨ ـــ ٢٩)، ص ١٠٢ و ١٠٣.

إلى حالة المعاينة. ولما ظهر له قُبحُ ذلك الخاطر خاف من الله تعالى، وفاض بالعرق استحياءً من الله تعالى، فكأنَّ هذا الخاطر من قبيل ما قال فيه النبي ﷺ حين سألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أنْ يتكلم بــه، قال: «وقد وجدتموه»! قالوا: نعم. قال ذلك صريح الإيمان»[1].

* * *

(١) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله بن أحمد الأنصاري ــ القرطبي ٤٩/١، طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٥٤. ١٩٣٥.

الفصل الخامس
عدة الأحرف سبعة على الحقيقة

١١ ـ روى في مسند أحمد:

ثنا أبوبكر بن أبـي شيبة ثنا عبيد الله بن مـوسى عن إسرائيـل عن أبـي إسحق عن سقير العبدي عن سليمان بن صرد عن أُبـيّ بن كعب قال:

«سمعتُ رجلاً يقرأ: فقلت من أقرأك؟ قال: رسول الله ﷺ. فقلت انطلق إليه. فأتيت النبـي ﷺ فقلت: استقرىء هذا. فقال: اقرأ. فقرأ. فقال: أحسنتَ. فقلت له: أولم تقرئني كذا وكذا!؟ قال بلى! وأنت قد أحسنت. فقلت بيدي: قد أحسنت مرتين. قال: فضرب النبـي ﷺ بيده في صدري ثم قال: اللهم أذهبْ من أُبـي الشكَ. ففضتُ عرقاً. وامتلأ جوفي فَرَقاً. فقال رسول الله ﷺ: يا أُبـيّ: إن ملكين أتياني فقال أحدهما: اقرأ على حرف. فقال الآخر: زده. فقلت زدني. فقال: اقرأ على حرفين. فقال الآخر: زده. فقلت: زدني. فقال: اقرأ على ثلاثة. فقال الآخر: زده. فقلت: زدني. فقال: اقرأ على أربعة أحرف. فقال الآخر: زده. قلت: زدني. قال: اقرأ على خمسة أحرف. قال الآخر: زده. قلت: زدني. قال: اقرأ على ستة. قال الآخر: زده. قال: على سبعة أحرف. فالقرآن أُنزل على سبعة أحرف».

أخرجه ابن أبـي شيبة في مصنفه مختصراً بالإسناد السابق.

ورواه الإمام أحمد: حدثني يحيـى بن سعيد عن حميد عن أنس أن أبياً قال: (فذكر الحديث).

ورواه أيضاً: حدثنا عفان. قال ثنا حماد. قال أخبرنا حميد عن أنس عن عبادة أن أبيّ بن كعب. قال: قال رسول الله ﷺ. (فذكر الحديث نحوه).

ورواه الإمام أحمد أيضاً: حدثنا سعيد عن حميد عن أنس عن أُبـي بن كعب.

ورواه عبد الله بن الإمام أحمد: حدثنا محمد بن أَبـي بكر المقدمي ثنا بشر بن المفضل. ح.

ورواه عبد الله بن الإمام أحمد: حدثنا سويد بن سعيد ثنا المعتمر. ح. كلاهما عن حميد بإسناده السابق.

ورواه النسائي في سننه: أخبرني يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا يحيـى عن حميد عن أنس عن أبـي.

ورواه أيضاً: أخبرني عمرو بن منصور قال حدثنا أبو جعفر بن نفيل. قال قرأت على معقل بن عبيد الله عن عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أُبـيّ بن كعب (فذكر الحديث).

(قال أبو عبد الرحمن: معقل بن عبيد الله ليس بذلك القوي).

ورواه الطبري: عن أبـي كريب عن يحيـى عن آدم عن إسرائيل عن أَبـي اسحق عن فلان العبدي. فقال أبو جعفر: ذهب عني اسمه ــ عن سليمان بن صرد عن أُبـيّ بن كعب.

ورواه الطبري: بأسانيد مختلفة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك عن أُبـي بن كعب.

ورواه أيضاً: بإسناد عن حميد الطويل عن أنس بن مالك عن عبادة بن

الصامت عن أُبـي بن كعب[1].

ورواه الطبراني موجزاً عن سليمان بن صرد بإسناده. قال الهيثمي: وفيه جعفر، ولم أَعرفه، وبقية رجاله ثقات[2].

من فوائد الحديث:

١ ــ إن استزادة الرسول من جبريل الأحرف حرفاً حرفاً في هـذا الحديث وغيره من الأحاديث تدل دلالة ظاهرة كل الظهور على أن المراد بالأحرف السبعة في هذا الحديث حقيقة السبعة الواقعة بين الستة والثمانية، لا زيادة عليها ولا نقصان فيها.

٢ ــ إن كل حرف من السبعة المنزلة قرآن وله كافة مزايا القرآن وأحكامه وخصائصه. والاقتصار في القراءة عليه كافية لأن كل حرف مستغن بذاته عن غيره.

قال الطبري في معنى قول الرسول ﷺ «كل شاف كاف».

«فإنه كما قال جل ثناؤه في صفة القرآن: ﴿يا أيها الناسُ قد جاءتكم موعظةٌ من ربكم وشفاءٌ لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين﴾ (سورة يونس: الآية ٥٧). جعله الله للمؤمنين شفاء، يستشفون بمواعظه من الأدواء العارضة لصدورهم من وساوس الشيطان وخطراته، فيكفيهم ويغنيهم عن كل ما عداه من المواعظ ببيان آياته»[3].

---

(١) انظر مسند الإمام أحمد ١٢٤/٥ ــ ١١٤ ــ ١٢٢؛ وسنن النسائي: كتاب الافتتاح، باب جامع ما جاء في القرآن ١٥٠/١؛ وتفسير الطبري، الأحاديث (٢٥ ــ ٢٦ ــ ٢٧ ــ ٢٨)، طبعة دار المعارف؛ ومصنف ابن أبي شيبة، مخطوط، سفر ١٢، ورقة ١٧٢.

(٢) مجمع الزوائد، للهيثمي، ١٥٣/٧ طبعة مكتبة المقدسي.

(٣) تفسير الطبري ٦٧/١.

وبين عبد الرحمن الرازي أن كلاً من الأحرف قرآن يؤدي أَغراض القرآن وآثاره:

(فصل: فأما قوله عليه الصلاة والسلام في الخبر (كلها شاف كاف) فإن ابن عباس قال: كلها بيان وحكمة شافية للعباد كافية لهم. ومعنى ذلك: أنَّ كل حرف من الأحرف السبعة يشفي العباد ويكفيهم. ليس لأحدها فضلُ مزية على الآخر بعد كون جميعها منزلاً من عند الله. وكلامه بكل واحد من الأحرف في الخبر موصوف بالشفاء والكفاية لأصل التنزيل على الجملة. نحو (شفاء ورحمة للمؤمنين). (أولم يكفهم أنّا أنزلنا عليكَ الكتاب)[1]. اهـ.

---

(١) كتاب معنى حديث (أُنزل القرآن على سبعةأحرف)، أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي، مخطوط، ص ٢١. والآية من سورة العنكبوت: ٥١.

الفصل السادس

التوفيق بين حديث تنزيل القرآن على ثلاثة أحرف وعلى سبعة

لقد أفادت بعض الأحاديث نزوله على ثلاثة أحرف، وأفادتْ أحاديث كثيرة أُخرى نزوله على سبعة أحرف. إن حديث الثلاثة أحرف لم يخرج في الكتب الستة ولم يبلـغ من القوة أن يقاوم ما رواه الأئمة الستة بل ما تواتر(١) عن رسول الله ﷺ من تنزيل القرآن على سبعة أحرف.

وعلى فرض التسليم بأنه يعارضه، فالتوفيق بين الحديثين أنْ نقول:

إن الحكمة من إنزال القرآن على سبعة أحرف التيسير على الأمة والتخفيف عنها. لذلك رُوعي في التنزيل أن يشمل غالبية العرب بإنزال القرآن على أحرف تشمل معظم ألسنتهم. فقد بدىء بإنزاله حرفاً إثْرَ حرفٍ حتى بلغتْ ثلاثةَ أَحرف، كما في حديث سمرة رضي الله عنـه. ثم استشعر رسول الله ﷺ حاجة العرب الماسة إلى مزيد من التوسعة عليهم فتوجه إلى الله راجياً التخفيف عن أُمته، فكان أنْ تم تنزيل القرآن على سبعة أحرف شافية كافية.

وعن أُبـيّ بن كعب أن النبـي ﷺ كان عند أَضاةِ بني غِفار، قال: فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تَقرأَ أُمتُكَ القرآنَ على حرف. فقال: أَسأَلُ اللَّهَ معافاتَهُ ومغفرتَهُ، وإنَّ أُمتي لا تطيقُ ذلك ــ ثم أتاه الثانية. . . ثم جاءه الثالثة. . . ثم جاءه الرابعة)(٢).

---

(١) سيمر بك في الفصل الثاني عشر، تحقيق أن حديث السبعة أحرف متواتر، ص ١٠٧.

(٢) راجع الحديث العاشر، ص ٦٩.

فهذا الحديث يوضح إنزال القرآن على سبعة أحرف بالتدريج حرفاً بعد حرف، لأن الحديث نَصَّ على الفصل بين إنزال الأحرف، فإن نزول جبريل ثانية وإبلاغه الرسول ﷺ تنزيل حرف آخر وورود (ثم) الدالة على التراخي يؤكد وجود فترة زمنية بين تنزيل حرف وآخر.

وفي حديث سليمان بن صُرْد عن أُبيّ بن كعب بيانُ إنزالِ القرآنِ على سبعةِ أحرفٍ بالتدرج سبعَ مرات[1].

قال الزركشي في البرهان:

«وأما ما رواه الحاكم في المستدرك عن سمرةَ يرفَعُهُ (أُنزِلَ القرآنُ على ثلاثةِ أحرف). فقال أبو عبيد: تواترت الأَخبارُ بالسبعةِ إلا هذا الحديث»[2].

«قال أبو شامة: يجوز أنْ يكون معناه، أن بعضه أُنزل على ثلاثة أحرف، كـ (جَذْوَة) و (الرَّهْب) و (الصَّدَفَيْن) يُقرأ كل واحد على ثلاثة أوجه في هذه القراءات المشهورة. **أوْ أراد أُنزل ابتداء على ثلاثة، ثم زيد إلى سبعة، والله أعلم**»[3].

ومما لا يخفى أنه لا تنافي بين الحديثين أصلاً. فالأحرف السبعة تشمل الثلاثة. وبما أن الأحاديث نصت على التدرج في إنزال الأحرف حرفاً حرفاً، عُلم من ذلك أن حديث الثلاثة أحرف ورد حين نزول الثلاثة قبل الزيادة عليها. وأَن أَحاديث الأحرف السبعة كانت بعد تمام إنزال الأحرف.

---

(١) راجع الحديث الحادي عشر، ص ٧٢.

(٢) البرهان ٢١٢/١.

(٣) المرشد الوجيز، ص ٨٨. وانظر الكلمات القرآنية في آيات: القصص: ٢٩ و٣٢، وسورة الكهف: الآية ٩٦. وانظر قراءاتها في: التيسير ــ لأبي عمرو الداني، ص ١٧١ و١٤٦، ثم قارن النص مع البرهان في علوم القرآن، للزركشي ٢١٢/١، ففيه تصحيف كثير.

ويؤكد هذا ورودُ حديثِ الأحرفِ السبعة عمن رُوي عنه حديث الثلاثة. فقد روىٰ الإمـام أحمد بـإسنـاده عن الحسن عن سمُـرة رضي الله عنـه أن رسول الله ﷺ قال: «نزل القرآن على سبعة أَحرف»[1].

ومما ذكرنا يتبين أنَّ حديثَ الأحرف السبعة راجـح على حديث الثلاثة لأسباب أهمها:

١ ــ تواتُر حديث السبعة أحرف، وحديث الثلاثة أحرف إنما هو من الآحاد.

٢ ــ أن العدد في حديث الثلاثة ليس في قوة دلالة العدد في حديث السبعة، وذلك بقرينة التدرج في التنزيل، ولتضافر الروايات بأصـح الأسانيد في حديث الأحرف السبعة إن لم تقل بتواتره.

٣ ــ أن الأحرف السبعة تشتمل على الثلاثة ولا تنفيها.

(١) مسند أحمد ١٦/٥.

الفصل السابع
تيسير القرآن للعرب

١٢ ـ روى الترمذي في جامعه:

حدثنا أحمد بن منيع حدثنا الحسن بن موسى حدثنا شيبان عن عاصم عن زر بن حبيش عن أُبي بن كعب قال: لَقِيَ رسول الله ﷺ جبريل فقال:

«يا جبريلُ: إني بُعثتُ إلى أُمةٍ أُميين، منهم العجوز والشيخ الكبير، والغلام والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط.

قال: يا محمد إن القرآن أُنزل على سبعة أَحرف».

وفي الباب عن عمر، وحذيفة بن اليمان، وأم أيوب، وهي امرأة أبي أيوب، وسمرة، وابن عباس، وأبي هريرة، وأَبي جُهيم بن الحارث بن الصمة، وعمرو بن العاص، وأبي بكرة.

قال أبو عيسى: **هذا حديث حسن صحيح من غير وجه عن أُبي بن كعب**[1].

ورواه الإمام أحمد: عن حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن عاصم بإسناده السابق.

---

(١) جامع الترمذي بشرح ابن العربي: أبواب القراءات، باب أُنزل القرآن على سبعة أحرف ٦١/١١، مطبعة الصاوي ١٩٣٤. وفيه «أبي جهم» والصواب كما أثبتناه أعلاه. انظر ص ٩٧ ت (١).

ورواه الطبري: عن أَبـي كريب عن حسين بن علي وأَبـي أسامة عن زائدة بإسناده السابق.

وروى البزار وأحمد والطبراني نحوه عن حذيفة مرفوعاً.

قال الهيثمي: وفيه عاصم بن بهدلة وهو ثقةٌ وفيه كلام لا يضر وبقية رجاله رجال الصحيح.

ورواه ابن أَبـي شيبةَ مختصراً: حدثنا أبو بكر قال نا حسين بن علي عن زائدة بإسناده السابق(1).

من فوائد الحديث:

إن الأمية صفة اشتهر بها قوم الرسول ﷺ فهم لا يقرأون ولا يكتبون وقد اعتادوا النطق بالألفاظ على هيئات معينة كل حسب لغة قبيلته. والخروج عن هذه العادة ليس أمراً يسيراً للمتعلمين فكيف يكون بالنسبة للأميين..؟

ومن لاحظ أُمةً ذات لهجات متعددة في لغاتها؛ أدرك عُسر الانتقال فيها من لهجة إلى أُخرى، لصعوبة تقويم اللسان في ذلك بإخراجه عن مألوفه في نطق الألفاظ. وسكان الجزيرة العربية في زماننا يعتبرون نموذجاً في لغاتهم عما كانوا عليه أَيام الرسول صلوات الله وسلامه عليه، فلا يزال الاختلاف في لغاتهم قائماً ولا يزالُ بعضهم إلى أيامنا لا يفهم بعض عبارات الآخرين ولا يتمكن من النطق بالكلمات المشتركة على هيئة نطق مغايرة لما اعتاده.

---

(1) مسند الإمام أحمد ١٣٢/٥، بلفظ (منهم الشيخ العاصي والعجوز الكبيرة)؛ تفسير الطبري، حديث ٢٩، بلفظ (منهم الغلام والخادم والشيخ العاسي والعجوز). قال أحمد شاكر: وهذا بإسناد صحيح أيضاً ونقله ابن كثير في الفضائل: ٥٩ عن الرواية الأولى من المسند؛ ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده رقم ٥٤٣، عن حماد بن سلمة. مجمع الزوائد ١٥/٧؛ ومصنف ابن أبـي شيبة، مخطوط، سفر ١٢، ورقة ١٧٢.

والأمية عائق قوي في وجه تحول العربي عن لغة قبيلته (يا جبريلُ إني بعثتُ إلى أُمة أُميين) والعادة التي شبَّ عليها كل من الشيخ الكبير والمرأة العجوز لا بد له أنْ يشيبَ عليها. وتغيير لغة كل من الغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط يحتاج إلى مزاولة طويلة في زمن مديد وفي هذا من الإعنات والحرج ما لا يتناسب مع الشريعة المحمدية وأهدافها، وسهولة وسرعة نشرها لقمع الفساد من الأرض في برهة يسيرة. وبيان الحديث أن الحكمة من الأحرفِ السبعةِ التيسير على العرب الأميين صغيرهم وكبيرهم دليل على أنَّ الأحرفَ تشمل لغات عربية متعددة لأن السبيل الوحيد للتيسير على العرب هو مراعاة اختلاف لغاتهم وقد تم ذلك بإنزال الأحرف السبعة، فضلاً من الله ونعمة، والله رؤوف رحيم.

الفصل الثامن

لا تضاربَ في القراءة بالأحرف

١٣ ــ روى البخاري في صحيحه:

حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليثُ قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال حدثني عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس رضي الله عنهما حدثه أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريلُ على حرفٍ فراجعتُهُ فلم أزلْ أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف».

ورواه البخاري من وجهين آخرين عن ابن شهاب.

وبمثل ذلك أخرجه مسلم والطبري. وأخرجه أحمد من ثلاثة وجوه. كلهم بأسانيدهم عن ابن شهاب الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وزاد أحمد والطبري ومسلم واللفظ له:

(قال ابن شهاب: بلغني أن تلك السبعة الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً؛ لا يختلفُ في حلالٍ ولا حرام)[1].

---

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب أُنزل القرآن على سبعة أحرف، البخاري بحاشية السندي ٢٢٦/٣، وهذا لفظه، في كتاب بدء الخلق: باب ذكر الملائكة البخاري بحاشية السندي ٢١٣/٢؛ ومسلم: صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب صلاة المسافرين: بيان أن القرآن أُنزل على سبيعة أحرف ١٠١/٦. وانظر مسند الإمام أحمد ٢٦٣/١ ــ ٢٦٤ ــ ٢٩٩ ــ ٣١٣. وانظر تفسير الطبري، حديث ١٩، ٢٩/١، رواه باسنادين: صحح أحدهما أحمد شاكر وضَعَّفَ الآخر، لضعف رشدين بن سعد، وكان صالحاً فيه غفلة... الخ.

من فوائد الحديث:

١ ــ إن عدة الأحرف تنحصر في سبـع، لأن استزادة الرسول ﷺ دلت على أن المراد بالسبعة الحقيقة لا المجاز.

٢ ــ كما دل هذا الحديث على أن هذه الحروف متناسقة منسجم بعضها مع بعض، وتميزها عن بعضها لا يؤدي إلى التناقض أو الاختلافِ في تشريـع الحلال والحرام، وتدل على ذلك الأحاديث الثابتة كحديث عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم، وأحاديث أُبـي رضي الله عنه. لأن الصحابة لما اختلفوا ورفعوا القضيةَ إلى رسول الله ﷺ؛ أقرَّ اختلافهم وصَوَّبَ جميـع تلاواتهم. ويستحيل أن يُصَوِّبَ الرسولُ جميعهم، لوكان نزاعهم فيما دلت عليه قراءاتهم من اختلاف في الحلال والحرام، لأن كلام الله مُنَزَّهٌ عن التناقض (ولو كانَ من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً)(١).

وكلام الزهري صريـح واضـح في الدلالة على ذلك. ولعله رواه بلاغاً لما ذكرناه من توفر الروايات والأدلةِ عليه، كما كان يفعله الشافعي وكثير من المحدثين المتقدمين. وفيما سردنا من أحاديث دليل نَيِّر على أنَّ اللَّهَ لم ينزل القرآن إلا بحكم موحد في جميـع خلقه لا بأحكام مختلفة فيهم.

قال ابن قتيبة في اختلاف الأحرف:

(الاختلاف نوعان: اختلاف تغاير، واختلاف تضاد.

فاختلاف التضاد لا يجوز. ولست واجده بحمدِ اللَّهِ في شيءٍ من القرآن. . .)(٢).

---

(١) سورة النساء: الآية ٨٢. وانظر تفسير الطبري ٣/١.

(٢) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص ٣١، طبع البابـي الحلبـي وشركاه.

١٤ ــ أخرج في مسند أحمد:

حدثنا عبد الله حدثني أبـي ثنا عفان ثنا حماد بن سلمة أنا علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبـي بكرة عن أبـي بكرة «أن جبريل عليه السلام قال: يا محمد اقرأ القرآن على حرف. قال ميكـائيل عليـه السلام. استـزده؛ فاستزاده. قال: اقرأهُ على حرفين. قال ميكائيل: استزده، فاستزاده حتى بلـغ سبعة أحرف. قال: كلٌّ شافٍ كافٍ؛ ما لمْ تختم آيـة عذابٍ برحمةٍ أوْ آية رحمة بعذاب. نحو قولك تعالَ وأقبلْ وهلمَّ واذهبْ وأسرعْ واعْجَل».

(ورواه ابن أبـي شيبة والطبري والطبراني، واللفظ لأحمد)[١].

قال الهيثمي بعد ذكر الحديث بلفظ (ما لم يختم آية عذاب برحمة) بالياء. رواه أحمد والطبراني بنحو إلا أنه قال: «واذهب وأدبر» وفيه علي بن زيد بن جدعان وهـو سـيء الحفظ، وقد تُوبـعَ. وبقية رجال أحمد رجال الصحيح[٢].

١٥ ــ روى الطبري والإمام أحمد واللفظ له:

حدثنا عبد الله حدثني أبـي ثنا عبد الصمد ثنا حرب بن ثابت كان يسكن بني سُليم قال ثنا إسحق بن عبد الله بن أبـي طلحة عن أبيه عن جده قال: «قرأ رجل عند عمر فغيَّرَ عليه. فقال: قرأت على رسول الله ﷺ فلم يُغيِّر علي.

قال: فاجتمعنا عند النبـي ﷺ قال: فقرأ الرجل على النبـي ﷺ فقال

(١) مسند الإمام أحمد ٥/٥١، المطبعة الميمنية. وتفسير الطبري رقم ٤٠ و٤٧ بهذا الإسناد، وللحديث رواية ثانية لدى أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بإسناده. ليس فيها (نحو قولك...) ٥/٤١، وهو في مصنف ابن أبـي شيبة، مخطوط، سفر ١٢، ورقة ١٧٢.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبـي بكر الهيثمي ٧/١٥١.

له: قد أَحسنتَ. قال: فكأن عمر قد وجد من ذلك. فقال النبي ﷺ: يا عمر إنَّ القرآنَ كلَّه صوابٌ؛ ما لمْ يُجعل عذابٌ مغفرةً أوْ مغفرةٌ عذاباً».

وقال عبد الصمد مرة أخرى: أبو ثابت من كتابه.

رواه الطبري وأحمد واللفظ له.

قال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله ثقات[1].

١٦ ــ روى أَبو داود والإمام أحمد واللفظ له:

حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا همام عن قتادة عن يحيى بن يعمر عن سليمان بن صرد عن أُبي بن كعب قال: «قرأت آية وقرأ ابن مسعود خلافَها، فأَتيتُ النبيَّ ﷺ فقلتُ: ألم تُقرئني آية كذا وكذا، قال: بلى! فقال ابن مسعود: ألم تقرئنيها كذا وكذا! فقال: بلى، كلاكما محسن مجمل، قال: فقلت له، فضرب صدري، فقال: يا أُبي بنَ كعب! إني أُقرئتُ القرآنَ، فقيل لي: على حرف أو على حرفين، قال: فقال المَلَكُ الذي معي: على حرفين، فقلت: على حرفين. فقال: على حرفين أوْ ثلاثة؟ فقال الملكُ الذي معي: على ثلاثة، فقلتُ على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف، ليس منها إلا شاف كاف، إن قلتَ غفوراً رحيماً، أوْ قلتَ سميعاً عليماً، أوْ عليماً سميعاً فاللّهُ كذلك، ما لم تختمْ آيةَ عذابٍ برحمةٍ، أوْ آيةَ رحمةٍ بعذاب».

(١) مسند أحمد ٤/٣٠، المطبعة الميمنية؛ ومجمع الزوائد ٧/١٥١؛ وتفسير الطبري، حديث رقم ١٦، عن أحمد بن منصور عن عبد الصمد بإسناده، وفيه (قال: فضرب صدره، وقال: أبعد شيطاناً ــ قالها ثلاثاً ــ ثم قال: يا عمر! إن القرآن كله صواب ما لم تجعل رحمة عذاباً أو عذاباً رحمة). وفيما قاله أحمد شاكر عن هذا الحديث: نقله الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن ٧٣ وقال: (وهذا إسناد حسن، وحرب بن ثابت هذا يُكنى بأبي ثابت لا نعرف أحداً جرحه). وذكره الحافظ في الفتح ٩/٢٢، ونسبه للطبري فقط. (وبعد دراسة مطولة للسند حكم أحمد شاكر بصحة الحديث).

رواه أبو داود والإمامُ أحمدُ[1] واللفظ له.

ورواه أحمد أيضاً عن بهز عن هَمام بإسناده السابق.

ورواه أحمد أيضاً عن هدبة بن خالد القيسي عن همام بإسناده السابق. وسنده عند أبـي داود عن أبـي الوليد الطيالسي عن هَمام بإسناده السابق[2].

١٧ ـ حدثنا عمرو بن عثمان العثماني، قال: حدثنا ابن أُويس قال حدثنا أخي عن سليمان بن بلال عن محمد بن عجلان عن المقبري، عن أبـي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال:

«إن هذا القرآنَ أُنزلَ على سبعة أَحرف، فاقرأوا ولا حرج، ولا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة» (رواه الطبري).

قال أحمد شاكر: وهذا الحديث بهذا الإسناد واللفظ لم أجده في موضع آخر، وإسناده صحيح على شرط الشيخين[3].

١٨ ـ حدثنا عبد الله حدثني أبـي ثنا محمد بن بشر ثنا محمد بن عمرو ثنا أبو سلمة عن أبـي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أُنزل القرآنُ على سبعة أحرف، عليماً حكيماً؛ غفوراً رحيماً».

رواه ابن أبـي شيبة والطبري واللفظ لأحمد[4].

---

(١) سنن أبـي داود، كتاب الصلاة، باب أُنزل القرآن على سبعة أحرف ٧٦/٢، طبع المكتبة التجارية الكبرى سنة ١٩٣٥.

(٢) مسند الإمام أحمد ١٢٤/٥، المطبعة الميمنية.

(٣) تفسير الطبري ٤٥/١ ـ ٤٦.

(٤) مسند أحمد ٣٢٢/٢، وله في نفس الصفحة رواية أخرى عن ابن نمير عن محمد بن عمرو بإسناده السابق. وانظر تفسير الطبري حديث (٨، ٩)، عن عبيد بن أسباط بن محمد، عن أبيه، عن محمد بن عمرو بهذا الإسناد، ثم عن أبـي كريب، عن عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو بهذا الإسناد. وانظر مصنف ابن أبـي شيبة، سفر ١٢، ورقة ١٧٢.

فوائد من هذه الأحاديث:

توهم ظواهر هذه الأحاديث أنها متعارضة مع ما تواتر في الأحاديث الأخرى، التي أفادت أن القراءة بالأحرف السبعة نـزلت بتوقيف الـوحي لا بالتفويض والاجتهاد، فلا بد من دراسة تفصيلية لأسانيد هذه الأحاديث والحكم عليها، نظراً لعدم الاطمئنان إلى صحتها. وإلى أن تتاح فرصة لذلك فإني ألتمس من متونها هذه الفوائد:

١ ــ إن نزول القرآن كان على لغة قريش قبل الشروع بإنزاله على سبعة أحرف. لذلك قال عمر للرجل: «قرأتُ على رسول الله ﷺ فلم يُغيِّر عليَّ».

أقول: ويحتمل أنه أراد أنه قرأ على الرسول فلم يغير عليه ما تلقاه منه سابقاً. وهذا لا ينفي نزول القرآن بلغة قريش، كما استخلصناه من قبل.

٢ ــ وإن القرآنَ مع تنزله على سبعة أحرف يظل متناسقاً منسجماً لأن الأحرفَ لا تؤدي إلى التناقض والتضارب، فلا يتبـدل بها العـذابُ مغفرةً ولا المغفرةُ عذاباً، لذلك قال الرسول الأعظم ﷺ: «إن القرآن كلَّه صوابٌ ما لم يُجعل عذابٌ مغفرةً أوْ مغفرةٌ عذاباً».

يعني أن المتلو قرآن ما دامت التلاوة وَفقَ الأحرف لا تجعل العذاب مغفرة ولا المغفرة عذاباً، إذْ لم يثبت عن الرسول ﷺ حرفٌ يقـع فيه مثل هذا التناقض.

٣ ــ وكذلك يكون تأويل حديثِ أبـي بكرة: إن كل حرف شاف كاف، لأنك إن قرأتَ به لم تختم آية عذابٍ برحمة؛ ولا آيةَ رحمةٍ بعذابٍ، فلا تخرجُ التلاوةُ عن كونها قراءة للقرآن.

هذا البيان لا يدعُ مجالاً للتوهم بأن للقارىء حرية القراءة وتبديل الكلمات وفق لغة قبيلته. هذا الوهم قد ينجم للبعض من صيغة الخطاب (ما لم تختم) لكن الممعن في معنى الحديث وفي دلالات الأحاديث السابقة

لا يتسرب إليه شيء من ذلك. وقوله في رواية الطبري: (ولا تختموا ذكر رحمة بعذاب..) محمول على نسق الصيغة السابقة (ما لم تختموا). واللفظ (لا تختموا) لا يمنح القارىء ــ على أي حال ــ حق تبديل القراءة لقوله قبله: (إنَّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف) فالتلاوة بالأحرف منزلة من الله ليس في إيجادها للقارىء رأي معتبر.

إذن لا يتأتى عن القراءة وفق الأحرفِ السبعةِ المنزلة ما يُخرجها عن قرآنيتها؛ كالتناقض ونحوه، فلا سبيل إلى الطعنِ أوِ التشكيك فيها.

قال ابن عبد البر: «**إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف**؛ التي نزل القرآن عليها؛ أنها معان متفق مفهومها؛ مختلفٌ مسموعها، لا يكون في شيءٍ منها معنىً وضِدُّه، ولا وجهٌ يخالف معنى وجهٍ خلافاً يَنفيه ويُضادُّه، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده»[1].

قال أبو شامة: «ومعنى جميع ذلك أنه نزل منه ما يُقرأ على حرفين وعلى ثلاثة وعلى أكثر من ذلك إلى سبعة أحرف توسعة على العباد؛ باعتبار اختلاف اللغات والألفاظ المترادفة وما يقارب معانيها، وقد جاء عن ابن مسعود: ليس الخطأ أن يُدخل [بدون عمد] بعض السورة في الأخرى. ولا أن تختم الآية بحكيم عليم؛ أو عليم حكيم، **ولكن الخطأ أن تجعل فيه ما ليس [منه]**[2]**، وأن تختم آية رحمة بآية عذاب أو آية عذاب بآية رحمة**.

«وقال الأعمش: سمعت أبا وائل[3] يحدث عن عبد الله بن مسعود

(١) البرهان في علوم القرآن ١/٢٢١.

(٢) في المطبوع: «فيه».

(٣) هو شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، تابعي، عرض قراءته على ابن مسعود، توفي سنة ٨٢هـ (تذكرة الحفاظ ١/٥٦؛ وغاية النهاية ١/٣٢٨؛ وتهذيب التهذيب ٤/٣٦١).

قال: سمعت الـقَـرأَةَ فوجدتهم متقاربين، اقرؤوا كما عُلمتم وإياكم والتنطـع والاختلاف، فإنما هو كقول أحدهم: هلم وتعال وأَقبل.

«وقال البيهقي: أما الأخبار التي وردت في إجازة قراءة «غفور رحيم» بدل «عليم حكيم»، فلأنَّ جميـعَ ذلك مما نزل به الوحي، فإذا قَرَأَ ذلك في غير موضعه فكأنه قرأ آية من سورة؛ وآية من سورة أخرى، فلا يأْثم بقراءتها كذلك، ما لم يختم آية عذاب بآية رحمة، ولا آية رحمة بآية عذاب»[1].

والخلاصة: أن الأحرف بالحدود التي أُنزلت بها تُلزم العاقل أنْ يُـؤمنَ بها ويُسَلِّم تسليماً. لأنه إنْ قرأ وفق ما أُنزلت، لا وفق رأيه، لم يُـؤَدِّ به ذلك إلى التناقض، أو الخروج بالنص عن الأسلوب القرآني المنسجم المتسق.

(١) المرشد الوجيز، ص ٨٨ ــ ٨٩.

الفصل التاسع
تحريم الاختلاف في الأحرف

١٩ ــ روى البخاري في صحيحه:

حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن النَّزَّال بن سَبْرَةَ عن عبد الله أنه سمع رجلاً يقرأُ آيةً سمعَ النبيَ ﷺ قرأ خلافَها. فأخذتُ بيده فانطلقتُ به إلى النبي ﷺ. فقال: كلاكما محسن فاقرآ. أكبر علمي قال: فإن مَنْ كان قبلكم اختلفوا فأهلكهم[١].

٢٠ ــ روى البخاري في صحيحه:

حدثنا عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ حدثنا سلامُ بن أبي مطيع عن أبي عِمْران الجَوْنيّ عن جُنْدُبٍ قال النبي ﷺ: اقرأوا القرآنَ ما ائتلفتْ عليه قلوبُكم، فإذا اختلفتم فقوموا عنه[٢].

---

(١)، (٢) صحيح البخاري بحاشية السندي: كتاب فضائل القرآن، باب اقرأوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم ٢٣٧/٣. وانظر فتح الباري ٨٠/٩ ــ ٨١، طبعة الخشاب، يبين الحافظ فيه أن الشك من شعبة في قوله: (أكبر علمي أنَّ النبي ﷺ قال...)

وقال ابن حجر تعقيباً على الحديث ١٩: «(كلاكما محسن فاقرآ): بصيغة الأمر للاثنين» انتهى.

أقول: رأيت في طبعة دار العامرة لصحيح البخاري ضبط الفعل بالإفراد: «فاقرأ» ١١٦/٦. وذكر ابن حجر شاهداً للحديث عند مسلم.

٢١ ــ روى الحاكم في مستدركه:

أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو ثنا سعيد بن مسعود ثنا عبيد الله بن موسى أخبرنا إسرائيل عن عاصم عن زر عن عبد الله رضي الله عنه. قال:

«أقرأني رسولُ الله ﷺ سورةَ حم. ورحتُ إلى المسجد عشية فجلس إليَّ رهط. فقلت لرجلٍ من الرهط اقرأ عليَّ، فإذا هو يقرأ حروفاً لا أقرؤها. فقلت له: من أقرأكها؟. قال: أقرأني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. فانطلقنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وإذا عنده رجل، فقلت له: اختلفنا في قراءتنا فإذا وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد تغيَّر، ووجد في نفسه حين ذكرتُ له الاختلاف، فقال: إنما أَهلك مَنْ قبلكم الاختلافُ. **ثم أسر إلى عليٍ فقال علي: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمركم أن يقرأ كلُ رجلٍ منكم كما عُلِّم.**

فانطلقنا وكلُّ رجلٍ منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه».

صححه الذهبي.

ورواه الحاكم، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن اسحق أخبرنا علي بن محمد بن أبي الشوارب ثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا أبو عوانة عن عاصم بإسناده السابق[1].

ورواه الطبري: عن أبي كريب محمد بن العلاء عن أبي بكر بن عياش عن عاصم بإسناده السابق وجاء فيه:

فقال (الرجل الذي عنده): **اقرأوا كما عُلمتم ــ فلا أدري أبشيء أُمر أمْ شيءُ ابتدعه من قبل نفسه ــ** فإنما أهلَكَ منْ كان قبلكم اختلافُهم على

(١) مستدرك الحاكم، كتاب التفسير ٢٢٣ ــ ٢٢٤.

أَنبيائهم. . قال: فقامَ كلُّ رجلٍ منا وهو لا يقرأ على قراءة صاحبه ـ نحو هذا ومعناه[1]. رواه الطبري وأحمد واللفظ للطبري.

٢٢ ـ حدثنا عبد الله ثنا أبو محمد بن محمد الجرمي قدم علينا من الكوفة ثنا يحيى بن سعيد الأموي عن الأعمش عن عاصم عن زر بن حبيش. ح. قال عبد الله وحدثني سعيد بن يحيى بن سعيد ثنا أبي حدثني الأعمش عن عاصم عن زر بن حبيش. قال: قال عبد الله بن مسعود:

«تمارينا في سورة من القرآن. فقلنا خمس وثلاثون آية. ست وثلاثون آية. قال: فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ. فوجدنا علياً، رضي الله عنه، يناجيه. فقلنا: إنا اختلفنا في القراءة، فاحمرَّ وجه رسول الله ﷺ. فقال علي رضي الله عنه: إن رسول الله ﷺ يأمركم أنْ تقرأوا كما عُلِّمتم»[2].

ورواه الطبري والطبراني مختصراً:

وفي سنده عيسى بن قرطاس وهو متروك[3].

٢٣ ـ روى الإمام أحمد:

---

(١) تفسير الطبري، حديث رقم ١٢، طبعة دار المعارف. قال أحمد شاكر: إسناده صحيح وهو مختصر ورواه أحمد في المسند رقم ٣٩٨١، طبعة الحلبي. وذكره الحافظ في الفتح ٢٣/٩، ونسبه لابن حبان والحاكم.

(٢) مسند الإمام أحمد ١/١٥٠؛ وتفسير الطبري رقم ١٣، جـ ١. رواه بإسنادين عن عاصم، أحدهما هو الثاني في مسند أحمد. قال أحمد شاكر: إسناداه صحيحان، وهو رواية للحديث السابق.

(٣) مجمع الزوائد ٧/١٥٣ ـ ١٥٤؛ وتفسير الطبري، حديث ١٤، ١/٢٤. قال أحمد شاكر: هذا حديث لا أصل له، رواه رجل كذاب هو (عيسى بن قرطاس)، قال فيه ابن معين: (ضعيف ليس بشيء، ولا يحل لأحدٍ أنْ يروي عنه). وقال ابن حبان: (يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل الاحتجاج به). وقد اخترع هذا الكذاب له شيخاً سماه «زيد القصار». ذكر الحافظ الحديث في الفتح ٩/٢٣، ونسبه للطبراني والطبري ولم يبين علته.

عن حذيفة قال: لقي رسولُ الله ﷺ جبريلَ وهو عند أحجار المري فقال: إن أُمتك يقرؤون القرآن على سبعة أحرف، فمَنْ قرأ منهم على حرفٍ فليقرأ كما عُلِّم، ولا يرجع عنه.

وروى ابن مهدي: إن من أُمتك الضعيف، فمن قَرَأَ على حرف فلا يتحولُ إلى غيره رغبة عنه.

قال الهيثمي: وفيه راوٍ لم يُسمَّ[1].

رواه الطبري أيضاً ــ مختصراً ــ موقوفاً على ابن مسعود. وفيه مَنْ لمْ يُسم[2].

من فوائد الأحاديث:

١ ــ تدل مجموعة الأحاديث على أن المغايرة بين الأحرف كائنة في القراءة. لذلك قال: «قرأ خلافها» «وكل رجل منا يقرؤه حروفاً لا يقرؤها صاحبه» وإن من قرأ على حرف تلقاه عن الرسول ﷺ بطريق موثوق فقد أصاب وأحسن. كما تحض الأحاديث على الجماعة والألفة، وتنهى عن الاختلاف المؤدي إلى النزاع والشقاق بين المسلمين فيما يتعلق بتفاوت الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها. لأنه لا يجدي الاختلاف في الأمر الثابت الذي لا تضارب فيه، بل يؤدي إلى تفرقة الأمة وتمزيق وحدة صفها. لذا نهى الرسول ﷺ بقوله: «فإن من كان قبلكم اختلفوا فأهلكهم». «إنما أهلك من قبلكم الاختلاف» وشمل النهي عن الاختلاف في الأداء قوله: «فإذا اختلفتم فقوموا عنه».

(١) مجمع الزوائد ١٥١/٧.

(٢) تفسير الطبري، حديث (٤٩ و ٥٠).

٢ ـ ولقد أمر النبـي ﷺ ـ سداً لذريعة الاختلاف ـ أن يلتزم كلّ قراءةَ ما تعلمه وأحسن تلاوته من الأحرف، مع الترفـع عن المراء فيها بغير حق، لذلك شدد النكير على فاعل ذلك، وبيَّن عليٌّ؛ كرَّم الله وجهه؛ أن الصحابـي لم يقرأ من اجتهاده ومزاجه، إنما قرأ كما عَلَّمه رسول الله من وحي الله. «اقرأوا كما عُلمتم... فإنما أهلك من كان قبلكم اختلافُهم على أنبيائهم...».

وصـانت الأحـاديث الصحـابـة عن التشكـك والتـوهم المؤدي إلى الاضطراب وسرعة التقلب بين الأحرف. «فمن قرأ منهم على حرف فليقرأ كما عُلم ولا يرجـعْ عنه». «فلا يتحول إلى غيره رغبة عنه».

الفصل العاشر

جحود بعض الأحرف كفر

٢٤ ـ قال في المسند:

حدثنا عبد الله حدثني أبـي حدثنا أبو سلمة الخزاعي ثنا سليمان بن بلال حدثني يزيد بن خصيفة أخبرني بسر بن سعيد قال: حدثني أبو جهيم:

«إن رجلين اختلفا في آيةٍ من القرآن، فقال هذا: تَلَقَّيتُها من رسول الله ﷺ **وقال الآخر: تَلَقَّيتُها من رسول الله ﷺ، فسألا النبـيَ ﷺ،** فقال: «القرآنُ يُقرأ على سبعة أحرف، فلا تماروا في القرآن، فإن مراءً في القرآن كفر».

ورواه الطبري واللفظ لأحمد[1].

٢٥ ـ قال في المسند:

حدثنا عبد الله حدثني أبـي ثنا سعيد مولى بني هاشم ثنا عبد الله بن

---

(١) مسند الإمام أحمد ١٦٩/٤، المطبعة الميمنية؛ وتفسير الطبري رقم ٤١، عن يونس، عن عبد الأعلى، عن أبي وهب، عن سليمان بن بلال بإسناده. قال أحمد محمد شاكر: نقله ابن كثير في فضائل القرآن ٦٤ ــ ٦٥ عن المسند، وقال: (هذا إسناد صحيح أيضاً ولم يخرجوه). يعني أصحاب الكتب الستة. وبين أن اسم الصحابـيّ المذكور لدى الطبري (أبو جُهَيْم الأنصاري) هو بالتصغير. وما وقع في مطبوعة الطبري وغيرها بدون تصغير فخطأ مطبعي ويوجد صحابـي آخر اسمه أبو جهم لكنه ليس أنصارياً.
قال ابن الأثير: المراء: الجدال. والتماري والمماراة: المجادلة على مذهب الشك والريبة. اهـ. النهاية في غريب الأثر، طبعة أولى ٩٧/٤، مطبعة الخشاب.

جعفر (يعني المخرمي). قال ثنا يزيد عن عبد الله بن أُسامة بن الهادِ عن بسر بن سعيد عن أبـي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أَنَّ رسول الله ﷺ قال:

«نزل القرآن على سبعة أحرف، على أيّ حرفٍ قرأتم فقد أصبتم، فلا تتماروا فيه، فإن المراء فيه كفر».

رواه الإمام أحمد(١).

وقال في المسند:

حدثنا عبد الله حدثني أبـي ثنا أبو سلمة الخزاعي. قال: أنا عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة بالإسناد السابق عن أبـي قيس قال: سمـع عمرُو بنُ العاص رجلًا يقرأ آية من القرآن فقال: من أَقرأَكَها قال رسول الله ﷺ. . . (إلى أن قال).

فقال رسول الله ﷺ: «إنَّ هذا القرآنَ أُنزل على سبعةِ أحرف، فأي ذلك قرأتم فقد أحسنتم. ولا تَمارَوْا فيه فإن المراءَ فيه كفرٌ أو آيةُ الكفر».

رواه الإمام أحمد(٢).

٢٦ ــ قال في المسند:

حدثنا عبد الله حدثني أبـي ثنا أنس بن عياض حدثني أبو حازم عن أبـي سلمة لا أعلمه إلا عن أبـي هُريرة أن رسول الله ﷺ قال:

«أُنزل القرآن على سبعة أحرف. المراءُ في القرآن كفر؛ ثلاثَ مراتٍ، فما عرفتم منه فاعملوا، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه».

---

(١)، (٢) مسند الإمام أحمد ٤/٢٠٤ ــ ٢٠٥. وذكره الحافظ وقال: إسناده حسن (فتح الباري ٩/٢١).

ورواه الطبري واللفظ لأحمد[1].

وذكره الهيثمي وزاد: «وفي رواية: أُنزل القرآن على سبعة أحرف، عليماً حليماً، غفوراً رحيماً».

رواه كله أحمد بإسنادين، ورجال أحدهما رجال الصحيح ــ ورواه البزار بنحوه[2].

روى البزار: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف، ومراء في القرآن كفر».

وقال الهيثمي: وفيه محمد بن عمرو وهو حسن الحديث، وبقية رجاله رجال الصحيح[3].

٢٧ ــ روى الإمام أحمد:

عن عبد الرحمن بن عابس قال: ثنا رجل من همدان من أصحاب عبد الله وما سماه لنا قال: لما أراد عبد الله أن يأتيَ المدينةَ جمعَ أصحابه، فقال: والله إني لأرجو أن يكون قد أصبح فيكم من الفضل ما أصبحَ في أجنادِ المسلمين من الدين والفقه والعلم بالقرآن، إن هذا القرآن لا يختلف، ولا يستشن ولا يتفه لكثرة الرد، فمَنْ قرَأَهُ على حرف فلا يَدَعْهُ رغبة عنه، ومَنْ قرأ على شيء من تلك الحروف التي عَلَّم رسول الله ﷺ فلا يدعه رغبة عنه، فإنه من يَجحدْ بآيـة منه يَجحدْ به كله. فإنما هو كقول أحدكم لصاحبه: اعجل وحيهلا.

---

(١) مسند الإمام أحمد ١/٣٠٠، المطبعة الميمنية؛ تفسير الطبري، رقم ٧، طبعة دار المعارف، وفيه (فاعملوا به). قال أحمد شاكر: ورواه ابن حبان في صحيحه رقم ٧٣، بشرح أحمد محمد شاكر، عن أبي يعلى، عن أبي خيثمة، عن أنس بن عياض. ونقله ابن كثير في التفسير ٢/١٠٢، عن مسند أبي يعلى؛ وفي فضائل القرآن ٦٣، عن مسند أحمد، ونسبه ابن كثير في الفضائل للنسائي. والظاهر أنه يريد كتاب التفسير للنسائي.

(٢) ، (٣) مجمع الزوائد، للهيثمي ٧/١٥١ ــ ١٥٣.

قلتُ رواهُ الإمامُ أحمد في حديث طويل، والطبرانيُّ، وفيه من لم يُسَمَّ، وبقيةُ رجاله رجال الصحيح[1].

رواه الطبري مطولاً بسند آخر[2].

فوائد من الأحاديث:

١ ـ إن كل حرف من السبعة قرآن أنزله الله على نبينا محمد ﷺ، لذلك نهى النبي ﷺ عن الجدال والخصام بشأن الأحرف ـ عندما يثبت نقلها عن رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله. دلَّ على ثبوتها لدى الصحابة قول كل من الصحابة: (تلقيتها من رسول الله ﷺ). فالمماراة والجدال في الأحرف جدل بغير حق في قرآن ثابت.

٢ ـ أوجب الرسول ﷺ الأخذ بالأحرف تلاوةً وتطبيقاً عند ثبوتها. فإنَّ مَنْ لم يعلم ثبوتها أو تأويلها التَمَسها ممن يعرفها، قال تعالى: ﴿فاسألوا أهلَ الذكرِ إنْ كنتم لا تعلمون﴾[3]. فهذا مسلك حميد أوجبه الرسول عليه السلام: (فما عرفتم منه فاعملوا، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه). فهو وسيلة حكيمة لقطع دابر الخصام، وللنجاة من إثم إنكار بعض القرآن.

٣ ـ إن إنكار حرف ثابت، من الأحرف التي نزل بها القرآن؛ هو إنكار بعض ما في الكتاب، وجحود لما أوحى الله به، يُوقع فاعله في حظيرة الكفر. دلَّ على ذلك قول رسول الله ﷺ:

---

(١) مجمع الزوائد للهيثمي ١٥٣/٧.

(٢) تفسير الطبري ٢٨/١. وحكم أحمد محمد شاكر بضعف سندي الحديث. و(استشن): بَلِيَ وصار خلقاً كالشَنِّ البالي وهو القُربة البالية. و(لا يتفه): لا يصير تافهاً. التافه: الحقير. وكل كلام رددته نفدت معانيه وضعف أثره إلا القرآن. اهـ.

(٣) سورة النحل: الآية ٤٣.

(فإنَّ مِراءً في القرآن كفر). (فإنَّ المِراء فيه كفر أوْ آيةُ الكفر).

قالَ أبو عبيد: (ليس وجه الحديث عندنا على الاختلاف في التأويل. ولكنه على الاختلاف في اللفظ، وهو أنْ يقول الرجل: على حرف، فيقول الآخر: ليس هو هكذا، ولكنه على خلافه. وكلاهما منزل مقروء به. فإذا جحد كل واحد منهما قراءة صاحبه لم يُـؤْمَنْ أن يكون ذلك يُخرجه إلى الكفر، لأنه نفى حرفاً أنزله اللَّهُ على نبيه. والتنكير في المراءِ إيذاناً بأن شيئاً منه كفر. فضلاً عما زاد عليه)[1]. اهـ.

٤ ـ ولما كانت أحاديث إنزال القرآن على سبعة أحرف متواترة ـ **كما سيمر معنا ـ فإن منكر الأحرف السبعة أصلاً مع علمه بتواتر أحاديثها كافر** لا شك ولا ريب. أما من أنكر بعض ما جاءت به الأحرف السبعة من قراءات محكمة؛ فعلى التفصيل: إما أنْ تكون القراءةُ قطعية الثبوت فيكفر جاحدها إن علم بقطعيتها، وإما أن تكون ظنية فلا يكفر.

ولكن المؤمن الحريص على دينه وإيمانه الموقر كلام ربه تبارك وتعالى لا يُقدم على جحود شيء من القراءة، إلا بعد البحث التام المُفْضِي إلى التأكد من عدم صحتها. وبالتالي إلى خروجها عن الأحرف السبعةِ. فيكون بذلك قد احتاط لدينه بطاعة رسول الله ﷺ في الأحرف، وهذا منهـج الصحابةِ والسلف الصالـح، رضي الله عنهم، تُبينه الأحاديثُ التالية.

(١) النهاية لابن الأثير ٤/٩٧.

الفصل الحادي عشر

إقرار الصحابة بقراءة القرآن على الأحرف

٢٨ ــ روى الحاكم في المستدرك:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري ثنا أبو أُسامة عن محمد بن عمرو ثنا أبو سلمة ومحمد بن إبراهيم التيمي (قالا):

«مرَّ عمرُ بن الخطاب برجل وهو يقول: ﴿السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار الذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه...﴾ إلى آخر الآية(١).

فوقف عليه عمر فقال: انصرف. فلما انصرف قال له عمر: من أقرأك هذه الآية. قال: أقرأنيها أُبي بن كعب. فقال: انطلقوا بنا إليه. فانطلقوا إليه، فإذا هو متكىء على وسادة يُرَجِّلُ رأسه، فسلَّم عليه، فرد السلام، فقال: يا أبا المنذر. قال: لبيك، قال: أَخبَرَني هذا أنك أقرأته هذه الآية. قال: صدق. تلقيتُها من رسول الله ﷺ قال عمر: أنتَ تَلقيتَها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: نعم أنا تلقيتها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ ثلاثَ مرات؛ كل ذلك يقوله، وفي الثالثة وهو غضبان: نعم واللَّهِ لقد

---

(١) سورة التوبة: الآية ١٠١. وقراءتنا بزيادة واو في كلمة (السابقون) ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم﴾.

أنزلها اللَّهُ على جبريلَ وأَنزلها جبريلُ على محمدٍ فلم يستأمر فيها الخطابَ ولا ابنه. فخرج عمر وهو رافعٌ يديه وهو يقول: الله أكبر، اللَّهُ أكبر.

رواه الحاكم(1).

٢٩ ــ روى الحاكم في المستدرك:

أخبرنا أبو جعفر عمر بن محمد بن صفوان الجُمحي ثنا علي بن عبد العزيز بن يحيى ثنا سليمان بن داود الهاشمي ثنا عبد الله بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: القراءةُ سبعة.

قال سليمان: يعني أنْ لا يخالفَ الناسُ برأيك في الاتباع.

صححه الحاكم وأقره الذهبي(2).

٣٠ ــ روى الطبري:

حدثنا يعقوب قال: حدثنا ابن أَبي علية قال: حدثنا شعيب يعني ابن الحبحاب قال: كان أبو العالية إذا قرأ عنده رجل لم يقل: «ليس كما يقرأ» وإنما يقول: أما أنا فأقرأ كذا وكذا. قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال: أرى صاحبك قد سمع «أن من كفر بحرف منه فقد كفر به كله».

ورواه ابن أبي شيبة واللفظ للطبري(3).

٣١ ــ حدثنا أبو بكر قال: نا حفص عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال: أمسكتُ على عبد الله في المصحف، فقال: كيف رأيت؟ قلت: قرأتها كما هي في المصحف؛ إلا حرف كذا قرأته كذا وكذا.

---

(١) مستدرك الحاكم، كتاب معرفة الصحابة ٣/٣٠٥.

(٢) مستدرك الحاكم، كتاب التفسير ٢/٢٢٤.

(٣) تفسير الطبري ١/٥٤، طبعة دار المعارف؛ والمصنف لأبي شيبة، سفر ١٢، ورقة ١٧١، مخطوط.

رواه ابن أبـي شيبة.

٣٢ ـ وكيـع قال نا الأعمش قال: كنتُ أقرأ على إبراهيم، فإذا مررت بالحرف يتلوه لم يقل لي ليس كذا وكذا، ويقول: كان علقمة يقرؤه كذا وكذا.

رواه ابن أبـي شيبة[1].

فوائد من الأحاديث:

١ ـ إن ثبوت نزول القرآن على سبعة أحرف لدى الصحابة دفعهم إلى الإقرار عملياً بتفاوت وجوه تلاوة القرآن.

٢ ـ إن نزول القرآن على سبعة أحرف يوجب منـع اتهام الناس بعدم الاقتداء بالرسول الأعظم ﷺ فيما لو قرأوا بالثابت لديهم. وهذا ما استنبطه سليمان بن داود بقوله: (يعني: أن لا يخالف الناسُ برأيك في الاتباع).

٣ ـ ولقد نهـج التابعون سيرةَ أصحاب النبـي ﷺ فأقَرُّوا بالأحرف ونأَوْا بأنفسهم عن الخصام والجدال فيها، لذلك لم يُغلِّط بعضهم بعضاً، إذْ سمـع منه القرآن على غير ما يقرأ، إنما كان يقول: (أما أنا فأقرأ كذا وكذا). لأنهم علموا قول الرسول عليه الصلاة والسلام: (من كفر بحرف منه فقد كفر به كله).

٤ ـ إن أي زيادة في القراءة على ما ورد في المصحف؛ إذا ثبتت بسند صحيـح؛ فإنها تكون منسوخة؛ أو تفسيراً، لأنها لم توجد في أيٍ من مصاحف عثمان، حيث منـع عثمان من كتابة منسوخ التلاوة في مصاحفه، ومن التفسير، كما سيمر معنا.

---

(١) المصدر السابق، نفس الموضـع.

الفصل الثاني عشر

تواردُ الأحاديث على أن الأحرف سبعة ورتبتها في القطعية والظنية

٣٣ ـ عن أبي المنهال يعني سيار بن سلامة قال بلغنا أن عثمان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر: أُذكر اللَّهَ رجلاً سمعَ النبيَ ﷺ قال: أُنزل القرآن على سبعة أحرف؛ كلها شاف كاف؛ لما قام، فقاموا حتى لم يُحصَوْا فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال: أُنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف. فقال عثمان رضي الله عنه: وأنا أشهدُ معهم.

رواه أبو يعلى في الكبير وفيه راوٍ لم يسم(١).

٣٤ ـ حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا سفيان عن عبيد الله عن أبيه عن أم أيوب قالت: «إن رسول الله ﷺ قال: نزل القرآن على سبعة أحرف أيُّها قرأت أجزأك».

رواه الإمام أحمد(٢).

حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا سفيان بن عُيَيْنة عن عبيد الله يعني ابن أبي يزيد عن أبيه عن أُم أيوب (وذكر الحديث).

رواه الإمام أحمد(٣).

(١) مجمع الزوائد ١٥٢/٧.
(٢) المسند ٤٣٣/٦.
(٣) مسند أحمد ٤٦٢/٦.

وعن أُم أيوب عن النبـي ﷺ قال: أُنزل القرآنُ على سبعةِ أحرف أَيها قرأتَ أصبتَ. رواه الطبري والطبراني ورجاله ثقات. وأخرجه ابن أبـي شيبة عن سفيان بإسناده السابق[1].

٣٥ ــ عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال:
أُنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف.

قال الهيثمي: (رواه الطبراني ورجاله ثقات). وأخرجه ابن أبـي شيبة عن عمرو بن العاص[2].

٣٦ ــ حدثنا عبد الله حدثني أبـي ثنا بهز ثنا حماد بن سلمة أنا قتادة عن الحسن عن سمرة أن رسول الله ﷺ قال: نَزَلَ القرآنُ على سبعةِ أحرف.

رواه الإمام أحمد[3].

٣٧ ــ عن أبـي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: إن القرآن أُنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف.

---

(١) مجمع الزوائد ٧/١٥٤، وهو في تفسير الطبري ١/٣٠، حديث ٢٠. عن محمد بن عبد الله بن أبـي مخلد الواسطي ويونس بن عبد الأعلى الصدفي عن سفيان بن عينية بإسناده عند الإمام أحمد. والحديث ٢٣ عن الربيـع بن سليمان عن أسد بن موسى عن سفيان بإسناده السابق. قال أحمد شاكر: بأن سند كل من الروايتين صحيـح، وقال: نقل الحديث ابن كثير في فضائل القرآن ٦٤، عن المسند.
وقال ابن كثير: (وهذا إسناد صحيـح، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة)، وعبيدالله في الإسناد: هو عبيد الله بن أبـي يزيد المكي وهو ثقة معروف. وأبوه (أبو يزيد المكي)، ذكره ابن حبان في الثقات.
وللحديث رواية ثالثة عند الطبري، حديث ٢٤، بسند آخر ضَعَّفه أحمد محمد شاكر.
وانظر مصنف ابن أبـي شيبة، سفر ١٢ ورقة ١٧٢.
(٢) مجمع الزوائد ٧/١٥٤؛ والمصنف ١٢/١٣٢.
(٣) مسند الإمام أحمد ٥/١٦.

قال الهيثمي رواه الطبراني في الأوسط، وفِيه ميمون أبو حمزة، وهو متروك[1].

رتبة حديث الأحرف السبعة

وجدنا الحديث مروياً في أُمهات كتب السنة، في الصحاح الستة؛ ومصنف ابن أبي شيبة؛ ومسند أحمد؛ ومستدرك الحاكم؛ ولدى الطبري والطبراني . . .

ولعل مواصلة التتبع والتقصي تكشف عن أحاديث أُخرى يمكن ضمها إلى هذه المجموعة العظيمة من الأحاديث النبوية.

وإنه بالنظر إلى بعض أسانيد الحديث، أو لكونه متفقاً عليه يحكم بصحته.

ويلاحظ الباحث كثرة أسانيد هذا الحديث واستفاضته بعد الصحابة إلى حد كبير، كما يلاحظُ ظهور صحة كثير من أسانيده، بل كون بعضها من السلاسل الذهبية التي يطمئن إليها القلب، حتى ولو لم يرد الحديث من طرق سواها، مثل روايته عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبدٍ القاريِّ عن عمر بن الخطاب.

أما كثرة أسانيد هذا الحديث: فقد رواه الترمذي في جامعه عن أُبيٍّ بن كعب. ثم قال: (وفي الباب عن عمر وحذيفة بن اليمان؛ وأم أَيوب؛ وهي امرأة أبي أيوب؛ وسمرة، وابن عباس، وأبي هريرة، وأبي جهيم بن الحارث بن الصمة، وعمرو بن العاص وأبي بكرة. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح من غير وجه عن أُبي بن كعب)[2].

(1) مجمع الزوائد ١٥٣/٧.
(2) صحيح الترمذي بشرح ابن العربي: أبواب القراءات، باب أُنزل القرآن على سبعة أحرف ٦٠/١١.

وقال السيوطي في الإتقان(١): (ورد حديث نزل القرآن على سبعة أحرف من رواية جمعٍ من الصحابة: أُبي بن كعب، وأنس، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن أرقم، وسمرة بن جُندب، وسليمان بن صرد، وابن عباس، وابن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف. وعثمان بن عفان، وعمر بن الخطاب وعمرو بن أبي سلمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأبي بكرة، وأبي جهيم، وأبي سعيد الخدري، وأبي طلحة الأنصاري، وأبي هريرة، وأبي أيوب. فهؤلاء أحد وعشرون صحابياً).

وقال ابن الجزري: (وقد نص الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلاّم رحمه الله على أن هذا الحديث تواتر عن النبي ﷺ. (قلت): وقد تتبعتُ طرق هذا الحديث في جزء مفرد وجمعته في ذلك..) ثم عدَّ ابن الجزري عشرين صحابياً(٢).

أقول: ولعل السيوطي نقلهم عنه، وأضاف إليهم سليمان بن صرد وذكر أبا أيوب بدل أم أيوب. ولقد بذلنا جهدنا لجمع أحاديث أُنزل القرآن على سبعة أحرف، **وخرجناها من كتبها وأبوابها، وأوردناها بأسانيدها عن ستة عشر صحابياً ممن ذكرهم السيوطي.**

وأوردناها عن ثلاثة من الأصحاب لم يذكرهم السيوطي وهم: زيدُ بن ثابت، وعبادة بن الصامت، وأم أيوب(٣).

---

(١) الإتقان ١/٤٥.

(٢) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، المتوفى سنة ٨٣٣، طبع المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ١/٢١.

(٣) والصحابة الذين أوردنا أحاديثهم: عمر وهشام وأُبي بن كعب وابن عباس وحذيفة وأبو جهيم وعمرو بن العاص وأبو هريرة وأبو بكرة وأبو طلحة وعثمان ومعاذ بن جبل وسمرة وأبو سعيد الخدري وعبادة بن الصامت وسليمان بن صرد وأنس بن مالك.

وبذلك تبلـغ عدة من روى الحديث من أصحاب رسول الله ﷺ نحو أربعة وعشرين صحابياً.

إذا كانت زيادة عدة الأسانيـد على ثلاثـة تجعل الحـديث في رتبة المشهـور، **فالحكم على حـديث الأحرف السبعـة بالشهـرة من مُسَلَّماتِ** علوم الحديث.

لكن استفاضة حديث الأحرف السبعة البالغة، وتعدد أسانيده، وانتشار شهرته وكثرة رواته بما يمتنـع معه تواطُؤهم على الكذب يُؤدي إلى الحكم بتواتره. وقد نصَّ أبو عبيدة القاسم بن سلام على تواتر الحديث[1].

ونحن نُؤيد ما ذهب إليه أبو عبيد ونجزم بتواتر الحديث فنقول: طالما حكم بعض الراسخين في العلم بالتواتر على حديث عدد رواتـه ست؛ وبعضهم على ما رواه العشرة عند الطمأنينية إلى رواياتهم. فلأنْ يُحكم بالتواتر على حديث (أُنزل القرآن على سبعة أحرف) من باب أَوْلى!! لأنه

(١) الأتقان ٤٥/١. والحديث المتواتر هو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول الإسناد إلى منتهاه. فهؤلاء يحصل العلم بصدقهم ضرورة، لذلك يجب العمل بالحديث المتواتر من غير بحث عن رجاله. وقد اختلف العلماء في عدد الرواة الذي يصل بالحديث إلى رتبة التواتر.

قـال القاضي الباقلاني: ولا يكفي الأربعة، وما فوقها صالـح، وتوقف في الخمسة. وقيل العدد المعتبر سبعة.

قال الأصطخري: أقل العدد المشروط في التواتر عشرة.

والصحيح أنه لا يعتبر فيه عدد معين.

انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي ٣٧١/١، طبعة أولى، سنة ١٩٥٩، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة؛ وكتاب علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) ص ٢٤١ ــ ٢٤٣، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، طبعة أولى؛ وكتاب فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري ١٧١/٢، المطبعة الأميرية سنة ١٣٢٤هـ.

مرويٌ عن نيفٍ وعشرين صحابياً، واستفاض بعدهم في رواة يُؤمن تواطُؤهم على الكذب، وقد روى عن الكثير منهم: البخاري ومسلمٌ، كما روى الحديث الترمذي؛ والنسائي؛ وأبو داود؛ وابن أبي شيبة؛ والحاكم؛ وأحمد؛ والطبراني؛ والطبري...

لذلك نحكم بأن حديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف) حديث متواتر قطعي الثبوت.

فإن قيل: لا نسلم بتواتر الحديث؛ وبالتالي بقطعية ثبوته!

أَجبنا: إنه على فرض التسليم بعدم التواتر؛ **فإنَّ تواترَ القراءات التي أصلها من الأحرف السبعة أقوى دليل على القطع بصحة معنى الحديث وتواتره. والله أعلم.**

وعلى الرغم من أنَّ حُكم أبي عبيد القاسم بن سلَّام على حديث الأحرف السبعة بالتواتر شائع في كافة كتب علوم القرآن وشروح الحديث؛ وعلى الرغم من انتشار الحديث برواياته الكثيرة في الكتب الستة وغيرها؛ فإن المستشرق الألماني اليهودي «جولد تسهر» قد بلغتْ به الصفاقةُ في التشويه والدجل حداً جعله ينقل عن أبي عبيد الحكم بأن هذا الحديث شاذ غير مسند[1]..!!..؟

ولقد تتبعنا «تسهر» في عزوه قول أبي عبيد إلى كتاب «ألف باء ــ للبلوي» فوجدنا البلويَ يشير إلى حديث (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه) ويقول بأن أبا عبيد قد صحح هذا الحديث.

ثم يذكر البلوي حديثاً آخر هو: (أُنزل القرآن على سبعة أحرف حلال

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي، اجنتس جولد تسهر، ص ٥٤، تعريب دكتور عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٧٤هـ ــ ١٩٥٥م.

وحرام، وأمر ونهي، وخبر من كان قبلكم، وخبر ما هو كائن بعدكم، وضرب الأمثال).

ثم يذكر البلوي قول أبي عبيد في هذا الحديث الأخير: «ولسنا ندري ندري ما وجه هذا الحديث لأنه شاذ غير مسند»(١).

أقول: فهل ترى أن «تسهر» قد اختلط عليه الأمر؛ أمْ أنه خلَّط فيه زوراً وبهتاناً!؟

ألا ترى أن المدهش أكثر من هذا أن المستشرق اليهودي المذكور؛ في كتابه ذاك(٢)؛ قد نسب إلى الطبري قوله: «إن الخليفة عمر قد قرر: (إن القرآن كله صواب وفي رواية: كاف شاف. ما لم تجعلْ آية رحمة عذاباً أوْ آية عذاب رحمة)». اهـ. علماً بأن الطبري قد ذكر روايات كثيرة جداً لحديث الأحرف السبعة، رفعها إلى رسول الله ﷺ، وذكر منها هاتين الروايتين. فلقد رفعهما الطبري إلى رسول الله ﷺ ولم يقف بهما عند عمر رضي الله عنه. فذكر في الرواية الأولى منهما أن عمر ترافع مع رجل إلى رسول الله ﷺ في قراءة القرآن. فقال له النبي ﷺ: (يا عمر إن القرآن كله صواب، ما لم تجعل رحمة عذاباً أوْ عذاباً رحمة). وفي الرواية الثانية أن الرسول ﷺ قال (أُنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف وكاف)(٣). اهـ.

فما رأيك بتحريف «تسهر» هذا ـ بعد مشاهدته ما في تفسير الطبري ـ أهو جهالة أمْ سفاهة وحقد!!؟؟ وتأملْ أمر الذين يثقون بكتبه وكتب أمثاله من خبثاء المستشرقين، واعجب ما شئت من العجب!

---

(١) انظر: ألف باء، ليوسف بن محمد المالكي الأندلسي، المعروف بالبلوي ١/٢١٠، المطبعة الوهبية. وانظر حكمنا على الحديث الآخر في كتابنا هذا، في البحث الثاني، الفصل الثاني، المذهب التاسع، ص ١٣٧.

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٣) انظر تفسير الطبري ١/٢٥ ـ ٢٧، الحديث (١٦ و١٧)، طبعة دار المعارف بمصر.

الفصل الثالث عشر

إجمال ما يؤخذ من الأحاديث

١ ـ يتعلق موضوع الأحرف السبعة بكيفية تلاوة ألفاظ القرآن الكريم وليس بتفسيره وبيان معانيه.

٢ ـ إن تباين الأحرفِ السبعةِ كائن في القراءة، وتلاوة حرف تغاير تلاوة حرف آخر.

٣ ـ وقف الصحابة في تلاوة القرآن على ما تلقوه من الرسول ﷺ، ولم يتجاوزوه إلى ما يصح في العربية.

٤ ـ غاية ما فعله الرسول ﷺ بشأن الأحرف أنه طلب التهوين والتخفيف على أمته، وأنه بَلَّغ ما أوْحَىٰ إليه ربه.

٥ ـ إن تلاوة القرآن وطريقة أدائه توقيفية لا خيار فيها لأحد من الناس.

٦ ـ استزادة الرسول صلوات الله عليه وسلامه الأحرف دليل على أنّ عدتها سبعة على الحقيقة.

٧ ـ لم يَتَجَاوز عملُ الرسول ﷺ إبلاغ ما أوحى به إليه ربه من تنزيل القرآن على سبعة أحرف، لذلك فكل من الأحرف قرآن، منزل من الله عز وجل شأنه، وله خصائص القرآن ومزاياه.

٨ ـ من قرأ على حرف منها فقد أصاب لأن كلاً منها قرآن شاف كاف.

٩ ــ لم نؤمر باستيعاب جميع الأحرف، إنما يصح اكتفاء كل بما تيسر له تعلمه واتقانه ﴿فاقرأوا ما تيسر منه﴾.

١٠ ــ إن الأحرف السبعة متسقة، وما بينها من تفاوت لا يؤدي إلى اختلافها في تشريع الحلال والحرام. ولا إلى تناقضها أو تضادٍّ معانيها.

١١ ــ يحرمُ الاختلافُ الذي يُؤدي إلى النزاع والشقاق بين المسلمين؛ فيما يتعلق بتفاوت الأحرف؛ التي أنزل القرآن الكريم عليها.

١٢ ــ من قرأ بحرف ثابت لم يَجزْ لمن لا يقرأ قراءته تغليطه؛ أو اتهامه بالمخالفة والعصيان في تلاوته.

١٣ ــ أمَرَ النبي ﷺ أن يلتزم كلٌ قراءة ما تعلمه وأحسن تلاوته، ليبتعد بذلك عن التردد بين الأحرف والاضطراب فيها.

١٤ ــ مَنْ أنكر حرفاً ثابتاً مما أَنزلَ اللَّهُ به القرآن وهو يعلم ثبوته فقد كفر.

١٥ ــ إنزال القرآن على سبعة أحرف فيه غاية الحكمة لتذليل مصاعب تلاوة العربي الأمي القرآن بغير لغة قبيلته؛ على ما بينها وبين لغته من اختلاف، فالتخفيف على الأمة بتيسير قراءة القرآن من أهم أغراض إنزاله على سبعة أحرف.

١٦ ــ إنزال الأحرف السبعة يُسهل انتشار الإسلام بين العرب على اختلاف لهجاتهم.

١٧ ــ إن طلب الرسول ﷺ التهوين على أمته مصداق قول الله فيه: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾[١].

---

(١) آخر سورة التوبة.

المبحث الثاني

الفصل الأول : معنى الأحرف في اللغة.

الفصل الثاني : مذاهب العلماء في المراد من الأحرف السبعة في الحديث.

القسم الأول : المذاهب التي لا دليل عليها.

القسم الثاني : المذاهب التي لها شبهة الدليل.

القسم الثالث : المذاهب التي لها دليل في الجملة.

الفصل الثالث : ما تتناوله الأحرف السبعة.

الفصل الرابع : انسجام الأحرف وعدم تضادها.

الفصل الخامس : حكم وأغراض إنزال القرآن على سبعة أحرف.

الفصل السادس : هل نزلت الأحرف بالتوقيف أم بالاختيار؟

الفصل السابع : أباطيل المستشرقين ومقلدتهم.

الفصل الأول
معنى الأحرف في اللغة

قال ابن منظور في لسان العرب:

حرف: الحرف من حروف الهجاء معروف، واحد حروف التهجي.

الحرف: الأداة التي تُسمىٰ الرابطة، لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل، كعن وعلىٰ، ونحوهما.

والحرف في الأصل: الطرف والجانب، وبه سُمي الحرف من حروف الهجاء.

وحرفا الرأس: شُقّاه. وحرف السفينة والجبل جانبهما. والجمع: أحرف. وحروف وحِرَفة.

الجوهري: حرف كل شيء طرفه وشفيره وحده، ومنه حرف الجبل وهو أعلاه المحدد. وفي حديث ابن عباس: أهل الكتاب لا يأتون النساء إلا على حرف: أي على جانب.

والحرف من الإبل النجيبة الماضية التي أنضتها الأسفار، شُبهتْ بحرف السيف في مضائها ونجائها ودقتها. وقيل هي الضامرة الصلبة، شُبهت بحرف الجبل في شدتها وصلابتها.

وروى عن ابن عمر أنه قال: الحرف الناقة الضامرة، وقال الأصمعي الحرف: الناقة المهزولة. وحرف الشيء ناحيته. وفلان على حرف من أمره، أي ناحية منه، كأنه ينتظر ويتوقع فإن رأى من ناحية ما يحب وإلاّ مالَ إلى غيرها.

وقال ابن سيده: فلان على حرف من أمره أيْ ناحية منه، إن رأى شيئاً لا يعجبه عدل عنه.

وفي التنزيل العزيز: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾(١) أيْ إذا لم ير ما يحب انقلب على وجهه. قيل: هو أن يعبده على السراء دون الضراء.

وقال الزجاج: على حرف أي على شك، قال: وحقيقته أنه يعبد الله على حرف أي على طريقة في الدين لا يدخل فيه دخول متمكن، فإن أصابه خيراً اطمأن به، أي إن أصابه خصب، وكثر ماله وماشيته اطمأن بما أصابه، ورضي بدينه، وإن أصابته فتنة اختبار بجدب وقلة مال انقلب على وجهه، أي رجع عن دينه إلى الكفر وعبادة الأوثان.

وذكر ابن قتيبة نحوه(٢).

وروى الزهري عن أبي الهيثم، قال: أما تسميتهم الحرف حرفاً، فحرف كل شيء ناحيته، كحرف الجبل والنهر والسيف وغيره.

قال الأزهري: كأن الخير والخصب ناحية، والشر والمكروه ناحية أُخرى، فهما حرفان وعلى العبد أن يعبد خالقه على حالتيْ السراء والضراء، ومن عَبَدَ اللَّهَ على السراءِ وحدها دون أنْ يعبده على الضراء يبتليه الله بها، فقد عبده على حرف. ومن عبده كيفما تصرفت به الحال فقد عبده عبادة عبد مقر بأن له خالقاً يُصرِّفه كيف يشاء، وأنه إن امتحنه باللاواء، أوْ أنعم عليه بالسراء؛ فهو في ذلك عادل أو متفضل غير ظالم ولا مُتَعدٍ، له الخيرة وبيده الخير، ولا خيرة للعبد عليه.

---

(١) سورة الحج: الآية ١١: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به. وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين﴾.
(٢) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ص ٢٧ ــ ٢٨.

وحرف عن الشيء يحرف حرفاً. وانحرف وتحرف واحرورف: عدل.

الأزهري: وإذا مال الإنسان عن شيء يقال: تحرف وانحرف واحرورف...

وتحريف الكلم عن مواضعه: تغييره. اهـ[1].

قال ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن:

(والحرف يقع على المثال المقطوع من حروف المعجم، وعلى الكلمة الواحدة ويقع الحرف على الكلمة الواحدة. ويقع الحرف على الكلمة بأسرها، والخطبة كلها، والقصيدة بكمالها.

ألا ترى أنهم يقولون: قال الشاعر كذا في كلمته، يعنون في قصيدته. والله عز وجل يقول: ﴿ولقد قالوا كلمة الكفر﴾، وقال: ﴿وألْزمهم كلمةَ التقوى﴾. ﴿ولقد سبقتْ كلمتنا لعبادنا المرسلين أنهم لَهُمُ المنصورون وأنَّ جندنا لَهمُ الغالبون﴾[2].

وقال ابن منظور:

وكل كلمة تُقرأ على الوجه من القرآن تُسمى حرفاً. تقول هذا في حرف ابن مسعود أي في قراءة ابن مسعود.

ابن سيده: والحرف القراءة التي تقرأ على أوجه. وما جاء في الحديث من قوله عليه السلام: نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف. أراد بالحرف: اللغة. اهـ.

(١) لسان العرب، لابن منظور، (كلمة حرف)، طبع دار صادر ببيروت سنة ١٩٥٦؛ وانظر تاج العروس من جواهر القاموس، شرح القاموس، محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي.

(٢) الانتصار للقرآن، للباقلاني، مخطوط جـ ١، ورقة ١٢١ ــ ١٢٢؛ وتأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ص ٢٧. والآيات في: التوبة: ٧٤، والفتح: ٢٦، والصافات: ١٧١.

وقال الإمام الطبري: «وكذلك تقول العرب لقراءة رجل: حرف فلان»[1] وذهب إلى أن المراد في الحديث بالحرف اللغة[2].

أقول: ومن ذلك يتبين أن الأصل في كلمة (حرف) في الاستعمال العربي أن يكون معناها الجانب، ثم أُطلقت على حرف الهجاء في اصطلاح الكاتبين والقارئين، وعلى الكلمة غير المستقلة بالمعنى التي تربط بين الاسم والاسم والفعل والفعل.. في اصطلاح النحويين.

كما أُطلقت على الناقة الضامرة لأنها أَشبهت حدَّ السيف. ثم استعملت في الدلالة على وجه من الكلمة التي تقرأ على عدة وجوه في القرآن الكريم.

وأفاد ابن سيده وغيره أنه يراد بالحرف اللغة، كما ورد في الحديث.

أقول: هذا في اللغة، فما المراد إذن بالأحرف في الحديث الصحيح؟

---

(١) تفسير الطبري: ٥٢/١.

(٢) تفسير الطبري: ٥٧/١.

الفصل الثاني

مذاهب العلماء في المراد من الأحرف السبعة في الحديث

اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة، وتشعبت أقوالهم، وتعددت حتى بلغت في بعض الأقوال أربعين قولاً، منها ما يصلح للاعتبار والنظر، ومنها أقوال قد قالها قائلوها من غير أن يكون لهم سند معتبر.

قال القرطبي: (وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً. .)[1].

وقال السيوطي: (اختُلف في معنى الحديث على نحو أربعين قولاً)[2].

قال المنذري: (أكثرها غير مختار)[3].

وسنعرض أهم هذه الأقوال، ونناقشها، ونرجح منها ما تدل عليه نصوص الأحاديث النبوية السالفة.

وسنسرد هذه الآراء حسب رتبتها، الأضعف فالأقوى حتى نصل إلى الرأي الراجح. فنبدأ:

أولاً: بالمذاهب التي لا دليل عليها.

ثانياً: ما له شبهة الدليل منها.

ثالثاً: الأضعف فالأقوى مما له اعتبار في الجملة.

---

(١) تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٤٢/١.

(٢) الاتقان، للسيوطي ٤٨/١، طبعة مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٩٥١.

(٣) فتح الباري ١٦/٩، طبعة الخشاب.

القسم الأول

المذاهب التي لا دليل عليها

ونعرض فيه باختصار المذاهب التي لا يصح لها الاستدلال بشيء، ثم نجمل الرد عليها جميعاً بآن واحد:

المذهب الأول:

إن المراد بالحديث سبعة أشياء: المطلق والمقيد، والعام والخاص، والنص والمؤول، والناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسر، والاستثناء وأقسامه، حكاه أبو المعالي بسند له عن أئمة الفقهاء.

المذهب الثاني:

حكاه عن أهل اللغة، أن المراد الحذف والصلة، والتقديم والتأخير، والقلب والاستعارة، والتكرار والكناية، والحقيقة والمجاز، والمجمل والمفسر، والظاهر والغريب.

المذهب الثالث:

حكاه عن النحاة: أنها التذكير والتأنيث، والشرط والجزاء، والتصريف والإعراب، والأقسام وجوابها، والجمع والتفريق، والتصغير والتعظيم، واختلافُ الأدوات فيما يختلف فيها بمعنى وما لا يختلف في الأداء واللفظ جميعاً.

المذهب الرابع:

حُكي عن بعض الصوفية أن المراد بالأحرف سبعة أنواع من المعاملات

والمبادلات وهي: الزهد والقناعة مع اليقين، والحزم والخدمة مع الحياء، والكرم والفتوة مع الفقر، والمجاهدة والمراقبة مع الخوف، والرجاء والتضرع والاستغفار مع الرضا، والشكر والصبر مع المحاسبة، والمحبة والشوق مع المشاهدة.

المذهب الخامس:

أن المراد بالأحرف سبعة علوم اشتمل عليها القرآن: علم الإثبات والإيجاد كقوله تعالى: ﴿إن في خلق السموات والأرض..﴾[1].

وعلم التوحيد والتنزيه: كقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾[2] ﴿وإلهكم إلـهٌ واحد﴾[3] وكقـولـه: ﴿أفمنْ يخلُق كمن لا يخلق﴾[4] ﴿ليس كمثله شيء﴾[5].

وعلم صفات الذات، كقوله: ﴿ولله العزة﴾[6] ﴿الملك القدوس﴾[7].

وعلم صفات الفعل كقوله: ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾[8] ﴿وأقيموا الصلاة﴾[9] ﴿لا تأكلوا الربا﴾[10].

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٩٠.
(٢) سورة الإخلاص: الآية ١.
(٣) سورة البقرة: الآية ١٦٣.
(٤) سورة النحل: الآية ١٧.
(٥) سورة الشورى: الآية ١١.
(٦) سورة المنافقون: الآية ٨.
(٧) سورة الجمعة: الآية ١.
(٨) سورة النساء: الآية ٣٦.
(٩) سورة البقرة: الآية ٤٣.
(١٠) سورة آل عمران: الآية ١٣٠.

وعلم صفات العفو والعذاب، كقوله: ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾[1] ﴿نبىء عبادي أني أنا الغفور الرحيم. وأنّ عذابي هو العذاب الأليم﴾[2].

وعلم الحشر والحساب، كقوله: ﴿إن الساعةَ لآتية﴾[3] ﴿اقرأْ كتابَكَ كفىٰ بنفسك اليوم عليك حسيباً﴾[4].

وعلم النبوات والإمامات: كقوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم﴾[5] ﴿ومن يشاقِقِ الرسولَ﴾[6] ﴿كنتم خير أُمة﴾[7] و[8].

مجمل الرد على الأقوال السابقة:

إن هذه الأقوال وما يشابهها ــ مما أغفلنا ذكره ــ بالإضافة إلى ما سنذكره، تكمل عدة الأقوال في معنى الأحرف السبعة أربعين قولاً عددها السيوطي بالتفصيل في إتقانه. يجاب عن المذاهب المذكورة سابقاً ــ ونظائرها بما يلي:

١ ــ **إنها لا تستند إلى دليل شرعي يبين أنها المراد من الأحرف السبعة**. ولم يقدم أَصحابها بحثاً علمياً واضحاً في الوصول إليها، إنما نَزَّلَ كل منهم الأحرفَ على ما يطابق اتجاهه العلمي.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٣٥.
(٢) سورة الحجر: الآية ٤٩.
(٣) سورة غافر: الآية ٤٩.
(٤) سورة الإسراء: الآية ١٤.
(٥) سورة النساء: الآية ٥٩.
(٦) سورة النساء: الآية ١١٥.
(٧) سورة آل عمران: الآية ١١٠.
(٨) البرهان ١/٢٢٤ ــ ٢٢٦؛ والاتقان ١/٤٨.

٢ ــ إنها لا تتفق مع دلالات أحاديث الأَحرف السبعة التي سبق أن ذكرناها، بل إن دلالات الأحاديث أثبتت أن موضوع الأحرف السبعة يتصل بالقراءة وكيفيات النطق لألفاظ القرآن الكريم. وهذا ما سبب الاختلاف بين الأصحاب. أما الأنواع التي ذكرها أصحاب الآراء الآنفة فإنها لا يتأتى فيها الاختلاف بالقراءة، فهي لذلك بمنأى عن معنى الأحرف السبعة وموضوعها.

٣ ــ إن تحديد الأحرف بما ذكروا يتنافى مع **أجلِّ حِكَم تنزيل القرآن** على سبعة أحرف، فالرسول صلوات الله وسلامه عليه قد طلب التهوين والتخفيف على أُمته ليتمكن كافة أفرادها من تلاوة القرآن بوضوح نص على ذلك قوله ﷺ لجبريل: (يا جبريل إني بُعثتُ إلى أُمة أُميين منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأْ كتاباً قط. قال: يا محمد إن القرآن أُنزل على سبعة أَحرف)[١].

فتحديد الأحرف السبعة بما ذكروا لا يؤدي إلى التخفيف عن الأُمة والتوسعة عليها في تلاوة كتاب ربنا تبارك وتعالى.

٤ ــ إن بعض الآراء التي ذهبوا إليها متشابهة؛ متداخل بعضها في بعض؛ **مما يتعذر معه اعتبار الكثير منها أقوالاً مستقلة**[٢].

نقل السيوطي قول الشرف المزني المرسي:

«هذه الوجوه أكثرها متداخلة، ولا أَدري مستندها، ولا عمن نُقلتْ، ولا أدري لِمَ خَصَّ كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر؛ مع أن كلها موجودة في القرآن. فلا أدري معنى التخصيص. ومنها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها معارضة حديث عمر وهشام بن حكيم، الذي في

(١) انظر الحديث الثاني عشر وما يؤخذ منه في البحث الأول، ص ٨١.
(٢) انظر: مناهل العرفان ١/١٧٦.

الصحيح، فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا أَحكامه، وإنما اختلفا في قراءة حروفه. وقد ظَنَّ كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبعة وهو جهل قبيح». اهـ.

ونقل قول ابن حبان:

«فهذه خمسة وثلاثون قولاً لأهل العلم واللغة في معنى إنزال القرآن على سبعة أحرف. وهي أقاويل يشبه بعضها بعضاً، وكلها محتملة ويحتمل غيرها». اهـ[1].

(١) الإتقان ١/٤٩.

القسم الثاني

المذاهب التي لها شبهة الدليل

ونذكر فيه من المذاهب ما له شبهة الدليل، سواء أكان الاستدلال له بالحديث أو القراءات المأثورة أو اللغة.

المذهب الأول:

ذهب أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي: إلى أن حديث الأحرف السبعة مشكل لا يعرف له معنى. وليس يدل على حُكم ما. يدل على ذلك أن الحرف يصدق لغة على أربعة معان:

١ ــ تُسمي العرب القصيدة بأسرها «كلمة» وتُسمي هذه الكلمة المنظومة «حرفاً».

٢ ــ و«الحرف» يقع على كل حرف من حروف الهجاء.

٣ ــ كما يصدق «الحرف» لغةً على المعنى.

٤ ــ ويصدق أيضاً على الجهة(١).

وهكذا يرى ابن سعدان أن (الحرف) مشترك لفظي لا يُعرف معناه المقصود. أقول: والمشترك في اصطلاح الأُصوليين: لفظٌ وُضع وَضعاً

---

(١) البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ٢١٣/١، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٦هـ ــ ١٩٥٧م، عيسى البابي الحلبي. وأبو جعفر محمد بن سعدان النحوي هو أحد القراء، كان يقرأ بقراءة حمزة ثم اختار لنفسه قراءة نُسبت إليه، تُوفي سنة ٢١٣هـ (إنباه الرواة ١٤/٣).

شخصياً لمعنيين فأكثر؛ بأوضاع متعددة ابتداء؛ بلا نقل من معنى إلى آخر[1]. وهذا ينطبق تماماً على لفظ الحرف.

ويُرد قولُ ابن سعدان: بأن مجرد كون لفظ (الحرف) مشتركاً لفظياً لا يلزمه الإشكال الصارف عن إدراك المعنى المقصود، لأن المشترك اللفظي يترجح أحدُ معانيه بقرينة لفظية أو حالية.

ولقد قامت القرائن هنا تُعين أحد المعاني، وتمنع ما عداه، فلا تصح إرادةُ «الكلمة» بالحرف للقرينة الحالية. وهي كونُ القرآن مؤلفاً من كثير من الكلمات وليس من سبع فقط. كما لا تصح إرادة «حرف الهجاء» لأنه مركب من جميع الأحرف الهجائية لا من سبعة فقط. ولا تصح أيضاً إرادة «المعنى» لأن معاني القرآن الكريم كثيرة جداً تتجاوز السبعة.

إذن يتعين المعنى المقصود من كلمة «الحرف» بالجهة، وبذلك يبطل القول بإشكال معنى الحديث[2].

وقد أبْعَدَ السيوطيُ النجعةَ في كتابه (زهر الربى شرح سنن النسائي) إذْ قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف» في المراد به أكثر من ثلاثين قولاً حكيتها في الإتقان والمختار عندي أنه من المتشابه الذي لا يدرى تأويله». اهـ[3].

والذي نراه أنه لا يصح اعتبار لفظ «الحرف» متشابهاً؛ لعدم اتصافه

(١) تسهيل الوصول إلى علم الأصول، محمد عبد الرحمن المحلاوي، ص ٨١، طبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٤١هـ.
(٢) منهج الفرقان في علوم القرآن، للشيخ محمد علي سلامة، ص ٦٠، القسم الأول، مطبعة شبرا سنة ١٩٣٨.
(٣) زهر الربى، شرح سنن النسائي، جلال الدين السيوطي ١/ ١٥٠، المطبعة الميمنية، وعبارته فيه: (حكيتها في الاتفاق)، وواضح أن كلمة الاتفاق مصحَّفة عن الإتقان.

بصفته فليس غامضاً بحيث لا يفهم منه شيء؛ كما في فواتح السور مثلاً. كما أنه لا يستحيل إرادة واحد من معانيه الموضوعة له في اللغة وبذلك يخرج عن كونه متشابهاً.

ولقد تواردت أحاديثُ السبعة أحرف بدلالات واضحة لا لَبْسَ فيها. إذْ أصدرَ الرسول ﷺ حكمه في خصومة المختلفين في تلاوة القرآن (عمر، وهشام، وأُبيٍّ بن كعب والمصليين)، بقوله: (إنَّ هذا القرآن أُنزلَ على سبعة أحرف). أما وقد حُلّتْ بهذا القول مشكلة وقُضي به في خصومة؛ قضاءً أنهى النزاع، واستأصل دواعي الخلاف والجدال، فهل يعقل أن يكون هذا القول متشابهاً لا يُدرىٰ معناه ولا يُؤخذ منه حكم...!؟

كيف وقد أقروا بناء عليه اختلاف تلاوتهم للقرآن..!؟ معتبرين كل تلاوة قرآناً أنزله الله تعالى على نبيه محمد عليه الصلاة والسلام. فلا شك أن الحديث يعني أن القرآن منزل على سبعة أنحاء أو جهات من الكلام العربي... وبتعبير أدق على سبع من لغات القبائل العربية.

المذهب الثاني:

وهو مذهب القاضي عياض ومَن تبعه:

ويرى أصحابُ هذا المذهب: أن المرادَ بالسبعةِ في الحديث التيسير والتسهيل والثقة وليس المقصود بها حقيقة العدد، يدل على ذلك: أن لفظَ السبعة يطلق في اللغة ويراد به الكثرة في الآحاد، كما يطلق السبعون في العشرات، والسبعمائة في المئين. ولا يراد بها العدد المعين(١).

وجَنَحَ إلى هذا الرأي محمد جمال الدين القاسمي في مقدمة تفسيره

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الجزء الأول، الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٠ هـ ــ ١٩٥١م، مصطفى البابي الحلبي بمصر.

وعزاه إلى صاحب (الإتقان) بعبارة تُوهم أنه اعتمده. قال القاسمي: «ليس المراد بالسبع حقيقة العدد المعلوم. بل كثرة الأوجه التي تُقرأ بها الكلمةُ على سبيل التيسير والتسهيل والسعة... كذا في الإتقان. والأظهر ما ذكرنا من إرادة الكثرة من السبعةِ لا التحديد فيشمل ما ذكره ابن قتيبة وغيره...»[1].

ونحىٰ المرحوم مصطفى صادق الرافعي هذا المنحىٰ، معتمداً على أنَّ السبعة ترمز للكمال في نظر العرب. فنزول القرآن على سبعة أحرف يجعله بالغاً حداً من السعة والشمول يجمع فيه أطراف الكلام العربي، ويضم حدوده وأبوابه كلها. قال الرافعي:

(وما كان العرب يفهمون من معنى الحرف في الكلام إلا اللغة، وإنما جعلها سبعة رمزاً إلى القوة من معنى الكمال في هذا العدد، وخاصة فيما يتعلق بالإلهيات: كالسموات السبع؛ والأرضين السبع؛ والسبعة الأيام التي برئت فيها الخليقة؛ وأبواب الجنة والجحيم؛ ونحوها. فهذه حدود تحتوي ما وراءها بالغاً ما بلغ. وهذا الرمز من ألطف المعاني وأدقها، إذْ يجعل القرآنَ في لغته وتركيبه كأنه حدود وأبواب الكلام كله)[2].

وتلقف المستشرقون هذا الرأي بالتأييد الحار، وافترصوه دليلاً على أن قضايا القرآن عائمة لا ترتكز على أساس مكين. قال جولد تسهر في مذاهب التفسير الإسلامي: «وليس مفترضاً فيما يظهر ــ أن يكون القصد إلى تحديد حسابي ثابت مفهوماً من عدد السبعة في هذا الحديث... بل المراد من هذا

---

(١) محاسن التأويل محمد جمال الدين القاسمي ٢٨٧/١، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٢) إعجاز القرآن. مصطفى صادق الرافعي، مطبعة الاستقامة ــ القاهرة، طبعة سادسة ١٣٧٥هـ ــ ١٩٥٦م.

العدد حتى في حالة اتخاذه دليلاً على فروق النص (اختلاف القراءات). هو إفادة معنى الكثرة، فالقرآن نزل على أحرف كثيرة العدد كل منها يمثل على قدم المساواة كلام الله المعجز». اهـ.

يبدو أن جُلَّ المستشرقين قد نَحوْا هذا المنحىٰ فهـذه (الموسـوعة الإسلامية، باللغة الفرنسية) ترجح وتنص على أن عدد (السبعة) له فعل سحري في نفوس الساميين[1].

ويُرد هذا القول: بالأحاديث التي ذكرناها (في البحث الأول). إذْ تضافرت وتعاضدت في الدلالة على أن المراد بالسبعة حقيقة العدد منحصراً فيها.

منهـا: أحاديث أُبـيّ رضي الله عنـه لدى الإمـام مسلم والنسـائي وأبـي داود وأحمد والطبري.

ومنها حديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما، أن رسول الله ﷺ قال: أقرأني جبريل على حرف فلم أزلْ أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف.

وكذا: حديث أبـي بكرة وحديث ابن مسعود وما ورد فيهما من محاورة بين الرسول ﷺ وبين الملكين.

وقد فصلنا القول في دلالات الأحاديث وفيها أن استزادة الرسول ﷺ من جبريل الأحرف حرفاً حرفاً؛ قرينةٌ تُحدد مفهوم لفظ السبعة وتبين أنَّ المرادَ العددُ الآحادُ الواقـعُ بين الستة والثمانية[2].

---

(١) مباحث في علوم القرآن، الدكتور صبحي الصالـح، ص ١٠٤، دار العلم للملايين ــ لبنان.

(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/٤٥ ــ ٤٦، وقال: (وفي حديث أبـي بكرة أَقرِئه فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة).
أقول: لم أجد هذه الزيادة فيما رجعت إليه من كتب السنة.

المذهب الثالث:

حُكي عن الخليل بن أحمد: أن المرادَ بحديث «أُنزل القرآن على سبعةِ أحرف» أنَّ القرانَ أُنزل ليُقرأ على سبع قراءات. فالحرف هنا: القراءة. قال القاضي أبو بكر بن الطيب: «وزعم قوم أن كلَّ كلمة تختلف القراءة فيها فإنها على سبعة أوجه، وإلا بطل معنى الحديث، قالوا: وتعرف بعض الوجوه بمجيء الخبر به، ولا يعرف بعضها إذا لم يأت به خبر»(١).

يُجاب على ذلك: بالمنع؛ لأنه لا يوجد في القرآن كلمة يصل تعداد وجوه قراءتها إلى السبعة إلا القليل.

المذهب الرابع:

وهو أن يُرد الاعتراضُ السالف بما يلي: ليس المراد بالحديث «أُنزل القرآن على سبعة أحرف» أن كل كلمة لها سبع قراءات، فقد تُقرأ الكلمة بوجه أوْ اثنين أوْ ثلاثة أوْ أكثر إلى سبعة.

ولما كان هذا الرد للاعتراض السالف يتضمن فهماً جديداً للأحرف السبعة مبايناً للرأي السابق، ناسب اعتباره (قولاً آخر). وكذلك صَنَّفه السُبكي.

وأُجيب عنه بأنه لا يُسلَّم به، لأن في كلمات القرآن ما يُقرأ بوجوهٍ كثيرة تتجاوزُ السبعةَ. كقوله تعالى: ﴿عَبَدَ الطاغوت﴾ فهي تُقرأ باثنين وعشرين وجهاً.. وفي كلمة (أُف) سبعٌ وثلاثون وجهاً(٢).

المذهب الخامس:

أنَّ المرادَ بالأحرفِ السبعةِ في الحديث: سبعةُ وجوه تنحصر في كيفية

(١) مقدمة ابن عطية، ص ٢٦٧.

(٢) انظر الإتقان، للسيوطي ٢٦/١؛ ومناهل العرفان، عبد العظيم الزرقاني ١٦٦/١، الطبعة الثالثة، ١٣٧٢هـ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

النطق بالتلاوة؛ من إدغام وإظهار؛ وتفخيم وترقيق؛ وإمالة وإشباع؛ ومَدٍّ وقصر؛ وتشديد وتخفيف، وتليين وتحقيق.

وهو محكي عن بعض القُراء.

يُجاب عنه: أنَّ جميعَ الوجوه المذكورة تَرجع إلى نوع واحد هو اختلاف اللهجات. ويكون تفسير حديث الأحرف السبعة به قاصراً عن شمول أنواع القراءات التي مَردُّها إلى اختلاف الألفاظ بالإبدال أو التقديم والتأخير أو النقص والزيادة. وما إلى ذلك.

وقد ذكر الزرقاني في المناهل في معرض الجواب عن القول الخامس بأن عدة الوجوه فيه تربو على السبعة[1].

أقول: بل هي ستة فقط في العدّ المزدوج؛ وفقاً لمذاهب القسم الأول من الأقوال، وقد ذكرناها سابقاً.

المذهب السادس:

إن المراد بالأحرف السبعة **ينحصر في بعض الآيات إذْ تُقرأ على سبعة أوجه**. وليس ذلك شائعاً في كل القرآن. بل هي في نحو قوله تعالى: ﴿أُفٍّ لكم﴾ تصح قراءتها على سبعة أوجه بالنصب وبالجر والرفع وكل وجه التنوين وغيره. وسابعها: الجزم.

ومثل قوله: ﴿تساقط عليك﴾، ونحوه، ويحتمل في القرآن تسعة أوجه، ولا يوجد ذلك في عامة الآيات[2].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي ١/٢٦، ومناهل العرفان ١/١٦٧؛ البرهان للزركشي ١/٢٢٦.
(٢) انظر؛ البرهان في علوم القرآن ١/٢٢٣.

ونقل القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني هذا القول عن جماعة (فقال قوم: ظاهر الحديث يوجب أن توجد في القرآن كلمة أوْ كلمتان تُقرآن على سبعة أوجه، فإذا حصل ذلك تمَّ معنى الحديث)[1]. وأجاب عنه ابن عبد البر: **بأنه ليس المراد من الأحرف السبعة** تعدد وجوه قراءة بعض الآيات إلى سبعة وجوه. وتشهد لقوله دلالات الأحاديث، لأن قصر معنى الأحرف على ما ذُكر لا يحقق **حكمة التوسعة والتهوين على الأمة** في تلاوتها القرآن، لأنَّ الآياتِ التي تمكن قراءَتُها على سبعة أوجه قليلة. قال ابن عبد البر:

«وأجمعوا على أن القرآن لا يجوز في حروفه وكلماته وآياته كلها أن تُقرأ على سبعة أحرف، ولا شيء منها، ولا يمكن ذلك فيها. بل لا يوجد في القرآن كلمة تحتمل أن تُقرأ على سبعة أوجه إلا قليل، مثل (وعبد الطاغوت) و (تشابه علينا) و (عذاب بئيس) ونحوه، وذلك ليس هذا». اهـ[2].

المذهب السابع:

المراد بالأحرف: ظهر وبطن، وفرض وندب، وخصوص وعموم، وأمثال[3]. وقد يستدل لهذا القول بما يلي:

١ ـ عن عبد الله يعني ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: (أُنزل القرآن على سبعة أحرف، لكل آية منها ظهر وبطن. ونهى أن يستلقى الرجل، أحسبه قال: في المسجد ويضعَ إحدى رجليه على الأخرى) رواه البزار وأبو يعلى في الكبير، وفي رواية عنده (لكل حرف منها بطن وظهر) والطبراني في الأوسط باختصار آخره. ورجال أحدهما ثقات، ورواية البزار عن محمد بن

---

(١) مقدمة ابن عطية، ص ٢٦٧.
(٢) البرهان ١/٢٢٣.
(٣) الإتقان في علوم القرآن ١/٤٩.

عجلان عن أبـي إسحق قال في آخرها: لم يرو محمد بن عجلان عن إبراهيم الهجري غير هذا الحديث.

قال الهيثمي: «قلت: ومحمد بن عجلان إنما روى عن أبـي إسحق السبيعي، فإن كان هو أبو إسحق السبيعي؛ فرجال البزار أيضاً ثقات»[1].

٢ ــ أخرج الطبري:

حدثنا محمد بن حُميد الرازي، قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد عن مغيرة عن واصل بن حبان عمن ذكره عن أبـي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: (أُنزل القرآن على سبعة أحرف، لكل حرف منها ظهر وبطن، ولكل حرف حد، ولكل حد مُطَّلَـع).

(وذكر له سنداً آخر: حدثنا ابن حميد قال: حدثنا مهران، قال حدثنا سفيان عن إبراهيم الهجري، عن أبـي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، عن النبـي ﷺ مثله[2].

قال الطبري في تأويل هذا الحديث:

«وأما قوله ﷺ في القرآن: (إن لكل حرف منه حداً) يعني لكل وجه من أوجهه السبعة حَدٌّ حَدَّهُ اللَّهُ جل ثناؤه، لا يجوز لأحد أنْ يتجاوزه.

---

(١) مجمـع الزوائد ١٥٢/٧، قال عنه أحمد محمد شاكر في حاشية على تفسير الطبري (٣/١) إنه صحيـح ثابت. رواه ابن حبان في صحيحه رقم ٧٤.

(٢) تفسير الطبري ٢٢/١ ــ ٢٣. قال أحمد محمد شاكر: هو حديث واحد بإسنـادين ضعيفين. قوله: «مُطَّلَـع»: هو بتشديد الطاء وفتـح اللام.
قال في النهاية ١٣٢/٢ «أي لكل حد مَصْعَد يُصعد إليه من معرفة علمه. والمُطَّلَـع: مكان الاطلاع من موضـع عال. يقال: مُطَّلـع هذا الجبل من مكان كذا: أيْ مأتاه ومصعده» ثم قال: «ويجوز أن يكون لكل حد مَطْلَـع، بوزن مَصْعَد ومعناه».

وقوله ﷺ: (وإن لكل حرف منها ظهراً وبطناً) فظهره الظاهر في التلاوة، وبطنه ما بطن من تأويله. وقوله: (وإن لكلِّ حدٍّ من ذلك مُطَّلَعاً) فإنه يعني أن لكل حد من حدود الله التي حدَّها فيه ـ من حلال وحرام، وسائر شرائعه ـ مقداراً من ثواب الله وعقابه، يعاينه في الآخرة، ويطلع عليه ويلاقيه في القيامة. كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لو أن لي ما في الأرض من صفراءوبيضاء لافتديت به من هول المُطَّلَع» يعني بذلك: ما يطلع عليه ـ يُشرف عليه ـ ويهجم عليه من أمر الله بعد وفاته». اهـ[1].

أقول: إن هذه الروايات لا دلالة فيها على ما ذهبوا إليه، لأن المعنى أن كل حرف من الأحرف السبعة التي أُنزل القرآن عليها، يتصف بأن له ظهراً وبطناً وحداً ومُطَّلَعاً. فهذه أوصاف الأحرف وليست أعيانها، وبذلك يظهر أن قولَهم لا نصيب له من الاستدلال الصحيح.

المذهب الثامن:

يرى أصحابه أن المقصود من الأحرف خواتيم الآي. فيمكن للقارىء أن يبدل (غفور رحيم) و(سميع بصير) وما إلى ذلك.. أقول: وقد يستدل لهذا الرأي بنحو حديث (أُنزل القرآن على سبعة أحرف عليماً حكيماً، غفوراً رحيماً)[2].

ويجاب عنه: بأن الحديث إنما جاء بمثال عن الأحرف السبعة ولم يستقصها جميعاً فلا يكون دليلاً على تحديدها بفواصل الآي.

قال ابن عبد البر في بيان معنى الحديث السابق: (إنما أراد بهذا ضرب

---

(١) تفسير الطبري ٧٢/١، قال المحقق في الحاشية: الظاهر: هو ما تعرفه العرب من كلامها، وما لا يعذر أحد بجهالته من حلال وحرام. والباطن: هو التفسير الذي يعلمه العلماء بالاستنباط والفقه.

(١) راجع الحديث في البحث الأول، ص ٨٨.

المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها معان متفق مفهومها، مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافاً ينفيه ويضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده)[1].

كما يجاب عن هذا القول بانعقاد الإجماع على منع تغيير كلمة من القرآن[2].

المذهب التاسع:

إن المراد بالأحرف السبعة: سبعة أصناف من المعاني أنزل الله القرآن عليها، وهذه الأصناف هي:

(أمر ونهي، ووعد ووعيد، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه وأمثال). استدل أصحاب هذا الرأي بالأحاديث التالية:

١ ــ روى الطبري: حدثني يونس بن عبد الأعلى قال: نبأنا ابن وهب قال أخبرني حيوه بن شريح عن عقيل بن خالد، عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ أنه قال: كان الكتاب الأول نزل من باب واحد وعلى حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب وعلى سبعة أحرف، زاجرٌ وآمر، وحلالٌ وحرام، ومحكمٌ ومتشابه، وأمثال. فأحلوا حلاله وحرموا حرامه، وافعلوا ما أُمرتم به وانتهوا عما نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا: «آمنا به كل من عند ربنا»[3].

---

(١) البرهان في علوم القرآن ١/٢٢١.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي ٦/١٠٢.

(٣) الآية ٧ من سورة آل عمران. وانظر تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل القرآن حديث ٦٧، ١/٦٨، طبعة دار المعارف. وانظر مقدمة كتاب المباني، ص ٢٠٨ ــ ٢٠٩، فقد ضبط المحقق آرثر جفري شكل الحديث (زاجر...) بالكسر، وهو خطأ.

ورواه الحاكم عن علي بن حمشاد العدل ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبو همام ثنا ابن وهب بسنده.

بلفظ (. . .زاجراً وآمراً، وحلالاً وحراماً، ومحكماً ومتشابهاً، وأمثالاً. . .). وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وأقره الذهبي(١).

روى الطبراني نحوه عن عبد الله بن مسعود. قال الهيثمي: وفيه عمار بن مطر. وهو ضعيف جداً. وقد وثقه بعضهم(٢).

قال الزركشي في البرهان: «قال ابن عبد البر: وهو حديث عند أهل العلم لا يثبت، وهو مُجْمعٌ على ضعفه»(٣).

قال الحافظ في الفتح: «قال ابن عبد البر: هذا حديث لا يثبت لأنه من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يلق ابن مسعود. وقد رده قوم من أهل النظر منهم أبو جعفر أحمد بن عمران».

ثم قال الحافظ:

«وقد صحح الحديث المذكور ابن حبان والحاكم. وفي تصحيحه نظر لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود. وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلاً وقال هذا مرسل جيد». اهـ(٤).

أقول: وزبدة الدراسة أن الحديث مردود لا يحتج به.

٢ ــ قال في المسند الإمام أحمد:

---

(١) مستدرك الحاكم ٥٥٣/١، كتاب فضائل القرآن، طبعة الهند.
(٢) مجمع الزوائد ١٥٣/١.
(٣) البرهان في علوم القرآن ٢١٦/١.
(٤) فتح الباري ٢٤/٩.

حدثنا عبد الله حدثني أبـي ثنا أبو كامل ثنا زهير ثنا أبو همام عن عثمان بن حسان عن فلفلة الجعفي قال: فزعتُ فيمن فزعَ إلى عبد الله في المصاحف فدخلنا عليه، فقال رجل من القوم: إنا لم نأْتك زائرين ولكن جئناك حين راعنا هذا الخبر. فقال: إن القرآنَ نزل على نبيكم ﷺ من سبعة أبواب على سبعة أحرف، أو قال: : حروف، وإن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد[1].

ذكـره الهيثمي في مجمـع الزوائد عن فلفلـة الجعفي، ثم قـال: ـ قلت: له في الصحيـح غير هذا ـ رواه أحمد وفيه عثمان بن حسـان العامري، وقد ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحـه ولم يوثقـه. وبقية رجـاله ثقات[2].

٣ ـ قال الطبري في تفسيره:

وروي عن أبـي قلابة عن النبـي ﷺ مرسلاً غير ذلك حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا عباد بن زكريا عن عوف عن أبـي قلابة قال: بلغني أن النبـي ﷺ قال: أُنزل القرآنُ على سبعة أحرف، أمر وزجر، وترغيب وترهيب، وجدل وقصص، ومثل[3].

أقول: هذا الحديث مرسل لا يُحتـج به.

٤ ـ روى الطبري:

حدثني أبو كـريب قال: حـدثنا محمـد بن فضيل عن إسمـاعيل بن أبـي خالد عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبـي ليلى عن أبيه عن جده عن أُبـي بن كعب قال:

---

(١) مسند الإمام احمد ١/٤٤٥.

(٢) مجمـع الزوائد ٧/١٥٢.

(٣) تفسير الطبري ١/٦٩، حديث ٦٨.

قال لي رسول الله ﷺ: إن الله أمرني أن أقرأ القرآن على حرف واحد. فقلت: رب خفف عن أُمتي. قال: اقرأه على حرفين. فقلت: رب خَففْ عن أمتي. فأمرني أن أقرأه على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة كلها شاف كاف[1].

٥ ــ قال الطبري في تفسيره: ورُوي عن ابن مسعود من قيله خلاف ذلك كله:

وهو ما حدثنا به أبو كريب، قال: حدثنا المحاربي عن الأحوص بن حكيم عن ضمرة بن حبيب عن القاسم بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن مسعود، قال: إن الله أنزل القرآن على خمسة أحرف: حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال. فأحلَّ الحلال وحَرِّم الحرام، واعملْ بالمحكم، وآمن بالمتشابه، واعتبر بالأمثال[2].

أقول: لما كان الحديث من قول ابن مسعود فهو من فهمه واجتهاده في تصنيف معاني القرآن، والحرفان اللذان ذكرهما في حديثه المرفوع وأغفلهما هنا. هما (زاجر وآمر). ولعله اختصرهما لاندراجهما ــ عنده ــ تحت الحلال

(١) تفسير الطبري، حديث ٦٩، ١/٦٩. قال أحمد محمد شاكر: هذا إسناد صحيح أشار الحافظ إلى هذه الرواية في الفتح ٩/٢١. ووقع في نسخ الطبري هنا (عبيد الله بن عيسى)، وهو خطأ، صوابه (عبد الله) كما في الرواية الماضية (حديث ٣٢)، إذ ليس في تراجم الرواة عبيدالله بن عيسى... ثم هنا أيضاً (عن أبيه عن جده) وأخشى أن يكون خطأ أيضاً، إذ الحديث رواه عبد الله بن عيسى عن جده مباشرة كما مضى. وكما في رواية مسلم في صحيحه ١/٢٢٥. لذلك الحديث.

(٢) انظر مقدمة كتاب المباني، ص ٢٠٨؛ وتفسير الطبري ١/٦٩، حديث (٧٠)، وقال أحمد شاكر: هذا موقوف على ابن مسعود، من كلامه كما صرح بذلك الطبري هنا بقوله: (وروي عن ابن مسعود من قيله)، وذكره ابن كثير في الفضائل، ص ٦٦، بعد الحديث (٦٧ الماضي، أي الأول هنا)، جعله رواية أخرى له، قال: (ثم رواه عن أبي كريب... عن ابن مسعود من كلامه وهو أشبه). اهـ.

والحرام. إذْ يحرم ترك المأمور به ويحل فعله، بل هو واجب. ويحرم فعل المنهى عنه، ويحل تركه بل هو واجب أيضاً.

مناقشة المذهب التاسع:

إن حديث ابن مسعود المرفوع إلى النبي ﷺ قد انتقده بعض العلماء ولم يسلموا بصحته. ولقد ذكرنا قول ابن عبد البر في تضعيفه. وعلى فرض التسليم بصحته فإنَّ تأويل الأحرف فيه على أنها أمر ونهي، وحلال وحرام، ومحكم وتشابه، وأمثال، هو تأويل فيه نظر.

(قال ابن عبد البر: قد رده (أي حديث ابن مسعود) من أهل النظر منهم أحمد بن عمران قال: من أوَّله بهذا فهو فاسد، لأنه محال أن يكون الحرف منها حراماً لا ما سواه، أو يكون حلالاً لا ما سواه، لأنه لا يجوز أن يكون القرآن يقرأ على أنه حلال كله، أو حرام كله، أو أمثال كله. حكاه الطحاوي عنه أنه سمعه منه. وقال: هو كما قاله)[1]. اهـ.

وفي رأينا أن القول بأن المراد بالأحرف السبعة: أمر ونهي... إلخ مصادم للقرآن الكريم وللأحاديث الصحيحة، ولإجماع المسلمين.

(أ) منافاته للقرآن الكريم:

قال الطبري في تفسيره: «ومعلوم أنَّ تماريهم فيما تماروا فيه من ذلك، لو كان تمارياً واختلافاً فيما دلت عليه تلاواتهم من التحليل والتحريم والوعد والوعيد؛ وما أشبه ذلك؛ لكان مستحيلاً أن يُصوِّبَ جميعَهم، ويأمر كلَّ قارىء منهم أن يَلْزم قراءته في ذلك على النحو الذي هو عليه. لأن ذلك لو جاز أن يكون صحيحاً؛ وجب أن يكون اللّهُ عز وجل ثناؤه قد أَمَرَ بفعل شيء بعينه وفَرَضَه في تلاوة مَنْ دلَّت تلاوته على فَرْضه ـ ونهى عن فعل ذلك الشيء

(١) البرهان في علوم القرآن، للزركشي ٢١٦/١.

بعينه وزجر عنه في تلاوة الذي دلت تلاوته على النهي والزجر عنه، وأباح وأطلق فعل ذلك الشيء بعينه وجعل لمن شاء من عباده أن يَفعله فِعْلَه، ولمن شاء منهم أن يتْركه تَرْكَهُ في تلاوة من دلت تلاوته على التخيير»(١). اهـ.

ومضى الطبري موضحاً أن هذا التأويل للأحرف السبعة يؤدي إلى إيهام التناقض في القرآن الكريم وهو منفيٌّ عنه قطعاً من قبل الله تبارك وتعالى. قال الطبري: «وذلك من قائله إنْ قاله إثباتُ ما قد نفىٰ الله جلَّ ثناؤه عن تنزيله وحكم كتابه، فقال: ﴿أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾(٢).

«وفي نفي اللَّهِ جلَّ ثناؤه ذلك عن حكم كتابه، أوضحُ الدليل على أنه لم ينزل كتابه على لسان محمد ﷺ إلا بحكم واحد متفق في جميع خلقه لا بأحكام فيهم مختلفة.

وفي صحة كون ذلك كذلك، ما يبطل دعوى من ادعى خلاف قولنا في تأويل قول النبي ﷺ: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف» للذين تخاصموا إليه عند اختلافهم في قراءتهم. لأنه ﷺ قد أمر جميعَهم بالثبوت على قراءته، ورضي قراءة كل قارىء منهم ـ على خلافها قراءة خصومه ومنازعيه فيها ـ وصَوَّبها. ولو كان ذلك منه تصويباً فيما اختلفت فيه المعاني، وكان قوله ﷺ: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف» إعلاماً منه لهم أنه نزل بِسبعة أوجهٍ مختلفة، وسبعة معان مفترقة ـ كان ذلك إثباتاً لما قد نفى الله عن كتابه من الاختلاف، ونفياً لما قد أوجب له من الائتلاف. مع أن في قيام الحجة بأن النبي ﷺ لم يقضِ في شيءٍ واحد في وقت واحد بحكمين مختلفين، ولا أَذِنَ بذلك لأمته ـ ما يُغني عن الإكثار في الدلالة على أنَّ ذلك منفيٌ عن كتاب الله»(٣). اهـ.

---

(١) تفسير الطبري ٤٨/١.
(٢) سورة النساء: الآية ٨٢.
(٣) تفسير الطبري ٤٨/١ ـ ٤٩.

(ب) وأما منافاته للأحاديث الصحيحة:

إن القول بأن الأحرف السبعة: سبعة أصناف من المعاني، مناف للأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما، وذلك واضح من اختلاف عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع هشام بن حكيم حول تلاوة القرآن الكريم، ومن استنكار أُبـي رضي الله عنه تلاوة الرجلين في المسجد.

وقد بينا في دلالات الأحاديث أن ذلك كان منهم في الصلاة، وليست هي محلاً لبيان المعاني، إنما لتلاوة ألفاظ التنزيل الكريم.

كما ينافي هذا القول بلاغ ابن شهاب في حديث ابن عباس لدى مسلم.

قال ابن شهاب «بلغني أنَّ تلك الأحرفَ السبعةَ إنما هي في الأمرِ الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام».

واستدلالاً ببلاغ ابن شهاب:

فقد جزم ابن حجر في الفتحِ أن قولَهُ عليه السلام (زاجر وآمر) ليس تفسيراً للأحرف[1].

قال في مقدمة كتاب المباني:

«إلا أنه يبعد أن يكون المراد من السبعة الأحرف ما ذهبوا إليه من أن اعتبار المعاني من حلال وحرام ووعد ووعيد ونحو ذلك من قِبلَ أَنَّ الأخبار الواردة فيه من مخاصمة عمر بن الخطاب هشام بن حكيم بن حزام، **واختلاف أُبـي والأنصاري رضي الله عنهما** في القراءة يدل على أن اختلافهم كان في الألفاظ دون المعاني، ولذلك قال ﷺ: فاقرأوا ما تيسر منه وقال: كلها كاف شاف»[2].

(١) فتح الباري ٩/٢٤.

(٢) مقدمة كتاب المباني، ص ٢١٠. وفي المطبوع: «أبـي والأنصار».

(جـ) **أما مصادمته للإجماع:**

قال ابن عطية: «هذا القول ضعيف، لأن هذه لا تسمى أحرفاً، وأيضاً فالإجماع على أنَّ التوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة»(١). اهـ.

قال النووي:

«قال المازني: وأما قول من قالوا: المراد سبعة معان مختلفة كالأحكام والأمثال والقصص، فخطأ، لأنه ﷺ أشار إلى جواز القراءة كل واحد من الحروف وإبدال حرف بحرف. وقد تقرر إجماع المسلمين أنه يحرم إبدال آية أمثال بآية أحكام»(٢).

وحكى الزركشي في البرهان نحوه عن الماوردي(٣).

ويجاب عن هذا المذهب أيضاً:

بأنه يؤدي بنا إلى اتهام الصحابة بأنهم يأخذون بعضاً من الكتاب ويذرون بعضاً، ذلك أنه جاء في حديث حذيفة رضي الله عنه قولُ الرسول ﷺ: (فمن قرأ منهم على حرف فليقرأ كما عُلِّمَ ولا يرجع عنه).

وقد رواه الطبري موقوفاً على ابن مسعود: (من قرأ منكم على حرف فلا يتحولن...)(٤).

وقد روى الحاكم في حديثه المرفوع عن عبد الله بن مسعود قول الرسول ﷺ: (...إنما أَهلك من كان قبلكم الاختلاف. ثم أسرَّ إلى علي

---

(١) مقدمة ابن عطية، ص ٢٦٥؛ وتفسير القرطبي ١/٤٦.
(٢) شرح النووي لصحيح مسلم، باب الأحرف السبعة ٦/١٠٠.
(٣) البرهان ١/٢١٧.
(٤) وقد رواه أحمد مرفوعاً، والطبري موقوفاً على ابن مسعود ١/٥١.

فقال عليّ: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمركم أن يقرأ كلُ رجل منكم كما عُلِّم، فانطلقنا وكلُ رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه)[1].

فليس يُعقل أن يأمر النبي بعض أصحابه بتعلم القرآن على أنه أمر فقط، ويأمر آخرين بتعلمه على أنه حلال أو حرام فقط ـ وأن يثبتوا على ذلك مستغنين عما سواه من كلام الله وشرعه..!!

قال الطبري:

«أَفَتَرَى الزاعمَ أن تأويل قول النبي ﷺ (أُنزل القرآن على سبعة أحرف) إنما هو أنه أُنزل على الأوجه السبعة التي ذكرنا من الأمر والنهي والوعد والوعيد والجدل والقصص والمثل ـ **كان يرى أن مجاهداً وسعيدَ بن جبير لم يقرآ من القرآن إلا ما كان من وجهيه أو وجوهه الخمسة دون سائر معانيه**..؟ لئن كان ظن ذلك بهما؛ لقد ظن بهما غير الذي يُعرفان به من منازلهما من القرآن ومعرفتهما بآي الفرقان..!»[2]. اهـ.

وقال الطبري إثر ذكره حديث ابن مسعود الموقوف (من قرأ على حرف فلا يتحولن عنه): «فمعلوم أن عبد الله لم يَعْنِ بقوله هذا: من قرأ ما في القرآن من الأمر والنهي فلا يتحولن منه إلى قراءة ما فيه من الوعد والوعيد، ومن قرأ ما فيه من الوعد والوعيد فلا يتحولن منه إلى قراءة ما فيه من القصص والمثل. وإنما عنىٰ رحمةُ الله عليه أن من قرأ بحرفه ـ وحرفه: قراءته، وكذلك تقول العرب لقراءة رجل: حرف فلان ـ فلا يتحولن عنه إلى غيره رغبة عنه.

«ومن قرأ بحرف أُبيٍّ أو بحرف زيد، أو بحرف بعض من قرأ من

(1) انظر الحديث في البحث الأول، ص ٩٣.

(2) تفسير الطبري ١/٥٣.

أصحاب رسول الله ﷺ ببعض الأحرف السبعة فلا يتحولن عنه إلى غيره رغبة عنه، فإن الكفر ببعضه كفرٌ بجميعه. . .»[1].

ومن هذا النقاش كله يتبين بطلانُ القول بأن المراد بالأحرف السبعة سبعة أصناف من المعاني نزل القرآن عليها.

المراد من الحديث:

على أننا لو سلَّمنا بصحة الحديث وثبوته، فليس هو في موضوع الأحرف الذي نحن بصدده، ونرجح أن قوله عليه الصلاة والسلام (زاجر وآمر) **ليس تفسيراً للأحرف السبعة،** وإنما تُوهم ذلك من جهة الإتفاق في العدد. **بل هو استئناف كلام آخر عائد على القرآن: هو (أي القرآن) زاجر وآمر. . . إلخ.**

يؤيد هذا الرأي رواية الحاكم المذكورة آنفاً. إذْ وردتْ بالنصب (زاجراً وآمراً). يعني: نزل القرآن زاجراً وآمراً. . .

فالحديثُ يورد مقاصد القرآن. وقد جَنَحَ إلى هذا الرأي أبو علي الأهوازي وأبو العلاء والهمداني[2].

وقد ذهب العلماء في بيان المراد من الحديث إلى ثلاثة مسالك:

١ ــ أبو علي الأهوازي وغيره: أن قوله (زاجر وآمر)، ليس بياناً للأحرف، بل استئناف كلام آخر عائد على القرآن، وقد أوضحناه أعلاه.

٢ ــ الباقلاني والبيهقي: أن الحرف في الحديث بمعنى الجهة، أو الطريقة، أو النوع.

والمراد من الحديث تعداد المقاصد أو الأغراض الأساسية في القرآن. قال الباقلاني: «فكذلك معنى هذا الحديث على سبع طرائق من تحليل وتحريم وغير ذلك». اهـ.

---

(١) تفسير الطبري ١/٥١ ــ ٥٢.
(٢) الإتقان ١/٤٩؛ فتح الباري ٩/٢٤.

وقال البيهقي في (المدخل): «فإنْ صحَّ هذا فمعنى قوله: (سبعةُ أحرف) أي سبعة أوجه. وليس المراد به ما ورد في الحديث الآخر من إنزال القرآن على سبعة أحرف، ولكن المراد بـه اللغات التي أُبيحت القـراءة عليها[1]. وهذا المرادُ به الأنواع التي نزل القرآن عليها). اهـ[2].

٣ ـ الطبري وأبو شامة: أن قوله في الحديث (زاجـر وآمر. . .) هو بيان للأبواب لا للأحرف (ونزل القرآن من سبعة أبواب وعلى سبعة أحرف) فيكون مجمل معنى الحديث أن الله أنزَل القرآن مشتملاً على هذه الأصناف من الكلام، لم يقتصر على معنى واحد منها، كغيره من الكتب السماوية.

وناقش الطبري القول بأن المراد من الأحرف السبعة في الحديث سبعة أصناف، مبيناً أنه لا دليل عليه من الكتاب أو السنة أو أقوال السلف والأئمة.

ثم قال: (والسبعة الأحرف هو ما قلنا من الألسن السبعة. والأبواب السبعة من الجنة: هي المعاني التي فيها، من الأمر والنهي، والترغيب والترهيب، والقصص والمثل، التي إذا عمل بها العامل وانتهى إلى حدودها المنتهى، استوجب به الجنة. وليس والحمد لله في قول من قال ذلك عن المتقدمين خلاف الشيء مما قلناه)[3]. اهـ.

---

(١) زعم هذه الإباحة توهم لا دليل عليه من كتاب أو سنة، وسيأتيك الرد تفصيلاً، ص ٢٣٤ ـ ٢٤٥.

(٢) انظر مقدمة ابن عطية، ص ٢٦٦؛ والبرهان ١/٢١٦ ـ ٢١٧؛ وتفسير القرطبي ١/٩٦. وانظر فتح الباري ٩/٢٤.



(٣) انظر الإتقان ١/٤٨؛ ومقدمة كتاب المباني، ص ٢١٠ ـ ٢١١؛ وتفسير الطبري ١/٤٧، وراجع نص الحديث، ص ١٣٧.

القسم الثالث
المذاهب التي لها دليل في الجملة

نذكر فيه من المذاهب ما له دليل في الجملة. ثم نناقش هذه الآراء، ونبين بالدليل الراجحَ من المرجوحِ منها.

المذهب الأول:

لقد فسَّر جماعة من العلماء الأحرف السبعة بأنها سبعة أوجه من اللغات والقراءات أُنزل القرآن عليها. ولأصحاب هذا المذهب اجتهادات مختلفة في تحديد هذه الأوجه. وها نحن نذكر أقوالهم كاملة حسب تسلسلها التاريخي:

أولاً ــ قول أبي حاتم السجستاني:

يرى أبو حاتم السجستاني(١) أن الأحرف السبعة هي الأوجه التي تتفاوت بها لغات العرب وعدتها سبعة طبقاً لما جاء في الحديث. ثم ذهب في تحديدها إلى تصنيف آخر.

«قال رضي الله عنه: ثم إني تَدبرتُ الوجوهَ التي تتخالف فيها لغات العرب فوجدتها على سبعة أنحاء لا تزيد ولا تنقص وبجميع ذلك نزل القرآن.

فالوجه الأول منها: إبدال لفظ بلفظ آخر بمنزلته:

فإن منهم من لا يكاد يعرف إلا الحوت ومنهم من يقول: سمك،

---

(١) هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، صاحب المبرد، مات بالبصرة سنة ٢٥٥هـ (إنباه الرواة، ٢/٥٨).

ولا يكاد يقول حوت. ومنهم من يقول: عُشب وآخر يقول: كلأ. وآخر يقول: حشيش. ومنهم من يقول: نام فلان، ولا يكاد يقول: رقد، وآخرون يقولون: رقد. ويتعارفونه.

ولقد قلت في البادية وأنا أُكلم بعض الأعراب هذا طريق وعر. فقال: وما وعر؟. فقلت: خشن. ثم قلت له: أما في كلامكم وعر؟ قال: لا ولسنا نعرف إلا الخشن.

وقد رُوي عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: من جُعِل قاضياً فقد ذُبح بغير سكين. قال أبو هريرة: ذلك أول ما سمعت سكين، ما كنتُ أَعرف إلا المُدَىٰ.

وفي القرآن: [س ٦٢: آ ٩][1] ﴿فاسْعوا إلى ذكر الله﴾. وقد قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه (فامضوا إلى ذكر الله) وقال عز وجل: [س ١٠١: آ ٥] ﴿كالعهن المنفوش﴾ وقرأ ابن مسعود: «كالصوف المنفوش» وقال: [س ٣٦: آ ٢٩] ﴿إن كانت إلا صيحة واحدة﴾ وقرأ ابن مسعود: «زقية واحدة».

«والوجه الثاني: إبدال حرف بحرف بمنزلة قولهم:

أَعطيتُ. ومِنَ العرب من يقول: أنطيت. بالنون. ويقولون: قهرني فلان. ومنهم من يقول: كهرني. ويقولون: مدحته ومدهته، وهرقت الماء، وأرقته. وسحقت الزعفران، وسهكته... وبمنزلته من يبدل بعضهم ألف لام التعريف بألف ميم. روى عن أبي هريرة قال يوم الدار لعثمان طاب امضرب. أي طاب المضرب. وروى عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس من امبر امصيام في امسفر». **وذلك على لغة دَوْس.**

(١) حرف (س) رمز للسورة: وحرف (آ) رمز للآية.

وكذلك تميم تبدل مكان الهمزة عيناً ويُنشدون عن ذي الرمة:

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماءُ الصبابة في عينيك مسجوم

«ومن ذلك ما رُوي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضه على بعض ولا تبيعوا شيئاً منه غائباً بناجز إلا يداً بيد ـ فإن قال أنظرني حتى ألج بيتي، فلا تنظروه، فإني أخاف الرما يعني الربا.

وقد يقال: لازم في معنى لازب، وفي القرآن «الصراط» قرىء بالصاد والسين جميعاً..

«وإن الذين كتبوا المصحف اختلفوا في التابوت والتابوه، وهذا الضرب الذي هو إبدال حرف بحرف في لغة العرب غير قليل.

«والوجه الثالث: تقديم وتأخير، إما في الكلمة، وإما في الحروف:

فأما في الكلمة: فذلك شائع في سائر العرب تقول: سلب زيد ثوبه، وسلب ثوب زيد، والمعنيان واحد، ولربما يختلف به المعنى على ضرب من التفاوت لا يكاد يكون اختلافاً.

كقولهم: عرضتُ الناقةَ على الحوض، وعرضت الحوض على الناقة. ولعل بعض العرب ألزم في أمثال هذه تقدم لفظة وبعضهم تقدم أحرف فيكون ذلك اختلافاً في اللغة من هذا الوجه. وفي القرآن [س ٢: آ ١٢٤] ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾ وهي قراءة العامة، وقُرىء أيضاً «الظالمون» وقرىء [س ٢: آ ٣٧] ﴿فتلقى آدمُ من ربه كلمات﴾ على أن الفعل لآدم وقرىء بنصب «آدمَ» ورفع «كلماتٌ»[1] على أن الكلمات هي التي تلقته وقرىء «فَيَقْتُلونَ» و «يُقْتَلُونَ» ونحو ذلك.

---

(١) في المطبوع: «وكلماتٌ رفع». والظاهر أنه تصحيف.

«وأما في الحروف: كقولهم: صعق، وصقع، وجبذ، وجذب، وبئر عميقة، ومعيقة، وأحجمت عن الأمر، وأجحمت، وما أطيبه وأيطبه، ورجل أعزل وأزعل، واعتاقه الأمر واعتقاه، واعتام واعتمى ونحو ذلك. وهذا اختلاف في اللغة بلا شك وفي القرآن [س ١٣: آ ٣١] ﴿أفلم ييئس الذين﴾ وأيضاً (أفلم يأيئس) [س ٧: آ ١٦٥] ﴿وعذاب بئيس﴾ بتقديم الهمز على الياء على وزن فعيل «وبيأس» بتأخير الهمز عن الياء مثل: فيعل.

«والوجه الرابع: زيادة حرف أو نقصانه:

وذلك بمنزلة قول من يقول من العرب: تعرفينه، وتعطينه، وماليه وداريه وفي القرآن: [س ٦٩: آ ٢٨ و ٢٩] ﴿ما أغنى عني ماليه﴾ ﴿وهلك عنى سلطانيه﴾ ومنهم من يسقط بعض الحروف ترخيماً. قال الله تعالى: [س ١١: آ ٢٠] ﴿فلا تَكُ في مرية﴾.

وروى عن أراكة، عن علي قال: سمعتُ النبيَ ﷺ يقرأ: [س ٤٣: آ ٧٧] ﴿يا مال ليقض علينا ربك﴾ بغير كاف. وقد رويت عن النبي ﷺ بإثبات الكاف، وعليه الناس. وقد تقول العرب يا صاح أي يا صاحب، ويا حار، أي يا حارث، ويقولون: عم صباحاً؛ أي أنعم صباحاً...

«فأما الهمز فإن من العرب من يستعمله، وهم: تميم، ومن يوافقها في ذلك. ومنهم من يقل استعمالهم له، وهم: هذيل، وأهل الحجاز. والهمزة حرف يزيدها بعضهم ويحذفها بعضهم، وقد يحذف بعضهم المد في مواضع، ويثبت ذلك آخرون، والمد حرف.

والوجه الخامس: اختلاف حركات البناء:

مثل قول بعض العرب في الجواب: نَعَمْ. وبعضهم يقول: نعِم. ومثل البُخْل، والبَخَل، والكِبْد، والكَبِد، ومَيسَرة، وَميسُرة ومثل قول بعضهم حسب

فلان، يَحسِب بكسر السين في المستقبل وقول بعضهم يَحْسَب بفتحها. ومن ذلك كسر من كسر أول الفعل المضارع، فقال: يعْلم، وإعْلمُ ونحو ذلك ومنه إشمام بعضهم الضمة في قوله: وإذا قيل، وغيض[1] ونحوه.

«**الوجه السادس: اختلاف الأعراب**:

من نحو قول الهذلي: ما زائد[2] حاضر قال الله تعالى: [س ١٢: آ ٣١] ﴿ما هذا بشراً﴾ وقرأ ابن مسعود على لغة هذيل: (ما هذا بشرٌ) وقد ذكر من لغة بلحارث بن كعب أنهم يقولون: مررت برجلان وقبضت منه درهمان. وجلست بين يداه، وركبت علاه وأنشدوا:

فأطرق إطراق الشجاع ولو ترى ... مساغاً لِناباه الشجاع لَصَمَّما

وفي القرآن: [س ٢٠: آ ٦٣] ﴿إنْ هذان لساحران﴾.

«**والوجه السابع: هو إشباع الصوت بالتفخيم والإظهار**، أو الاقتصاد به بالإضجاع[3] والإدغام، وأكثر الإضجاع في لهم، ولغة الحجاز على التفخيم.

وقد روى عن زيد بن ثابت أنه قال: «نزل القرآن بالتفخيم» وإنما أراد بذلك عندنا في العرض الأخير الذي عرضه عليه رسول الله ﷺ، وعلى أُبيّ بن كعب وذلك أنه لولا أن رسول الله ﷺ قد كان يميل في بعض الأوقات إذا قرأ [س ٩٨] (لم يكن) [لم][4] تستعمل الإمالة في القرآن جماعة، هم الأئمة، ولم تكتب في المصاحف بالياء في أمثال [س ٩٣: آ ١ ــ ٢] ﴿والضحى والليل إذا سجى﴾ ولكن التفخيم أعلى وأشهر في فصحاء العرب وهو الأصل، والإمالة داخلة فيه، وليس التفخيم والإمالة اختلافاً في نفس

---

(١) سورة هود: الآية ٤٤.

(٢) وفي غير لغة هذيل: زيد.

(٣) الإضجاع: الترقيق.

(٤) أضفت (لم)، لظني سقوطها أثناء الطبع، إذْ لا يصح المعنى بدونها.

اللغة، وإنما ذلك اختلاف في اللحن وتقدير الصوت. وقد اختار كل فريق من العرب ما رآه وفق طباعه واتبعهم على اختلافهم متبعون من غيرهم.

«وكذلك الإدغام فإنه أمر شائع في سائر العرب. ألا ترى أنك لا تجد منهم إلا من يدغم لام المعرفة عند الحروف التي تخرج من طرف اللسان كالتاء، والثاء، والدال، والذال، والنون ونحوها. وكذلك لا أحد من العرب إلا وهو يدغم الطاء الساكنة قبل التاء والثاء الساكنة قبل الطاء كقوله: ﴿أحطت بما لم تحط به﴾، وقوله: [س ٣: آ ٧٣] ﴿وقالت طائفة﴾ ونحو ذلك وليس يكاد اللسان يطوح بالإظهار في مثل هذه المواضع إلا على إكراه شديد وكذلك اللام الساكنة قبل الراء كقوله: [س ٢١: آ ٤] ﴿قلْ ربي يعلم القول﴾[١] وقوله: [س ٨٣: آ ١٤] ﴿بل ران﴾ مع أن من أهل الحجاز من يُظهر اللام هاهنا. ثم تختلف مذاهب العرب في الإدغام والإظهار في كثير من الحروف، وذلك أيضاً تزيين الصوت، وتحسين اللحن وليس باختلاف في أصل اللغة، ولكنهم اذ قد تباينوا فيه عُدَّ في اختلاف لغاتهم»[٢].

ثانياً ــ قول ابن قتيبة والباقلاني وآخرين:

ذهب هؤلاء الأئمة إلى أن الأحرف السبعة سبعة أوجه.

ولما كان الباقلاني قد تابع ابن قتيبة تماماً فيما حدد من الأوجه. لذلك آثرنا أن ننقل عن الباقلاني لوقوفنا على كلامه بالذات في كتابه الهام: «الانتصار للقرآن» وهو مخطوط.

وقد بين الباقلاني عدم ورود أثر تقوم به الحجة علينا في تحديد أعيان

---

(١) قرأ حفص وحمزة والكسائي (قال ربي يعلم) بالألف، والباقون بغير ألف. (التيسير للداني، ص ١٥٤. وسيصدر قريباً بتحقيقنا بإذن الله تعالى).

(٢) انظر النص بطوله في مقدمة كتاب المباني، ص ٢٢١ ــ ٢٢٨.

الأحرف السبعة وأجناس اختلافها. وطرق اللغات فيها. كما لم تتفق الأمة على ذلك في عصر من الأعصار اتفاقاً ملزماً لنا. ثم قال:

«ومع ذلك قد يمكن أن يقال إن السبعة الأحرف واللغات التي نزل بها القرآن محصورة معروفة بما يقرب أن يكون هو المراد بالخبر ولا يبعد. وأن من هذه الأوجه:

الأول: الاختلاف في القراءة في التقديم والتأخير(١) نحو قوله: ﴿وجاءت سكرة الموت بالحق﴾. وقد قرىء: «وجاءت سكرة الحق بالموت». وهذا اختلاف بالتقديم والتأخير.

«**والوجه الثاني: أن يكون الاختلافُ في القراءتين بالزيادة والنقصان**: مثل قوله تعالى: ﴿وما عملت أيديهم . وما عملته أيديهم﴾ بزيادة هاء.

وقوله تعالى في موضع: ﴿وأن الله هو الغني الحميد﴾ وقوله في موضع آخر: ﴿فإن الله لغني حميد﴾ بنقصان هو.[سورة الحج: ٦٤ ــ إبراهيم: ٨].

وقرأ بعضهم: «يا مال». موضع ﴿يا مالك﴾ بنقصان الكاف.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿عظاماً ناخرة﴾ ونخرةً و﴿سراجاً﴾ وسرجاً. ونحو ذلك.

روى أن بعض المتقدمين قرأ مع قوله: ﴿إن الساعة آتية أكاد أخفيها﴾، قرأ: أكاد أخفيها من نفسي فكيف أظهركم عليها.

وقرأ بعضهم أيضاً بعد قوله: ﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾. وزاد فقرأ: تسع وتسعون نعجة أنثى.

---

(١) هذه الأوجه السبعة التي فُسِّرت بها الأحرف السبعة هي نفسها وجوه اختلاف القراءات، لذلك استغنينا بذكرها هنا عن تكرارها في القراءات.

وهذا اختلاف لم يثبت، وهو اختلاف القراءة بالزيادة والنقصان.

ويقول بأن الرسول أقرأ بالتقديم تارة، وبالتأخير أخرى، وبالزيادة تارة، وبالنقصان أخرى. ووقف على ذلك إذا ثبت هذا الباب في الاختلاف وأنه مروي عنه عليه السلام.

«والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في القراءة اختلافاً يزيل صورة اللفظ ومعناه: وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وطلـع منضود﴾ مكان قوله: ﴿وطلـح منضود﴾. وتقول أيضاً إن هذا إذا ثبت فقد أقرأ بهما عليه السلام وأنزل عليه ذلك. وقد روى عن بعض السلف أنه قال: معنى الطلـع والطلـح واحد وأنهما اسمان لشيء واحد.

فإن كان ذلك كذلك فهما بمنزلة العهن والصوف، والأثيم والفاجر. فيكون مما تختلف صورته في النطق ولا يختلف معناه.

وقال الجمهـور من الناس غير هذا. قالوا إن العرب تسمي الرجل طلحة على وجه التشبيه بالشجرة العظيمة المستحسنة. وإذا كان ذلك كذلك ثبت أن الطلـع والطلـح، إذا قرىء بهما كان مما يختلف صورته ومعناه.

«والوجه الرابـع: أن يكون الاختلاف في القراءتين اختلافاً في حروف الكلمة **بما يغير من معناها ولفظها من السماع ولا يغير صورتها في الكتاب**[1] نحو قوله تعالى: ﴿وانظر إلى العظام كيف نُنشزها﴾ بالإعجام..

والإنشاز: الإنشاء والإحياء بعد الممات. وقد أنزل القرآن كذلك، لأنها مُنْشَأَةٌ مُبْدَعَـةٌ ومنشورةٌ ومُحْيـاةٌ بعد الممـات. فأُريـد إيداع المعنيين في القراءتين.

---

(١) وقصد هنا بقوله: (ولا يغير صورتها في الكتاب) أنه لا يغير رسمها الموجود في مصحف عثمان، لأن موافقة القراءة لخط مصحف عثمان شرط من شروط قبولها، لتواتر خط مصحف عثمان وإجماع الأمة عليه. وسنفصل ذلك في بحث القراءات.

«**والوجه الخامس: أن يكون الاختلاف بين القراءتين اختلافاً في بناء الكلمة وصورتها، بما لا يزيلها في الكتاب ولا يُغير معناها.** نحو قوله تعالى: ﴿وهل يجازى إلا الكفور. وهل نجازي إلا الكفور﴾. وصورة ذلك في الكتاب واحدة. وقوله: ﴿يأمرون الناس بالبخل﴾ بالضمة وبالبخل بالفتحة. وميْسَرة وميْسُرة بالنصب والضم. ويعكِفون ويعكُفون بالرفع والكسر. فالصورة واحدة، وأمثال ذلك. ومنه أيضاً قوله: فومها وثومها. وأمثال ذلك كثير.

«**والوجه السادس: أن يكون الاختلاف بين القراءتين بما يغير صورتها ولا يغير معناها.** نحو قوله: ﴿كالعهن المنفوش. وكالصوف المنفوش﴾ و﴿إن كانت إلا صيحة واحدة. وإن هي إلا زعقة واحدة﴾ و﴿إن شجرة الزقوم طعام الأثيم﴾ وطعام الفاجر... وأمثال هذا مما تختلف فيه صور الأسماء وحروفها وإن لم يختلف معناها. وهذا مما أنزله الله تعالى. لأن في العرب من سهل عليه مفارقة طبعه ونمط كلامه. وأن يقول: صوف مكان عهن، وزعقة مكان صيحة. فأنزل القراءتين وأطلقهما رخصة وتخفيفاً عن عباده مع حصول السلامة والاستقامة، وإرادة الرخصة لهم.

«**والوجه السابع: أن يكون الاختلاف بين القراءتين، للاختلاف في الإعراب للكلمة وحركة بنائها، يُغير معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب.** نحو قوله تعالى: ﴿ربَّنا باعَدَ بين أسفارنا﴾ على طريق الخبر، و﴿ربنا باعِد بين أسفارنا﴾. ربنا بَعَّدَ بين أسفارنا. وربنا بَعِّدْ بين أسفارنا بفتح العين وكسرها. وقوله ﴿وادَّكر بعد أمة﴾ وبعد أمهٍ. ومعنى أمةٍ: حين. وأمهٍ معناه النسيان، وذلك صحيح، لأنه ادكر بعد حين وبعد أن نسي أيضاً. فضم الله تعالى المعنيين في القراءتين. وقوله تعالى: ﴿ربنا باعِدْ بين أسفارنا﴾ بكسر العين. معناه الطلب والمسألة من أهل سبأ أن يفرقهم الله ويباعد بين أسفارهم، وقد كان ما سألوا ذلك.

«ومنه أيضاً يعكُفون ويعكِفون بالضم والكسر، والصورة في الكتاب

واحدة. فحكى سبحانه السؤال والطلب عنهم في قوله: باعِدْ بين أسفارنا، للإخبار عنهم بأنهم قد بوعد بين أسفارهم، وقد كان من أهل سبأ الأمران: لأنهم سألوا الله تعالى أن يفرقهم ويبعد بين أسفارهم فحكى ذلك عنهم. فلما فعل ذلك بهم وأجابهم إلى ملتمسهم أخبروا عن أنفسهم بأن الله أجابهم وباعد بين أسفارهم. فحكىٰ الله تعالى ذلك عنهم.

وكذلك قوله: ﴿لقد علمتُ ما أنزلَ هؤلاء﴾ لأن فرعون قال لموسى: إنَّ ما أَتيتَ به السحرُ والتخييلُ. فقال موسى مخبراً عن نفسه: إنني ما أتيتُ إلا بآيات وبصائر.

وقال أيضاً لفرعون مرة أخرى: لقد علمتَ أنتَ انقلاب ما جئته بصائر وآيات ليست بسحر. فحكى الله تعالى الأمرين جميعاً. وهما صحيحان ثابتان غير متضادين ولا متنافيين. وكذلك كل ما ورد من هذا الضرب. فهذا الذي ذكرناه والله أعلم هو تفسير السبعة الأحرف»[1].

مآخذُ على قول ابن قتيبة ومن معه :

ينتقد هذا القول من عدة وجوه:

١ ــ أنه أهمل أصول القراءات كالمد والتفخيم والهمز والإمالة وغير ذلك. على الرغم من أنها تدخل في اختلاف اللغات، وأنها موقوفة على التنزيل، ومما لا مجال فيه للاجتهاد، لأنها منقولة إلينا مرفوعة بآثار صحيحة، وهي سنةٌ متبعة وداخلة في الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها. وسنفصل ذلك فيما بعد.

وخروج هذه الأشياء عن تقسيم ابن قتيبة يُبين أنه لم ينعم التدبر ــ كما قال ــ وبذلك يدخل النقص في تأويله الأحرف السبعة، فلم يستوعب جميعها تأويلاً.

---

(١) الانتصار للقرآن، للباقلاني ١/١٧٢ ــ ١٢٨، مخطوط، من مكتبة الأستاذ المحقق سيد صقر، الخاصة. وانظر البرهان ١/٣٣٤ وما بعدها، وص ٢١٤، ومقدمة كتاب المباني، ص ٢١٥ ــ ٢١٧؛ ومقدمة ابن عطية، ص ٢٦٥.

٢ ـ إن الوجوه التي حددها لا يدركها إلا البارعون في الكتابة والقراءة، فكيف يكون فيها تيسير على الأميين!؟.

وقد انتقد أبو الفضل عبد الرحمن الرازي قول ابن قتيبة فقال: «فإنه قد تنطع فيما تمحل للأحرف السبعة من الوجوه، وذلك لأنه ركب طريقاً فيما خرجه لها من الوجوه يعسر ارتياؤها على النحارير من الكتاب المستنبطين غوامض ما في الخطوط، فكيف على الأمي الذي لا يعرف الكتابة بحال. وهو ما ذكره ابن قتيبة في تأويل الأحرف السبعة من نحو حركات البناء والإعراب وإعجام الكلم وإزالة صوره من الكتاب، وغير إزالته على ما مضى له. فلو ابتغى أمي أن يقف على ما خرجه من الوجوه الأحرف السبعة لما وقف عليه أبداً. ولكان ملازمته الحرف الواحد أيسر عليه من تتبع تأويلها على الصفة التي ذكرها. ولو لم يكن مظان الأحرف ومطلبها إلا على ما استنبطه لكان ذلك أشبه بالتضييق منه بالتوسيع، بعد أنها لم ترد إلا للتوسعة والترخيص. . . !!»(١).

٣ ـ إن تحديد الأحرف على النحو السابق يجعل الطريق إلى معرفة بعضها مقطوعة على رسول الله ﷺ، لأنه أمي لا يقرأ ولا يكتب، وهذا مستحيل لأنه يؤدي إلى عدم تبليغها للناس أيضاً. . . !

قال عبد الرحمن الرازي: «واعتقادي أن علم معنى الخبر غير خارج عن إجماع الأمة ولا عن النبي عليه الصلاة والسلام. فلو كان على ما ذكره ابن قتيبة ترتيباً لكان بعض ذلك منفياً عن رسول الله ﷺ. وهو ما ذكره مما يتعلق بالكتابة»(١).

---

(١) النصان السابقان في كتاب (معنى قول النبي: أنزل القرآن على سبعة أحرف)، ص ٣٤ ـ ٣٧، لأبي الفضل عبد الرحمن الرازي، مخطوط. وسيصدر بتحقيقنا قريباً بإذن الله تعالى.

ولعلك تلاحظ أن هذه المآخذ ترد أيضاً على بعض الوجوه التي حددها غير الباقلاني وابن قتيبة، مما سنأتي على سرده.

ثالثاً ــ قول أبـي الفضل الرازي:

«فمن التأويلات التي يحتملها الخبر ولم يتقدم على نظامه تأويل هو أن كل حرف من الأحرف السبعة المنزلة جنس ذو نوع من الاختلاف.

أحدها: اختلاف أوزان الأسماء من الواحد والتثنية والجموع والتذكير والمبالغة وغيرها[1].

والثاني: اختلاف تصريف الأفعال وما يُسند إليه نحو الماضي والمستقبل والأمر. وأن يسند إلى المذكر والمؤنث والمتكلم والمخاطب والفاعل والمفعول به[2].

والثالث: وجوه الإعراب[3].

والرابع: الزيادة والنقص[4].

والخامس: التقديم والتأخير[5].

السادس: القلب والإبدال في كلمة بأخرى، أوْ أَحْرف بأخر[6].

---

(١) وتمثل له بقوله تعالى: ﴿والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون﴾، وقرىء (لأمانتهم) بالأفراد.

(٢) وتمثل له بقوله تعالى: ﴿فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا﴾، وقرىء (ربنا بعد) برفع (رب) وجعل (بعد) فعلاً ماضياً.

(٣) ويمثل له بقوله تعالى: ﴿ولا يضار كاتب ولا شهيد﴾، وقرىء بفتح الراء وضمها. وقوله: ﴿ذو العرش المجيد﴾، برفع لفظ (المجيد) وجره.

(٤) وتُمثل له بقوله تعالى: ﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾، وقرىء (والذكر والأنثى).

(٥) وتمثل له بقوله تعالى: ﴿وجاءت سكرة الموت بالحق﴾، وقرىء (وجاءت سكرة الحق بالموت).

(٦) وتمثل له بقوله تعالى: ﴿وانظر إلى العظام كيف ننشزها﴾ بالزاي، وقرىء (ننشرها) بالراء.

السابع: اختلاف اللغات(١).

فهذا أعم وجه، لم يفته شيء من اختلاف اللفظ بحال، بعد التقرير أن مصدر الخبر لم يكن إلا لاختلاف المترافعين إلى النبي ﷺ في لفظ القرآن.

فهذا التأويل مما جمع شواذ القراءات ومشاهيرها ومناسيخها على موافقة الرسم ومخالفته. وكذلك سائر الكلام لا ينفك اختلافه من هذه الأجناسِ السبعة المتنوعة. فإن وافق هذا التأويل معنى الخبر حذواً بحذو فقد أصاب من اتخذ به. وإن لم يوافقه فلا شك في دخول معنى الخبر تحت هذه الوجوه، وإن لم يكن مرتباً عليها)(٢).

ويتضح بالمقارنةِ التشابه الكبير بين مذهب ابن قتيبة ومذهب الرازي، وعلل الحافظ ابن حجر ذلكَ بأن الرازي قد أخذ رأي ابن قتيبة ونَقَّحه(٣).

ويكفيك مأخذاً عليه أنه اعتمد في بعض أوجهه على القراءات الشاذة.

رابعاً ــ قول محمد بن الجزري:

قال ابن الجزري في بيان المراد بحديث أنزل القرآن على سبعة أحرف: (لا زلتُ أَستشكلُ هذا الحديث، وأفكر فيه، وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة، حتى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله. ذلك أني تتبعتُ القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها) وذلك:

أولاً: الاختلاف في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة:

نحو: (البخل) بأربعة أوجه. و(يحسب) بوجهين.

---

(١) كقوله تعالى: ﴿هل أتاك حديث موسى﴾، تقرأ بالفتح والإمالة في (أتى) و(موسى).
(٢) كتاب معاني (أنزل القرآن على سبعة أحرف) للرازي، ص ٤٥ ــ ٤٦، مخطوط.
(٣) فتح الباري ٢٣/٩ ــ ٢٤؛ والإتقان ٤٩/١؛ ومناهل العرفان ١٤٩/١.

ثانياً: الاختلاف في الحركات بتغير المعنى فقط:

نحو (فتلقى آدمُ من ربه كلمات) برفع (آدم) ونصب (كلمات) وبالعكس.

ثالثاً: الاختلاف في الحروف بتغير المعنى لا الصورة:

نحو: (تبلو) و (تتلو) و (ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية) و (ينجيك ببدنك).

رابعاً: الاختلاف في الحروف بتغير الصورة لا المعنى:

نحو: (بصطة وبسطة) ونحو (الصراط والسراط).

خامساً: الاختلاف في الحروف بتغير الصورة والمعنى:

نحو: (فامضوا، فاسعوا).

سادساً: الاختلاف في التقديم والتأخير:

نحو: (فيَقتُلون ويُقتَلون) (وجاءتْ سكرة الحق بالموت).

سابعاً: الاختلاف في الزيادة والنقصان:

نحو: (أوصى، ووصى).

قال ابن الجزري: فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها[1].

الفرق بين قول الرازي وابن الجزري:

يتبين للباحث أن الفارق بين تصنيف ابن الجزري وتصنيف الرازي للأوجه السبعة المرادة بالحديث؛ أن تحديد ابن الجزري لم يشتمل على

(١) النشر في القراءات العشر، لمحمد الدمشقي المعروف بابن الجزري ١/٢٦ ـ ٢٧، طبع التجارية بالقاهرة؛ الإتقان في علوم القرآن. للسيوطي ١/٤٦. ومناهل العرفان ١/١٥٢.

الوجه السابع لدى الرازي، وهو اختلاف اللغات في نحو الفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والإدغام والإظهار. ولم يفت ابن الجزري التعبير عن رأيه بالإشارة إلى أن هذا ليس من الأحرف في شيء بقوله:

(وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام والتخفيف والتسهيل، والنقل والإبدال، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع في اللفظ والمعنى، لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تُخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً)(١).

النسبةُ بين الأقوال الأربعة:

تكونت هذه الأقوال في عصور مختلفة. فأَوَّلها رأى أبي حاتم السجستاني(٢). وثانيها رأى عبد الله بن مسلم بن قتيبة(٣). وقد جاء القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني(٤) في القرن الرابع فأيد ما ذهب إليه ابن قتيبة. وثالثها: رأي الرازي الذي جاءبعد ابن قتيبة واستفاد من قوله. ورابعها: قول محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري(٥).

أما ابن قتيبة فقد تتلمذ على ابن أبي حاتم السجستاني، ويبدو لي أنه اطلع على رأيه في الأحرف السبعة، ثم انتفع منه بصياغة الأوجه التي حددها على النهج الذي يرتضيه ويرجو إصابته الحق.

---

(١) انظر الإتقان ٤٦/١، ونسب الزرقاني في المناهل (١٥٤/١) هذا القول إلى ابن قتيبة ولم أجده في موطنه في كتابه تأويل مشكل القرآن قارن مع ص ٢٦ و٢٨، ج ١، النشر في القراءات العشر.

(٢) توفي سنة ٢٥٥ هجرية.

(٣) توفي سنة ٢٧٦ هجرية.

(٤) توفي سنة ٤٠٣ هجرية.

(٥) توفي سنة ٨٣٣ هجرية.

أقول: وتجد بين المذهبين فوارق: أهمها: **مجال استنباط هذه الأوجه**: فأبو حاتم استنبطها من اختلافات اللغات، فحصر الوجوه التي تتخالف فيها سبعاً واعتبر أنها الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، لذلك قال: (ثم إني تـدبرت الوجوه التي تتخالف بها لغات العرب فوجدتها على سبعة أنحاء لا تزيد ولا تنقص وبجميـع ذلك نزل القرآن)[1].

والتمس ابن قتيبة تحديد الأحرف في أوجه اختلافات قراءات القرآن المأثورة عن النبـي ﷺ وقد بيَّن ذلك بقوله: (وقد تدبرت وجوه الاختلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه)[2].

وهذا التفاوت في مجال استقراء الوجوه يعبر عن تفاوت في تأويل معنى الأحرف **فأبو حاتم يرى أنها سبعة أوجه من اللغات، وكأن ابن قتيبة يرى أنها سبعة أوجه من القراءات.**

أما الإمام الباقلاني فقد تابـع ابن قتيبة فيما قاله تماماً[3].

ونتـج عن هذا الاختلاف في تفسير معنى الأحرف اختلافٌ في الوجوه التي حددوها، فبعضها يشبه بعضاً، مثاله الوجه الثاني عند السجستاني يقابله الثاني عند ابن قتيبة.

ووضـع ابن قتيبة وجهاً: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، نحو قوله: «وطلـع منضود» في موضـع (وطلـح منضود) وهو مما يشمله الوجه الثاني عند السجستاني بعموم صيغته. هذا الـوجه

(١) مقدمة كتاب المباني، ص ٢٢١.
(٢) تأويل مشكل القرآن، ص ٢٨.
(٣) مقدمة كتاب المباني، ص ٢١٥ وما بعدها؛ وفي الفتـح، ج ٩ ص ٢٥.

الجديد الذي وضعه ابن قتيبة حذف مقابله الوجه السابع لدى أبي حاتم: وهو اعتبار اختلاف اللهجات: من إشباع وإضجاع..

ولم يعتبر ابن قتيبة ومن معه هذا الوجه من الأحرف السبعة.

وجاء الرازي فأخذ كلام ابن قتيبة ونقحه كما قال ابن حجر. وأعاد صياغة الأوجه السبعة فجعلها أعم شمولاً وأدق تصنيفاً. وأعاد للوجه السابع (اختلاف للهجات) لدى السجستاني اعتباره فعده من الأحرف السبعة.

أما ابن الجزري فإنه قد تتبع القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها، فوجد أن اختلافها يرجع إلى سبعة أوجه رأى أنها الأحرف السبعة المرادة بالحديث. ولم يعدَّ منها اختلاف اللهجات لأنها ليستْ مما يؤدي إلى اختلاف يتنوع فيه اللفظ والمعنى فوافق ابن قتيبة في ذلك.

أدلةُ تأويل الأحرف بالأوجه:

يُستدل على أن الأحرف السبعة إنما هي الأوجه السبعة بما يلي:

١ ـ أن تأويل كلمة الحرف بالوجه موافق لما نزل به القرآن الكريم في قوله: ﴿ومن الناسِ مَنْ يعبدُ الله على حرف﴾ ولأن يُفسر حديث رسول الله ﷺ بما يُفسر به كتاب الله تعالى أولى من تفسيره بما سواه.

٢ ـ دَلَّتْ عليه أحاديثُ الرسول ﷺ فيما شجر بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، وبين أُبي ومَنْ يصلي في المسجد، قال ابن قتيبة: «وإنما تأويل قوله ﷺ (نزل القرآن على سبعة أحرف) على سبعة أوجه من اللغات متفرقة في القرآن، يدلك على ذلك قول رسول الله ﷺ. (فاقرأوا كيف شئتم)[1]».

---

(١) لاحظ أن هذه العبارة غير موجودة في الأحاديث التي سردناها. ولعل ابن قتيبة قد ذكرها من حفظه فجاءت وفق ما استقر في ذهنه من معنى الحديث، أو اطلع على رواية للحديث لم نقف عليها.

وقال عمر: «سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وقد كان النبي ﷺ أقرأنيها، فأتيتُ به النبي ﷺ فأخبرته فقال له: اقرأ، فقرأ تلك القراءة، فقال هكذا أُنزلت، ثم قال لي: اقرأ، فقرأت، فقال: هكذا أُنزلت. ثم قال: إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرأوا منه ما تيسر».

فمن قرأه قراءة عبد الله فقد قرأ بحرفه، ومن قرأ قراءة أُبي فقد قرأ بحرفه، ومن قرأ قراءة زيد فقد قرأ بحرفه». اهـ.[1].

٣ ـ أُخذت هذه الأحرف عن استقراءٍ لما أُثر عن رسول الله ﷺ من القراءات، فهذا يدل على أنها هي المقصودة، لأنها استُنبطت من اختلاف القراءاتِ المأثورة، ولأنَّ الاستقراء نفسه دليل يُؤخذ به إذا استجمع شروطه[2].

٤ ـ يدل على قوةِ هذا التأويل ورُجحانه قول الناس: حرف أُبي، وحرف ابن مسعود. فالوجه الذي قرأ عليه أُبي سُمي حرفاً، والوجه الذي قرأ عليه ابن مسعود هو حرف أيضاً. فالأحرف هي الأوجه في فهم الناس، فلا بد من تعيين هذه الأوجه السبع من مجموع القراءات المأثورة عن رسول الله ﷺ. وقد أيّد الباقلاني هذا التأويل بالدليلين السابقين بقوله:

«فأما الأحرف السبعة التي صوَّبَ الرسولُ ﷺ القراءةَ بجميعها، وهي التي راجع فيها فزاده، وسهَّلَ عليه لعلمه تعالى بما هم عليه من اختلافهم في

(١) ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن، ص ٣٤ ـ ٣٥ وآخر الكلام: فمن قرأه... الخ، من كلامه وليس من كلام عمر رضي الله عنه، إذْ لم أقف عليه فيها رجعت إليه من مصادر السنّة. وقدضبطت كلام النبي ﷺ من الصحيحين وغيرهما. راجع ص ٦١ ـ ٦٢.

(٢) بَيَّنَ الزرقاني في أن الاستقراء دليل يعول عليه إذا استوفى شروطه. انظر مناهل العرفان ١/١٥٧، طبعة ثالثة.

اللغات فإنها سبعة أوجه وسبع قراءات مختلفات، وطرائق يقرأ بها على اختلافها في جميع القرآن أو معظمه حسبما تقتضيه العبارة في قوله: (أُنزل القرآن) فإنما يُريدُ به الجميعَ أو المعظمَ. فجائز أن يقرأ بهذه الوجوه على اختلافها.

«ويدل على ذلك قول الناس: حرف أبيّ، وحرف ابن مسعود، ونقول في الجملة: إن القرآن منزل على سبعةِ أحرف من اللغاتِ والإعراب وتغيير الأسماء والسور. وأن ذلك[متفرق] في كتاب الله ليس بموجود في حرفٍ واحد وسورة واحدة (وجوداً) يقطع على اجتماع ذلك فيها»[1].

منع تأويل الأحرف بالأوجه

إن تأويل الأحرف السبعة بالأوجه المذكورة تُناهضهُ عدةُ أدلة قوية حاسمة، أهمها:

١ ــ إن المراد من الأحرف في الحديث لا ينطبق على ما ذهبوا إليه، من أنه سبعة أوجه من اختلاف اللغات، لما فيه من التكلف في التأويل. بل إن افتراض الأحرف سبعة أوجه أو أنحاء من اللسان العربي، ينبغي أن تفهم ــ في رأينا ــ على أنها سبع من لغات القبائل العربية. لأنها هي آنئذ أنحاءُ ووجوه اللسان العربي العام، إذ اللهجة (أو لغة القبيلة) فرع أو وجهٌ من وجوه اللغة العربية.

قال ابن سيده: وما جاء في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام: نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف، أراد بالحرف اللغة[2].

٢ ــ إن جواب الرسول ﷺ للمترافعين إليه: «إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف» لا يدل على صحة تأويله بالأوجه السبعة. لأنه لو كان ذلك مراداً

(١) مقدمة ابنُ عطية، ص ٢٦٦ ــ ٢٦٧.

(٢) راجع لسان العرب، وتاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، كلمة (حرف).

منه، لما كان فيه حسماً لنزاعهم أو حلاً لمشكلتهم. بل لكان داعية أكبر لسؤال الرسول ﷺ عن معنى الأحرف أو الأوجه السبعة نظراً لغموض الإجابة بها. فلا بد من تفسير الأحرف بمعنى شائع معروف لديهم بحيث تُؤدي الإجابة به إلى حل الإشكال وفض النزاع، كما حصل لهم. وهذا ما يجعلنا نميل إلى تفسير الأحرف باللغات.

٣ ــ أما ادعاء الزرقاني في مناهله بأن ما قام به الرازي هو استقراء للقراءات، والاستقراء دليل عقلي ملزم، مما يوجب التسليم بأن الأحرف السبعة هي ما ذهب إليه من الأوجه السبعة..

فإنا نجيب على ذلك بالمنع، لأن استقراء وجوه اختلاف القراءات أو وجوه اختلاف اللغات العربية، يلزمنا ــ إن ارتضينا الاستقراء دليلاً ملزماً ــ **بالتسليم بأن ما توصلوا إليه هو وجوه اختلاف القراءات أو اللغات.** أما أنْ يقال: إنَّ هذه الوجوه التي تتخالف بها القراءات، أو اللغات هي الأحرف السبعة..!! فهو ادعاء يفتقر إلى مستند معتبر، فأين هو الدليل..؟؟

٤ ــ إنَّ قولَ الناس: حرف أُبيّ، وحرف ابن مسعود، ليس دليلاً في حدِّ ذاته على أن الأحرف السبعة سبعة أوجه. فمعنى حرف أُبيّ: قراءة أُبيّ.. وقد نصَّ عليه الطبري، وتقدم ذكره «ص ١٤٥».

٥ ــ إن اختلاف أصحاب هذا المذهب في تحديد الأوجه السبعة، لا يدع مجالاً للشك في أن تأويل الأحرف بالأوجه شديد المرونة، بحيث لا تنضبط ولا تتحصل به معاني الحديث.

٦ ــ إن الأوجهَ التي ذكروها يمكن تصنيفها بسبعة أو بأكثر أو بأقل. فإنه لا داعي لحصرها في سبعة، ولا داعي لاعتبار أنها المرادة بالحديث.

٧ ــ لا تنهض بعض هذه الأوجه إلا بأمثلة من القراءات الشاذة أو الضعيفة أو المنكرة. وقد صرح بذلك ابن الجزري وغيره فيما تقدم. والله أعلم.

المذهب الثاني:

يراد بالأحرف السبعة في الحديث أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بالألفاظ المختلفة، نحو: أقبل؛ وهلم؛ وتعال؛ وعجل؛ وأسرع؛ وانظر؛ وأخر؛ وأمهل، ونحوه. وكاللغات التي في (أُف) ونحو ذلك.

وإليه ذهب أكثر أهل العلم كسفيان بن عيينة وعبد الله بن وهب وابن عبد البر والطحاوي، وغيرهم. واختاره القرطبي ونسبه إلى ابن جرير الطبري. وسار على نسبته هذه الزركشي في البرهان والسيوطي في الإتقان وهي خاطئة. وسنبين حقيقة وجهة الطبري فيما ذهب إليه في تفسيره.

واستدل ابن عبد البر على أن الأحرف التي نزل عليها القرآن معان متفق مفهومها مختلف مسموعها ــ استدل بحديث سليمان بن صُرْد عن أُبـيّ بن كعب رضي الله عنه، قال:

(قرأت آية، وقرأ ابن مسعود خلافها، فأتيت النبي ﷺ، فقلت: ألم تُقرئني آية كذا وكذا؟ قال: بلى. فقال ابن مسعود: ألم تقرئنيها كذا وكذا؟ فقال: بلى؛ كلاكما مُحْسِنٌ مُجْمِلٌ. قال: فقلت له. فضرب صدري فقال: يا أُبـيَّ بن كعب، إني أُقرئت القرآن فقيل لي: على حرف؛ أو على حرفين؟ قال: فقال الملك الذي معي: على حرفين. فقلت: على حرفين. فقال: على حرفين أو ثلاثة. فقال الملك الذي معي: على ثلاثة. فقلت: على ثلاثة. حتى بلغ سبعة أحرف. ليس منها إلا شاف كاف. إنْ قلتَ غفوراً رحيماً أو قلتَ سميعاً عليماً، أو عليماً سميعاً فالله كذلك ما لم تختم آية عذابٍ برحمة، أو آية رحمةٍ بعذاب).

رواه أبو داود والامام أحمد واللفظ له[1].

---

(١) راجع في البحث الأول، الحديث ١٦ ص ٨٧.

واستدل الطحاوي عليه بحديث أبـي بكرة:

(إن جبريل عليه السلام قال: يا محمد اقرأ القرآن على حرف. قال ميكائيل عليه السلام: استزده.. فاستزاده. قال: اقرأه على حرفين قال ميكائيل: استزده، فاستزاده حتى بلغ سبعةَ أحرف. قال: كلٌ شافٍ كافٍ. ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمةٍ بعذاب. نحو قولك: تعال وأقبل وهلم واذهب وأسرع واعجل). رواه الإمام أحمد والطبري والطبراني واللفظ لأحمد[1].

ويستدل له أيضاً بما روى ورقاء عن ابن أبـي نَجِيح عن مجاهد عن ابن عباس عن أُبـي بن كعب أنه كان يقرأ: ﴿للذين آمنوا انظرونا﴾: للذين آمنوا أمهلونا، للذين آمنوا أخرونا، للذين آمنوا ارقبونا.

وبما روى بالإسناد السابق عن أُبـي أيضاً أنه كان يقرأ: (كلما أضاءَ لهم مشوا فيه) مَرُّوا فيه، سَعْوا فيه[2].

وبناء على هذا القول فإنه ليس في مصحف عثمان الذي بأيدي الناس، من الأحرف، إلَّا حرفاً واحداً. وسنجمل مناقشة هذا المذهب مع مناقشة قول الطبري فيما بعد.

المذهب الثالث:

إن المراد بالأحرف السبعة سبعُ لغات.

واختلفت عبارات القوم على اتجاهين في تحديد مفهوم إنزال القرآن على سبع لغات. وقد فاتَ بعضَ المصنفين حسنُ التفريق بينهما كالسيوطي والزركشي والقرطبـي.

---

(١) راجع في البحث الأول، الحديث ١٤ ص ٨٦.

(٢) تفسير القرطبـي ١/٤٢؛ والبرهان ١/٢٢٠.

(أ) القول الأول:

فهو ما نُسب إلى أبـي عبيد وأحمد بن يحيـى وثعلب وآخرين، وذكره ابن عطية في (مقدمة تفسيره) ـ والأزهري في (التهذيب)، وصححه البيهقي في (شعب الإيمان) أن القرآن نزل على سبـع لغات متفرقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قـريش، وبعضه بلغـة هذيـل، وبعضه بلغـة هوزان، وبعضـه بلغة اليمن. .

وكذلك سائر اللغات ومعانيها في هذا كله واحدة.

(قال أبو عبيد: وليس المراد أن كل كلمة تُقرأ على سبـع لغات، بل اللغات السبـع مفرقة فيه، فبعضُه بلغة قريش، وبعضه بلغة هُذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن، وغيرهم. . وبعض اللغات أسعدُ به من بعض وأكثر نصيباً)(١).

قال ابن عطية: (فمعنى قول النبـي ﷺ: أُنـزل القرآن على سبعـة أحرف): أي فيه عبارات سبـع قبائل بلغة جملتها نزل القرآن. فيُعبر عن المعنى فيه بعبارة قريش مرة؛ ومرة بعبارة هـذيل؛ ومرة بغير ذلك، بحسب الأفصـح والأوجز في اللفظ)(٢).

استدل أبو عبيد:

١ ـ بما قاله عثمان للأربعة حين أمرهم بنسـخ الصحـف. قال عثمان رضي الله عنه:

---

(١) انظر: لسان العرب، كلمة حرف؛ وتفسير القرطبـي، ص ٤٣ ـ ٤٤؛ والبرهـان ٢١٧/١ ـ ٢١٨؛ والإتقان ٤٧/١. الأزهري: هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري، صاحب كتاب التهذيب في اللغة، توفي سنة ٣٧٠هـ (اللباب ٣٨/١).

(٢) مقدمة تفسير ابن عطية، ص ٢٧٠. وقد صحف المحقق «أرثر جفري» ألفاظاً كثيرة فيها، لجهله بالعربية. من ذلك إثباته: (الأوجز في الفقه) بينما هي: (الأوجز في اللفظ) كما في تفسير القرطبـي ٤٣/١ ـ ٤٤.

(إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن؛ فاكتبوها بلسان قريش، فإن القرآن أُنزل بلسانهم ففعلوا)[1].

ووجه الاستدلال أنَّ الحديثَ يدل على أن القرآن نزل معظمه بلسان قريش. وأن فيه من بقية لغات العرب. لذلك ترجم البخاري لهذا الحديث بقوله:

(بابٌ نزل القرآن بلسان قريش والعرب قرآناً عربياً بلسان عربي مبين)[2].

٢ ــ واستدل أبو عبيد أيضاً بقول ابن عباس قال: نزل القرآن بلغة الكعبيين: كعب قريش، وكعبِ خزاعة. قيل: وكيف ذلك؟ قال: لأنَّ الدارَ واحدةٌ.

قال أبو عبيد: يعني أن خُزاعة جيرانُ قريشٍ فأخذوا بلغتهم[3].

يجاب عنه:

إن من الثابت قراءةَ الكلمةِ الواحدة بأكثر من وجه. وهذا يؤكد انصراف الأحرفِ السبعةِ إلى تعدد وجوه قراءةِ القرآنِ، لا إلى قراءته بوجه واحد مؤلف من عدةِ لغات؛ كلُّ جزء منه موافق لإحداها.

وعلى هذا يُحمل قول الخطابي: (على أن في القرآن ما قد قُرِيء بسبعة أوجه. وهو قوله: (وعبد الطاعوت) وقوله: (أرسله معنا غداً يرتع ويلعب).

قال القرطبي في توجيه قول الخطابي: (كأنه يذهب إلى أنَّ بعضه أنزل على سبعة أحرف لا كله)[1].

---

(١) تفسير القرطبي ١/٤٣ ــ ٤٤. وراجع الحديث ص ٥٧.
(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن.
(٣) تفسير القرطبي ١/٤٣ ــ ٤٤.

لذلك فإنَّ ما نُسب إلى أبي عُبيد ومن معه بأن إنزال القرآن على سبعةِ أَحرف إنما كان بتأليف أجزائه من سبع لغات، إن هذا القول مدفوع بتواتر القراءات التي تثبت عدة وجوه في تلاوة الكلمةِ الواحدةِ. مما يجعل معنى الأَحرف السبعة منصرفاً إلى هذا المعنى، ويجد الباحث أن قولَ أبي عُبيد وجماعته منفيٌّ بحديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، في صحيح البخاري:

(قال عمر بن الخطاب: سمعتُ هشام بن حكيم يقرأ سورةَ الفرقان في حياة رسول الله ﷺ. فكِدتُ أُساوره في الصلاة. فتصبَّرتُ حتى سلَّمَ، فلببته بردائه، فقلت: من أقرأكَ هذه السورة التي سمعتك تقرأ. قال: أَقرأَنيها رسولُ اللّهِ ﷺ. فقلتُ له: كذبتَ، أَقرأَنيها على غير ما قرأتَ..).

فهذا الحديثُ يُبين أن الخلاف وقع في تلاوة سورة واحدة، هي سورة الفرقان، وأن الرسول عليه الصلاة والسلام أقرأها عمر بن الخطاب على وجه، وأقرأها هشام بن حكيم على وجه آخر. ثم بين أن مصدر هذا التفاوت هو إنزال الله القرآن على سبعة أحرف: ويفيد حديث أُبيٍّ بن كعب نفس الدلالة إذ حصل الخلاف في تلاوة سورة النحل كما رويناه عن الطبري. **وبهذا يتحدد أن معنى الأحرف هو في تعدد وجوه قراءة القرآن. لا في تأليف أجزائه من عدة لغات.**

وإذا كان من حِكَمِ إنزاله على سبعة أحرف التماسُ السبل الميسرة لنشر القرآن وتيسير قراءاته لجمهرة العرب؛ فإن هذه الحكمة لا تتقبل قول أبي عبيد ومن معه لأمرين:

أولاً ــ لأن غالبية العرب لا تمزج لغات بعضها ببعض.

قال ابن عبد البر: «وأنكروا [يعني أكثر أهل العلم] على من قال إنها

لغات، لأن العرب لا تُركب لغة بعضها بعضاً، ومحال أن يُقرىء النبي ﷺ أحداً بغير لغته»(١).

ثانياً ــ لو كان القرآنُ مؤلفاً من عدةِ لغاتٍ، كلُّ جزء من لغة. لما أمكن لأهل كل لغة أن يقرأوا منه إلا جزءاً واحداً ــ وهو النازل بلغتهم ويدعون سائر أقسامه مضطرين لتعسُّر اللغات الأخرى عليهم. وهذا ما يجعل في إنزاله على سبعة أحرف مزيد إحراج وإعسار للعرب يحول بينهم وبين لهج ألسنتهم بالقرآن.

(ب) القول الثاني في أن المراد بالأحرف اللغات:

مذهب الطبري في معنى الأحرف.

مضى الطبري في بيان الأحرف إلى نحو ما ذهب إليه سفيان بن عيينة وعبد الله بن وهب وابن عبد البر والطحاوي. لكنه لم يقل باعتبار سبعة وجوه متفقة المعنى مختلفة اللفظ، **إنما اعتبر المصدرَ الذي تنجم عنه هذه الوجوه المتقاربة في المعاني المختلفة ألفاظها، وهو اللغاتُ. ففسَّر الأحرفَ السبعة** بلغاتٍ سبع عربية، أُنزل القرآن بها، مراعياً ما اختلفت فيه الألسن؛ ببيان المعنى الواحد بألفاظِ اللغات السبع في التعبير عنه.

قال ابن جرير الطبري:

(بل الأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن هن لغات سبع، في حرف واحد، وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم؛ وأقبل؛ وتعال؛ وإليَّ؛ وقَصْدِي؛ ونحوِي؛ وقُربي؛ ونحو ذلك، مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتفق فيه المعاني، وإنْ اختلفت بالبيان به الألسن، كالذي روينا آنفاً عن رسول الله ﷺ، وعمن روينا ذلك عنه

(١) البرهان ١/ ٢٢٠، أراد ابن عبد البر بذلك عامة العرب لا فصحاءهم. انظر في كتابنا هذا ص ٢٩ ــ ٣٣ و ٨١ــ ٨٣ و ٢١٤ ــ ٢٢٠.

من الصحابة. أن ذلك. بمنزلة قولك: (هلمَّ، وتعالَ، وأقبل) وقوله: (ما ينظرون إلّا زقية) و (إلّا صيحةً)»[1]. اهـ.

واستدل **الطبري** على أن معنى قول النبي ﷺ: (نزل القرآن على سبعة أحرف) إنما هو أنه نزل بسبع لغات:

أولاً: بما ورد في الروايات الثابتة عن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب؛ أنهم تماروا في القرآن فخالف بعضهم بعضاً في نفس التلاوة دون ما في ذلك من المعاني، وأنهم احتكموا فيه إلى النبي ﷺ فاستقرأ كل رجل منهم، ثم صوَّبَ جميعَهم في قراءتهم على اختلافها[2]..

ثانياً: واستدل أيضاً بحديث أبي بكرة رضي الله عنه، الذي جاء فيه عن الأحرف السبعة:

(كلٌّ شاف كاف، ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب، نحو قولك: تعال وأقبل وهلم واذهبْ وأسرع واعجلْ)[3].

قال الطبري:

«فقد أوضح نصُّ هذا الخبر أن اختلافَ الأحرف السبعة؛ إنما هو اختلاف ألفاظ كقولك: هلم وتعال، باتفاق المعاني، لا باختلاف معان موجبة اختلاف أحكام، وبمثل الذي قلنا في ذلك صحت الأخبار عن جماعة من السلف والخلف...

---

(١) تفسير الطبري ١/٥٧ ـ ٥٨.

(٢) بتصرف عن تفسير الطبري ١/٤٨.

(٣) راجع الحديث رقم ١٤ ص ٨٦.

ـ قال عبد الله: «إني قد سمعتُ إلى القَرَأَةِ، فوجدتُهم متقاربين فاقرأوا كما عُلِّمتم وإياكم والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال..»[1].

ويبدو أن الطحاوي وغيره أرادوا بأقوالهم متابعة الطبري في قوله: إن الأحرف هي اللغات، أي ليستْ أوجهاً من المعاني المتفقة بألفاظ مختلفة. لأن كلمة حرف لا تدل على مثل ذلك. وما جاء في الحديث (هلم وتعال..) إنما كان مثالاً. لكن هذه الأوجه المتفقة المعاني تنتج عن اختلافِ اللغاتِ فهي من وجوه الافتراق بينها.

وكذلك البيهقي؛ فإنا لا نفهم فيما نقل عنه؛ أنه يفسر إنزال القرآن على سبعةِ أحرف؛ بمعنى جعله أجزاء، كل جزء بلغة قوم. إنما قصد إنزاله على سبع لغات بمراعاة ما بينها من اختلاف.. وذلك أنه احتجَّ لبيان المراد بأن الأحرف اللغات بقول ابن مسعود رضي الله عنه:

(سمعتُ القُراء فوجدتهم متقاربين، اقرءوا كما عُلمتم، وإياكم والتنطُّع، فإنما هو كقول أحدكم: هلمَّ وتعال. وأقبل)[2] وقول ابن مسعود هذا يفيدنا أن سبب الخلاف بين القراء ـ وجودُ أكثر من قراءة للكلمة الواحدة.. وهذا الاستدلال من البيهقي يؤكد أن رأيه أشبه برأي الطبري منه برأي أبـي عُبيد ومن معه.

يجاب عنه:

أولاً: بأنَّ الأحاديثَ المذكورةَ ليست على حصر الأحرف في نحو ما ذهبوا إليه، إنما بين فيها الرسول ﷺ الأحرف السبعة بمثال يوضح فيه نوعية هذه الأحرف وأنها لا تؤدي إلى تناقضٍ أو تضاد. لذلك قال رسول الله ﷺ لأُبـيٍّ بن كعب (إن قلتَ غفوراً رحيماً؛ أو قلتَ سميعاً عليماً

---

(١) تفسير الطبري ١/٥٠ وما بعدها.

(٢) انظر البرهان ١/٢١٨.

أو عليماً سميعاً فاللَّهُ كذلك. ما لم تختم آية عذاب برحمة؛ أو آية رحمة بعذاب). «راجع نص الحديث ١٦ ص ٨٧».

وقال ﷺ في حديث أبي بكرة (نحو ذلك: تعال وأقبل، وهلم واذهب، وأسرع وعجل).

وأوردنا فيما مضى قول ابن عبد البر: «إنما أراد (الرسول) بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها..».

فهذان الحديثان، وغيرهما من الأحاديث، مما يمكن الاستدلال به لهذا الرأي، ليستْ تنصُّ على حصرِ الأحرفِ في نحوِ ما ذكروا، ولكن ما ذكروه من الأحرف ليس خارجاً عنها لكنه أخصُّ وهي أعم.

ثانياً: إنه معارض بما تواتر من القراءات. إذ تَثبتُ فيها وجوهٌ تخرجُ عن الحد الذي رسموه في تفسير معنى الأحرف، فهناك ألفاظ تختلف قراءاتها فتؤدي إلى اختلاف المعاني. وبذلك يختلف الحكم الشرعي، كقوله تعالى: ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ وقرئت (فتثبتوا) وكلاهما واجب، التبين والتثبت جميعاً لا يجوز ترك واحد منهما.

فلا بد أن يكون تفسير (الأحرف) عاماً بحيث يشمل كافة أفراده، وما ذهبوا إليه قاصر عن ذلك، فبعد احتمال أنه المراد بأحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف.

ثالثاً: إن أصحابَ هذا الرأي جميعاً: الطبري والطحاوي وابن عبد البر.. ذهبوا إلى أن عثمان رضي الله عنه قد أمر بكتابة حرف قريش وترك ما سواه من الأحرف، وأنه ليس في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم إلا حرف واحد. وهذا الرأي فيه نظر، وسنفصل القول فيه في البحث الثالث، ان شاء الله[1].

---

(١) انظر البرهان ١/٢٢١؛ وتفسير الطبري ١/٥٧.

القــول الفصــل

إن المتأمل للأحاديث ودلالاتها يتبين له أن الرسول ﷺ إنما أراد من الحرف اللغة. فالقرآن منزل على لغات سبع، هي أفصح اللغات وأوسعها انتشاراً في الغالبية العظمى من العرب آنئذ.

دَلَّ على ذلك حديث عمر وهشام، فإنهما اختلفا في تلاوة سورة واحدة هي سورة الفرقان. ودلَّ على ذلك أيضاً حديث أُبـيّ وعبد الله بن مسعود، وحديث أبي بكرة. وكذا كل حديث ورد بطريق صحيـح ونصَّ على أكثر من قراءة للكلمة الواحدة، فإنما هو دليل على أن ذلك مراعاة للغات العربية، مما يؤكد أن المراد بالأحرف اللغات..

وقد ذهب أجلة علماء الحديث واللغة إلى أن المراد بالأحرف اللغات:

قال ابن سيده: وما جاء في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام: «نزل القرآن على سبعة أوجه كلها شاف كاف» أراد بالحرف اللغة.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: نزل القرآن على سبـع لغات من لغات العرب.

وروى الأزهري عن أبـي العباس أنه سئل عن قوله على سبعة أحرف؟ فقال: ما هي إلا لغات. قال الأزهري: فأبو العباس النحوي وهو واحد عصره قد ارتضى ما ذهب إليه أبو عبيد واستصوبه.

وقد وقفتُ لدى إعداد هذا الكتاب للنشر على أقوال علماء كثيرين يـرجحون هـذا المذهب. أذكـر منهم الإمـام عبـد الـرحمن بن الجـوزي (ت ٥٩٧هـ) إذْ قال: «إن المراد بالحديث أُنزل القرآن على سبـع لغات، وهذا

هو القول الصحيح ، وماقبله لا يثبتُ عند السبك ، وهذا اختيار ثعلب وابن جرير»[1].

وقال الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجُرّي (ت ٣٦٠هـ): «ومعنى نزل القرآن على سبعة أحرف يعني على سبع لغات. . .»[2].

وقد ذهب إلى هذا القول ابن الأثير في النهاية[3].

وقال أديب عصرنا مصطفى صادق الرافعي رحمه الله: وما كان العرب يفهمون من معنى الحرف إلا اللغة[4].

ليس لإنزال القرآن على سبعة أحرف من معنى مقصود إلا ما ذكرنا، من أنه على سبع لغات مراعياً ما بينها من الفوارق التي لم يألفها بعض العرب. فأنزل الله القرآن بما يألف ويعرف هؤلاء وهؤلاء من أصحاب اللغات، حتى نزل في القرآن من القراءات ما يسهل على جُلِّ العرب إن لمْ نقل كُلهم. وبذلك كان القرآن نازلاً كما قال البخاري، بلسان قريش والعرب. .

فالتوسعة جاءت عن طريق السبعة إنما كانت بالأخذ بالفوارق القائمة بين اللغات السبع، سواء أدى ذلك إلى إنزال الكلمة على أربعة أوجه أو سبعة أو أكثر من ذلك أو دون ذلك. وسواء أكانت الفوارق في ألفاظ مختلفة بمعان متفقة؛ أم كان الافتراق في الإمالة والإشباع والتفخيم والترقيق؛ أم في إبدال حرف مكان حرف؛ أو ما إلى ذلك مما تختلف فيه اللغات. **فالأحرفُ السبعة هي سبع لغات من أفصح وأشهر لغات العرب أنزل القرآن عليها فيما اتفقت أو اختلفت فيه. لذلك نجد أنها قد تتفق في كلمة على وضع واحد بكيفية واحدة: فلا تكون لها إلا قراءة واحدة. وقد تختلف على وجهين**

(١) فنون الأفنان في عيون علوم القرآن: ص ٢١٤ صدر أخيراً بتحقيقنا، ط. دار البشائر، بيروت.

(٢) كتاب الأربعين حديثاً: ص ٣٩ ــ ٤٠. نشر مكتبة المعلا ــ الكويت.

(٣) راجع: لسان العرب؛ وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي؛ والنهاية لابن الأثير، كلمة (حرف).

(٤) إعجاز القرآن، للرافعي ص ٤٦ وما حولها.

أو أكثر، وقد تكون بطون القبيلة الواحدة مختلفة في النطق بها أيضاً[1]، فتكون للكلمة استعمالات متعددة في لغة واحدة. لذلك تتعدد القراءة بها حتى تتجاوز العشرين كما في (وعبد الطاغوت) وفي (أف لكم)... الخ.

وقد وجدت ـ بعد كتابة الصورة الأولى للرأي الراجح في نظري ـ ما آنسُ به للرأي الذي ذهبت إليه وجدت العلامة المحقق مكي ابن أبي طالب يقول نحوه: (والذي نعتقده في ذلك، ونقول به وهو الصواب إن شاء الله: أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن: هي لغات متفرقة في القرآن، ومعان في ألفاظ تُسمع في القراءة، مختلفة في السمع متفقة في المعنى، ومختلفة في السمع والمعنى، نحو تبديل كلمة في موضع أخرى وصورة الخط متفقة أو مختلفة نحو: يسيركم، وينشركم، ونحو صيحة وزقية[2]، وزيادة كلمة ونقص أخرى، وزيادة حرف ونقص آخر، وتغيير حركات في موضع حركات أخر، وإسكان حركة، وتشديد وتخفيف، وتقديم وتأخير، وشبه ذلك، مما يسمع ويُميز بالسمع)[3].

فالقرآن أُنزل على سبع لغات، بمعنى أنه أُنزل موسعاً وفق ألسنة الناطقين بهذه اللغات السبع، فغدا ميسوراً لهم قراءته وترتيله. والناطقون بهذه اللغات الفاهمون لكلماتها أو المعتادون ألفاظها، ليسوا أبناء هذه القبائل السبع فحسب. لأن اللغات العربية متداخلة، وبينها قدر كبير من الكلمات والألفاظ المشتركة. فما تشمله هذه اللغات السبع إنما يعم معظم القبائل العربية. لذلك كان إنزال القرآن على سبع لغات كفيلاً بنشر القرآن، لما في ذلك من تيسير قراءته وفهمه لجميع العرب إلا ما ندر. والنادر لا يُعَوَّلُ عليه.

---

(١) انظر مثالاً لتفرد بعض بطون القبائل في النطق في الكلمات الحسان، ص ٣٠ للشيخ محمد بخيت، طبع الخشاب، مصر.

(٢) لكن لم يثبت تواتر لفظ يخالف خط المصحف الإمام.

(٣) الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، القاهرة.

ولا تُـؤدي الأحرف إلى تهوين تلاوة القرآن وتيسير تعلمه للعرب، ما لم تَعمَّ معظمَ ألسنتهم ولا يتحقق هذا إلا أن تكون الأحرف السبعة سبع لغات من أشهر وأفصح لغات العرب. وهذا مقتضى نصوص الأحاديث وهو مقتضى المقارنة بين فوارق القراءات وبين فوارق اللغات العربية، وقد ذكرناها في التمهيد[1].

مقارنة هذا القول بقول الرازي:

إن ابن قتيبة والرازي وابن الجزري والسجستاني. قد ذهبوا في آرائهم إلى تصنيف الفوارق بين لغات القبائل إلى سبعة أصنافٍ، سَمَّوها وجوهاً، واعتبروها هي الأحرف التي نصت عليها الأحاديث، لأن الحرفُ يطلق لغةً على الوجه.

ورأينا أنَّ هذا في الحقيقة استنتاج عقلي وليس باستنباط فقهي من نص تشريعي ـ كما مر آنفاً ـ فما الذي جعل هذا الوجه وجهاً دون الزيادة عليه. أو النقصان منه. . . الـخ.

ولما كان تحديد هذه الوجوه ناجماً عن التتبـع والاستقراء للفوارق بين القراءات المأثورة عن النبـي ﷺ.

ولما كانت الأحرف بمعنى اللغات ـ فيما دَلّلنا عليه ـ **فإن هذه الأوجه ـ كما حددوها ـ ليست إلا الفـوارق بين اللغات السبـع التي نزل القرآن عليها. . وإن حصر عدة الفوارق في سبـع أمر لا موجب له من نقل أو عقل، اللهم إلا الميل إلى التصنيف في الموضوعات العلمية لضبطها. فلو صنف الوجوه امرؤ بعشرة أو عشرين أو في خمسة أو ستة، لما كان مخالفاً في تصنيفه نصاً من النصوص الشرعية.** وطالما حققنا أن الأحرف هي اللغات السبـع التي أُنزل القرآن وَفقها. فلا عبرة عندئذ لعدة الفوارق بينها سواء أزادت عن السبعة أم نقصت.

---

(١) راجـع ص ٢٤ وما بعدها.

وخير دليل لنا؛ على أن هذه الأوجه التي ذهبوا إليها ليست إلا فوارق بين اللغات السبع التي نزل القرآن عليها؛ هو مقارنتها بالفوارق القائمة بين اللغات العربية قاطبة كما ذكرها علماء اللغة وسبق أن ذكرناها آنفاً[1] وإذا كان ما ذكره علماء اللغة رابياً على ما حدده الرازي ومن معه فذلك لأن عمل هؤلاء في سبع لغات ــ وهي التي نزل القرآن عليها ــ وعمل أولئك في اللغات قاطبة شاذها وفصيحها. **وهذه ملاحظة هامة جداً ينبغي التنبه لها أثناء تأمل أطراف هذا الموضوع.**

مقارنة هذا القول بقول أبي عبيد ومن معه:

إذا كان قولنا يفسر الأحرف في الحديث بأنها اللغات، كما يفسرها قول أبي عبيد ومن معه، فما الفرق بين القولين؟:

١ ــ إن قولنا قد أَطلقَ تأويلَ الأحرف باللغات، وبذلك شمل كل ما ثَبَتَ من القراءات متواتراً كان أم أحادياً. أما أبو عبيد فإنه قد ذهب إلى تخصيص تفسير الأحرف باللغات على جهة أن القرآن أبعاض، كلٌ منها بلغة من هذه اللغات السبع، فليس للقرآن ــ حسبما فُهم من قوله ــ إلا قراءة واحدة مركبة من سبع لغات. وهذا حمل للحديث على معنى مخالف للقرائن القولية والحالية[2].

لكن قولنا يفيد إمكان قراءة الكلمة الواحدة من القرآن بعده قراءات مما يحصل به تيسير القرآن للعرب حقاً. فإنَّ هذه القراءات جميعاً لا تخرج عن اللغات السبع التي نزل بها القرآن.

---

(١) راجع التمهيد ص ٢٤ وما بعدها.

(٢) ونقصد بالقرائن القولية: الأحاديث النبوية وما تدل عليه.. وبالقرائن الحالية: حال العرب في تخالف لغاتهم. واحتياجهم إلى قراءة القرآن بالوجوه الموافقة للغاتهم.

فإذا كان أبو عبيد قد جعل القراءة واحدة لا تتعدد بتعدد الأحرف. فمن أين يجيء التيسير..؟

٢ ــ لا يمكن، بناء على تفسير أبي عبيد للأحرف ــ حسبما فُهم من قوله ــ إرجاع القراءات إلى مستند شرعي يبرر وجودها واختلافها عن بعضها. بينما يتحقق ذلك بما ذهبنا إليه.

٣ ــ يصادم قول أبي عبيد حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم وغيره من الأحاديث، بينما تؤيد قولنا دلالاتُ هذه الأحاديث.

٤ ــ يُجافي قول أبي عبيد تَعصب عامة العرب للغاتها؛ وإعراضها عن تركيب بعضها ببعض ــ بينما يتلاقى قولُنا مع تعلق العربي بلغته. فكل ما يشق عليه مما ليس من لغته يجد له تلاوة مُنزلة من الله موافقة للغته، بإمكانه أن يقرأ بها.

٥ ــ لا تتحقق بقول أبي عبيد حكمة التيسير على الأمة، وهي مقصودة من إنزال القرآن على سبعة أحرف ــ كما نصت الأحاديثُ ــ بينما تتحقق هذه الحكمة إلى أبعد الحدود فيما ذهبنا إليه.

مقارنة قولنا مع قول الطبري ومن على شاكلته:

* فَسَّر الطبريُ الأحرفَ باللغات. ثم بادر إلى تحديد ذلك، بأنها لغات سبع في حرف واحد وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني.

* وهذا حمل للحديث على بعض معانيه فحسب. لأنه قَصَرَ إنزال القرآن على سبع لغات على ما كان من الألفاظ المتفاوتة الموضوعة لمعنى واحد بين لغات القبائل. وسبب تضييقه مشمولات اللغات السبع على هذا هو التزامه المثل المذكور في حديث أبي بكرة (هلم وتعال...) واعتباره بيت القصيد من إنزال الأحرف السبعة. أما هيئة النطق فإنه اعتبرها خارج الأحرف

السبعة. وهذا الإخراج لا دليل عليه، لأن ذلك مما تشمله اللغات، فاستبعاد أن تكون مرادةً بالأحاديث لا مبرر له، لأن الإنزال وَفق اللغات يشمل مراعاة كل ما تقتضي حكمة التيسير مراعاته، ومنه هيئات نطق الألفاظ كالإظهار والإدغام. . .

كما أخرج من الأحرف أطرافاً كثيرة من اللغات (مثل اختلاف حركات الإعراب. . .)

وهذه مهما تنوعت في القرآن فإنها لا بد أن تنضوي تحت بعض اللغات السبع، لذلك فهي من مشمولات الأحرف. وسنتحدث عن ذلك فيما بعد.

* ثم إن الطبري رحمه الله تعالى لما ضَيَّق معنى الأحرف في المترادفات، فإنه غدا مُحرجاً في إثبات وجود بقية الأحرف (فقد لا توجد قراءة متواترة تحقق ما ذهب إليه) وقد حل بنفسه هذا الإشكال بإعلان أن الأحرف الستة قد مضتْ ولم يبقَ منها إلا واحدة.

وكما قلت، فإن هذا الرأي يحتاج إلى دليل شرعي. .

كما أنه لا يسعفنا في تخريج القراءات وإرجاعها إلى مصدر شرعي جامع، يُبرر وجودها واختلافها، إلا أنه قيل فيها: بأنها قراءات لحرف واحد فقط. لكن هذا القول أيضاً يعوزه الدليلُ الشرعي على أن كل حرف له قراءات أُنزلت من الله سبحانه ليصح بعد ذلك اعتبار هذه القراءات قرآناً يُتَعَبَّدُ به على أنه كلام الله المنزل على نبيه المرسل. ﷺ. فأين هو الدليل. . ؟

اعتراضات على القول الفصل

يُعترض على القول الفصل بثلاث قضايا:

الأولى: أن هشام بن حكيم قرشي، فلا داعي لإنكار عمر عليه، لأنه قُرشي مثله، والمفروض أن لا يسمعَ منه شيئاً يخالف لغته.

الثانية: لو كانت الأحرف السبعة هي لغات سبع، ليقرأ كل قوم القرآن كما نزل بلغتهم، لما اختلفت قراءات بعض الصحابة.. فعمر بن الخطاب وهشام بن حكيم قرشيان وقد اختلفت قراءتهما. فالقول بأن المراد بالأحرف اللغات، فيه نظر!

القضية الثالثة: هي أَنَّ نزولَ القرآن على سبع لغات يعني أن القراءاتِ المنزلة في الكلمة الواحدة لا تتجاوز السبعة فما تقولون فيما زاد عن السبعة، أهو من الأحرف أم ليس من الأحرف..؟

أما القضية الأولى:

وهي أنه لا داعي لإنكار عمر على هشام، لأنه لم يسمع منه ما يغاير لغته، لأنهما قرشيان فقد ذكرها ابن عبد البر بقوله: (وقد أنكر أهل العلم أن يكون معنى سبعة أحرف سبع لغات، لأنه لو كان كذلك لم ينكر القوم بعضهم على بعض في أول الأمر. لأن ذلك من لغته التي طبع عليها، وأيضاً فإن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشي، وقد اختلفت قراءتهما. ومحال أن ينكر عليه عمر لغته)[1].

يجاب عن ذلك:

نعم إن عمر وهشاماً قرشيان. قال ابن حجر في الإصابة: (هشام بن حكيم بن حزام القرشي الأسدي. ووهم ابن منده فنسبه مخزومياً).

وقال ابن عبد البر عنه (أسلم يوم الفتح، ومات قبل أبيه..)

أما عمر فهو: عمر بن الخطاب ابن نفيل.. القرشي العدوي[2].

أقول: إن الفصيح كان يتكلم بلغتين أو أكثر من لغات العرب، وخاصة فصحاء قريش فإنهم كانوا يتخيرون أفصح الألفاظ. وهشام بن حكيم من وجهاء قريش وفصحائهم. «راجع للتوسع: ص ٢٩ ـ ٣٣ و ٨١ ـ ٨٣ و ١٧٣ و ٢١٤ ـ ٢٢٠».

---

(١) البرهان ٢١٩/١.

(٢) الإصابة، ص ٥١١، ٥٧١؛ والاستيعاب لابن عبد البر، ص ٤٥٠، ٥٦١ ـ ٥٦٢.

وأقول: لكن عمر بن الخطاب لم ينكر على هشام قراءته، لأنها خالفت لغة قريش، بل لأنها خالفت القراءةَ التي سمعها عمر من رسول الله ﷺ.

ومخالفة قراءة الرسول ﷺ تغييرٌ لكلام الله تعالى، مَنْ تعمده وأصرَّ عليه كان مرتداً. لذلك أخذ عمر بتلابيب هشام وقال له: (مَنْ أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. فقلت له كذبتَ، فإن رسول الله ﷺ أقرأنيها على غير ما قرأت).

ومن الممكن أن يُقرئه رسول الله ﷺ ما ليس في لغة قريش. لاعتباره عالماً بغيرها من اللغات، فيكون وسيلة لنقل القرآن إلى من ينطق بها. أو لعله أقرأه بكلمات يختلف في النطق بها بنو أسد عن غيرهم من بطون قريش كبني عدي. قال ابن عطية في الرد على هذا الاعتراض:

(وأيضاً فلو كانت لغتهم واحدة بأن تفرضهم جميعاً من قبيلة واحدة، لما كان اختلافهم حجة على من قال: إن القرآن أُنزل على سبع لغات. لأن مناكرتَهم لم تكن لأن المنكِرَ سمع ما ليس في لغته فأنكره، وإنما كانت لأنه سمع خلافَ ما قرأه النبي ﷺ. وعساه قد أقرأه ما ليس من لغته واستعمال قبيلته)[1].

القضية الثانية:

ـ لو كانت الأحرف هي سبع لغات لما اختلف عمر وهشام، بل لاتحدتْ قراءتهما، لأنهما من قبيلة واحدة، فاختلافهما والحال هذه دليل على بطلان القول بأن المراد بالأحرف اللغات..!

وهذا ما ذهب إليه القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني إذ قال:

«وقد زعم قوم أن معنى الحديث أنه أنزل على سبع لغات مختلفات،

(١) مقدمة تفسير ابن عطية، ص ٢٦٨.

وهذا باطل إلا أن يريدوا الوجوه المختلفة التي تُستعمل في القصة الواحدة. والدليل على ذلك: أن لغة عمر بن الخطاب وأُبيٍّ بن كعب وهشام بن حكيم وابن مسعود واحدة، وقراءتهم مختلفة، وخرجوا إلى المناكرة»[1].

الرد على قول القاضي:

ليس هنا من دليل ينفي أن يراد بالأحرف اللغات إلا أن يَتوهم القائلون به انفصالَ لغات العرب عن بعضها، حتى تغدو كل لغة قائمة بذاتها تختلف كلياً عما سواها من لغات العرب. وليس الأمر كذلك فيما ذكرنا في التمهيد لأن اللغات العربية متداخلة مشتركة في القسم الأعظم من الكلام، لكنها تختلف عن بعضها بعض الاختلافات في المفردات وحركات الإعراب وصور النطق. فإنزال القرآن على سبع لغات يعني نزولَه بقراءات تأخذ بالاختلاف بين اللغات بشكل يضمن يسر تلاوة القرآن للعربي الأميِّ وفق لغته، إذْ يعسر عليه الانتقال منها إلى غيرها، مما لم يألفه سابقاً.

قال ابن عطية في مقدمة تفسيره في نفي قول أبي الطيب.

«.. وإطلاقه البطلان على القول الذي حكاه فيه نظر، لأن المذهب الصحيح هو الذي قرره آخراً من قوله. ونقول في الجملة: إنما صحَّ «أي تفسير الأحرف باللغات» وتَرتَّبَ من جهة اختلاف لغات العرب، الذين نزل القرآن بلسانهم، وهو اختلاف ليس بشديد التباين، حتى يَجهلَ بعضهم ما عند بعض في الأكثر..!

«وإنما هو أن قريشاً استعملت في عبارتها شيئاً واستعملت هذيل في ذلك المعنى شيئاً غيره. وسعدُ بن بكر غيره، والجميع كلامهم في الجملة ولغتهم.

---

(١) مقدمة تفسير ابن عطية، ص ٢٦٦.

«واستدلال القاضي رضي الله عنه بأنه لغة عمر، وأبي، وهشام، وابن مسعود واحدة، فيه نظر. لأن ما استعملته قريش في عبارتها. ومنهم عمر، وهشام، وما استعملته الأنصار ومنهم أُبيّ، وما استعملته هُذيل، ومنهم ابن مسعود يختلف.

ومن ذلك النحو من الاختلاف؛ هو الاختلاف في كتاب الله، فليست لغتهم واحدةً في كل شيء»[1]. اهـ.

تأول رأي الباقلاني:

ولعل القاضي أبا بكر بن الطيب الباقلاني لم يبغ نفي إنزال القرآن على سبع لغات على النحو الذي أوضحنا، بل لعله نفىٰ نزوله على سبع قراءات كل واحدة بلغة يقرؤ بها القرآن من أوله إلى آخره دون أن يشترك في تلاوته شيء من اللغات الأخرى.

إن كان القاضي قصد نفي ذلك عن القرآن فقد نفى عنه ما لا يختلف أحد من أهل العلم في تبرئة القرآن منه. وقد بينا في التمهيد أنه لا يراد باللغات ألسنة مختلفة كلياً، كاختلاف العربية عن الفارسية مثلاً، بل أريد بها اللهجات المتفرعة عن لغة واحدة. وهي منضبطة بإطارها العام وأصولها وقواعدها.

قال ابن عطية تعقيباً على قول القاضي أبي بكر بن الطيب:

«فكأن القاضي رحمه الله إنما أبطل أن يكون النبي ﷺ. قصدَ قولَه على سبعة أحرف عِدَّ اللغاتِ التي تختلف بجملتها وأن تكون سبعاً متباينةً لسبع قبائل، تقرأ كل قبيلة القرآنَ كلَّه بحرفها، ولا تدخل عليها لغة غيرها، بل قَصَدَ النبيُ ﷺ عدة الوجوه والطرائق المختلفة في كتاب الله مرة من جهة

(١) مقدمة ابن عطية، ص ٢٦٧.

لغة، ومرة من جهة إعراب، وغير ذلك. ولا مرية أن هذه الوجوه والطرائق، إنما اختلفت لاختلاف في العبارات بين الجماعة التي نزل القرآن بلسانها، وذلك يقال فيه اختلاف لغات»[1].

القضية الثالثة:

إن نزول القرآن على سبع لغات يُفيدُ أنَّ الأوجه في الكلمة الواحدة تبلغ السبعة لا تقل عنها ولا تجاوزها. وهذا تفسير للأحرف يجعلها قاصرة عن كثير مما يقرؤ به وهو ما تجاوزت وجوه قراءاته السبعة. مما يوحي بالتساؤل عن مصدر هذه القراءات الزائدة ومبرر وجودها إن لم تكن من الأحرف..!

وهذا التفسير مشكل أيضاً لأن بعض الكلمات لا تصل وجوه قراءتها إلى سبعة، بل تقرأ على وجه أو اثنين أو ثلاثة فقط..!

والجواب عندي:

إن نزول القرآن على سبع لغات لا يعني تحديد وجوه تلاوة الكلمة بما لا يزيد على سبعة أوجه. وبيان ذلك أن اللغة الواحدة ليست تُعبر عن المعنى الواحد بلفظ واحد، أو بصيغة واحدة، بل تُعبر عنه بعدةِ ألفاظ وضعتها لذلك المعنى أو اقتبستها من غيرها من القبائل. فالقبيلة الواحدة تَستعمل في التعبير عن المعنى الواحد عدة ألفاظ تشاركها في استعمال بعضها لهذا المعنى قبائل أخرى كما أوضحنا ذلك في التمهيد عند البحث عن تداخل اللغات. فقد كان يجتمع في كلام العربي الفصيح لغتان فصاعداً.

مثال ذلك: ما رواه ابن جني عن قطرب، وما رواه عن الأصمعي أنه اختلف رجلان في الصقر، فقال أحدهما الصقر «بالصاد». وقال الآخر السقر «بالسين»..! فتراضيا بأول واردٍ عليهما فحكيا له ما هما فيه. فقال:

---

(1) مقدمة ابن عطية، ص ٢٦٧ ــ ٢٦٨.

لا أقول كما قلتما، إنما هو الزقر. وهكذا استفاد كل من الثلاثة إلى لغته لغتين أُخريين(١).

نستنتج من هذا أنه قد يوجد في مجموعة اللغات السبع التي نزل القرآن عليها أكثر من سبعة ألفاظ في التعبير عن المعنى الواحد، أو أكثر من سبع صيغ للفظ واحد مذكور في القرآن.

وذلك لاحتمال اقتباس واحدة من هذه اللغات السبع من لغة من غير السبع لفظاً آخر ــ بالإضافة إلى لفظها ــ لتعبر بهما عن معنى واحد.

كما أن القبيلة الواحدة قد تضعُ للمعنى الواحد أكثرَ من لفظ لحاجتها إلى ذلك، بل قد تفترق بطون القبيلة الواحدة في استعمال أكثر من لفظ للمعنى الواحد. وهذا كله يؤدي إلى أن تبلغ عدة الألفاظ في المعنى الواحد ــ لدى سبع لغات ــ أكثر من سبعة ألفاظ. فمن الطبيعي أن نجدَ في القرآن، النازل على سبع لغات، بعض الكلمات مقرؤة بوجوه تتجاوز السبعة.

وقد يكون للمعنى الواحد لفظ شائع في اللغات السبع، فيقتصر القرآن عليه. وهذا هو الأعم الأكثر في القرآن. وقد يقتصر على إنزاله بلفظين فقط لكفاية ذلك.. الخ.

ومن هنا نُدرك جلالَة حِكمة إنزال القرآن على سبعة أحرف، لما فيها من ضمان نشر القرآن بين القبائل. لأنه بنزوله على هذه الصورة الجامعة لأطراف اللسان العربي العام قد غدا مُيَسَّراً للعرب قاطبة. فجذبهم إليه وأدى بالتالي إلى وحدة لسانهم.

وما فصلناه هنا كاف لبيان رجحان تفسير الأحرف باللغات، على تفسيرها بالأوجه، لخلوه من المشكلات والمآخذ التي تعتور القول بالأوجه السبعة.

---

(١) راجع بحث تداخل اللغات في المقدمة، ص ٣٠.

تعيين اللغات التي نزل القرآن بها

تبين لنا أن الأحرف السبعة هي سبع لغات من لغات القبائل العربية ولقد كثرت الأقوال في تعيينها، وبعضها أقرب إلى القبول من بعض، وإليك سردها:

١ ـ ذهب قوم إلى أن القرآن نزل على سبعة ألسن، خمسة منها لِعَجُز هوازن، واثنين منها لقريش وخزاعة. قال الطبري:

(روى جميع ذلك عن ابن عباس، وليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله، وذلك:

ـ أن الذي روى عنه «أن خمسة منها من لسان العجز من هوازن» الكلبي عن أبي صالح.

ـ وأن الذي روى عنه «أن اللسانين الآخرين لسان قريش وخزاعة» قتادة. وقتادة لم يلقه ولم يسمع منه.

ـ حدثني بذلك بعض أصحابنا، قال: حدثنا صالح بن نصر الخُزاعي: حدثنا الهيثم بن عدي عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن ابن عباس، قال: «نزل القرآن بلسان قريش ولسان خزاعة. وذلك أن الدار واحدة»[١].

(١) تفسير الطبري ١/٦٦.

وبين الطبري وأبو عبيد، أن العجز من هوازن هم: سعد بن بكر، وجشم بن بكر. ونصر بن معاوية، وثقيف. وهذه القبائل هي التي يقال لها عليا هوازن، وهم الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عُليا هوازن وسُفلى تميم، فهذه عليا هوازن، وأما سفلى تميم فهم بنو دارم(١).

ويرى الكلبي أن خمس لغات منها لهوازن وثنتان لسائر الناس(٢).

٢ ــ وقيل نزل القرآن بلسان الكعبين. روى الطبري ذلك عن أبي الأسود الدؤلي فقال: حدثني بعض أصحابنا قال: حدثنا صالح بن نصر قال: حدثنا شعبة عن قتادة عن أبي الأسود الدؤلي قال: «نزل القرآن بلسان الكعبين: كعب بن عمرو، وكعب بن لؤي». فقال خالد بن سلمة لسعد بن إبراهيم: «ألا تعجب من هذا الأعمىٰ يزعم أن القرآن نزل بلسان الكعبين وإنما أُنزل بلسان قريش»(٣). وكعب بن لؤي جد قريش وكعب بن عمرو جد خزاعة.

روى أبو عبيد في كتاب (فضائل القرآن) عن ابن عباس رضي الله عنهما: نزل القرآن بلغة الكعبين: كعب قريش وكعب خزاعة. قيل: وكيف ذاك؟ قال: الدار واحدة.

قال أبو عبيد: يعني أن خزاعة جيران قريش فأخذوا بلغتهم(٤).

٣ ــ القول الثالث: إن هذه اللغات السبع إنما تكون في مضر. قاله قوم واحتجوا له بقول عثمان: نزل القرآن بلغة مضر. قالوا: جائز أن يكون منها لقريش، ومنها لِكنانة، ومنها لأسد، ومنها لهذيل، ومنها لتميم، ومنها لِضَبَّةَ، ومنها لقيس.

---

(١) تفسير الطبري ١/٦٧؛ والبرهان ١/٢٨٣؛ ومقدمة كتاب المباني، ص ٢١١.
(٢) البرهان ١/٢٢٠.
(٣) تفسير الطبري ١/٦٦.
(٤) البرهان ١/٢٨٣.

وقالوا: هذه قبائل مضر تستوعب سبع لغات على هذه المراتب. وقد كان ابن مسعود يحب أن يكون الذين يكتبون المصاحف من مضر.

قال أبو عمر بن عبد البر: وأنكر آخرون كون كل لغات مضر في القرآن. لأن فيها شواذ لا يقرأ بها. مثل كشكة قيس، وعنعنة تميم[1].

قال القاضي عبد الحق بن عطية رحمه الله:

«وقد ذكر بعضهم قبائل من العرب رَوْماً منهم أن يُعيِّنوا السَبعَ التي يحسن أن تكون مرادهُ عليه السلام. نظروا في ذلك بحسب القطر، ومن جاورَ منشأ النبي ﷺ. واختلفوا في التسمية وأكثروا. وأنا أُلخص الغرضَ جهدي بحول الله تعالى: فأصْلُ ذلك وقاعدتُهُ قريش ثم بنو سعد بن بكر لأن النبي عليه السلام قرشي، واسترضع في بني سعد ونشأ فيهم ثم ترعرع وعفتْ تمائمه وهو يخالط في اللسان كنانة، وهذيلاً، وثقيفاً، وخزاعة وأسداً وضَبّة وألفافها، لقربهم من مكة وتكرارهم عليها، ثم بعد هذه تميماً وقيساً ومن انضاف إليهم وسط جزيرة العرب. فلما بعثه الله تعالى وَيَسر عليه أمر الأحرف أنزل عليه القرآن بلغة هذه الجملة المذكورة وهي التي قسمها على سبعة لها السبعة أحرف، وهي اختلافها في العبارات حسبما تقدم.

«قال ثابت بن قاسم:[2] لو قلنا: من هذه الأحرف لقريش، ومنها لكنانة، ومنها لأسد، ومنها لهذيل، ومنها لتميم، ومنها لضبة وألفافها، ومنها لقيس، لكان قد أتىٰ على قبائل مضر في مراتب سبعة يستوعي اللغات التي نزل بها القرآن.

---

(١) تفسير القرطبي ١/٤٥؛ والبرهان ١/٢١٩.

(٢) المقصود قاسم بن ثابت هو ابن عبد العزيز الأندلسي وصاحب كتاب الدلائل في شرح غريب الحديث ومعانيه (جذوة المقتبس، ص ٣١٢؛ وإنباه الرواة ٢/٢٦٢).

«قال القاضي عبد الحق رضي الله عنه: وهذا نحو ما ذكرناه. وهذه الجملة التي انتهت إليها الفصاحة وسلمتْ لغاتها من الدخل، ويسرها الله لذلك ليُظهر آية نبيه بعجزها عن معارضة ما أنزل عليه.

وسبب سلامتها أنها في وسط جزيرة العرب في الحجاز، ونجد، وتهامة فلم تطرقها الأمم، فأما اليمن وهو جنوبي الجزيرة فأفسدتْ كلامَ عربه خلطة الحبشة والهنود، على أن أبا عبيد القاسم بن سلام، وأبا العباس المبرد قد ذكرا أن عرب اليمن من القبائل التي نزل القرآن بلسانها.

«قال المؤلف: وذلك عندي إنما هو فيما استعملته عرب الحجاز من لغة اليمن كالعرم والفتاح، وأما ما انفردوا به كالزخيخ... ونحوه فليس في كتاب الله منه شيء.

وأما ما والىٰ العراق من جزيرة العرب، وهي بلاد ربيعة وشرقي الجزيرة فأفسدت لغتها مخالطة الفرس، والنبط، ونصارى الحيرة، وغير ذلك.

وأما الذي يلي الشام وهو شمالي الجزيرة، وهي بلاد آل جفنة وابن الرافلة وغيرهم، فأفسدها مخالطة الروم وكثير من بني إسرائيل.

وأما غربي الجزيرة، فهي جبال تسكن بعضها هذيل وغيرهم، وأكثرهم غير معمور.

«فبقيت القبائل المذكورةُ سليمةَ اللغات لم تكدر صفوَ كلامها أمة من العجم. ويُقوي هذا المنزع أنه لما اتسع نطاق الإسلام وداخلت الأمم العرب، وتجرد أهل المصريْن البصرة والكوفة، لحفظ لسان العرب وكتب لغتها، لم يأخذوا إلا عن هذه القبائل الوسيطة المذكورة ومن كان معها. وتجنبوا اليمن والعراق والشام فلم يكتب عنهم حرف واحد. وكذلك تجنبوا حواضر الحجاز ومكة والمدينة والطائف، لأن السبي والتجار من الأمم كثروا

فيها فأفسدوااللغة، وكانت هذه الحواضر في مدة النبـي عليه السلام سليمة لقلة المخالطة»[1]. اهـ.

رأينا في المسألة:

إن جميع الأقوال في تحديد اللغات السبع لا تستند إلى دليل شرعي مُسَلَّمٍ بصحته. فلا يوجد أثر ثابت عن رسول الله ﷺ بهذا الشأن. فالرسول الكريم لم يُعيِّن هذه اللغات التي نزل القرآن عليها، لأن أمْرَ التلاوةِ ما دام مقيداً بالسماع والتلقي فلا فائدة من العلم بهذه اللغات بخصوصها، فإنّا لم نُعْطَ الاختيارَ في القراءة بها على وَفق ما كان من استعمال اللغات، ولكنْ الأمر المُعَوَّلَ عليه هو ما نُقل إلينا وتلقيناه من الرسول ﷺ، والذي تلقاه من جبريل ملك الوحي عليه السلام.

فاللغات السبع التي نزل القرآن العظيم عليها هي أفصح وأشهر لغات العرب، وهذا مقتضى حكمة الله بتيسير تلاوة القرآن على العرب؛ مع استمرار الإعجاز البياني بفصاحة وبلاغة كافة قراءاته المنزلة. وقد وَقَفَنَا الإمام العلامة عبد الرحمن بن الجوزي على ذلك؛ في كتابه الذي نُشر أخيراً بتحقيقنا؛ إذْ قال:

«إلا أن أقواماً قالوا: هي سبع لغات متفرقة لجميع العرب في القرآن، وكل حرف منها لقبيلة مشهورة»[2].

ثم قال «والذي نراه أن التعيين من اللغات على شيءٍ بعينه لا يصح لنا سنده، ولا يثبت عند جهابذة النقل طريقهُ.

بل نقول: نزل القرآن على سبع لغات فصيحة من لغات العرب»[3].

(١) المحرر الوجيز ١/٢٧ ـ ٢٩ ومقدمة ابن عطية، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١.
(٢) فنون الأفنان في عيون علوم القرآن: ص ٢١٥ ط. دار البشائر الإسلامية: بيروت.
(٣) فنون الأفنان: ص ٢١٧.

الفصل الثالث

ما تتناوله الأحرف السبعة

اختلف العلماء حول ما تشتمله الأحرف السبعة، فمِنْ مُوسِّع ومن مُضَيِّق حدودَ مشمولاتها. فبعضُهم جعلها منحصرةً في الكلماتِ المختلفةِ لفظاً المتفقة معنى. وآخرون جعلوا لها سبعة أوجه. وتفاوتتْ آراءُ هؤلاء في تحديدها أيضاً. ووما اختلف فيه:

(أ) اختلاف اللهجات:

ويراد به ما تفاوتتْ فيه القراءات كالإظهار والإدغام، **والرَّوْم والإشمام**، والتخفيف والتسهيل، والتفخيم والترقيق.

فهذه الأحوال الطارئة على اللفظ لا تُحدث فيه تغييراً كما لا تؤدي إلى تغاير في المعنى. إنما تسبب ـ فقط ـ تنوعاً في أداء اللفظ. ويبقى اللفظ واحداً رغم ما طرأ عليه. لذلك اختلف فيه العلماء:

١ ـ لم يرتض ابن قتيبة وابنُ الجزري عَدَّهُ من الأحرف السبعة قال ابن الجزري بعد تحديده الأوجه:

(فهذه أوجه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها ـ أما نحو اختلاف الإظهار، والإدغام، والروم، والإشمام، والتفخيم، والترقيق والمدِّ والقصر، والإمالة، والفتح، والتحقيق، والتسهيل، والإبدال، والنقل مما يعبر عنه بالأصول[1]،

(١) أي أصول القراءات.

فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى، لأنَّ هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تُخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، ولئنْ فُرِضَ فيكون من الأول)[1].

٢ ــ وخالفهما في ذلك أبو حاتم السجستاني والرازي وغيرهما. لكنا عرفنا أَنَّ إنزال الأحرف على سبعة أحرف إنما يعني إنزاله على سبع من لغات العرب، مراعياً ما بينها من فوارق تحول دون انتقال لسان العربي عن لغته إلى لغة قبيلة أخرى إلزاماً. فرحمهم اللّٰهُ بأن يسَّرَ عليهم تلاوة القرآن بما لا مشقة فيه، إذ أنزله بلغاتهم الدائرةِ على ألسنتهم.

ولكي نحكم على التغيرات والتي تُسمىٰ باختلاف اللهجات، هل تدخل في الأحرف أم هي خارجة عنها.. أرى أنه لا بد لنا أن نتحقق من ناحيتين:

أولاً: ما إذا كانت هذه الأمور مما تتخالف بها اللغات العربية أم لا..؟

ثانياً: ما إذا كان اشتمال الأحرف عليها يحقق اليُسر في تلاوة القرآن؟ ذلك أن التيسير على العرب في تلاوة القرآن أَجلُّ حِكمَة وأهم غرضٍ لإنزال القرآن على سبعة أحرف. وهو أمر واضح في الأحاديث الماضية.

وإليك تفصيل ذلك:

أولاً: أما اشتمال اللغات العربية على هذه الأمور فإن اللغات لم تكن تشتملها في أصل تكونها. ولكنها اندرجت فيها أثناء تطور اللغات، فأصبحت تدور الألسن بها، وتتميز ببعضها لغات عن أخرى، فتحكمت في الألسن فصارت بعض القبائل لا تتلفظ إلا بمراعاة منهج لفظي مألوف لديها كالتفخيم أو الترقيق؛ أو المد أو القصر.

---

(١) النشر في القراءات العشر ١/٢٦ ــ ٢٧؛ ومناهل العرفان ١/١٥٤.

قال أبو حاتم المجستاني:

«وقد روي عن زيد بن ثابت أنه قال: نزل القرآن بالتفخيم، وإنما أراد بذلك عندنا في العرض الأخير الذي عرضه عليه رسول الله ﷺ وعلى أُبي بن كعب. وذلك أنه لولا أن رسول الله ﷺ قد كان يميل في بعض الأوقات إذا قرأ [س ٩٨] (لم يكن). [لم][1] تستعمل الإمالة في القرآن جماعة، هم الأئمة، ولم تُكتب المصاحف بالياء في أمثال [س ٩٣: آ، ١، ٢] ﴿والضحىٰ والليل إذا سجىٰ﴾. ولكن التفخيم أعلا وأشهر في فصحاء العرب وهو الأصل، والإمالة داخلة فيه. وليس التفخيم والإمالة اختلافاً في نفس اللغة، وإنما ذلك اختلاف في اللحن وتقدير الصوت وتزيينه **وقد اختار كل فريق من العرب ما رآه وفق طباعه واتبعهم على اختلافهم متبعون من غيرهم.**

«وكذلك الإدغام فإنه أمر شائع في سائر العرب ألا ترى أنك لا تجد منهم إلا من يدغم لام المعرفة عند الحروف التي تخرج من طرف اللسان كالتاء، والثاء، والدال والذال، والنون ونحوها. وكذلك لا أحدَ من العرب إلا وهو يُدغم الطاء الساكنة قبل التاء، والتاء الساكنة قبل الطاء كقوله: ﴿أحطت بما لم تُحط به﴾ وقوله [س٣: آ٧٣] (وقالت طائفة) ونحو ذلك. وليس يكاد اللسان يطوع بالإظهار في مثل هذه المواضع إلا على إكراه شديد. وكذلك اللام الساكنة قبل الراء كقوله [س٢١: آ٤] ﴿قل ربي يعلم القول﴾ وقوله [س٨٣: آ١٤] (بل ران).

«مع أن من أهل الحجاز من يظهر اللام ها هنا. ثم تختلف مذاهب العرب في الإدغام والإظهار في كثير من الحروف، وذلك أيضاً تزيين

(١) أضفتُ حرف (لم)، ويبدو أنه سقط أثناء الطبع سهواً، والسياق يدل عليه. وحرف س: يراد به السورة، والألف يراد به الآية.

الصوت، وتحسين اللحن وليس باختلاف في أصل اللغة، ولكنهم إذ قد تباينوا فيه عُدَّ في اختلاف لغاتهم[1].

ثانياً: هل تُيسر مراعاة اللهجات القرآنَ على العرب. . ؟

لقد جرتْ بهذه التحسينات الصوتية ألسن العرب وأَلِفَتْها، لأنها على توافق مع طباعهم وانسجام. ولهجت العرب بكلماتها على هذه المناهج اللفظية حتى غدا تغيير هذه الكيفيات والانتقال منها إلى غيرها أمراً عسيراً. خاصة والعرب أميون لا يقرأون ولا يكتبون. وإزاء هذه الحالة؛ لا يُقبل تعلل ابن الجزري وابن قتيبة؛ بأن هذه الفوارق ليستْ من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى، وأنَّ تنوعَ صفات أدائه لا تُخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، لأنهم بنوه على مذهبهم الخاص بأن الأحرف هي الأوجه، فإذا بطل أصل مذهبهم بطل ما فرَّعوه عليه. ولأن الأميين لم يكونوا باحثين عن اللفظ من حيث كونه واحداً أوغيره، إنما كان يهمهم النطق باللفظ على وجه يتفق وما جرى عليه اعتيادهم في النطق والحديث، فلا يكون متعذراً عليهم ولا يكلفهم ما لا طاقة لهم به إلا بعد مرانٍ طويل هم أبعد ما يكونون عن التفرغ له.

أليستْ تتبدل ــ بهذه الأمور ــ هيئة النطق. . !؟
أليستْ مما تتميز به لغات العرب. . !؟
أليس في مراعاتِها تيسيرُ تلاوةِ القرآن للعرب. . !؟

فهي إذن من الأحرف السبعة التي أنزل الله القرآن عليها.

---

(١) مقدمة كتاب المباني، ص ٢٢٧ ــ ٢٢٨. وتقدم النص في ص ١٥٢. ولقد حققنا في التمهيد أن اللغة العربية واحدة وأن لفظ اللغة استعمل مجازاً بدل اللهجة. وقد ورد هنا لفظ (اللهجات) مراداً به فقط (الإظهار والإدغام والفتح والإمالة). ونحو ذلك.

(وكان الإنزال على الأحرف السبعة توسعة من الله ورحمة على الأمة، إذ لو كُلِّفَ كلُّ فريق منهم تركَ لغته والعدولَ عن عادةٍ نشئوا عليها، من الإمالة والهمزة والتليين والمد وغيره؛ لَشَقَّ عليهم.

ويشهد لذلك ما رواه الترمذي عن أُبيٍّ بن كعب أنه لَقي رسول الله ﷺ جبريلَ فقال: يا جبريلُ إني بُعثتُ إلى أمةٍ أُميين، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية، والرجلُ الذي لم يقرأ كتاباً قطُّ، فقال يا مُحمد، إنَّ القرآنَ أُنزل على سبعة أحرف)(١).

ومن عجبٍ أن ابن قتيبة ــ رغم عدم اعتباره ما تختلف فيه اللهجات من الأحرف ــ قد ألمح إلى ما يستدعي وجوبَ اعتبارها من الأحرف، قال ابن قتيبة:

(فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه عليه السلام بأن يقرىء كل قوم بلغتهم وما جرتْ عليه عادتُهم.

فالهذلي يقرأ (عتى حين) يريد (حتى حين)، لأنه هكذا يلفظ بها ويستحملها. والأسدي يقرأ [تِعلمون؛ وتِعلم] و(تِسود وجوه) و(ألم إعهد إليكم) والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، والآخر يقرأ: (وإذا قيل لهم) (وغيض الماء) بإشمام الضم مع الكسر، و(هذه بضاعتنا ردت إلينا) بإشمام الكسر مع الضم و(مالك لا تأمنا) بإشمام الضم مع الإدغام، وهذا ما لا يطوع به كل لسان.

(ولو أن كل فريق من هؤلاء أُمِرَ أَنْ يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً؛ لاشتد ذلك عليه، وعظمتْ المحنةُ فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة وتذليل للسان وقطع للعادة. فأرادَ اللَّهُ؛ برحمته

(١) الزركشي في البرهان ١/٢٢٧.

ولطفه؛ أن يجعل لهمُ متسعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات كتيسيره عليهم في الدين. .)[1].

أما ما ثبت عن ترافع الصحابة إلى رسول الله ﷺ فإنه لا يخرج كيفيات النطق وأداء اللفظ من الأحرف، بل الثابت من النصوص هو من العموم بحيثُ يشملها ويشمل ما سواها مما تتخالف به اللغات العربية. وذلك واضحٌ في حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم. وهو بَيِّنٌ من قول أُبيٍّ بن كعب رضي الله عنه:

(كنتُ في المسجدِ فدخلَ رجلٌ يُصلي فقرأ قراءة أنكرتُها عليه. ثم دخلَ آخرُ فقرأ قراءةً سوى قراءةِ صاحبه. .).

لذلك كله نحكم بأن القرآن نزل على سبعة أحرف ليشمل كيفيات أداء اللفظ وسواها مما تتخالف به اللغات.

(ب) نقصان حرف أو زيادته:

اكتفى ابن قتيبة باعتبار نقصان حرف؛ مما يُسمىٰ حرفاً في الإصطلاح أو زيادته؛ من الأحرف السبعة، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿وما عملتْ أيديهم﴾ ﴿وما عملته أيديهم﴾. وبقوله ﴿إن الله هو الغني الحميد﴾ و ﴿إن الله الغني الحميد﴾[2].

لكن أبا حاتم السجستاني أفاد أن الهمزة، والمدّ والتشديد. تدخلُ في نطاق الأحرف السبعة لأنها مما تختلف بها لغات العرب. ولأن كلًّا منها حرف، فالهمزة حرف، وفي المدِّ حرف زائد على ما في القصر. وفي التشديد حرف زائد على ما في التخفيف.

---

(١) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص ٣٨ ــ ٤٠، وسنذكر النص بطوله عند بحث حِكَمِ إنزال القرآن على سبعة أحرف.

(٢) تأويل مشكل القرآن، ص ٣٨.

إن الاختلاف بزيادة حرف أو نقصانه ليس مما تختلف به أصول اللغات. لأنه فاش على ألسنة العرب وشائع في أساليبهم كلهم. لكن بعضهم يتميز بكثرة استعماله. كما أن كل فريق منهم يستعمل ما لا يستعمله الآخرون. ولذلك صح اعتباره مما تختلف فيه اللغات وبالتالي فهو داخل في الأحرف السبعة.

قرر أبو حاتم هذه الحقيقة بقوله:

(ولكن هذه الوجوه من **الزيادات** قد لا تدخل فيما تختلف به اللغات لشمول ذلك سائر العرب واشتراكها فيه. **وإن كان ربما يكون بعضهم أكثر استعمالاً لها من بعض، فكذلك سائر المجازات** المستعملة، فهي ليست تُعتبرُ في اختلاف اللغات، **وإن كان** (يتعارف) **من ذلك كل فريق بعض ما لا يتعارفه الآخرون.** إذْ ليس ذلك عندهم معدوداً في أصل لغتهم. فأما **الهمز** فإن من العرب من يستعمله وهم: تميم ومن يوافقها في ذلك. ومنهم من يَقِلُّ استعمالُهم له. وهم: هُذيل، وأهل الحجاز. والهمزةُ حرف يزيدها بعضهم ويحذفها بعضهم. وقد يحذف بعضهم المدَّ في مواضع ويُثبتُ ذلك آخرون. والمدُّ حرف.

وكذلك من قرأ [س١٥أ٢]: : ﴿ربما يود الذين كفروا﴾ بتخفيف الباء فإنه قد نقص حرفاً وهو إحدى البائين وذلك على لغة هذيل ومن وافقهم فيه.
وقال أبو كبير الهذلي:

أزهيـر إن يَشِبِ القَـذال فـإنـه ... رُبَ هيضـل لجب لففت بهيضل

أراد يا زهيرة يعني ابنته. **والاختلاف في زيادة هذه الحروف ونقصانها اختلاف في اللغات)**[1].

(١) مقدمة كتاب المباني، ص ٢٢٦.

ويشهد لصحة ما ذهب إليه أبو حاتم السجستاني أن علماء اللغة يعدون المدَّ مما تتخالف به اللغاتُ، وأن الفصيح من العرب يجتمع في كلامه لغتان فأكثر. وقد سلف إيضاحنا ذلك في التمهيد، ومنه ما رواه ابن جنيٍّ عن قطرب:

(وأشرب الماء ما بي نحو هو عطش   إلا لأنَّ عيونهْ سيل واديها

فقال «نحو هو» بالواو. وقال «عيونه» بإسكان الهاء)[1].

هذا مما تختلف به اللغات، وإذا كان بمقدور شعراء العرب وبلغائهم الجمعُ في كلامهم بين لغتين فأكثر؛ فإن ذلك متعذر على عامتهم. فكان غاية الرحمة أن أنزل اللَّهُ القرآنَ على لغاتهم رفعاً للحرج؛ ودفعاً للمشقةِ وتسكيناً للأفئدة؛ وتأليفاً للقلوب، لتهفو إلى تلاوته صباح مساء.

وإثبات أن المد من اللغات؛ أي من مشمولات الأحرف السبعة؛ هو نفيٌ لما قاله ابن الجزري بإخراجه منها، بل يدخل المد وغيره مما ألفه بعض العرب أو تميزوا به عن غيرهم باستعمال ما لا يستعملون، لأن بمراعاة ذلك يحصل التيسير وتظهر حكمة الله البالغة في إنزال القرآن على سبعة أحرف. وقد تأتي زيادة حرف أو نقصانه لفائدة أخرى ـ سوى دفع المشقة ـ وهي كمال المعنى المراد أو الأخذ بجانب رفيع من البلاغة في التعبير. وسنفصل ذلك فيما بعد[2].

(جـ) اختلاف حركات الإعراب:

ومما جرى البحث فيه حركات الإعراب أهي داخلةٌ في الأحرف السبعة أم خارجة عنها؟ وينبغي التفريق بين ما يؤدي إلى تغيير المعنى وما لا يغير المعنى.

---

(١) الخصائص لابن جني ١/٣٧٠.

(٢) انظر فيما يلي: ص ٢٢٣ ـ ٢٢٥.

١ ــ ما لا يتغير به المعنى:

رفض الطبري اعتبارها من الأحرف، وهذا منسجم مع تحديده لمعنى الأحرف السبعة السابق بيانه. قال الطبري:

(وأما ما كان من اختلاف القراءة في رفع حرف وجرِّه ونصبه؛ وتسكين حرف وتحريكه؛ ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة، فمن معنى قول النبي ﷺ (أُمرتُ أن أقرأ القرآنَ على سبعة أحرف) ــ بمعزل، لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن ــ مما اختلفت القراءة في قراءته بهذا المعنى ــ يوجبُ المِراءُ به كفرَ المماري به؛ في قول أحد من علماء الأمة. وقد أوجب عليه الصلاة والسلام بالمراء فيه الكفر، من الوجه الذي تنازع فيه المتنازعون إليه، وتظاهرت عنه بذلك الرواية على ما قد قدمنا ذكرها في أول هذا الباب)[1].

والذي توجهنا إلى ترجيحه أن الأحرف تشمل تغير حركات الإعراب لأنها مما تتميز بعض اللغات العربية عن بعضها. فمراعاتها مجلبة للتيسير، مذهبة للحرج في تلاوة القرآن وتعلمه.

ذكر أبو حاتم السجستاني أنه سمعَ حترش بن ثمال وهو عربي فصيح، يقول في خطبته الحمد للَّهِ إحمده وإستعينه، وإتوكل عليه. فيكسر الألِفات كلها...

وأكثر العرب يجعلون القاف تقارب الكاف في السماع، ورأيتُ غير واحد منهم يجعل الجيم كلها تُقَارب الباء ضرباً من المقاربة. وهؤلاء لو أخذوا بما يخالف عادتهم لتعسر عليهم، فيسر الله عليهم بلطفهِ ليقرأ كل فريق منهم بما هو عادته، وليس لغيرهم أن يسلك في القراءة مسلكهم، ولكن يلزم التلاوةَ المنقولةَ عن رسول الله ﷺ.

---

(١) تفسير الطبري ١/٦٥.

وكان هذا التيسير من الله تعالى بأن أنزل القرآن على سبعة أحرف أي على سبعة أوجه تتخالف بها لغات العرب وعاداتهم . .)[1].

وهذه الحركات الإعرابية تدخل في الأحرف السبعة لأنه تتحقق بها الفائدة من إنزال القرآن على سبعة أحرف. وهي اليسر والسعة في قراءة القرآن؛ والتسهيل على من يقرؤه أمياً كان لا يطوع لسانه لإقامة حروفه، أو شيخاً كبيراً نشأ على لغة تخالف ببعض حروفها ظاهر التلاوة، حتى تمرن عليها طبعه، واستمرت بها عادته، فتعذر عليه الإقلاع عنها والتحول إلى غيرها. بيَّن ذلك أبو عبيد، وذكر أن من جملة ما يتحقق به التيسير:

(. . هو ما أباح الله تعالى لنبيه ﷺ والمؤمنين أن يُقرئوا كلَّ من أتاهم، ممن نشأ على لغة يعتادها من لغات العرب؛ على حسب ما يتيسر عليه. وأن لا يسوموه تكلف ما يخالف لغته، فيقطعه ذلك عن الرغبة في حفظه القرآن والقيام به، وذلك بمنزلة الهـذليّ إذا قرأ (س١٢أ٣٥) (عتى حين) بدل (حتى حين) إذْ هي لغتـه، والأسديُّ يقرأ (س٢أ٢٢) ﴿تِعْلمـون﴾ و (س٣أ١٠٦) ﴿وتِسود وجوه﴾ و (س ٣٦ أ ٦٠) ﴿ألم إعهد إليكم﴾[2].

وكلام أبو عبيد موافق لما قرره ابن قتيبة. وقد مضى ذكرناه.

وأما اختلاف حركات الإعراب فيما يُؤدي إلى تغير المعنى:

فقد نفى بعضهم ـ كالطبري فيما قاله آنفاً ـ دخولَها في الأحـرف السبعة، ويحتـج لذلك أيضاً، أنها ليست مما يحتاج إليه العربـي في تسهيل تلاوة القرآن عليه. إذ ليستْ مما تختلف فيه اللغات. بل ذلك موجود في كل لغة على حدة. وليس يمكن اعتبار اللغة الواحدة لغات متعددة مختلفة من

---

(١) مقدمة كتاب المباني، ص ٢٢١.

(٢) مقدمة كتاب المباني، ص ٢١٩ وما بعدها؛ وتأويل مشكل القرآن، ص ٣٠.

حيث عبّرت عن معان مختلفة بتعابير متفاوتة سواء تفاوتت في حركاتها أو كلماتها. قال في مقدمة كتاب المباني[1]:

(فإن قيل: إذا كان هذا التيسير الذي هو في السبعة الأحرف إنما كان فيما لا يختلف المعنى فيه، فما قولكم في القراءات التي تختلف بها المعاني؟

قلنا: إنها صحيحة منزلة من عند الله، ولكنها خارجة من هذه السبعة الأحرف. وليس يجوز أن يكون فيما أنزل الله من الألفاظ التي تختلف معانيها ما يجري اختلافها مجرى التضاد والتناقض، لكن مجرى **التغاير الذي لا تضادَّ فيه. ثم إنها تتجه على وجوه: فمنها: أن يختلفَ بها الحكم الشرعي على المبادلة. بمنزلة ما قريء قوله تعالى:** (س٥: آ٦) **﴿وأرجلكم﴾ بالنصب والكسر جميعاً. وإحدى القراءتين تقتضي فرض المسح والأخرى فرض الغسل.**

(وقد بيَّنهما رسول الله ﷺ فجعل المَسْحَ للابس الخفِّ في وقته والغَسْلَ لحاسر الرِّجل. وروي عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، وعن علي بن أبي طالب جميعاً قال: من قرأ ﴿وأرجلِكم﴾ يرى المسح واجباً. ومن قرأ ﴿وأرجلَكم﴾ يرى الغسل واجباً، وجميعاً قالا: يستقيم كلاهما، لأنهما قالا: رأينا رسول الله قال: هكذا، وهكذا. **وهذا الضرب هو الذي لا تجوز القراءة به إلا إذا تواتر نقله، وثبت من الشارع بيانه، وليس يُعذر من زَلَّ في مثله عما هو المنزَّلُ حتى يراجع الصواب، ويفزع إلى الاستغفار).**

(وقد يكون ما يختلف فيه الحكم على غير المبادلة، لكنْ على الجمع بين الأمرين كقوله: (س٢آ٢٢٢) ﴿ولا تقربوهن حتى يَطْهُرن﴾ من الطهر

(١) أنظر مقدمة كتاب المباني، ص ٢٣٠ ــ ٢٣١.

﴿وحتى يَطَّهرن﴾ مشددة الطاء من التطهر، فإن القراءتين تقتضيان حكمين مختلفين يلزم الجمع بينهما. وذلك أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها، وحتى تطهر بالاغتسال، ومثله قوله تعالى: (س٤٩آ٦) ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ وقوله تعالى [س٤: آ٩٤] ﴿إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا﴾ وقرئت «فتثبتوا» وكلاهما واجب، التبينُ والتثبتُ جميعاً، لا يجوز ترك واحدٍ منهما)(١).

ونجيب على من ظن أن اختلاف حركات الإعراب بما يغير المعنى ليس من الأحرف السبعة، بما يأتي: بأن قصر حِكَمِ الأحرف السبعة على واحدة هي التيسير على العرب فيما تختلف فيه لغاتهم، أمر لا دليل عليه. فهذه الحكمة الجليلة التي نص عليها الحديث هي إحدى حِكم إنزال القرآن على سبعة أحرف؛ فإن من حكمه أيضاً التيسير على العرب الأميين في حفظ القرآن ونقله وتبليغه. ومن جملة ما يحقق هذا تغيير حركات الإعراب على نحو يتبدل به المعنى. فيغني ذلك عن إنزال آيات تنص على المعنى الجديد المراد تشريعه للناس. وبالتالي يُحفظ هذا الحكم الجديد بمجرد حفظ تبدل حركات إعراب كلمة أو أكثر في آية من القرآن الكريم. وبهذا البيان تسقط حُجة من قال بأن هذا يكلف المسلمين بمزيد من الشغل في حفظ القرآن وضبطه.

ونقول أيضاً: بل يكون في هذا ــ بالإضافة إلى تيسير الحفظ ــ من الإيجاز ما لا يُجارىٰ، إذْ أمكن تأدية حكم جديد كان لا بد للنص عليه من آية أو آيات تتنزل لهذا الغرض ثم إن بقاء السياق القرآني ــ على الرغم مما أجرى في الحركات ــ في نفس المستوى من الفصاحة والبلاغة الفائقة التي

---

(١) مقدمة كتاب المباني، ص ٢٣٠ ــ ٢٣١.

لا تُدانىٰ، من غير تراجع فيها ولا نكوص ــ لهو تحدٍّ دالٌ على إعجازه للبشر وقصورهم عن مجاراته فصاحة وبلاغة وإيجازاً.

وهــذا كله من حِكَم إنـزال القـرآن على سبعـة أحــرف ــ كمـا سنفصله قريباً.

(د) إبدال حرف تهـج بآخر:

كان في جملة ما نفى الطبري رحمه الله تعالى عن الأحرف السبعة إبدال حرف تهـجٍ بآخر في الكلمة الواحدة، دون أن يُغير ذلك من صورة كتابتها بالخط العثماني.

وخالفه كثير من علماء الإسلام في اعتبار ذلك من الأحرف كالسجستاني وابن قتيبة والرازي.. وقاسم بن ثابت في الدلائل...

وذلك من صميم لغات العرب، إذْ تختلف به عن بعضها وتتميز. وقد أشار السجستاني إلى ذلك في الوجه الثاني[1]. وقد فَصَّلنا اختلاف اللغات في إبدال حرف بحرف في الكلمة الواحدة في التمهيد. عند بيان الوجوه التي تتخالف بها اللغات. كما ضربنا له مثلاً وهو اختلاف ثلاثة من الإعراب في الصقر. فلفظها أحدهم بالصاد والثاني بالسين والثالث بالزاي[2].

أما قول الطبري بأن الصورة متفقة لم تختلف فهذا لا يؤبه له، لأن الأُميين لم يكونوا مميزين لما تفاوتت أو اتفقت صوره. ولم يكن ذلك مرعياً فـي

---

(١) مقدمة كتاب المباني، ص ٢٢٢؛ وفتـح الباري ٢٣/٩ ــ ٢٤. وانظر ما ذكرناه آنفاً من أقوال هؤلاء في بيان الأحرف السبعة.

(٢) راجـع ص ٣٠.

إنزال القرآن على سبعة أحرف، بل هو مجرد تصنيفٍ قام به بعض العلماء وقد ورد في القراءات المتواترة إبدال حرف تهج بآخر في الكلمة الواحدة كقوله تعالى ﴿ننشرها﴾ و ﴿ننشزها﴾.

وبما أن هذا مما تختلف فيه اللغات وأنه يُؤمن اليسر المرجو من الأحرف السبعة لذلك نجزم بأنه داخل فيها.

والخلاصة: أن الأحرف السبعة التي أُنزل القرآن الكريم بها؛ تشتمل وجوهاً كثيرة، منها: اختلاف اللهجات؛ ونقصان حرف أو زيادته في الكلمة أو الجملة؛ واختلاف حركات الإعراب؛ سواء تغيَّر بها المعنى أو لم يتغير؛ وإبدال حرف تهج بآخر في الكلمة الواحدة. **فذلك كله مما يحقق حِكَمَ وأغراضَ إنزال القرآن على سبعة أحرف.**

الفصل الرابع

انسجام الأحرف السبعة وعدم تضادها

كل كلام الله المنزل على نبينا محمد ﷺ منسجم متساوق يؤكد بعضه بعضاً، ويُفسر بعضه الآخر، لا تصادم بين نصوصه ولاتنافي بين مدلولاته.

﴿أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾[١]. وهذه الحقيقة تنطبق على القرآن في قراءاته على حرف أو على السبعة بمجموعها. فإنها جميعاً ــ ومهما كان بينها من فوارق ــ لا تخرج في تفاوتها إلى تصادم النصوص أو تنافي المدلولات، بل التوسعة بالأحرف السبعة لا تُحلُّ حراماً ولا تُحرم حلالاً.

قال ابن شهاب الزهري:

«بلغني أن تلك السبعة الأحرف إنما هي في الأمرِ الذي يكون واحداً؛ لا يختلف في حلال ولا حرام»[٢].

وحكى ابن عطية انعقاد الإجماع على ذلك:

«فالإجماع أن التوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولا في تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة»[٣].

---

(١) سورة النساء: الآية ٨٢.

(٢) صحيح مسلم ــ بشرح النووي ١٠١/٦.

(٣) مقدمة تفسير ابن عطية، ص ٢٦٥.

قال في مقدمة كتاب المباني: (وليس يجوز أن يكون فيما أنزل الله من الألفاظِ التي تختلف معانيها وما يجري اختلافها مُجرىٰ التضادِّ والتناقض، لكن مجرى التغاير الذي لا تضادَّ فيه)[1]، وهكذا فكل قراءات القرآن المتواترة ـ وهي من الأحرف السبعة ـ لا تتضارب أحكامها ولا تتناقض معانيها، إنما يكون تفاوت الأحرف في معانيها بعدة وجوه.

وجوه تفاوت معاني الأحرف

١ ـ بزيادة أحدها في بيان المراد على غيره:

(وقد يكون الاختلاف بأن يزيدَ أحدهما في بيان المراد على الآخر، نحو قوله: [س١٧ :آ٢٣] ﴿وقضى ربك﴾ وفي قراءة ابن مسعود (ووصىٰ ربك) والتوصية أوضح في الدلالة على المراد من الآية، إذ القضاء مشترك بين التوصية وغيرها، وكذلك قوله تعالى: [س٢ :آ١٩٦] ﴿فصيام ثلاثة أيام﴾ في قراءة ابن مسعود: (ثلاثة أيام متتابعات) ففيه زيادة البيان)[2].

أقول: القراءتان (ووصى ـ متتابعات) مخالفتان لخط المصحف الإمام فلم يتواتر نقلهما، فهما من القراءات الشاذة. والظاهر أنهما بالأصل من التفسير. لكنّ المثال الأصلح هنا القراءتان: ﴿فتبيّنوا ـ فتثبتوا﴾. والله أعلم. «انظر فيما يلي: ص ٢٢٠».

٢ ـ بأن يختلف الحكمُ الشرعي بها على المبادلة:

بمنزلة ما قُرىء قوله تعالى [س٥ :آ٦]: «وأرجلكم» بالنصب والكسر جميعاً.

٣ ـ بأن يختلف الحكم الشرعي بها على الجمع بين الأمرين:

كقوله: ﴿ولا تقربوهن حتى يَطْهُرن﴾ من الطهر (وحتى يَطَّهَرن) مشددة الطاء من التطهر[3].

---

(١) مقدمة كتاب المباني، ص ٢٢٠.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٤. (٣) المصدر السابق، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

٤ ـ بأن يختلف المعنى في الخبر أو في الخبر والأمر:

أما الاختلاف في الخبر فنحو قوله تعالى: ﴿وادَّكرَ بعد أمة﴾. معناه بعد مدة وقرأ ابن عباس (بعد أمهٍ) معناه بعد نسيان.

أما الاختلاف في الخبر والأمر فنحو قوله تعالى [س٢:آ١٢٥]: ﴿واتخِذوا من مقام إبراهيمَ مصلى﴾ على الأمر. قُرىء (واتَّخَذُوا) على الخبر، كلاهما صحيح، لأنهم أمروا بذلك وفعلوه، فأنزل الله تعالى ذلك على الوجهين جميعاً في عرضين[1].

بيان انسجام الأحرف:

إن جميعَ وجوه اختلاف الأحرف في معانيها لا تُؤدي مطلقاً إلى تضادٍّ المعاني. ومن تأمل دلالات الألفاظ ـ النازلة بالأحرف ـ ومعانيها، ثبت لديه ـ على ما بينها من افتراق ـ انسجامُها وتعاطفُها، وتفسير بعضها بعضاً. وإكمال بعضها الأحكام الشرعية الموجودة في الحرف الآخر، بدون تضارب ولا تناف. قال عبد الله بن قتيبة رحمه الله تعالى:

(فإن قال قائل: هذا جائز في الألفاظ المختلفة إذا كان المعنى واحداً، فهل يجوز إذا اختلفت المعاني؟

قيل له: الاختلاف نوعان: اختلاف تغاير، واختلاف تضاد.

(فآختلاف التضاد لا يجوز، ولست واجِدَهُ بحمد الله في شيء من القرآن؛ إلا في الأمر والنهي من الناسخ والمنسوخ.

(واختلاف التغاير جائز، وذلك مثل قوله: ﴿وادكر بعد أمة﴾ أي بعد حين و (بعد أَمَهٍ) أي بعد نسيان له، والمعنيان جميعاً وإن اختلفا صحيحان، لأنَّ

---

(١) انظر بالتفصيل مقدمة كتاب المباني، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

ذِكْرَ أمر يوسف بعد حين وبعد نسيان له، فأنزل الله على لسان نبيه ﷺ بالمعنيين جميعاً في عرضين، وكقوله: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بألسنتكم﴾ أي تقبلونه وتقولونه و (تَلِقُونه) من الوَلْق، وهو الكذب. والمعنيان جميعاً وإن اختلفا صحيحان، لأنهم قبلوه وقالوه وهو كذب، فأنزل الله على نبيه بالمعنيين جميعاً في عرضين[1].

(وكقوله: ﴿رَبَّنا باعِدْ بين أسفارنا﴾ على طريق الدعاء والمسألة، و: ﴿ربُّنا باعد بين أسفارنا﴾ على جهة الخبر والمعنيان وإن اختلفا صحيحان، لأن أهلَ سبأ سألوا الله أن يفرقهم في البلاد، فقالوا: (ربنا باعد بين أسفارنا) فلما فرقهم الله في البلاد أيدي سبأ، وباعَدَ بين أسفارهم قالوا: ربُّنا باعَدَ بين أسفارنا وأجابنا إلى ما سألناه فحكى الله سبحانه وتعالى عنهم بالمعنيين في عرضين.

(وكذلك قوله: ﴿لقد علمتَ ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض﴾ (لقد علمتُ ما أنزل هؤلاء) لأن فرعون قال لموسى: إن آياتك التي أتيتَ بها سحر، فقال موسى مرة: لقد علمتُ ما هي سحر ولكنها بصائر، وقال مرة لقد علمتَ أنت أيضاً ما هي سحر وما هي إلا بصائر، فأنزل الله المعنيين جميعاً.

(وقوله: ﴿واعتدتْ لهن مُتَّكَأً﴾ وهو الطعام، (واعتدت لهم مُتْكَئاً) وهو الأُتْرُجُّ، ويقال: الزماورد، فدلت هذه القراءة على معنى ذلك الطعام، وأنزل الله بالمعنيين جميعاً. وكذلك (ننشرها)، وننشزها، لأن الإنشار: الإحياء، والإنشاز هو التحريك للنقل، والحياة حركة فلا فرق بينهما[2].

---

(١) والقراءتان تنطبقان على حال من خاضوا في حديث الإفك عن عائشة رضي الله عنها. وقد أنزل الله على نبيه وصفيْ حالهم في (عرضين) وليست (في غرضين) كما في الكتاب في أكثر من موضع إنما هو خطأ بعض النساخ كما يبدو وجهل فادح من المحقق.

(٢) يعني: فلا تضادَّ بينهما.

(وكذلك ﴿فُزِّع عن قلوبهم﴾ وفُرِّغ، لأن فُزِّع: خُفف عنها الفزع. وفُرغ: فرغ عنها الفزع.

وكل ما في القرآن من تقديم أو تأخير أو زيادة أو نقصان فعلى مثل هذه السبيل)[1].

هل في الناسخ والمنسوخ تضاد؟

وليس في كتاب الله أي تضاد في المعاني مطلقاً. أما الناسخ والمنسوخ فهو وإن بدا لأول وهلة على شيء من التضاد فإن التأمل فيه وعمق النظر يكشفان آنسجامه وائتلافه مع بعضه. وقد أوضح ذلك في مقدمة كتاب المباني بقوله[2].

(وأما تضاد المعاني وتنافيها فليس بموجود في كتاب الله تعالى، وقراءة القراء إلا ما كان من ناسخ ومنسوخ، وذلك ليس بمتضاد في المعنى، وإن ظن به (ذلك) من لا يعرف حقيقة النسخ. من قبل أن الأمر المنسوخ إنما كان في علم الله وإرادته إلى أجل معلوم ولم يكشف عنه عند مبدأ الأمر.

(ثم لما أن تناهت مدة الأمر وحل الأجل أبان عن تناهيها، ويكشف عن حكمه. وذلك بمنزلة أن يأمر الطبيب مريضاً بلزوم ضرب من الطعام الذي يراه أوفق به ولم يبين له الأجل، حتى إذا تغيرت حال المريض وعلم الطبيب أن غير ذلك الطعام أوفق به نهاه عنه وأمره بغيره، وليس في ذلك تضاد، ألا ترى أنه عز وجل لو أبان في أول الأمر عن الأجل والأمر المعاقب له. فقال استقبلوا بيت المقدس بصلواتكم إلى تمام ثمانية عشر شهراً. ثم ولُّوا وجوهكم شطر المسجد الحرام لم يكن فيه تناقض ولا تضاد وهذا القدر كاف في هذا وبالله التوفيق).

---

(١) تأويل مشكل القرآن، ص ٣١ ــ ٣٢. وانظر مقدمة كتاب المباني، ص ٢٣٢ ــ ٢٣٣.
(٢) مقدمة كتاب المباني، ص ٢٣٤.

الفصل الخامس

حِكَمُ وأغراضُ إنزال القرآن على سبعةِ أحرف

اختلفت أساليب القبائل وتعابيرها وألفاظها، حتى باتَ بعضُهم لا يفهمُ من بعض مراده في كثير من الأحيان. وقد ذكرنا في التمهيد نبذة، عن اللغات العربية، كافية لإلقاء الأضواء على معالم اللسان العربي. ولما كان القصد من إنزال القرآن الكريم هداية الأمة العربية وإرشادها، لتكون حاملَة الرسالة الإلهية إلى الإنسانية جمعاء، وتتبوأ في العالم مركز التوجيه والإصلاح، كان لا بد من نزول القرآن على وجه يكفل له تحقيق أهداف هذه الرسالة. ومن هنا قضت الحكمة الإلهية بإنزاله على سبعة أحرف لأغراض وحِكَمٍ جليلة، أهمها:

أولاً ــ مراعاةُ حال العرب في اختلاف ألسنتهم:

تقوم الحياة القبلية في الجزيرة على التعصب المرير لكل ما له صلة بالقبيلة من نسب وأرض ومصلحةٍ ولسان. وتسيطر على كافة العرب الأمية ــ ندر من شذ عن ذلك ــ فالحياة القبلية بظروفها، والأمية الفاشية في أرجاء الجزيرة العربية، عوامل قوية تدفع العربي إلى الاعتصام بلغة قبيلته، والتشبث بتعابيرها وألفاظها. قال ابن جني:

(وأيضاً فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق من الله عظيم.

وكل واحد منهم محافظ على لغته، لا يخالف شيئاً منها، ولا يوجد عنده تعاد فيها)[١].

إلا أن منهم من كانت له مخالطات كثيرة فيقتبس من غيره ويضيف إلى لغته[٢].

قال ابن جني: (واعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منهم لغة غيره، فمنهم من يخف ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا طال تكرر لغة غيره عليه لصقت به، ووُجدت في كلامه)[٣].

إن جفاء الطبع، وقساوة اللسان في العربي القبلي تجعل تحويل لسانه عما ألفه في غاية الحرج عليه، بل يعرض بطبعه عن تعلم ما لم يتعود النطق به ولو بطريق التعليم والمعالجة، وإليك مصداق قولنا في القصة التالية، نسوقها نقلاً عن ابن جني:

(أخبرنا أبو إسحاق بن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني في كتابه الكبير في القراءات. قال: قرأ عليَّ أعرابي بالحرم: (طيبى لهم وحسن مآب) فقلت: طوبىٰ، فقال: طيبى. فأعدتُ فقلت: طوبى، فقال: طيبى. فلما طال عليَّ قلتُ (طوــ طو) فقال (طي ــ طي)[٤] فاستعصام الأعرابي بلغته وإعراضُه عن متابعة أبي حاتم، يُبين أنه في أمسِّ الحاجة إلى أن يقرأ القرآنَ بلغته. أما قراءته «طيبى» فلم أجدها في القراءات الثابتة، ولعلها من شواذ اللغات التي لم ينزل القرآن بها. والقصة تدل على صعوبة معالجة ألسنة

---

(١) الخصائص لابن جني ١/٢٤٤.
(٢) أشرنا إلى ذلك عند تداخل اللغات، وأفصحها، في التمهيد.
(٣) الخصائص ١/٣٨٣.
(٤) الخصائص ١/٧٥ ــ ٧٦، ٣٨٤.

العرب فيما يخالف نطقَهم. وإنما نزل القرآن بمراعاة أفصح لغاتهم وأوسعها انتشاراً فحسب. والظاهر أن لغة الأعرابي «طيبىٰ» ليستْ من أفصح لغاتهم، ولم ينزل بها القرآن، فكان أبو حاتم يُمرنه على القراءة المقبولة. هذا إنْ صحت القصة. والله أعلم.

فكيف يمكن ــ والحال هذه ــ للأعراب أن تلهج ألسنتهم بالقرآن إذا اقتصر إنزاله على لغة قريش! «أفلا ترى إلى هذا الأعرابي، فأنت تعتقده جافياً كَزّاً، لا دمثاً ولا طَيِّعاً. كيف نبا طبعه عن ثِقل الواو إلى الياء فلم يُؤثر فيه التلقين، ولا ثَنى طبعه عن ٱلتماس الخفة هَزٌّ ولا تمرين. وما ظنك به إذا خُلي مع سومه وتساند إلى سليقيته ونجره»[1].

فالضرورة تقضي بوجود قراءات للقرآن موافقة لأشهر اللغات وأفصحها وأكثرها شيوعاً وانتشاراً ليسهل على عامة العرب تلاوة القرآن وتعلمه والعمل بأحكامه. . وكذلك شاءت الإرادة الإلهية معالجة التفرقة اللغوية في الجزيرة بإنزال القرآن على سبع لغات هي أفصح ما تداولته ألسنة الناطقين بالضاد وأكثر شمولاً لطوائف العرب. ويبقى الشاذ النادر الذي لا حكم له.

وفي ذلك من التخفيف عنهم والتيسير عليهم ما لا يفوت العامل المتبصر إدراكه وتقديره حق قدره. ولقد سعى رسول الله ﷺ إلى رفع الحرج عن الأمة برجائه المولى تعالى التهوين عليهم. أعلم بذلك أُبي بن كعب بقوله له: (يا أُبيّ أُرسل إليّ أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أنْ هَوِّنْ على أمتي، فَردَّ إليّ الثانية: اقرأه على حرفين، فرددتُ إليه أنْ هَوِّن على أمتي . .).

---

(١) ابن جني في الخصائص ١/٧٦، ٣٨٤، و(خُلي مع سومه): تُرك يفعل كيف يشاء وأصله في الماشية، يقال: خلاها وسومها: أرسلها في المرعى ترعى حيث شاءت. و(فلان يقرأ بالسليقة والسليقية): إذا كان يقرأ بطبعه عن تعلم. (نجره): أصله وطبيعته.

لقد هَوَّنَ الله عليهم في عِبْءٍ ما كانوا يطيقون حمله، فكان ذلك غايةَ رحمةِ الله لهم والرفق بهم في أصل دينهم.

(عن أُبيّ بن كعب رضيَ اللَّهُ عنه أنَّ النبي ﷺ كان عند أضاةِ بني غِفار. قال: فأتاه جبريلُ عليه السلام فقال: إن الله يأمركَ أن تَقرأ أُمتُك القرآن على حرف. فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإنَّ أمتي لا تطيق ذلك..)(١).

كيف يقدرون على النطق بلغة لم تألفها ألسنتهم وطباعهم وهم أميون لا يقرأون ولا يكتبون. شبوا على لغة قومهم ولا يرتضون بها بديلاً. وتغيير العادة المستحكمة في النطق أمر عسير، لم يقدر عليها كثير من المتعلمين في زماننا بالنسبة إلى لهجات مدنهم وقراهم.

فما بالك بالأميين في زمان غارق بالجهالة والتعصب، ولغتهم على ما وصفناه، ثم هم بين عجوز وشيخ كبير لا يمكن تقويم لسانهم، وبين غلام وجارية منشغليْن عن التعلم بخدمة مولاهما، وبين رجل وامرأة لم يقرأا كتاباً طيلة سالف أيامهما، أفيقرؤن اليوم على غير ما درجتْ عليه ألسنتهم..!؟

(عن أُبي بن كعب رضي الله عنه قال: لَقيَ رسولُ الله ﷺ جبريل. فقال: يا جبريلُ إنى بُعثتُ إلى أُمة أُميين منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قطُّ. قال: يا محمد إنَّ القرآن أُنزل على سبعةِ أحرف)(٢).

«وكان الإنزال على الأحرف السبعة توسعةً من الله ورحمة على الأمة،

---

(١) انظر حديث أبيّ رضي الله عنه في البحث الأول، رقم ٩، ١٠، ص ٦٩، ٧٨.
(٢) راجع الحديث (١٢)، ص ٨١، ١٢٥.

إذْ لو كُلِّفَ كلُّ فريق منهم تَرْكَ لغته والعدولَ عن عادة نشأوا عليها من الإمالة، والهمز والتليين، والمد، وغيره، لَشَقَّ عليهم»[1].

ولكنْ غمرهم اللَّهُ بآياتِ لُطفه، فيسَّر لهم الذكرَ الحكيم ليرتلوا منه أناء الليل وأطراف النهار، فيأخذهم إلى سبل الهداية والنور بعد ظلام الضلالة الدامس. ولولا هذا اللطف الإلهي الذي أتاح لهم أن يقرأوا كلام الله منزلاً بلغاتهم لوقعوا في محنة عظيمة وحرج كبير، ولَداخَلَهم من اضطرارهم إلى تعلم اللسان القرشي كربٌ عظيم، لأنه مما لا تنساق إليه ألسن معظمهم إلا بعد كثرة المحاولات وطويل الرياضة الموجهة نحو تغيير المعتاد المألوف المستحكم من الألفاظ وهيئات النطق؛ ونحو تعلم الغامض المبهم من المفردات مما لا يتفوه به القوم. ورحم الله أبا محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، إذْ أفاض في بيان ذلك بما لا زيادة عليه لمستزيد، فقال:

(وكل هذه الحروف كلام الله تعالى، نزل به الروح الأمين على رسوله عليه السلام وذلك أنه كان يعارضه في كل شهر من شهور رمضان بما اجتمع عنده من القرآن فيُحْدِثُ الله إليه من ذلك ما يشاء. ويَنْسَخُ ما يشاء، وييسر على عباده ما يشاء. فكان من تيسيره أن أمره بأن يُقرِىء كلَّ قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم.

(فالهُذليّ يقرأ (عتى حين) يريد (حتى حين)، لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها والأسدي يقرأ تِعلمون وتِعلم و(تِسود وجوه) و(ألم إعهد إليكم) والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، والآخر يقرأ (وإذا قيل لهم) (وغيض الماء) بإشمام الضمّ مع الكسر.

---

(1) وانظر البرهان ١/٢٢٧.

(و(هذه بضاعتنا رُدتْ إلينا) بإشمام الكسر مع الضم و(ما لك لا تأْمنا) بإشمام الضم مع الإدغام، وهذا لا يطوع به كل لسان[1].

(ولو أن كل فريق من هؤلاء أُمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً، لاشتدّ ذلك عليه وعظمتْ المحنةُ فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة. فأراد الله برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متسعاً في اللغات ومُتَصرفاً في الحركات كتيسيره عليهم في الدين حين أجازَ لهم على لسان رسوله ﷺ، أن يأخذوا بآختلاف العلماء من صحابته في فرائضهم وأحكامهم وصلاتهم وصيامهم وزكاتهم وحَجهم وطلاقهم وعتقهم وسائر أمور دينهم)[2].

وقد يقال: إن إنزالَ القرآن على سبعة أحرف جاء بوجوه وقراءات متعددة للقرآن الكريم، ولا يخفى ما يحتاج ذلك إلى مزيد اشتغال به لحفظ قراءاته ومعرفة وجوهه فكيف يكون في الأحرف السبعة تهوينٌ وتيسيرٌ على العرب في تلاوة القرآن الكريم. .؟

ونجيب على ذلك: بأن القرآن نزل على لغاتهم ليقرأوه بالوجه الذي يطوع له لسانهم، وتنسجم معه سليقتهم. وبذلك يحفظ كل منهم الوجه الذي يمكنه أن يتعلمه ويقرأ به. فمنْ تمام التيسير وكماله أنه لم ينزل الأمر بوجوب استيعاب الأحرف السبعة، بل يُجزىء المرءَ واحدٌ منها.

(إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فآقرأوا ما تيسر منه)[3].

---

(١) الآيات بالترتيب: المؤمنون ٥٤، والصافات ١٧٤، ١٧٨ والذاريات ٤٣، وآل عمران ١٠٦، ويس ٦٠، والبقرة ١٣، وهود ٤٤، ويوسف ٦٥، ويوسف ١١.

(٢) تأويل مشكل القرآن، ص ٣٨ ــ ٤٠، والنشر في القراءات العشر ١/٢٢ ــ ٢٣.

(٣) راجع حديث عمر وهشام رقم ٨، ص ٦٣.

وكل من هذه الأحرف كلام اللّه يُتعبد بتلاوته على حدٍّ سواء فأي حرف قرأ المرءُ به فقد قرأ كلام الله تعالى. يدل على ذلك قول جبريل عليه السلام (إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعةِ أحرفٍ فأيما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا)(١).

ثانياً ــ تيسير حفظ القرآن وتناقله:

لا يقتصر التيسير عليهم في تلاوته وفهمه وعرفانه أن نزل بألفاظ يألفونها فحسب، إنما نزل على قراءات تفيد معاني جديدة بتعديل كلمة بأخرى أو بإضافة كلمة جديدة أو بتغيير في حركات الكلمة الواحدة، فتعطي بذلك أحكاماً جديدة، أو تُوضحُ حُكماً يحتاج إلى بيان. فتوفر عليهم حفظ آيات كان يتوجب معرفتها وحفظها لو لم تنزل عوضاً عنها هذه القراءة. فمن أمثلة هذا التيسير ما يلي:

١ ــ بيان حكم من الأحكام كقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إنْ جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾(٢) وفي قراءة ابن مسعود وحمزة والكسائي ﴿فتثبتوا﴾ وهي قراءة متواترة. والتبيُّن: طلب البيان والتعرف.

والتثبت: طلب الثبات والتأني حتى يتضح الحال(٣).

٢ ــ الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين كقوله تعالى: ﴿فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾ قرىء بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة (يطهرن) ولا ريب أن صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض لأن زيادة المبنى تدل على زيادة

---

(١) راجع حديث أبي بن كعب رقم ١٠ ص ٦٩.

(٢) سورة الحجرات: الآية ٦.

(٣) روح المعاني: ١٤٥/٢٦.

المعنى. أما قراءات التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة. ومجموع القراءتين يحكم بأمرين:

أحدهما: أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر وذلك بآنقطاع الحيض.

ثانيهما: أنه لا يقربها زوجها أيضاً إلا إذا بالغت في الطهر وذلك بالاغتسال. فلا بد من الطهرين كليهما في جواز قربان النساء. وهو مذهب الشافعي ومن وافقه.

٣ ـ الدلالة على حكمين شرعيين ولكن في حالين مختلفين كقوله تعالى: في بيان الوضوء: ﴿فآغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم إلى الكعبين﴾(١).

قرىء بنصب لفظ (أرجلكم) وبجرها. فالنصب يفيد طلب غسلها لأن العطف يكون حينئذ على لفظ (وجوهكم) المنصوب وهو مغسول.

والجرُّ يفيد طلب مسحها لأن العطف حينئذ يكون على لفظ (رؤوسكم) المجرور وهو ممسوح. وقد بين الرسول ﷺ أن المسح يكون للابس الخف وأن الغَسل يجب على من لا يلبس خفاً(٢).

والأمثلة كثيرة على تيسير الله تعالى للأمة الإسلامية أمر حفظ قرآنها وتناقله والتخفيف عنها من عبء ذلك بالإيجاز والاختصار بما أنزله على الأحرف السبعة. ولهذا التيسير قيمة جُلَّى بالنسبة للعرب الأميين الذين

---

(١) سورة المائدة: الآية ٦.

(٢) النشر في القراءات العشر ١/٢٨ ـ ٢٩؛ ومناهل العرفان للزرقاني، بتصرف، ١/١٤٠ ـ ١٤١. وانظر مقدمة كتاب المباني، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

لم يعرفوا حفظ الشـرائـع قبل الإسلام. فمَن علم أحوالهم قدّر التيسيرَ حـقَّ قدره وعلم أنه من أهم حكم الأحرف السبعة. قال ابن الجزري:

(ومنها سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الأمة إذْ هو على هذه الصفة من البلاغة والوجازة، فإنه من يحفظ كلمة ذات أوجه أسهل عليه وأقرب إلى فهمه؛ وأدعى لقبوله من حفظه جُملاً من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفات، لا سيما فيما كان خطه واحداً، فإن ذلك أسهل حفظاً وأيسر لفظاً)(١).

ولم يَفُتْ مصطفى صادق الرافعي رحمه الله الإشارة إلى هذه الحكمة الجليلة من حِكم الأحرف السبعة(٢).

وبذلك يتبين أن يسر القرآن من يسر الإسلام الشائـع في تعاليمـه وأحكامه وتكاليفه ليكون في ميسور الأمة تعلمه والعمل بمقتضاه. ﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر﴾.

وقال البخاري: «باب قول الله تعالى: ﴿فآقرأوا ما تيسر منه﴾» وذكر حديث هشام بن حكيم وعمر بن الخطاب بأن الرسول ﷺ قال: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فآقرأوا ما تيسر منه).

قال ابن حجر: (والمراد بالمتيسر منه في الحديث غير المراد به في الآية. لأن المراد بالمتيسر في الآية بالنسبة للقلة والكثرة، والمراد به في الحديث بالنسبة إلى ما يستحضره القارىء من القرآن فالأول من الكمية والثاني من الكيفية)(٣).

---

(١) النشر في القراءات العشر ١/٥٢ ـ ٥٣.
(٢) إعجاز القرآن، ص ٤٧، طبعة ثالثة.
(٣) فتح الباري ١٣/٤٠٠.

ثالثاً ــ استيفاء شرط نجاح الدعوة، ونشرها:

* إن الدعوة الإسلامية خَطَتْ بحكمة بالغة نحو بثِّ القرآن في قلوب العرب وعقولهم. وإن من أهم شروط نجاح الدعوة ــ أي دعوة كانت ــ مراعاةَ أحوال المخاطبين بها وظروفهم الخاصة. بحيث تيسر لهم السبيل، وتتيح الفرصة الكافية للاستئناس بها والانسجام معها. ومن ثم التعرف على مبادئها وأفكارها.

ولا شك أن هذا لا يتم للعرب إلا بتلاوة كتاب الله لمعرفة ما فيه من أحكام. وهذا بالتالي ما يوثق صلتهم بالدعوة إلى الله، ويكون مدعاة لتبنيهم لها وعمق إيمانهم بها. ومن ثم للسعي إلى نشرها والتفاني في الدفاع عنها..

* وتستوفي الدعوة الإسلامية شرطاً هاماً من شروط النجاح، بإنزال القرآن على سبعة أحرف.

إن كتاب الله أصل الشريعة الإسلامية بل الحجة المفحمة على أنها الشريعة المنزلة من الله رب العالمين. فنشر القرآن نشر للعقيدة والشريعة. لكن نشره بين العرب منوطٌ بتمكنهم من تلاوته، وهذا لا يتحقق إلا بمراعاة لغاتهم. وقد تمَّ ذلك بإنزاله على سبعة أحرف، وهذا ما يساعد ــ إلى حد كبير ــ على نشره بين العرب أُمِيِّهم ومتعلمهم، المتفق لسانه مع قريش والمخالف لهم. وأدى بالتالي إلى نشر الإسلام بين صفوفهم.

رابعاً ــ الإيجاز والإعجاز:

أنزل الله تعالى القرآن هدايةً وإرشاداً، كما أنزله تحدياً وإعجازاً. فالبرهان على أنه كلام الله قائم فيه نابع من ذاته، لما ركبه ورتبه؛ تبارك وتعالى؛ على الوجه الذي تقصر عنه البلاغة البشرية، مهما رقت وسمت. فمن وجوه إعجازه الكثيرة هذا الإيجاز الواضح في غزارة المعنى لقلة من الكلام فلا يمكن للبشر التعبير عن مثله بهذا القدر من الكلام.

وفي إنزال القرآن على سبعة أحرف إيجاز الإيجاز وذروة الإعجاز، فتبديل لفظةٍ يُعطي حكماً جديداً يُحتاج للتعبير عنه إلى عبارة تامة كاملة أغنى عنها إنزال القرآن على سبعة أحرف.

أما الإعجاز في ذلك؛ فإن كل قراءة أُبدلت فيها كلمة بأخرى؛ أوزيدتْ فيها لفظةٌ؛ أوغُيِّر فيها بناء كلمة أوحركات إعرابها؛ فإنها تعطي مدلولاً جديداً؛ أوحكماً آخر أومعنىً مغايراً للمعنى الأول. وعلى الرغم من ذلك فإنه لم ينتج عن ذلك تنافٍ في الأحكام ولا تضادٌّ في المعاني والمدلولات.

فأي أسلوب هذا الذي تُبدَّلُ فيه كلمةٌ فتؤتي مثل تلك الثمار البلاغية اليانعة، بل أي منطيق مُفْصح أقام كلامه على ذرى الفصاحة والبلاغة يقدر بذلك على إعطاء حكم جديد ومعنى ثان في غير تضارب ولا منافاة.. !؟

بل أنىٰ له بمثل هذا التغيير الضئيل أو التبديل اليسير أن يُغني عن جملة تامة؛ محافظاً على هذا المستوى الرفيع من البلاغة والإيجاز، دون أن يطرأ على كلامه الضعفُ أو الركاكة والفساد!!؟؟ وهذا من بديع حِكَمِ إنزال القرآن على سبعة أحرف «لما في ذلك من نهاية البلاغة وكمالِ الإعجاز وغاية الاختصار، وجمالِ الإيجاز، إذْ كلُّ قراءةٍ بمنزلة الآية، إذْ كانَ تنوع اللفظ بكلمة يقوم مُقام آيات. ولو جُعلت دلالة كل لفظ آيةً على حدتها، لم يَخْفَ ما كان في ذلك من التطويل»(١).

إن الفصيح البارع ليعجز عن ذلك حتى في مجال التعبير عن الخلجات النفسية والأحاسيس الوجدانية والصور الخيالية. فكيف به في تشريع أحكام تنتظم بها حياة البشر ومعاملاتهم؟.

لقد بَيَّنَ الأديبُ المبدع مصطفى صادق الرافعي ـ رحمه الله ـ أن هذه

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/٥٢.

حكمة رائعة «تلحق بمعاني الإعجاز، وهي أنْ تكونَ الألفاظُ في اختلافِ بعض صورها مما يتهيأُ معه استنباط حكم أو تحقيق معنى من معاني الشريعة. ولذا كانت القراءات من حجة الفقهاء في الاستنباط والاجتهاد، وهذا المعنى مما انفرد به القرآن الكريم. ثم هو مما لا يستطيعه لغويٌ أو بياني في تصوير خيال فضلاً عن تقرير شريعة»(١).

خامساً ــ البرهان على أن القرآن وحيٌ من الله تعالى:

إن هذه الأحرف الكثيرة والقراءات العديدة متسقة، بعضُها يؤيد بعضاً من غير اختلاف مُؤدٍ إلى تضادٍ في المعاني والدلائل؛ أو تنافٍ في الأحكام والأوامر. وهذا يبرهن على أن القرآن الكريم من لدن حكيم خبير ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾(٢).

فالطبيعة البشرية مبنية على النقص والخطأ لا عصمة لها عن ذلك. فالقدرة الإنسانية أدنى بكثير من الإتيان بقراءات كثيرة لكتاب واحد تؤدي مثل الأغراض التي تُؤديها القراءاتُ المنزلة ضمن سبع لغات عربية. بل هي أضعف من أن تتخلص من النقائض والتناقضات. فبراءة القرآن من ذلك كله على الرغم من كثرة الأحرف والقراءات التي نزل عليها دليل ساطع على أنه كلام الله الذي لا يُعجزه شيء في الأرض ولا في السماء؛ وبرهانٌ قطعي على صدق محمد ﷺ. فلا يخفى ما في إنزال القرآن على سبعة أحرف «من عظيم البرهان وواضح الدلالة؛ إذْ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد؛ ولا تناقض ولا تخالف، بل كله يُصدق بعضه بعضاً، ويُبيِّنُ بعضُه بعضاً، ويشهدُ بعضه لبعض على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذاك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع على صدق ما جاء به ﷺ»(٣).

---

(١) إعجاز القرآن، ص ٤٧.

(٢) سورة النساء: الآية ٨٢.

(٣) النشر في القراءات العشر ٥٢/١.

سادساً ــ توحيدُ لغات العرب:

نزل القرآن بلسان قريش أولاً، ثم أُنزلت الحروف لِتُسهِّلَ تلاوتَهُ للعرب قاطبة على اختلاف لغاتهم. لأن الحروف قد راعت تفاوت اللغات في الألفاظ التي يُحرج العربَ النطقُ بها على قرشيتها. فحصل بذلك التخفيف عنهم، كما أدى بالتالي إلى تعليمهم قسماً كبيراً من لغة قريش، إذْ تضمنته العرضةُ الأخيرة التي لاقتْ إقبال جُلِّ المسلمين عليها، لكونها آخر ما عارض به جبريل رسول الله ﷺ. فعليها استقرت قراءة القرآن وانتظمتْ آياته وسوره، لذا كتب عثمان بها فيما بعد المصاحف للأمصار الإسلامية.

فما ذاع في أرجاء الجزيرة من القرآن، شاع التعبير بما تضمنه من ألفاظ على كل لسان، فكان قدراً مشتركاً بين كافة القبائل، تُعبِّرُ به في غُدوها ورواحها، وتُـؤثر التكلم به على غيره. فحصلتْ الأمةُ من ذلك على عنصر من أهم مقوماتها ومكوناتها، ألا وهو وحدة اللغة، إذْ خفتْ حِدّةُ خلافات اللغات واللهجات وآذنت بالزوال.

فإنزال القرآن على سبعة أحرف مرحلة هامة أَسهمتْ كثيراً في تحطيم الحواجز اللغوية بين العرب. بل أدتْ في خاتمة المـطاف ــ بعد كتـابة مصاحف عثمان على العرضة الأخيرة ــ إلى وحدة اللسان العربـي.

سابعاً ــ الأحرف السبعة خصيصة لأمة محمد ﷺ:

إنَّ من حِكَم إنزال القرآن على سبعة أحرف ما يتعلق بالأُمة التي جَهدتْ في حفظه جَهدها وفي فهمه غاية ما في وسعها، وبذلتْ في نقله بدقة وأمانة كامل عنايتها. فمن حِكَمه إعظام أجر الأُمة وبيان فضلها وادّخار منقبة عظيمة لها. فَصَّلَ الإمامُ ابن الجزري هذه الحكم بقوله:

«ومنها إعظام أُجور هذه الأمة من حيث إنهم يُفرغون جُهدهم ليبلغوا

قصدهم في تتبع معاني ذلك واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ، واستخراج كمين أسراره وخَفيّ إشاراته، وإنعامهم النظر وإمعانهم الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح، والتفصيل بقدر ما يبلغ غاية علمهم، ويصل إليه نهاية فهمهم ﴿فآستجاب لهم ربهم أني لا أُضيعُ عملَ عاملٍ منكم من ذكر أو أنثى﴾(١) والأجر على قدر المشقة.

«ومنها بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم، من حيث تلقيهم كتابَ ربهم هذا التلقي، وإقبالهم عليه، والبحث عن لفظةٍ لفظة، والكشف عن صيغة صيغة، وبيان صوابه، وبيان تصحيحه، وإتقان تجويده، حتى حموه من خلل التحريف، وحفظوه من الطغيان والتطفيف، فلم يهملوا تحريكاً ولا تسكيناً، ولا تفخيماً ولا ترقيقاً، حتى ضبطوا مقادير المَدَّات وتفاوت الإمالات، وميزوا بين الحروف بالصفات، مما لم يهتد إليه فكر أمة من الأمم، ولا يوصل إليه إلا بإلهام بارىء النسم.

«ومنها ما ادخره الله من المنقبة العظيمة، والنعمة الجليلة الجسيمة لهذه الأمة الشريفة من إسنادها كتاب ربها، واتصال هذا السبب الإلهي بسببها خصيصة الله تعالى هذه الأمة المحمدية، وإعظاماً لقدر أهل هذه الملة الحنيفية. وكلّ قارىء يوصل حروفه بالنقل إلى أصله، ويرفع ارتياب الملحد قطعاً بوصله، فلو لم يكن من الفوائد إلا هذه الفائدة الجليلة لَكَفتْ، ولو لم يكن من الخصائص إلا هذه الخصيصة النبيلة لَوفَّتْ»(٢).

ثامناً ـ الأحرف السبعة مزية للقرآن على الكتب السماوية:

أنزل الله القرآن على عدة لغات بأيها تلاه التالي كان قارئاً كلام الله لا مترجماً له. قال الطبري في شرح حديث الأحرف السبعة:

«ومعنى ذلك كله، الخبر منه ﷺ عما خَصَّهُ اللَّهُ به وأمته من الفضيلة

(١) سور آل عمران: الآية ١٩٥.

(٢) النشر في القراءات العشر ١/٥٢ ـ ٥٣.

والكرامة التي لم يُـؤْتها أحداً في تنزيله. وذلك أن كلَّ كتاب تقدم كتابنَا نزولُه على نبـي من أنبياء الله؛ صلوات الله عليهم؛ فإنما نزل بلسان واحد، متى حُول إلى غير اللسان الذي نزل به، كان ذلك له ترجمةً وتفسيراً لا تلاوة له على ما أنزله الله.

«وأُنزل كتابنا بألسن سبعة، بأي تلك الألسن السبعة تلاه التالي، كان له تالياً على ما أنزله الله لا مترجماً ولا مفسراً، حتى يحوله عن تلك الألسن السبعة إلى غيرها، فيصير فاعل ذلك حينئذ ــ إذا أصاب معناه ــ مترجماً له، كما كان التالي لبعض الكتب التي أنزلها الله بلسان واحد ــ إذا تلاه بغير اللسان الذي نزل به ــ له مترجماً، لا تالياً على ما أنزله الله به. فذلك معنى قول النبـي ﷺ: (كان الكتاب الأول، نزل على حرف واحد، ونزل القرآن على سبعة أحرف)»[(١)].

لقد استهوى القرآن أفئدة العرب وقلوبَهم، وجَمَعَهم عليه منذ عهدهم الأول به، لذلك استأثر القرآن وقراءاته بجهود الحفاظ المسلمين، التي بُذلت للعناية به وصيانته من التحريف والتغيير على مرّ العصور بما لا نظير له من الأساليب الدقيقة في الحفظ والصيانة؛ بما لم يتهيأ نحوه لكتاب من الكتب السماوية. قال العلامة ابن الجزري في بيان حكم الأحرف السبعة:

«ومنها ظهور سر الله تعالى في توليه حفظ كتابه العزيز وصيانة كلامه المنزل بأوفى البيان والتمييز، فإن الله تعالى لم يُخل عصراً من الأعصار؛ ولوْ في قطر من الأقطار؛ من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله تعالى وإتقان حروفه ورواياته، وتصحيح وجوهه وقراءاته، يكون وجوده سبباً لوجود هذا السبب القويم على ممر الدهور؛ وبقاؤه دليلاً على بقاء القرآن العظيم في المصاحف والصدور»[(٢)].

---

(١) تفسير الطبري ١/٧٠ ــ ٧١.

(٢) النشر في القراءات العشر ١/٥٣ ــ ٥٤.

الفصل السادس

الأحرف السبعة بالتوقيف

هل نزلت الأحرف بالتوقيف في التلاوة أم بالتفويض والاجتهاد!؟

أنزل الله القرآن على سبعة أحرف ليُيسر على العرب تلاوته؛ لما كانوا عليه من اختلاف في لغاتهم. فهل أباح لهم أن يقرؤوه بلغاتهم، كلٌّ حسب اعتياده وائتلافه من غير توقيف الوحي؟ أو أوجب عليهم أن يقرأوا بالتلقي عن رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى..؟

إن الأحاديثَ المأثورة عن رسول الله ﷺ في الأحرف السبعة بعضها يدل على التوقيف، وبعضها الآخر يوهم ظاهره الاجتهاد.

أحاديث تدل على أن الأَحرف توقيفية:

إن الخلاف الذي جرىٰ بين الصحابة رضوان الله عليهم ليعطينا صورةً صحيحة عن موقفهم من تلاوة القرآن؛ وبالتالي عن الأحرف السبعة..

فهذا عمر بن الخطاب ينكر على هشام بن حكيم تلاوته بقوله: «مَنْ أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ. قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. فقلت له: كذبت. أقرأنيها على غير ما قرأت. فآنطلقتُ به أقوده إلى رسول الله ﷺ. فقلتُ: إني سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تُقرئنيها. فقال: أرسله. اقرأ يا هشام، فقرأ القراءة التي سمعته.

فقال رسول الله ﷺ: **كذلك أُنزلت**، ثم قال: اقرأ يا عمر.

فقرأت التي أقرأني. فقال: **كذلكَ أُنزلت. إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فآقرأوا ما تيسر منه**»[1].

لقد دلَّ الحوار بين عمر وهشام أن كليْهما تلقىٰ القرآنَ عن الرسولِ الكريمِ ﷺ «**أقرأنيها رسول الله ﷺ**».

كما دلَّ الحوار بين أُبي بن كعب والرجل الذي قرأ في المسجد على أنهما تلقيا ما تليا عن النبي عليه الصلاة والسلام: (قال أُبي بن كعب: سمعتُ رجلاً يقرأ، فقلتُ مَنْ أقرأك.. فقال: رسول الله ﷺ. فقلت: انطلقْ إليه. فأتيتُ النبي ﷺ. فقلتُ: استقرىء هذا. فقال: اقرأ، فقرأ. فقال: أحسنتَ فقلتُ له: أولم تُقرئني كذا وكذا.. قال: بلىٰ وأنت قد أحسنت..)[2].

وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يستفسر من أُبيّ بن كعب عن القراءة التي نُسبت إليه، فيجيبه أُبيّ فيما رواه الحاكم: «**تلقيتها من رسول الله ﷺ**. قال عمر: **أنت تلقيتها من رسول الله ﷺ!؟** قال: نعم، **أنا تلقيتها من رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات..**» الحديث[3].

فهذه الأحاديث وأمثالها دلَّتْ بوضوح تام على حرص الصحابة رضي الله عنهم على تلاوة القرآن كما شافههم به رسول الله عليه أفضل الصلاة والتسليم. لقد حافظوا على حرفية التنزيل ودقائق هيئات تلاوته، ولم يرتضوا بقراءة الرسول بديلاً، لذلك أنكر بعضهم على بعض تلاوته ما لم يسمعه ويعهده من رسول الله ﷺ.

---

(١) راجع حديث عمر وهشام رقم ٨ ص ٦٣.
(٢) راجع الحديث رقم ١١، ص ٧٤.
(٣) راجع الحديث رقم ٢٨، ص ١٠٢.

فتلاوة كل منهم لم تكن عن هوى ولا عن اجتهاد؛ بل عن توقيف من رسول الله ﷺ. وكل ما جرى بينهم دليلٌ على أنهم آلتزموا تلقي الأحرف من الرسول ﷺ، واكتفوا بتلاوته فقط من غير تحول إلى غيرها مما يصح في اللغات العربية.

قال النووي: «وفي هذا بيان ما كانوا عليه من الاعتناء بالقرآن؛ والذبّ عنه؛ والمحافظة على لفظه كما سمعوه من غير عدول إلى ما تُجوِّزه العربية»[1].

وكما اعتمد الصحابة قراءة الرسول ﷺ وحدها. فإن الرسول ﷺ قد اعتمد على الوحي في كل أنماط تلاوته للقرآن. فلم يَدْخلها شيءٌ من عمل الرسول واجتهاده، بل نزل الوحي بها جميعاً بذلك، قال لكل من المختلفين (كذلك أُنْزلتْ) وما كان للرسول ــ وهو مبلغ عن ربه ــ أن يعمد إلى تغيير كلام الله وفق رأيه وهواه ﴿وما ينطق عن الهوى إنْ هو إلا وحيٌ يوحى﴾[2].

لذلك فإن مصدر الأحرف السبعة إلهي. قال ﷺ:

(إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فآقرأوا ما تيسر منه).

(إن الله يأمرك أن تقرأ أُمتك القرآن على سبعة أحرف. فأيُّما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا) ونتيجة ذلك كله:

أن تلاوة القرآن وطريقة أدائه توقيفية لا خيار فيها لأحد من الناس.

أحاديث يوهم ظاهرها أنَّ الأَحرفَ اجتهادية:

عن أبي بكرة رضي الله عنه أن جبريل عليه السلام قال: يا محمد

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٦/٩٩، المطبعة المصرية الأزهرية، سنة ١٣٤٧هـ ــ ١٩٢٩م.

(٢) سورة النجم: الآيتان ٣ ــ ٤.

اقرأ القرآن على حرف. قال ميكائيل عليه السلام: استزده، فاستزاده. قال: اقرأه على حرفين. قال ميكائيل: استزده، فاستزاده حتى بلـغ سبعة أحرف. قال: كل شاف كاف ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب. نحو قولك: تعالى وأقبل وهلم وآذهب وأسرع وأعجل.

(رواه الطبري والطبراني والإمام أحمد واللفظ له)[1].

عـــن أُبـــي بـــن كعب قال: قرأت آية وقرأ ابن مسعود خلافَها، فأتيتُ النبـيَّ ﷺ، فقلت: ألم تُقرئني آية كذا وكذا!؟ قال: بلى، فقال ابن مسعود: ألم تقرئنيها كذا وكذا!؟ فقال: بلى، كلاكما محسن مجمل. قال: فقلت له. فضرب صدري. فقال: يا أُبـي بن كعب إني أُقرئت القرآن فقيل لي: على حرف أوْ على حرفين: قال: فقال الملك الذي معي على حرفين فقلت: على حرفين، فقال: على حرفين أو على ثلاثة. فقال الملك الذي معي: على ثلاثة. فقلت: على ثلاثة حتى بلـغ سبعة أحرف ليس منها إلا شاف كاف. إنْ قلتَ غفوراً رحيماً أو قلتَ سميعاً عليماً أو عليماً سميعاً فالله كذلك. ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب.

(رواه أبو داود والإمام أحمد واللفظ له)[2].

عن أبـي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف. فآقرأوا ولا حرج، ولا تختموا ذكر رحمة بعذاب ولا ذكر عذاب برحمة.

(رواه الطبري)[3].

---

(١) راجـع الحديث (١٤)، ص ٨٦.

(٢) راجـع الحديث (١٦)، ص ٨٧.

(٣) راجـع الحديث (١٧)، ص ٨٨.

لعل قارىء هذه الأحاديث يفهم من ظاهرها ـ لأول وهلة ـ أن للمرء الخيار في تلاوة القرآن بأن يبدل الكلمة بمرادفها، أو نحو ذلك من التصرف في كلم القرآن وعبارته.. على أن لا يغير تصرفه من المعنى القرآني الأصيل تغييراً يؤدي إلى التناقض.

لكن المتأمل للأحاديث يدرك أنها لا تمنح القارىء حق التصرف في ألفاظ القرآن أو تركيبه. **لأن الأحاديث أفادت أن الأحرف السبعة منزلة من عند الله تعالى، فكلها كلام الله تعالى لا يجوز فيها التبديل والتغيير**. لكن القراءة بها لا تؤدي بكم إلى أن تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذِكرَ عذاب برحمة. لأن الأحرف منسجمة متناسقة لا تؤدي إلى التناقض أو التضاد. فآقرأوا بها ولا حرج فهي كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا خلفه فآطمئنوا إلى تلاوتها إذْ لا داعي للتوهم أو التشكك..[1].

وذهب القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني في فهم الأحاديث إلى غير ما تأولناه إذ أعقب حديث أُبـيّ بن كعب بقوله:

(وهذه أيضاً سبعة غير السبعة التي هي وجوه وطرائق، وغير السبعة التي هي قراءات، ووسَّـع فيها، وإنما هي سبعة أوجه من أسماء الله تعالى.. وإذا ثبتتْ هذه الرواية حُمل على أن هذا كان مطلقاً، ثم نُسـخ فلا يجوز للناس أن يبدلوا أسماء الله في موضـع بغيره مما يوافق معناه أو يخالفه)[2].

وأكدَّ النووي حُرمةَ تغييرِ ألفاظ القرآن، فقال عن معنى الأحرف السبعة:

(وقول من قال المراد خواتيم الآي، فيجعل مكان غفور رحيم؛ سميـع بصير؛ فاسدٌ أيضاً للإجماع على منـع تغيير القرآن للناس..)[3].

---

(١) راجـع فصل «لا تضارب في القراءة بالأحرف»، ص ٨٤ ــ ٩١.

(٢) مقدمة ابن عطية، ص ٢٦٦ ــ ٢٦٧؛ وتفسير القرطبـي ٤٣/١.

(٣) شرح النووي على صحيـح مسلم، باب الأحرف السبعة ١٠٢/٦.

ولقد رأينا أن هذه الأحاديث لا تُحدد معنى الأحرف السبعة، واتجه العلماء المحققون في فهمها اتجاهين:

أولاً ــ أنها أمثلة ضربها الرسول ﷺ لِيُوضح الأحرف السبعة ويبين انسجامها وبراءتها من التنافي والتضادّ. قال ابن عبد البر:

(إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها معان متفق مفهومها مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافاً ينفيه ويضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده)[1].

ثانياً ــ أن المراد منها كما أفاد الصحابي المقرىء الجليل عبد الله بن مسعود أن القارىء لا يكون آثماً ــ ولا تكون صلاته بالتالي باطلة ــ إذا أَدخل دون عمد بعض سورة في سورة أخرى دون أن يختم آية رحمة بآية عذاب أو آية عذاب بآية رحمة.[2] وصرح بذلك الإمام البيهقي فقال:

«أما الأخبار التي وردت في إجازة قراءة «غفور رحيم» بدل «عليم حكيم» فلأنَّ جميعَ ذلك مما نزل به الوحي، فإذا قرأ ذلك في غير موضعه فكأنه قرأ آية من سورة؛ وآية من سورة أخرى، فلا يأْثم بقراءتها كذلك، ما لم يختم آية عذاب بآية رحمة، ولا آية رحمة بآية عذاب»[3].

آراءُ العلماء في التوقيف بالأحرف أو الاجتهاد:

ارتأى بعض العلماء أن الله تعالى قد أباح بالأحرف السبعة للعرب أن

---

(١) البرهان في علوم القرآن ١/٢٢١.
(٢) راجع النص، ص ٩٠.
(٣) المرشد الوجيز، ص ٨٨ ــ ٨٩.

يقرأوا على نسقها القرآن فيما تختلف فيه لغاتهم. قال في مقدمة كتاب المباني(١):

(ذكر أبو حاتم السجستاني: أنه سمع حترش بن ثمال، وهو عربي فصيح يقول في خطبته: الحمد لله إحمده وإستعينه، وإتوكل عليه، فيكسر الألفات كلها. وأكثر العرب يجعلون القاف تقارب الكاف في السماع، ورأيت غير واحد منهم يجعل الجيم كلها تقارب الباء ضرباً من المقاربة، وهؤلاء لو أُخذوا بما يخالف عادتهم لتعسَّر ذلك عليهم، فيسر الله عليهم بلطفه ليقرأ كل فريق منهم بما هو عادته. وليس لغيرهم أن يسلكَ في القراءة مسلكهم، ولكن يلزم التلاوة المنقولة عن رسول الله ﷺ. وكان هذا التيسير من الله تعالى، بأن أنزل القرآن ليكون على سبعة أحرف أي على سبعة أوجه تتخالف بها لغات العرب وعاداتهم، ليكون ذلك دليلاً على أن ما يجري ذلك المجرى مما يخرج إليه الغالط ليس فيه إثم ولا حرج. وذلك ما يجري مجراه فما تجر إليه طباع من نشأ على لغة تخالف ظاهر التلاوة لم تلزمه فيه لائمة).

قال صاحب كتاب المباني(٢) نقلاً عن أبي حاتم السجستاني:

(فهذه الوجوه السبعة التي بها اختلفت لغات العرب أنزل الله بآختلافها القرآن متفرقاً فيه، ليعلم بذلك أن من نزل عن ظاهر التلاوة بمثله، أو من تعذر عليه ترك عادته فخرج إلى نحو ما قد نزل به، فليس ملوماً فيه ولا معاقباً عليه، وكل ذلك إذا كان فيما لم (تختلف فيه المعاني).

ومما سبق يتبين أن حرية القراءة ــ في رأي من أباحها ــ إنما تجوز عنده ضمن حدود وشروط:

---

(١) مقدمة كتاب المباني، ص ٢٢١.
(٢) مقدمة كتاب المباني، ص ٢٢٨ ــ ٢٢٩.

١ ــ أن يكون ذلك في المجال الذي تختلف فيه لغات العرب.

٢ ــ أن يتعذر على المرء ترك عادته والقراءة بالمأثور عن رسول الله ﷺ، فيخرج إلى نحو ما قد نزل به القرآن، مما يجره إليه طبعه في لغة قبيلته.

٣ ــ أن يكون ذلك فيما لا تختلف فيه المعاني.

وبناء عليه: فإنه يحرم على غيرهم أن يسير على نهجهم في تلاوة القرآن، بل يجب على من لم تتحقق فيه الشروط أنْ يلتزم التلاوة المنزلة على النبـي عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه أجمعين.

نستنتج من ذلك أن القراءة بنحو ما نزل غير جائزة ــ في رأي مَنْ أباحها ــ **إلا لطوائف قليلة من أبناء القبائل العربية، وإنما جاز لهم ذلك للضرورة.**

وقد وقفنا ــ أخيراً ــ على تحقيق أقوال القائلين بإباحة القراءة بالمرادف، لدى الشيخ محمد بخيت المطيعي، فوجدناه قريباً مما وفقنا الله إليه. لقد ذكر الشيخ بخيت أن الطحاوي والباقلاني وابن عبد البر وآخرين يرون أن القراءة بالمرادف كانت رخصة، لما كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد. ثم نسخت هذه الرخصة بزوال العذر[1]. ويظهر لك أنّ هذا حكم آخر غير تنزيل القرآن على سبعة أحرف، فهو يماثل حكم من لم يستطع الصلاة قائماً... والله أعلم.

وهذا يعني أن من استبدل لفظاً من القرآن بلفظ أفصح منه ــ في زعمه ــ فقد ارتكب إثماً مبيناً لتحريفه كلام الله تعالى. خلافاً لجماعة منهم الزمخشري، حيث ظنوا أن القراءات اجتهادية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء[2].

(١) الكلمات الحسان في الحروف السبعة؛ وجمع القرآن، ص ٥٥، محمد بخيت المطيعي، المطبعة الخيرية للخشاب، القاهرة سنة ١٣٢٣هـ.

(٢) البرهان ١/ ٣٢١.

وقد استدلوا بآثار غير مسلم بصحتها. من ذلك:

ما روى عن همام بن الحارث أن أبا الدرداء كان يعلم رجلاً [س٤٤: آ٤٤] (طعام الأثيم) فقال الرجل (طعام اليتيم) وكرره عشرين مرة. فقال: قل (طعام الفاجر). ورُوي نحوه عن ابن مسعود رضي الله عنه(١).

قال صاحب المباني(٢): «لقد روى الابتلاء بهذا العجمي لأبي الدرداء ولأبي بن كعب، ولعبد الله بن مسعود في هذه الكلمة الواحدة والأقرب أن يكون هذا الابتلاء لهم في تارات مختلفة مع أنفس متغايرة. وذلك أن حرف ثاء مما يكثر تعذره على العجمي حتى يبدل بها حرف تاء. وسورة الدخان [س٤٤] هي التي يرغب في حفظها الأُميون والنساء، وأهل البلادة لما يذكر من فضل من قرأها، فلذلك كثرت البلوى في هذه الكلمة الخاصة».

أقول: الأحرى بالصواب أن نحكم على الحديث بأنه مضطرب فهو ضعيف. وإن الآثار التي عولوا عليها؛ إن صح منها شيء فليس يدل على حرية القراءة وإباحتها للمرء حسب مزاجه. وذلك لدخول الاحتمالات على هذه الآثار:

١ ــ أن تكون القراءات الواردة فيها مما نُسخ قبل وفاة رسول الله ﷺ.

٢ ــ أن تكون من التفسير الذي أدرجه بعضهم في مصحفه في أول الأمر لبيان المعنى، واستجاز فعل ذلك لنفسه لأنه كان محققاً نص القرآن عما سواه. ثم آلتبس الأمر على من تلقى منه. فآستقر الأمر في عهد عثمان على تجريد المصحف عما ليس بقرآن ــ كما سنبين ذلك فيما بعد إن شاء الله.

٣ ــ أن يكون أصل القراءة لفظاً ذكره المقرىء للمتعلم تقريباً إلى

(١) مقدمة كتاب المباني، ص ٢٢٩.

(٢) مقدمة كتاب المباني، ص ٢٣٠.

ذهنه، فذكره كتفسيرٍ للفظ القرآن، ولم يجعله بديلاً عن لفظ القرآن نفسه. وقد ذهب الإمام أبو بكر ابن الأنباري والقرطبي[1] والفخر الرازي[2] إلى هذا التعليل الأخير للأثر المذكور آنفاً عن أبي الدرداء، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، في تلقين الأعجمي للقرآن.

والمعلمون البارعون في تعليم تلاوة القرآن في زماننا يفعلون مثل هذا أحياناً لمن تعسر عليه من أبنائنا تلاوة لفظٍ على وجهه أو ٱلتباسه بغيره. فإنهم يفسرونه له ليتميز بمعناه عما سواه فيتمكن المتعلم من أدائه على وجهه.

أقول: وإني شخصياً قد لجأت إلى هذا التصرف الأخير في حياتي التعليمية.

وبهذا يتبين لك أنه حتى في حال التسليم جدلاً بصحة الإسناد والبعد عن تلك الاحتمالات في تلك الآثار فإن ذلك لا يثبت قرآنيتها، لعدم تواترها كما أسلفت.

وأما ما يكتنفه الاحتمال منها، فإن ما قام به الاحتمال بطل به الاستدلال، وانحل بذلك الإشكال، والحمد لله رب العالمين.

ولذلك فإن الإمام مالك ــ عليه رحمة الله ــ على الرغم من عدم إنكاره ما أُثر عن ابن مسعود فإنه قال فيمن قرأ في صلاة بقراءته أو بقراءة غيره من الصحابة مما يخالف المصحف: لم يصل وراءه! وهذا يفيد أنَّ مالكاً ــ رحمه الله ــ **لا يحكم بثبوت قرآنية ما يخالف خط المصحف. وإليه ذهب جميع الأئمة والمحققين**. لأن هذه القراءات المخالفة لمصحف عثمان رضي الله عنه ليستْ صادرة عن هوى أو اجتهاد، إنما هي منقولة عن رسول الله ﷺ.

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٦/١٤٩.
(٢) التفسير الكبير ٨/٣٣٧.

لكن من طرق غير متواترة، لذلك فإنها إن صح إسنادها؛ لا يجوز إنكارها؛ كما لا تجوز الصلاة بها، لعدم التيقن من قرآنيتها.

قال أبو عمر بن عبد البر: (معناه عندي أن يُقرأ به في غير الصلاة، وإنما لم تجز القراءة به في الصلاة، لأن ما عدا مصحف عثمان لا يُقطع عليه. وإنما يجري مُجرىٰ خبر الآحاد، لكنه لا يقدم أحد على القطع في ردّه)(١).

أما الذين فهموا إباحة القرآن للعرب أن يقرأوه بلغاتهم فإنهم لم يقدموا دليلاً ثابتاً واضحاً في الدلالة على ما يقولون. لذلك استدرك عليهم المحققون من أهل العلم وردّوا عليهم مزاعمهم.

«نقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال: نزل القرآن أولاً بلسان قريش ومَنْ جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أُبيح للعرب أن يقرأوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغته إلى لغة أخرى للمشقة؛ ولما كان فيهم من الحمية؛ ولطلب تسهيل فهم المراد، كل ذلك مع اتفاق المعنى وعلى هذا يتنزل اختلافهم في القراءة كما تقدم وتصويب رسول الله ﷺ كلاً منهم»(٢).

وهكذا ترى أن صاحب هذا الرأي لم يقدم دليلاً على إباحة قراءة القرآن بلغات العرب.. سوى أن الصحابة اختلفوا في القراءة واحتكموا إلى الرسول الكريم ﷺ فصوَّبَ كلاً منهم، أي عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، وأُبي بن كعب وعبد الله بن مسعود. وليس هذا بدليل على ما ذهب إليه لأن

---

(١) البرهان ١/٢٢٢.
(٢) فتح الباري ٩/٢٢.

كلاً من هؤلاء الصحابة إنما احتج لقراءته بأن الرسول ﷺ أقرأه إياها. لذلك استدرك ابن حجر على هذا القائل فقال:

«وتتمة ذلك أن يُقال إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، أي أن كل أحد يُغير الكلمة بمرادفها في لغته. بل المراعىٰ في ذلك السماع من النبي ﷺ ويشير إلى ذلك قول كلٍ من عمر وهشام في حديث الباب: أقرأني النبي ﷺ»(١).

أما ما نقل عن بعض الصحابة رضي الله عنهم بأنهم قرأوا من لغات العرب، فقلَّما يصح منه شيء، وما صحَّ لم يكنْ فيه دليل واضح على أنهم قرأوا ما قرأوا من عند أنفسهم دون تلقٍ من الرسول ﷺ.

قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر: «وفي سنن أبي داود أن عمر كتب إلى ابن مسعود: أما بعد، فإن الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرىء الناس، بلغة قريش، ولا تُقرئهم بلغة هذيل.

«ويحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار، [لا أن](٢) ما قرأ به ابن مسعود لا يجوز... وإذا أبيح لنا قراءته على كل ما أُنزل فجائز الاختيار فيما أُنزل عندي، والله أعلم»(٣).

وفي رأينا أن نهيَ عمر رضي الله عنه ليس لحرمة القراءة بما قرأ به ابن مسعود. ولو كان يعلم عدم سماعه نحوها من رسول الله ﷺ لَحَاكَمَهُ عليها بتهمة تحريف كلام الله تعالى. خاصة وأنه صاحب المواقف الشديدة في هذه الناحية في حياة رسول الله ﷺ مع هشام بن حكيم، وبعدها مع أُبيّ بن

---

(١) فتح الباري ٩/٢٢.
(٢) في المطبوع: «لأن» وهو تصحيف. والصواب كما أثبتناه. انظر فتح الباري ٩/٢٢.
(٣) المرشد الوجيز، ص ١٠١.

كعب. لكن قراءة (عتى) ليست من المرادف، إنما هي لغة هذيل بالتلفظ بـ (حتى) ذاتها، فأمر عمر أن يقرىء الناس بلغة قريش لأن بها نزل القرآن أصلاً، قبل تنزله على الأحرف السبعة بمراعاة أشهر لغات العرب.

أما ابن مسعود فإنه كان يقرىء بالعراق مَنْ ليسوا عرباً، فلا داعي لتركه التنزل الأول بلسان قريش قوم رسول الله ﷺ، وقد تنزلت به العرضة الأخيرة للقرآن.

وهذه فطنة عظيمة من الخليفة الثاني، لو التزمها جميع القراء في بلاد العجم لما حصل بينهم من الفتن والخلاف ما حصل في عهد عثمان كما سنذكره قريباً. فهذه العزمة من أمير المؤمنين على ابن مسعود خطوة هامة لتحقيق وحدة اللسان بين أبناء الملة الواحدة. والقضاء على ما كان شائعاً من فوارق لغوية بين أبناء جزيرة العرب قضاءً تاماً في مهدها بأرض الجزيرة، وذلك بالحيلولة دون نشرها، وبالسعي لنشر لسان واحد مفضل شرعاً. قال أبو شامة:

«وأما من أراد من غير العرب حفظه فالمختار له أن يقرأه على لسان قريش، وهذا إن شاء الله تعالى هو الذي كتب فيه عمر إلى ابن مسعود رضي الله عنهما: «أقرىء الناس بلغة قريش»، لأن جميع لغات العرب بالنسبة إلى غير العربي مستوية في التعسر عليه، فإذاً لا بد من واحدة منها، فلغة النبي ﷺ أولى له، وإنْ أُقرىء بغيرها من لغات العرب، فجائز فيما لم يخالف خط المصحف وأما العربي المجبول على لغة فلا يكلف لغة قريش لتعسرها عليه»(١).

أقول: فأنت ترى أن العربي المجبول من غير قريش لا يُكلَّف التلاوة

---

(١) المرشد الوجيز، ص ١٠٢.

بلسانها، لما في ذلك من حرج عليه، كما دلَّ حديث أُبيّ بن كعب بقوله ﷺ: «هوِّنْ على أمتي». وقوله: «إن أمتى لا تطيق ذلك». وكما دلت على ذلك أحاديث أخرى كثيرة. فأنزل الله القرآن على سبعة أحرف تيسيراً لجمهرة العرب المطبوعين على غير لغة قريش. فلكل منهم حق اختيار الأسهل على لسانه مما أوحاه الله على رسوله من الأحرف السبعة.

أما غير هؤلاء فجميع الأحرف بالنسبة إليهم سواء، فالأَوْلى بهم أن يتعلموا ما كان عليه القرآن معظم عهد النبوة وكانت به العرضة الأخيرة، وهو لسان قريش؛ لسان خاتم المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

تمحيص القول في التوقيف والاجتهاد

إن تأمل أحاديث إنزال القرآن على سبعة أحرف ــ وهي متواترة كما بينا ــ يكشف من دلالاتها **أن القراءة بالأحرف السبعة توقيفية وليست اجتهادية**. كما أن القراءات المأثورة المتداولة في أيامنا هذه لها أسانيد، ومَن تتبع أسانيدها وعرف قوة ضبط رجالها عَلِمَ أنها توقيفية منقولة عن الرسول عليه الصلاة والسلام، وتلقاها الرسول من جبريل عليه السلام إذْ عارضه بها. فأقرأ بعضاً من الصحابة بعَرْضةٍ وآخرين بعرضةٍ أخرى حسب مقتضى الحال. والناظر في أقوال علماء السلف والخلف يدرك أنهم مجمعون على أن الأحرف والقراءات توقيفية لا مجال فيها للتفويض والاجتهاد قال ابن عطية في مقدمة تفسيره: (1)

«فأباح الله لنبيه هذه الحروف السبعة، وعارضه بها جبريل في عرضاته على الوجه الذي فيه الإعجاز وجودةُ الوصف، ولم تقع الإباحة في قوله عليه السلام:

(1) مقدمة تفسير ابن عطية، ص ٢٧١ ــ ٢٧٢؛ والمحرر الوجيز ١/ ٢٩ ــ ٣٠.

«فاقرأوا ما تيسر منه» بأن يكون كل واحد من الصحابة إذا أراد أن يُبدل اللفظة من بعض هذه اللغات جعلها من تلقاء نفسه. ولو كان هذا لذهب إعجاز القرآن؛ وكان معَرَّضاً أن يُبَدَّل هذا وهذا، حتى يكون غير الذي نزل من عند الله. وإنما وقعت الإباحة في الحروف السبعة للنبي عليه السلام ليُوسعَ بها على أمته فقرأ مرة لأُبيّ بما عارضه به جبريل، ومرةً لابن مسعود بما عارضه به أيضاً.

«وفي صحيح البخاري عن النبي عليه السلام قال: (أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزلْ أستزيدُهُ ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف) وعلى هذا تجيء قراءةُ عمر بن الخطاب لسورة الفرقان وقراءة هشام بن حكيم لها، وإلا فكيف يستقيم أن يقول النبي ﷺ في كل قراءة منهما وقد اختلفا: «هكذا أقرأني جبريل»؟ فهل ذلك إلا لأنه أقرأه بهذه مرةً وبهذه مرةً؟». . .

«وإلا فلو كان لأحد من الناس أن يضعه لبَطَلَ معنى قول الله تعالى: [س١٥: آ٩] ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾»[١]. اهـ.

وذكر الزركشي في البرهان: «أن القراءات توقيفية وليست اختيارية. . وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة القراء السبعة وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها. . وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبي ﷺ، ولا تكون القراءة بغير ما رُوي عنه»[٢].

لقد حافظَ الصحابةُ كما ذكر النووي[٣] على لفظ القرآن كما سمعوه من

(١) انظر تفسير القرطبي ٤٧/١، فقد استدل بحديث عمر وحديث أُبي على أنَّ الأحرف توقيفية.

(٢) بتصرف يسير من البرهان ٣٢١/١ ـ ٣٢٢.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ٩٩/٦.

غير عدول إلى ما يجوز في اللغة العربية. وعلى هذا سار التابعون وعلماء المسلمين حتى عصرنا هذا قال ابن الجزري في بيانه أقسام القراءات:

«وبقي قسم مردود أيضاً وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل ألبتة، فهذا ردُّه أحق ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر. وقد ذُكر جواز ذلك عن أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي المقرىء النحوي. وكان بعد الثلاثمائة.

«قال الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم في كتابه البيان: وقد نبغ نابغ في عصرنا، فزعم أنَّ كل من صح عنده وجهُ العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها فآبتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل.

«قلت: وقد عُقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء، وأجمعوا على منعه، وأُوقف للضرب فتابَ وَرَجَعَ وكُتبَ عليه بذلك محضرٌ، كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد، وأشرنا إليه في الطبقات. ومن ثم امتنعتْ القراءةُ بالقياس المطلق، وهو الذي ليس له أصل في القراءة يُرجع إليه ولا ركن وثيق في الأداء يُعتمد عليه. كما رُوينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة، وعن ابن المنكدر وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين؛ أنهم قالوا:

«القراءةُ سنّةٌ يأخذها الآخِرُ عن الأولِ، فآقرأوا كما عُلِّمتموه».

ولذلك كان كثيرٌ من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأتُ لَقرأت حرف كذا؛ كذا؛ وحرف كذا؛ كذا»[1].

(١) النشر في القراءات العشر ١/١٧.

مسألة: فإن قيل إذا كانت الحروف توقيفية لا خيارَ للمرء أن يقرأ القرآنَ بلغته كما يشاء؛ فإن في تكليفه استحفاظ وجوه القرآن مزيد شغل له، وهذا مناف لما نصَّ عليه الحديث الشريف من بيان إنزال القرآن على سبعة أحرف للتيسير على العرب الأميين. . !!

قلنا: يصح هذا القول لو كان العربي كُلِّف أن يقرأ بلغة غيره. أما أنْ ينزل القرآن على سبعة أحرف أحدها موافق للغته فيؤمر بالقراءة بها لا يكون في ذلك مزيد شغل، لأنه أُمر بما يعرف ويألف، بل بما يشق عليه الخروج عنه، وكان يمكن أن يقال إن في الأحرف مزيد شغل لو أُمر كلُّ واحد أن يحفظها جميعاً وأن يستوعب القراءة بجميعها. ولكن الأحاديث بيَّنت الاكتفاءَ بحرف واحد منها. .

(إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف. فآقرأوا ما تيسر منه).

(إن الله يأمرك أن تقرأ أمتُك القرآن على سبعة أحرف فأيما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا).

(فقال علي: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما عُلّم).

(فمن قرأ منهم على حرف فليقرأ كما عُلّم ولا يرجع عنه)[1].

(١) راجع الأحاديث بتمامها، ص ٦٣، ٦٩، ٩٣، ٩٥.

الفصل السابع

أباطيل المستشرقين ومقلدتهم

تبعية وتقليد:

من المخزيات ـ في عصر التخصص العلمي والفني ـ أن أناساً من المتعلمين في بلداننا، لا يفهمون لهذا التخصص معنى، ولا يعرفون له حداً، ولا يأخذون إليه سبيلاً صحيحة. لذلك تراهم **يحشرون أنوفهم** فيما ليس لهم به سابق صلة تؤهلهم لخوض غمار الحديث عنه. وأول ما يجترئون عليه هو الإسلام. لكنهم لا يصدرون في صنيعهم هذا عن ذاتية فكرية مستقلة. بل عن تبعية ومحاكاة لما يصلهم من الأفكار المستوردة من وراء البحار. فيقومون بنشرها والمحاماة عنها باستدلالات لا تتماسك. وليس عندهم من دافع إلى هذا، اللهم إلا الجهل وعقدة الشعور بالنقص. وذلك مصاب فادح مُنيتْ به الأمةُ في هذا العصر.

ومن جملة هذا ـ مما له اتصال بموضوعنا ـ ما كتبته طالبة في رسالة جامعية: (دراسة في أصوات المد في التجويد القرآني) وقدمتها لنيل درجة الماجستير في الآداب[1]. إذ أقحمت نفسها في علوم القرآن والقراءات إقحاماً لا مسوغ له. لكنها شخصياً لم تعدم المسوغ إذْ أعلنت في دواعي كتابتها

(١) وذلك من قسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة الاسكندرية، بإشراف أستاذ للعلوم اللغوية. وقد تناول الرسالة فضيلة الشيخ محمد الصادق عرجون، عميد كلية أصول الدين، بالرد عليها رداً جيداً. وها نحن نردُّ عليها من زاوية بحثنا.

للرسالة فقالت «ص ٣» (وكان الهدف الثاني: هو إثبات وجهة نظر الدراسات الحديثة، في أن أي بناء لغوي منطقي يكون صورة أدائيةً تتأثر بنظام اللغة العام؛ وبلهجات الأفراد؛ وبعامل الزمن؛ مهما تدخلت عوامل أخرى لتعوق هذا التأثير).

فالهدف إذن دعم وجهة نظر دراسات الأوروبيين الحديثة. ومما يؤسف له أن تؤخذ نظرية انبثقت عن اللغة اللاتينية، التي آل أمرها إلى الانقسام إلى عدة لغات مفترقات، تطورت في اتجاهات متباعدة، وأن تُبذل محاولة صَمَّاء لتنزيل اللغة العربية على هذه النظرية تنزيلاً إلزامياً. وهكذا عَميَ المقلدةُ في زماننا عن ملاحظة الفوارق الشاسعة بين العربية واللاتينية، سواء في الخصائص أو في الظروف المحيطة بكل منهما، فأرادوا تنزيل العربية على النتائج المستخلصة من غيرها. وإخضاعها إلى أحكام تتجافى مع طبيعتها ومراحل تطورها. فكانت النكسة الأولى في رسالة الطالبة أنها أعلنت عن تبعيتها في التفكير بصورة مطلقة. وكانت النكسة الثانية أنها فرضت النتائج؛ التي ينبغي أن يتمخض عنها البحث؛ قبل الخوض فيه. وهذا ما جعلها تحمل البحث حملاً ــ غير عادي ــ على ما تريده وهذا ما يجعلك تتوقع أن تكون النتائج معبرة عن رغباتها فقط، أو عن رغبات أُمليت عليها، وليس عما استخلصته من البحث، الذي يفترض أن تقوم فيه بمحاكمات موضوعية علمية حيادية استقلالية. وقد حرصت الطالبة في فرضها النتائج على الموضوع ــ سلفاً ــ في الهدف الثاني، وأيضاً عند ذكرها الهدف الأول لاختيار هذا الموضوع بالذات لرسالتها.

الزعم بأن الرسول كان يبدل في ألفاظ القرآن حسب الظروف!!

ولتثبيت النتائج المفروضة على البحث راحت الطالبة تَحيك تخيلاتها عن إقراء الرسول ﷺ القرآن لصحابته. وقد عزلت نفسها عن الحقائق التاريخية والدينية القاطعة عزلاً تاماً. حتى لكأنها لم تهتد إلى حديث إنزال

القرآن على سبعة أحرف المنبث في كافة كتب السنة ــ ولم تفقه له معنى من شروح هذه الكتب أو من مؤلفات علوم القرآن. لذلك لجأت إلى اختراع ما يبرر ــ في زعمها ــ تعدد القراءات التي أقرأ بها الرسول ﷺ أصحابه، فذكرت أن الرسول ﷺ، كان يحاول في حديثه استخدام لهجة القوم الذين يحدثهم ثم قالت: (ولما كان الرسول يفعل ذلك في أحاديثه العامة معهم؛ فمن الأولى أن يفعله في الأمر الأهم الذي أتوه من أجله. من الطبيعي أن يستبدل في النص القرآني لفظة بأخرى، يعلم أنها أكثر شيوعاً في تلك البيئة(١)، أو يرى أنها تحمل شحنات من المعاني تفهم الفكرة أكثر. أو أن يغير في نظام جملة؟ يجعلها أكثر وضوحاً. أوْ لِيكسبها بلاغة أكثر في نظر القوم الذين يقرأ أمامهم)(٢).

ألا ترى إلى هذا الكلام كيف يتصاعد منه دخان الإنكار القاتم لحديث الأحرف السبعة وأحكامه ورتبته؛ والتشكيك في أمانة الرسول ﷺ على الوحي ــ وهذا ما جعله متضمناً:

أولاً ــ مخالفة صريح القرآن:

فمن أين للطالبة هذا العلم الغزير الذي استخلصت منه أربعة دواع لخروج الرسول عن الأمانة التي أمر بأدائها!؟ وكيف دخل في فهمها أن الله

---

(١) انظر هذا المنطق البارد وما فيه من مقايسة طفلية... نتج عنها أن الرسول ﷺ ــ طالما استعمل في حديثه لغة القوم الذين يحدثهم ــ كان له أن يستعملها في القرآن الموحى إليه ويفرط في أمانة الله..!!

فهل ترى الطالبة، ذات الفهم العويص..!! أن المرء الأمين إذا أنفق ماله الخاص للمحتاجين، يكون له من باب أولى أن ينفق عليهم الأمانات المودعة لديه؟؟!!

هذا في المال وذاك في القرآن، فأين هذا من ذاك؟؟!!

أين كان عقل الطالبة عندما تورطتْ في هذا السخف المستعلن؟؟!! بل أين كان عقل المشرف وسمعه وبصره؟؟!!

(٢) رسالة دراسة في أصوات المد في التجويد القرآني، ص٨.

تعالى ترك الرسول يبدل ويغير ـ حاشاه من ذلك ـ في كلامه تعالى، وهو القائل:

﴿ولو تَقوَّل علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين، ثم لقطعنا منه الوتين، فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾(١).

والرسول ﷺ هو الصادق الأمين قبل الرسالة، أفلا يكون صادقاً أميناً فيما يبلغ عن ربه تعالى لفظاً لفظاً، وقد ائتمنه على كلامه بألفاظه ومعانيه لما يتضمنه من إعجاز يأخذ الناس إلى سبيل الهداية!!

وقد أجاب الله عن نبيه رداً على المشركين بآستبدال القرآن أو تغيير بعض ما فيه. قال تعالى: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا بيِّنات قال الذين لا يرجون لقاءنا أئت بقرآن غير هذا أو بدله، قل ما يكون لي أن أُبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يُوحىٰ إلي إني أخاف إنْ عصيتُ ربي عذاب يوم عظيم﴾(٢).

والقرآن يطلق على مجموع الألفاظ والمعاني المنزلة من الله لا على المعاني فقط كما توهمت الطالبة اللبيبة...!! وهذا أمر معروف مسلم به حتى من عوام المسلمين.

ولو كان في الرسول ﷺ نزوع إلى المجاملة ومسايرة البيئة لظهر منه ذلك فيما ساومته قريش عليه من الملك والمال.. لقاء التخلي عن بعض ما جاء به، ولما عاش مضطهداً شريداً، لكنه عليه السلام رفض المساومات وما وراءها من المغريات، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة وجاهد في الله حق جهاده.

فالقرآن هو كلام الله تعالى بكل ما فيه من ألفاظ وحروف ومعان ﴿إن هو إلا وحيٌ يُوحىٰ﴾(٣). وقد ضمنه الله سبحانه الشريعة الصالحة لكل زمان

(١) سورة الحاقة: الآيات ٤٣ ـ ٤٧.
(٢) سورة يونس: الآية ١٥.
(٣) سورة النجم: الآية ٤.

ومكان، وجعله المعجزة الخالدة مدى الدهر، وتكفل سبحانه بحفظه سليماً من كل تغيير طفيفاً كان أو كثيراً في الألفاظ أو المعاني. ولا بد من ذلك لتظل أهم مقاصده (الهداية والإعجاز) خالدة بخلوده. قال تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾(1).

ثانياً ـ مخالفة قولها للحديث المتواتر:

لقد تبين لك في البحث الأول من رسالتنا نظراً لكثرة أسانيد حديث الأحرف السبعة ووجوده في أمهات كتب السنة مروياً جمعاً عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب إلى رسول الله ﷺ، تبين لك أن الحديث متواتر قطعي الثبوت. وأن المجادل في تواتره ملزم بالتسليم بقطعية ثبوته نظراً للقراءات المتواترة عن رسول الله ﷺ. لا يعرض عن هذا إلا صاحب هوى أو زيغ مبين. ولقد مر بك الحديث مروياً في صحيح البخاري عن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، كيف احتكما إلى رسول الله ﷺ لاختلافهما في القراءة. فأجاب عليه السلام: «أن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه». لقد أوضح الرسول ﷺ أن القرآن أُنزل من الله تعالى على سبعة أحرف ينبغي على المسلم أن يقرأ منها ما تيسر له.

فهل القول بأن الرسول غَيَّر وَبَدَّلَ في القرآن من لدن نفسه مجاراةً للبيئة، يقوله أحد من المؤمنين..!!..؟ حاشاهم!

ثالثاً ـ منافاة ما قالته لكون القرآن معجزاً:

شهدت الانس والجن مدى العصور بالعجز عن الإتيان بمثل هذا القرآن ولقد تحداهم الله أن يأتوا بحديث مثله ﴿فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين..﴾(2).

---

(1) سورة الحجر: الآية ٩.

(2) سورة الطور: الآية ٣٤.

ثم بين عجزهم المطبق عن ذلك، فقال تعالى ﴿قل لئن اجتمعت الانسُ والجنُ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً﴾[1] فلو بدَّل الرسول فيه ـ وهو بشر ـ لزيادة معانيه أو تحسين بلاغته وفصاحته لأصبح القرآن بشرياً بإمكان كل امرىء أن يأتي بمثله أسلوباً ونظماً وبلاغةً. . وأنى للبشر مجتمعين أن يقدروا على ذلك؟

رابعاً ـ مخالفة دعواها لحقائق التاريخ:

لا شك أن كلامها لما جاء مخالفاً للأحاديث الصحيحة كان مخالفاً لحقائق التاريخ، لأن ما جاءت به الأحاديث الثابتة أصح وأرجح؛ من ناحية الثبوت التاريخي؛ مما نقلته الروايات التاريخية، التي لا يُعرف لها سند صحيح في كثير من الأحيان. ومن جملة ما خالفت به التاريخ أيضاً؛ ما ادعته من أن تصرف الرسول والصحابة بالقرآن كان منذ بداية الدعوة وذلك لأن هدفهم الأول كان نشر الدعوة الإسلامية. فآهتموا بالفكرة فقط وغيروا من النص القرآني حسب الظروف!. . قالت في رسالتها:

(وحين نزل القرآن أول عهد كان الهدف الأول للمسلمين نشر الدعوة الإسلامية. وطبيعي جداً أن يتركز الاهتمام على الفكرة، وأن يشتغل بها الجميع، فكان الرسول يقرأ النص ويُغير فيه حسب الظروف ويسمح لمن يقرأ عليه بقدر من المخالفة)[2].

وهذا الكلام مخالف للواقع التاريخي فإن الأحرف السبعة، وهي منشأ اختلاف قراءات القرآن لم تنزل فيما حققناه إلا بعد سنوات من الهجرة. وذلك أن عمر اختلف مع هشام، وهشام من مسلمة الفتح. فهل يعقل أن ينزل القرآن على حروف فيقرأ بها ولا يكون لرجل مثل عمر بن الخطاب علم بهذا،

(١) سورة الإسراء: الآية ٨٨.

(٢) دراسة أصوات المد في التجويد القرآني، ص ١٠؛ وانظر أيضاً ص ١١، ١٣.

وهو الملازم للرسول ﷺ، حتى عدَّه بعضهم وزيره الثاني. وهذا ما يؤكد أن الأحرف السبعة قد نزلت قريباً من فتح مكة، تيسيراً على القبائل العربية، حيث كان الإسلام قد اتسع انتشاره فيها آنئذ ويدل على صحة هذا ما نقلناه عن الإصابة والاستيعاب في أن هشاماً من مسلمة الفتح. فإذا ثبت لديك أن قراءة القرآن لم تتعدد إلا قريباً من فتح مكة، فهل يصح زعمها بأن المسلمين اهتموا أولًا بالفكرة فقط؟ هل هذا إلا وهم سيطر على عقلها لتثبت صحة وجهة نظر الأجانب الكافرين، في أن اللغة العربية قد تطورت مثل تطور اللاتينية. وأن القرآن لم يقف حائلاً دون ذلك، بل كان خاضعاً لما خضعت له اللغة العربية من أطوار. . !!

وليس هذا الزعم الواهي من بنات أفكار الطالبة بل هي في ذلك تَردادَ الببغاء ما قاله المستشرقون، ومنهم جولد تسهر، فيما ادعاه أن الصحابة في الإسلام الأول كانوا يروُون النص القرآني على وجه لا يتفق بالكلية مع صورته الأصلية(١).

الزعم بأن الأحرف اجتهادية:

بعد أن أثبتت الطالبة جهلها المطبق برتبة حديث الأحرف السبعة وبما يتضمنه من معان؛ ثابرت على ادعائها بأن الرسول ﷺ كان يبدل ويغير القرآن وفق الظروف، بل أباح ذلك لأصحابه ولم يُخطِّىء أحداً منهم. قالت في ص ١١: «وهكذا الروايات على اختلافها تتفق على أن الرسول ﷺ كان يبيح الاختلاف ولا يعمد إلى التخطيء. كان يتسامح عليه السلام بعض الشيء في النص. كان كل ما يهم الرسول عليه السلام المحافظة على الفكرة. هذا بالإضافة إلى أن الرسول لم يضع في اعتباره التخطيء لمجرد اختلاف لفظين يؤديان معنى واحداً، ولكن الرسول عليه السلام كان حريصاً

(١) انظر مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٨. وسنذكر كلامه حرفياً بعد حين.

على الاعتدال، وإباحة الاختلاف ما دامت الفكرة لم تتغير والعبارة لا تخرج عن حدود العربية السليمة»[1] إن هذا التخيل السخيف البارد قد تمكن من عقل الطالبة فلم تتحقق منه ولم تَرَ ما ورد من الأحاديث وأقوال العلماء حوله، بل لم تستطع دفعه فاستسلمت له، ولم تظهر لنا مبرراً لفعلها هذا. لكن المثقف العادي لا يعسر عليه معرفة أن هذا التخيل قدم إليها من هناك.. من وراء البحار..! حيث المفكر اليهودي «تسهر» وغيره من المستشرقين أعداء الأمة قد صدروه إليها في جملة افتراءاتهم الكثيرة.. قال «جولد تسهر»:

«وقد قرر الخليفة عمر (أن القرآن صواب كله) وفي رواية: كاف شاف، ما لم تجعل آية رحمة عذاباً؛ وآية عَذاب رحمة. أي ما دام لم يحصل اختلاف أساسي في مبنى الألفاظ. فالمعول إذاً في المرتبة الأولى على المعنى الذي يستنبطه النص لا على الاحتفاظ المتناهي في الدقة بقراءة معينة»[2].

وتعودُ الطالبة إلى المجازفة في نفي التوقيف عن الأحرف، فتقول: «وعَرضُ الأمرِ على هذا النحو يساعد على هدم فكرة التوقيف في قراءة

(١) رسالة (دراسة في أصوات المد في التجويد القرآني)، ص ١١. يلاحظ القارىء أنها تدعي أن من شروط الرسول لحرية قراءة القرآن وإباحة التغيير فيه أن لا تخرج العبارة عن حدود العربية السليمة.
فهل يوضع مثل هذا الشرط للعرب الأقحاح..؟ إنه لمن العار على طالبة الماجستير أن تجهل أنهم كانوا أصحاب السلائق السليمة، بل أصحاب الفصاحة والبلاغة..؟ ثم تزيد الطين بلة بأن تشترط عليهم أن لا يخطئوا في اللغة العربية.. أرأيت أكلح من هذا الجهل وأسقم من هذا الفهم؟؟!!

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي، جولد تسهر، ص ٤٩. وارجع إلى البحث الأول، الفصل الثاني عشر من الكتاب، حيث بينا كذب (تسهر) فيما نسبه إلى عمر من قرار، وأن ذلك ليس قراراً من عمر إنما هو حديث مرفوع إلى رسول الله ﷺ، رواه عنه عمر بن الخطاب، كما في تفسير الطبري، لكن (تسهر)، الذي اطلع عليه وعزا إليه، قد تعمد التحريف فيما نقله منه عن عمر بن الخطاب.

القرآن، تلك الفكرة التي لا يقرها الدرس اللغوي، والواقـع التاريخـي»، ثم قالت: (أ ــ فالرسول نفسه اختلف أداؤه بآختلاف الظروف. ب ــ كذلك اختلف الصحابة في قراءتهم منذ عهده عليه السلام، ولو كانت القراءة توقيفية لما أنكر بعضهم قراءة البعض، ولما اختلفوا ورجعوا إليه عليه السلام)[١].

وجاء رأيها الثاني هنا عن الصحابة رضي الله عنهم في اختيارهم في القراءة من مصدر علمي موثوق ــ في رأيها ــ إلى أبعد الحدود..!! ألا وهو كتاب جولد تسهر[٢].

ولما وقعت الواقعة في رأس المشرف على رسالتها، بالنقد العلمي الذي صدر عن الغيورين على الإسلام ودياره من العلماء الأزهريين، راح يُظاهرها بباطل من الاستدلالات، فلقد ادعى أن هذه الحرية في تغيير وتبديل ألفاظ القرآن:

«إنما هي خلاصة ما استقر عليه رأي جمهرة المسلمين في معنى الحديث الشريف الوارد في صحيح البخاري والواصل إلى درجة التواتر وهو:

(أُنـزل القـرآنُ على سبعـة أحـرف كلهـا شـاف كـاف. فـآقـرؤا كيف شئتم)»[٣].

وها نحن نتولى الإجابة عن كل ما سبق بالمنهـج العلمي الذي سبقت الإشارة إليه في خطبة الكتاب:

---

(١) الرسالة المذكورة، ص ٣٧.

(٢) انظر مذاهب التفسير الإسلامي (جولد تسهر)، ص ٥٦.

(٣) انظر كتاب مزاعم حول قراءات القرآن، ص ٥٨، تأليف الشيخ محمد الصادق عرجون، عميد كلية أصول الدين، وقد ألفه فضيلته في دحض مزاعم الطالبة والرد على من حامى عنها ــ جزاه الله عن المسلمين خيراً.

أولا: ينبغي أن نستبين الجانب الأول من الواقع التاريخي فنحقق فيما نسب إلى الرسول ﷺ من تصرف شخصي في ألفاظ القرآن. لذلك نستعرض الأحاديث الواردة بشأن تعدد قراءة القرآن مع الإشارة الإجمالية إلى دلالاتها.

وردت أحاديث كثيرة بلفظ (أُنزل القرآن على سبعة أحرف) ومما لا شك فيه أن كلمة (أنزل) ونحوها تفيدُ أن الأحرف وحي من الله تعالى إلى نبيه عليه الصلاة والسلام وليست من عند نبيه لرأي ارتآه ـ كما توهم المستشرقون ومقلدتهم ـ ولا أظن امرءاً أُوتي حظاً من الفهم في اللغة العربية ودلالات ألفاظها يستنبط من قوله (أُنزل) أن الرسول صلوات الله عليه قد غَيَّر وبدَّل في ألفاظ القرآن من تلقاء نفسه لا من الله تعالى..

اللهم إلا أن يكون هذا الدعيُّ مغالطاً أو جاحداً..!!

وإليك الأحاديث بأرقامها كما سبق ذكرها في البحث الأول:

٨ ـ (إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤا ما تيسر منه) أخرجه الستة.

٩ ـ (يا أُبي أُرسل إليَّ أن أقرأ القرآن على حرف..) رواه مسلم وابن أبي شيبة وأحمد والطبري.

١١ ـ (فالقرآن أنزل على سبعة أحرف) رواه النسائي وابن أبي شيبة وأحمد والطبري والطبراني.

١٢ ـ (قال جبريل: يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف) رواه الترمذي وابن أبي شيبة وأحمد والطبري والطبراني.

١٧ ـ (إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف..) رواه الطبري.

١٨ ـ (أُنـزل الـقـرآن على سـبـعـة أحـرف..) رواه أحـمـد وابن أبـي شيبة والطبري.

٢٥ ـ (نـزل القرآن على سبعة أحرف، على أي حرفٍ قرأتم فقد أصبتم، فلا تتماروْا فيه فإن المراء فيه كفر) رواه الإمام أحمد.

٢٦ ـ (أُنـزل القـرآن على سبعـة أحـرف..) رواه الـطبـري وأحمد والبزار.

٣٣ ـ (أُنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كـاف..) رواه أبو يعلىٰ.

٣٤ ـ (نـزل القرآن على سبعـة أحرف أيَّهـا قرأتَ أجـزأك) رواه الإمام أحمد.

٣٥ ـ (أُنـزل القرآن على سبعـة أحرف كلهـا شـاف كـاف) رواه ابن أبـي شيبة والطبراني.

٣٦ ـ (نزل القرآن على سبعة أحرف) رواه الإمام أحمد(١).

وأوضـح دلالات هذه الأحاديث أن الرسول ﷺ كان يتلقىٰ الأحرف من الوحي. إذْ كان جبريل يتنـزل بها من الله تعـالى. **فهي توقيفيـة لا شك ولا ريب**. وهذا جانب هام من الواقـع التاريخي يثبت زيف أوهام الطالبة؛ في أن الـرسول ﷺ كـان يسايـر البيئة فيتصـرف بـالقـرآن حسب مـا تقتضيـه الظروف.. إلـخ.

والخلاصة أنَّ هذه الأحاديث تفيد بجلاء أن الرسول كان متلقياً للقرآن

---

(١) راجـع الأحاديث في البحث الأول من الكتاب، وهي مروية عن جمـع من الصحابة، كما ترى هناك. وانظر لزاماً بحث الأحرف السبعة بالتوقيف.

بأحرفه السبعة ومبلغاً له كما أُنزل. ويقدر على استنباط هذه الخلاصة لمزيد وضوحها أي من طلاب الشهادة الإعدادية! أفيعجز عن فهمها من يتقدم برسالة الماجستير أم تستعصي على إدراك من يشرف على مثل هذه الرسالة!؟

﴿فإنها لا تعمىٰ الأبصار ولكن تعمىٰ القلوب التي في الصدور﴾.

ولتمام الفائدة نلفت النظر إلى أن أهم حكم إنزال القرآن على سبعة أحرف هي تيسير قراءة القرآن على العرب الأميين ــ كما ذكرنا ــ فلقد أنزل الله الأحرف حكمة ورحمة وعلاجاً للمشكلات اللغوية المتمكنة في القبائل؛ رفعاً للحرج عنهم. قال تعالى: ﴿وما جعل عليكم في الدينِ من حرج﴾.

فليست الأحرف من تصرف الرسول بالقرآن حسب الظروف..!!

بل أنزلها الله بعلمه وحكمته لمعالجة مشكلة افتراق ألسنة العرب فكانت لهم شافية كافية، لأنها وحي من الله يُوحىٰ.

ثانياً: ونتحدث الآن عن الجانب الآخر من الواقع التاريخي وهو واقع الصحابة، إذْ توهمت الطالبة أنهم أعملوا في القرآن قرائحهم تبديلاً وتغييراً، ولنبدأ بمشرفها أولاً، إذْ حاول إسعافها بالدليل بعد أن أُسقط في يديها، وعدمت على دعواها أي دليل مقبول:

١ ــ لقد زعم المشرف أن الحرية في قراءة القرآن هي خلاصة ما استقر عليه رأي جمهرة المسلمين في معنى حديث الأحرف السبعة.

والجواب أن نسبة هذا الرأي إلى جمهرة المسلمين خطأ فادح، يؤكد أن المشرف على الرسالة لم يدرس موضوع الأحرف السبعة ولم يقف على أقوال العلماء، بل تعامى عن وجه الحق فيها.

وقد لاحظتَ من قبل أن هذا رأي لبعض العلماء، وقد اعتبر شاذاً وتولى أئمة القراء والمحققين الردَّ عليه. وقد قرأت قول الإمام مالك والنووي

وابن حجر وابن عطية. وسار مكيٌّ بن أبـي طالب في الإبانة؛ والبَلَويُّ فيما نقله عن المازني[1]. وآخرون على منوالهم في أن الأحرف السبعة توقيفية.

لكنا نذكرك بأن الذين ذهبوا إلى هذه الإباحة قيدوها بشروط وأهمها: أولها: وهو الضرورة؛ لعسر النطق باللفظ المنزل.

ثم ثانيها: أن تكون فيما تختلف فيه اللغات.

وثالثها: أن لا يختلف المعنى[2]. وهذا أمر بَيِّنا ضِيقَ حدوده، وأنه لا يؤثر على قراءة القرآن مطلقاً، لأنه إنما أراد به العلماء تمكين بعض الناس من قراءة القرآن لتصح منهم الصلاة. وليعرفوا بعض آيات الله من كتابه. وقد ذكرنا إجماع الأمة على حرمة استبدال شيء في القرآن من كلمات أو صور أدائية. وإن الضرورة التي احتج بها الآخرون ليس لها محل بعد نزول القرآن على سبعة أحرف، لتقويم الألسنة وتيسير القرآن للعبادة والذكر.

٢ ـ إن الحديث الذي استشهد به المشرف المذكور ونسبه إلى صحيح البخاري، ليس في صحيح البخاري بل ليس موجوداً بهذه الصيغة فيما رجعنا إليه من كتب السنة، ويبدو أن المشرف جهل مظان الحديث فتقاعس عن التماسه فكتبه كما هو مستقر في ذهنه فأخطأ فيه أو لعله نقله عن بعض المستشرقين، أو عن بعض المتأخرين من المصنفين في علوم القرآن. إذْ اعتاد بعضهم ذكر الحديث على سبيل الإشارة إليه، لا على سبيل التنصيص عليه للاستنباط والاستدلال. وكان واجبُ الأمانة العلمية يقضي على المشرف بتحقيق نص الحديث في موطن الاستنباط والاستدلال. وعل كل فإن هذا الحديث ـ إنْ صح بهذه الصيغة ـ ليست فيه دلالة على الاختيار، لأنه يُبيِّن

---

(١) ألف باء، للبلوي ٢١٣/١.

(٢) راجع لزاماً ص ٢٢٩ ـ ٢٤٥ وخاصة ٢٣٦.

أن الأحرف منزلة من الله تعالى. وأن على الصحابة أن يقرؤا من المنزل أياً شاؤا، وإلا فلو كان الأمر متروكاً لمطلق اختيارهم لما كان لقول الرسول ﷺ (أُنزل القرآن على سبعة أحرف..) من معنى، ولما كان لإنزال القرآن على الأحرف السبعة من داع أو حكمة، إنما يكون ضرباً من العبث، وحاشا الحكيم العليم أن يصدر عنه مثل هذا.

إن الأحاديث الكثيرة التي ذكرناها تثبت أن الصحابة كانوا وقّافين عند اللفظ المنزل لا يتجاوزونه إلى ما سواه. ومن ذلك حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم. ومن عجب أن طالبة الماجستير قد فهمته فهماً معكوساً، إذ استنتجتْ من خلافهم وإنكار بعضهم قراءة الآخر؛ أن كلًّا منهم كان له حق الاختيار فيما يقرأ..!! قالت في رسالتها (ص ٢٧): «كذلك اختلفت الصحابة في قراءاتهم منذ عهده عليه السلام. ولو كانت القراءة توقيفية لما أنكر بعضهم قراءة البعض ولما اختلفوا ورجعوا إليه عليه السلام».

ترى لو كان كل من المختلفين يعلم أن له مثل ما لغيره من الحرية في قراءة القرآن أكان ينكر على الآخرين استعمال هذه الحرية؟..!! بل أكان يأخذ غيره من تلابيبه إلى رسول الله ﷺ ليترافعا إليه..؟!

ما هو الداعي لكل هذه الجلبة والأمر ــ فيما توهمت الطالبة ــ مباح للجميع!؟ إن نص الحديث نفسه يبين أنهما اختلفا لأن عمر سمع من هشام قراءة لم يسمعها من رسول الله ﷺ. بل كذب عمر هشاماً أن يكون تلقىٰ هذه القراءة من الرسول ﷺ. ولم يعلمهم الرسول بأن قراءة هشام منبثقة عن اجتهاد منه عليه الصلاة والسلام، بل قال لهم: كذلك أُنزلت. وإليك طرفاً من هذا الحديث فتأمل معانيه والنص على توقيفية الأحرف فيه. قال عمر رضي الله عنه لهشام: «من أقرأكَ هذه السورة التي سمعتك تقرأ. قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. فقلت له: كذبتَ أقرأنيها على غير ما قرأتَ. فانطلقتُ به أقودُه

إلى رسول الله ﷺ، فقلتُ إني سمعتُ هذا يقرأ سورةَ الفرقان على حروف لم تُقرئنيها. فقال: أرسله. اقرأ يا هشام. فقرأ القراءة التي سمعتـه. فقال رسول الله ﷺ: كذلك أُنزلت. ثم قال رسول الله ﷺ: إقرأْ يا عمر فقرأت التي أقرأني. فقال: كذلك أُنزلت، إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فآقرؤا ما تيسر منه».

وكذلك أحاديث أبـي بن كعب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما تفيد أن الصحابة إنما تلقوا قراءاتهم عن الرسول صلوات الله عليه وسلامه. وقد روى عبد الله بن مسعود قصة اختلافه مـع رجل في القراءة فترافعـا إلى رسول الله ﷺ فأَسرَّ الرسول إلى علي بن أبـي طالب، فقـال عليٌّ: (إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما عُلِّم)[1] وفي حديث حذيفة أن جبريل قال للرسول ﷺ (إن أمتك يقرؤن القرآن على سبعة أحرف فمن قرأ منهم على حرف فليقرأ كما عُلِّم، ولا يرجـع عنه)[2]. وفي حديث أبـي جهيم أن الرجلين اللذين تناكرا في القراءة قال كل منهما للآخر عن قراءته (تلقيتها من رسول الله ﷺ) «حديث ٢٤». وهذه الأحاديث وغيرها مما ذكرناه تفيد أن الرسول صلوات الله وسلامه عليه قد أقرأ أصحابه كل ما قرؤا. وأنه قد أَمرهم بالقراءة بما لَقَّن كلاً منهم وأن لا يعدلوا عنه. كما تفيد أن الصحابة لم يتخلفوا عن الوقوف على ما أقرأهم رسول الله ﷺ قبل أن تقـع بينهم المناكرة فضلاً عما بعدها. وهذا يدحضُ وَهَمَ الطالبة في أن الرسول ﷺ أباح لهم تغيير شيء من ألفاظ القرآن أو صور أدائه، كما ينفي زعمها أنهم كانوا في البداية حريصين على الفكرة دون اللفظ. ولعلك تذكر قول الإمام النووي رضي الله عنه حول اختلاف الصحابة في قراءة القرآن (وفي هذا بيان ما كانوا عليه من

(١) راجـع الحديث رقم (٢١)، ص ٩٣.
(٢) راجـع الحديث رقم (٢٣)، ص ٩٥.

الاعتناء بالقرآن، والذبِّ عنه والمحافظة على لفظه كما سمعوه من غير عدول إلى ما تجوزه العربية).

هذا هو الجانب الآخر ـ جانب الصحابة ـ من الواقع التاريخي يُثبت بجلاء أنهم حرصوا على تلاوة القرآن كما تلقنوه من رسول الله ﷺ[1].

مخالفة آراء الطالبة للدراسة اللغوية:

وبقي ما زعمته الطالبة من أن التوقيف في الأحرف السبعة مخالف للدرس اللغوي.. فهل تقصد الدرس اللغوي للغة اللاتينية، كما تفيده النظريات الحديثة القائمة عليها..؟ أم تقصد اللغة العربية..!!؟

إذا كانت تقصد العربية وجب عليها أن تنطلق في دراستها من موضوع التمهيد الذي جعلناه مدخلاً لكتابنا، وأن تستخلص النتائج منه، مع ملاحظة الحقائق التاريخية التي محصناها، وحِكَم إنزال القرآن على سبعة أحرف كما بيناها. إن العربَ لما تفرقوا واختلفت بيئاتهم تفاوتتْ لغاتهم ـ كما أسلفنا ـ في صور النطق وفي بعض المفردات والتراكيب. على الرغم من أن التفاوت لم يخرج عن الإطار العام للغة العربية. ولكنهم لأميتهم ولتعصبهم كان يتعذر على بعضهم ويصعب على آخرين أن يتلفظوا بما ليس في منطوق قبيلتهم، فذلَّلَ الله لهم هذه الصعوبة ودفع عنهم الحرج بإنزال القرآن على وفق سبع لغات شهيرة، بحيث يكون النازل بموافقة لغة منها كفيلاً بتمكين الناطقين بها من تلاوة القرآن وتذليل العقبات اللغوية التي كانت حائلة دون ذلك. وهذا ما أدىٰ إلى ضبط الأحوال اللغوية في الجزيرة، إذ كان المسلمون مكلفين بالتزام ما في القرآن.

(١) بعد ضجة صحفية واسعة حول تلك الرسالة؛ أُحيلت إلى مجلس جامعة الأزهر، فرفضها بإجماع أعضائه جملة وتفصيلاً. وتظهر لك أهم أسباب ذلك من ثنايا مناقشتنا للرسالة.

وهذا التوقيف في تلاوة القرآن أدى إلى الحدِّ من تطور لغات القبائل لأنهم كانوا مكلفين بتلاوة القرآن على النحو النازل، فتوقف استعمالهم في لغاتهم عند هذا الحد نظراً لتعلقهم بالقرآن وإعجابهم ببلاغته المعجزة. مما جعل الاستعمال المخالف أو البعيد عما نزل في القرآن يتخذ سبيله إلى الإهمال أو النسيان. أضف إلى ذلك أن الإسلام قد شفاهم من التعصب الجاهلي للقبيلة ولغتها، ونشر فيهم القراءة والكتابة، فتيسر لهم تعلُّم لسان رسول الله ﷺ وخاصة بميلهم إلى العرضة الأخيرة التي عارض بها جبريل رسول الله ﷺ بالقرآن. لقد ساعد هذا كله على توحيد اللسان العربي، وهو أهم عناصر تكوين الأمة العربية الإسلامية بعد رسالة محمد ﷺ.

المبحث الثالث

الأحرف السبعة

في معارضة القرآن وكتابة المصاحف

الفصل الأول : الأحرف السبعة في عرضات القرآن وجمعه.

الفصل الثاني : هل بقيت الأحرف الستة أم تركت.

الفصل الثالث : أوهام المستشرقين وشبهات المستغربين حول مصاحف عثمان.

الفصل الأول

الأحرف السبعة في عرضات القرآن وجمعه

رأيت ــ فيما مضى ــ أن النبي ﷺ قرأ القرآن بالأحرف السبعة. وتلقاها أصحابه عنه. فقرأوا القرآن كما أنزله الله على رسوله ﷺ. فما هو حال التابعين الذين جاؤوا بعد الصحابة؟ هل قرأوا بالأحرف السبعة أم أنهم لم يقرأوا بها؟ هل لقنهم الصحابة إياها أم لا..؟

لا شك أن الأحرف تشمل صور أداء اللفظ وهيئات النطق به، مما لا يمكن ضبطه بالكتابة. كما تشمل أموراً أخرى تظهر بالكتابة نحو إبدال حرف تهج بآخر؛ وما إلى ذلك.

إن عامة الصحابة كانوا يحفظون القرآن بالمشافهة معتمدين على حوافظهم فقط. فهي المصدر الوحيد لاستذكار القرآن وتلاوته، باستثناء عدد من الصحابة كتب كل منهم قدراً من القرآن على رقاع بين يدي رسول اللّه ﷺ، وحافظ عليها في بيته. لكن جرى في خلافة أبي بكر رضي الله عنه حدث هام، تبعه حدث أبلغُ أثراً منه في عهد عثمان رضي الله عنه. ففي عهد أبي بكر جُمع القرآن في صحف ضُمَّ بعضها إلى بعض، وأُودعت دار الخليفة الأول رضي الله عنه. وهكذا بدأ مصدر ثان لحفظ القرآن بالظهور إلى حيز الوجود. وفي عهد عثمان اكتمل أمر هذا المصدر، فكُتبت عدة نسخ من صحف أبي بكر ووزعت على العالم الإسلامي، وسُميت مصاحف عثمان. وأصبحت فعلاً مصدراً مساعداً للذاكرة على حفظ القرآن كما أنزل على رسول الله ﷺ. ولكن هل اشتملت المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة أم خَلَتْ منها..؟

ولكيْ نعرف ما إذا كانت الأحرف السبعة قد حُفظتْ أو تُركت، لا بد لنا من استعراض كافة مراحل تناقل القرآن، منْذ هبط به جبريل على رسول الله ﷺ إلى كتابة عثمان للقرآن. لنستجلي أمر الأحرف في هذه المراحل:

أولاً ــ معارضة جبريل رسول الله بالقرآن:

روى البخاري عن عائشة عن فاطمة عليها السلام أسرَّ إليَّ النبي ﷺ أن جبريل كان يُعارضني بالقرآن كل سنةٍ وإنه عارضني العامَ مرتين ولا أُراه إلا حضر أجلي.

* عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير، وأجود ما يكون في شهر رمضان لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ يعرض عليه رسول الله ﷺ القرآن فإذا لقيه جبريل كان أجودَ بالخير من الريح المرسلة.

وعنه بلفظ (وكان جبريل يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن).

* وعن أبي هريرة قال: كان يعرض على النبي ﷺ كل عامٍ مرة فعُرض عليه مرتين في العام الذي قُبض فيه، وكان يعتكف في كل عام عشراً فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه(١).

كان جبريل يعارض الرسول ﷺ بالقرآن في كل رمضان. إذْ يوحي الله إليه فيه ما يشاء، فينزل ما يشاء وينسخ ما يشاء، أو يأمر بالقراءة على حرف أو أكثر من الأحرف السبعة. فلم تنزل الأحرف السبعة دفعة واحدة بحيث

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن ٣/٢٢٧. وفي كتاب الخلق، باب ذكر الملائكة ٢/٢١٣، طبع عيسى البابي الحلبي. وكتاب علامات النبوة حديث ٣٦٢٤.

يُقرىء جبريل رسول الله ﷺ الكلمة الواحدة على الأحرف السبعةِ بل كان ينزل عليه في كل مرة بحرف. سواء أكان في رمضان أم في غيره.

قال أبو عمر بن عبد البر: «وقد يُشكل هذا القول على بعض الناس فيقول: هل كان جبريل يلفظ باللفظ الواحد سبع مرات؟ فيقال له: إنما يلزم هذا إن قلنا: إن السبعة الأحرف تجتمع في حرف واحد. ونحن قلنا: كان جبريل يأتي في كل عرضة بحرف إلى أن تمر سبعة»(١).

قال الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى : (والمعارضة تكون بقراءة هذا مرة واستماع ذاك، ثم قراءة ذاك واستماع هذا، تحقيقاً لمعنى المشاركة فتكون القراءة بينهما في كل سنة مرتين، وفي سنة وفاته أربع مرات. فتفرس النبي ﷺ من تكرير المعارضة في السنة الأخيرة قرب زمن لحوقه بالرفيق الأعلى، فجمع الصحابة رضي الله عنهم فعرض القرآن عليهم آخر عرضة)(٢).

ثانياً ــ هل اشتمل جمع القرآن على الأحرف السبعة؟

(أ) جمع القرآن في عهد أبي بكر:

روى البخاري: حدثنا موسى بن إسماعيل عن إبراهيم بن سعد حدثنا ابن شهاب عن عبيد بن السباق أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: أرسل إليّ أبو بكر الصديق مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده قال أبو بكر رضي الله عنه: إنَّ عمر أتاني فقال: إن القتل قد استَحَرَّ يومَ اليمامةِ بِقُرَّاءِ القرآن وإني أخشى إن استحرّ القتلُ بالقرَّاءِ بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى

(١) البرهان في علوم القرآن ٢١٩/١.

(٢) مقالات الكوثري، ص ٦، مطبعة الأنوار بالقاهرة.

أن تأمر بجمـع القرآن. قلتُ لعمر: كيف تفعل شيئاً لم يفعلـه رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هذا والله خير، فلم يزل عمر يُراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيتُ في ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجلٌ شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ. فتتبـع القرآن فاْجمعه. فوالله لو كَلَّفوني نقلَ جبلٍ من الجبال ما كان أثقلَ علي مما أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال: هو والله خير، فلم يزلْ أبو بكر يراجعني حتى شرحَ اللَّهُ صدري للذي شـرح له صـدر أبـي بكر وعمر رضي الله عنهما. فتتبعتُ القرآن أجمعه من العُسُب واللِّخاف[١] وصدورِ الرجال، حتى وجدتُ آخرَ سورة التوبة مع أبـي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحدٍ غيره، ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم﴾، حتى خاتمة براءة فكانت الصحف عند أبـي بكر حتى توفاه الله. ثم عند عمر حياته. ثم عند حفصةَ بنتِ عمر رضي الله عنه[٢].

(ب) استنساخ القرآن في عهد عثمان:

روى البخاري: حدثنا موسى حدثنا إبـراهيم حدثنـا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه: أن حذيفةَ بنَ اليمان قدم على عثمان وكان يُغازي أهلَ الشامِ في فتـح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق فأفزعَ حذيفةَ اختلافُهم في القراءة. فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدركْ هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى. فأرسل عثمانُ إلى حفصةَ أن أرسلي إلينا بالصحفِ ننسخْها في المصاحف ثم نردها إليك. فأرسلتْ بها حفصة إلى

---

(١) العسب: جمع، مفردها: عسيب أي جريدة النخل، وهي السعفة مما لا ينبت عليه خوص. اللخاف: جمـع لَخفة: وهي حجارة بيض رقاق (النهاية في غريب الأثـر ١٠٧/٣، و٥٨/٣، المطبعة الخيرية للخشاب).

(٢) صحيـح البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب جمـع القرآن ٢٢٥/٣، مطبعة عيسى البابـي الحلبـي بالقاهرة.

عثمان، فأمرَ زيدَ بن ثابت وعبدَ الله بن الزبير، وسعيدَ بن العاص، وعبدَ الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف. وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيدُ بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوهُ بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رَدَّ عثمان الصحفَ إلى حفصة، فأرسلَ إلى كل أُفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

قال ابن شهاب: وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمعَ زيدَ بن ثابت قال: فَقَدْتُ آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها. فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري ﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه﴾ فألحقناها في سورتها في المصحف[1].

وفي رواية عند البخاري والترمذي: قال ابن شهاب:

واختلفوا يومئذ في التابوت. فقال زيد بن ثابت: التابوه. وقال ابن الزبير وسعيد بن العاص: التابوت. فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال اكتبوه التابوت. فإنه نزل بلسان قريش[2].

روى الطبري: حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علية، قال حدثنا أيوب، عن أبي قلابة قال: لما كان في خلافة عثمان، جعل المعلمُ يُعلم قراءة الرجل، والمعلم يُعلم قراءةَ الرجل، فجعل الغلمان يلتقون

---

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن ٢٢٦/٣، طبع عيسى البابي الحلبي.

(٢) تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول ﷺ، لعبد الرحمن بن علي، المعروف بابن الديبع الشيباني، ٢٠٤/١، طبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٢هـ ـ ١٩٣٤م.

فيختلفون، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين ـ قال أيوب: فلا أعلمه إلا قال: حتى كَفَرَ بَعضُهم بقراءة بعض. فبلغ ذلك عثمان، فقام خطيباً فقال: «أنتم عندي تختلفون فيه وتلحنون، فمن نأى عني من أهل الأمصار أشدُّ فيه اختلافاً وأشد لحناً. اجتمعوا يا أصحاب محمد، فاكتبوا للناس إماماً».

قال أبو قلابة، فحدثني أنس بن مالك قال: كنت فيمن يُملَىٰ عليهم، قال: فربما اختلفوا في الآية فيذكرون الرجل قد تلقاها من رسول الله ﷺ، ولعله أن يكون غائباً أو في بعض البوادي فيكتبون ما قبلها وما بعدها، ويدعون موضعها، حتى يجيءَ أويُرسل إليه. فلما فرغ من المصحف، كتبَ عثمانُ إلى أهل الأمصار: «إني قد صنعت كذا وكذا، ومحوت ما عندي فامحوا ما عندكم»[1].

ثالثاً ـ هل تأثر جمع القرآن بالعرضة الأخيرة؟

إن القرآن الكريم أنزل على سبع لغات في عدة عرضات. فعلى أي العرضات كُتب المصحف الذي بين أيدينا..؟

يرى بعضهم أنه لا يُدرىٰ أي القراءات كان آخر العرض على النبي ﷺ[2].

لكنْ أفادت بعض الآثار أن المصحف قد كُتب على العرضة الأخيرة. ذلك أن الذي كان يجمعه ثم ينسخه من كتاب الوحي حافظ للعرضة الأخيرة. ذلك هو زيد بن ثابت رضي الله عنه.

روى الحاكم عن سمرة رضي الله عنه قال: عرض القرآن على رسول الله ﷺ عرضات فيقولون: إن قراءتنا هذه العرضة الأخيرة.

---

(١) تفسير الطبري ١/٦١ ـ ٦٢.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ٦/١٠٠.

صححه الحاكم وأقره الذهبي. ورواه البزار ورجاله رجال الصحيح[1].

قال أبو عبد الرحمن السلمي: «كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة. كانوا يقرأون القراءة العامة. وهي القراءة التي قرأها رسول الله ﷺ على جبريل مرتين في العام الذي قُبض فيه. وكان زيد قد شهد العرضة الأخيرة. وكان يُقرىء الناس بها حتى مات. ولذلك اعتمده الصديق في جمعه، وولاه عثمان كَتْبة المصحف»[2].

وقال في مقدمة كتاب المباني: «وقد أخبرناك أن أبا بكر رضي الله عنه إنما فوض ذلك الأمر إليه، لأنه كان شاباً حافظاً، **وعى القرآن على عهد رسول الله ﷺ بلا اختلاف بين الناس فيه، وحفظ القرآن على العرضة الأخيرة**، وهي آخر مرة عارض فيها جبريل رسول الله ﷺ. والعملُ على آخر عرضة، فكان الذي حفظه زيد هو الذي العمل عليه، **ولأنه يلي كتابة الوحي**، ويرى إملاء الرسول ﷺ، ذلك عليه. فكان يشاهد من أحوال القرآن ما لا يشاهده غيره. مع أن الكتابة باب من العلوم جليل الخطر دون سائر العلوم والأثر، **ولم يكن ابن مسعود رضي الله عنه فيها مثله. ولأنه رضي الله عنه كان جمع القرآن كله دون ابن مسعود**». اهـ.[3].

(١) مستدرك الحاكم ٢/٢٣٠؛ مجمع الزوائد، للهيثمي ٧/١٥١.
(٢) البرهان ١/٢٣٧.
(٣) مقدمة كتاب المباني، ص ٢٥، (وآخر قوله جواب على من ادعى أن قراءة ابن مسعود كانت آخر عرضة).

الفصل الثاني

هل بقيت الأحرف الستة أم تركت؟

اختلف العلماء في الأحرف الستة هل تركت؟ أم هي باقية إلى أيامنا هذه؟ أم أن بعضها هو الباقي دون سائرها..؟ على ثلاثة مذاهب:

الأول ــ الباقي حرف واحد:

ذهب الطبري والطحاوي وابن حبان والحارث المحاسبي وأبو عمر بن عبد البر وأبو عبيد الله بن أبي صفرة[1]: إلى أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه لما استنسخ الصحف من عند حفصة؛ **أَمَرَ أن يكون ذلك على حرف واحد**. وذلك للنجاة بالأمة من الاختلاف في كتاب ربها اختلاف اليهود والنصارى في كتبهم، وبذلك تم جمع الأمة على حرف واحد، وأَمرَ الناسَ بترك ما سواه. فتتابع المسلمون على تلاوة هذا الحرف، وبذلك اندثرت الأحرف الستة وعفت آثارها، فلا سبيل اليوم إلى القراءة بها. استدل الطبري على ذلك بأحاديث جمع القرآن واستنساخ المصاحف.

(قال أبو جعفر: وما أشبه ذلك من الأخبار التي يطول بآستيعاب جميعها الكتاب، والآثار الدالة على أن إمام المسلمين وأمير المؤمنين عثمان بن عفان رحمة الله عليه، جمع المسلمين ــ نظراً منه لهم، وإشفاقاً منه عليهم، ورأفةً منه بهم؛ حذار الرِّدة من بعضهم بعد الإسلام، والدخول في

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٦/١٠٠؛ والبرهان ١/٢٤١، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٩.

الكفر بعد الإيمان، إذْ ظهر من بعضهم بمحضره وفي عصره التكذيب ببعض الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، مع سماع أصحاب رسول الله ﷺ من رسول الله ﷺ النهيَ عن التكذيب بشيء منها، وإخباره إياهم أن المِراء فيها كفر ـ فحملهم رحمة الله عليه، إذْ رأى ذلك ظاهراً بينهم في عصره، ولحداثة عهدهم بنزول القرآن، وفراق رسول الله ﷺ إياهم بما أمن عليهم معه عظيم البلاء في الدين من تلاوة القرآن ـ على حرف واحد.

«وجَمعَهم على مصحف واحد وحرف واحد، وخرق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه. وعزم على كل من كان عنده مصحفٌ مخالفُ المصحفَ الذي جمعهم عليه أن يخرقه، فاستوسقت له الأمة على ذلك بالطاعة[1]، ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشدَ والهدايةَ، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها طاعةً منها له، ونظراً منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها، حتى درست من الأمة معرفتها وتعفت آثارها، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها، لدثورها وعفو آثارها، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها من غير جحود منها صحتها وصحة شيء منها، ولكن نظراً منها لأنفسها ولسائر أهل دينها.

فلا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية». اهـ. [2].

وقد يقال: إن في هذا الرأي تهمة لأصحاب محمد ﷺ بأنهم قد أضاعوا الأحرف إذ أمرهم الله بها! أجاب على ذلك أبو جعفر بن جرير الطبري بأن الأحرف الستة: (.. لم تنسخ فترفع، ولا ضيعتها الأمة وهي مأمورة بحفظها. ولكن الأمة أمرت بحفظ القرآن. وخيرت في قراءته وحفظه بأي تلك

---

(١) استوسقت له الأمة على ذلك بالطاعة: اجتمعت على طاعته في الاقتصار على مصاحفه.
(٢) تفسير الطبري ١/٦٣ ـ ٦٤.

الأحرف السبعة شاءتْ. كما أُمرتْ إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة، أن تكفر بأي الكفارات الثلاث شاءت: إما بعتق، أو إطعام أو كسوة. فلو أجمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث، دون حظرها التكفير بأي الثلاث شاء المكفر، كانت مصيبةً حكمَ الله؛ مؤديةً في ذلك الواجب عليها من حق الله. فكذلك الأُمة، أُمرت بحفظ القرآن وقراءته، وخُيرتْ في قراءته بأيِّ الأحرف السبعة شاءت، فرأت ــ لعلة من العلل أوجبتْ عليها الثباتَ على حرف واحد ــ قراءته بحرف واحد ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية، ولم تُحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه بما أذن له في قراءته به»(١).

قال الحارث المحاسبي: «والمشهور عند الناس أن جامع القرآنِ عثمان رضي الله عنه وليس كذلك، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار لما خشيَ الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات والقرآن وأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن»(٢).

وهكذا كان رأي هؤلاء العلماء على أنَّ ما في مصحف عثمان من الأحرف حرف واحد.

الثاني ــ بقاء الأحرف السبعة جميعاً:

وذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى **اشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة جميعاً**.

---

(١) تفسير الطبري ١/٥٨، ٦٤ ــ ٦٥؛ والنشر في القراءات العشر ١/٣١؛ والإبانة، ص ٣٠.

(٢) البرهان ١/٢٣٩.

واستدلوا لقولهم هذا بأن الأمة لا تقبل؛ كما لا يجوز لها أن تُجمع على إضاعة شيء من الوحي أو إهماله، بل هي حريصة على حفظه والبلاغ به[1].

كما يستدل له: بأن الأحاديث الواردة في جمع القرآن تفيد أن عثمان أراد أن يستنقذ كلام الله عز وجل من فُشُوِّ اللحنِ والغلط فيه، وأراد الحفاظ عليه من الدخيل الذي ليس فيه. ذلك أن الأعاجم ما كانت تتقن العربية. ثم إن أَخْذَ الناسِ بعضهم عن بعض ما حفظوا من كتاب الله يُعَرِّضُهم للخطأ فيه، لعدم وجود ضابط مسطور ينأىٰ بهم عن ذلك. فيختلفون فيه اختلاف اليهود والنصارى، في كتبهم، التي حُرف فيها كلام الله على مَرِّ الزمن. لذلك ابتغى عثمان رضي الله عنه جمعهم على القراءات الثابتة عن رسول الله ﷺ وترك ما سواها، وأن يضع بين أيديهم مصحفاً منظماً مرتباً لا اضطراب فيه؛ مجرداً من التأويل الذي أدرجه بعضهم لبيان معنى من معانيه؛ ومن منسوخ التلاوة الذي جهل بعضهم نسخه. قال القاضي أبو بكر الباقلاني في (الانتصار):

(لم يقصد عثمان قصدَ أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ﷺ؛ وإلغاءَ ما ليس كذلك وأَخْذَهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير؛ ولا تأويل أُثبت مع تنزيل؛ ومنسوخ تلاوته كُتب مع مُثْبتٍ رسْمُه ومفروض قراءته وحفظه، خشية دخول الفساد والشبهة على من يأتي بعد). اهـ.[2].

وقال الباقلاني في الردِّ على اتهام الشيعة عثمان بترك الأحرف السبعة وتحريق مصاحفها:

---

(١) النشر في القراءات العشر ١/٣١.

(٢) البرهان ١/٢٢٣، ٢٣٥؛ وشرح صحيح مسلم للنووي ٦/١٠٠.

«يقال لهم: ليس الأمر في هذا على ما وصفتم، لأن القوم عندنا لم يختلفوا في هذه الحروف المشهورة عن الرسول ﷺ التي لم يمت حتى عُلم من دينه أنه أقرأ بها وَصوَّبَ المختلفين فيها، وإنما اختلفوا في قراءات ووجوه أُخر لم تثبت عن الرسول عليه السلام ولم تقمْ بها حجة. وكانت تجيء عنه مجيء الآحاد وما لا يُعلم ثبوتُه وصحتُه. وكان منهم من يقرأ التأويل مع التنزيل نحو قوله: (والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر ـ فإن فأؤوا فيهن ـ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج) وأمثال هذا مما وجدوه في بعض المصاحف فمنع عثمان من هذا الذي لم تثبت ولم تقم الحجة به، وأحرقه وأخذهم بالمُتَعَيِّنِ المعلوم من قراءات الرسول عليه السلام. فأما أن يستجيز هو أو غيره من أئمة المسلمين المنع من القراءة بحرف ثبت أن الله أنزله، ويأمر بتحريقه والمنع من النظر فيه والانتساخ منه ويُضيِّق على الأمة ما وسعه الله تعالى ويُحرم من ذلك ما أحله ويمنع ما أطلقه وأباحه، فمعاذ الله أن يكون ذلك كذلك».

ثم قال: «وإنه لا يجوز أبداً أن تتفق الأمة على حظر ما أحله الله تعالى وتخطئة من أخبر بصوابه. لأن ذلك إجماع على خطأ وهو ممتنع على الأمة»(1).

وذهب الشاطبي إلى أن أبا بكر رضي الله عنه لما جمع المصحف دَوَّنَ فيه جميع الأحرف السبعة. فكان مصحفه مشتملاً على الأحرف كلها. فالشاطبي يرى رأي الباقلاني بالنسبة لمصحف أبي بكر رضي الله عنه! أما بالنسبة لمصحف عثمان فيعتبره مشتملاً على حرف واحد فقط، كما قال الطبري(2).

(1) انظر الانتصار للباقلاني، مخطوط، ورقة ١١٣ ـ ١١٨.
(2) البرهان ١/٢٢٣.

منشأ الخلاف بين المذهبين:

إن الطبري في رأيه عن ذهاب الأحرف الستة من المصاحف العثمانية منسجم مع ما ذهب إليه في بيان معنى الأحرف السبعة التي أُنزل عليها القرآن الكريم. إذْ رَجح أنها لغات سبع في حرف واحد وكلمة واحدة، بآختلاف الألفاظ واتفاق المعاني نحو: هلم، وتعال، وأقبل، وإليَّ وقصدي، ونحوي، وقُربـي.

فلو لم يقل الطبري إن مصحف عثمان لا يحوي إلا حرفاً واحداً لَطُولب أن يأتي ببعض الكلمات القرآنية وقد دونت في مصحف عثمان بألفاظ تبلغ السبعة أو ما دونها، وهي على ما وصفها به مختلفة في اللفظ متفقة في المعنى، وأنىٰ له أن يجد ذلك..!!؟

وكذلك كان رأي الباقلاني هنا منسجماً مع مذهبه في الأحرف السبعة. فإذا كان اختلاف وجوه الإعراب من رفع وضم وكسر، وجهاً، واختلاف اللهجات من إمالة وفتح وترقيق وتفخيم وجهاً آخر. فالأحرف سبعةُ أوجه يحتمل الرسم العثماني القراءةَ بها. لأن من طبيعة الخط غير المنقوط ولا المشكول احتمال مثل ذلك، وخاصة إذا رُوعي في كتابته أن يشتمل على هذه الأحرف. وأن يوضع ما لا يحتمله الخط؛ مثل زيادة حرف «من» في بعض المصاحف العثمانية دون البعض الآخر. عندئذ ينبغي أن يقال إن الصحابة دَوَّنوا الأحرفَ كلها في مصاحف عثمان.

الثالث ــ الباقي من الأحرف ما يحتمله الرسم العثماني:

ذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى أن المصاحف العثمانية كتبت على العرضة الأخيرة مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة. وهذا ما تحرر من كلام الطبري وابن عبد البر وأبـي العباس المهدوي ومكي بن أبـي طالب والشاطبـي وابن تيمية وغيرهم من أئمة المسلمين.

قال مكي: «كان المصحف قد كتب على لغة قريش على حرف واحد، ليقلَّ الاختلاف بين المسلمين في القرآن، ولا نقط ولا ضبط، فآحتمل التأويل لذلك». اهـ(١).

وقال: «فالمصحف كتب على حرف واحد، خطهُ محتمِل لأكثر من حرف إذْ لم يكن منقوطاً ولا مضبوطاً. فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الستة الأحرف الباقية»(٢).

وقال أبو شامة: «(والحق أن الذي جُمع) في المصحف هو المتفق على إنزاله المقطوع به المكتوب بأمر النبي ﷺ. **وفيه بعض ما اختلفت فيه الأحرف السبعة لا جميعها**، كما وقع في المصحف المكي (تجري من تحتها الأنهار) في آخر براءة وفي غيره بحذف (من) وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة واوات ثابتة في بعضها دون بعض. وعدة هاءات وعدة لامات ونحو ذلك. وهو محمول على أنه نزل بالأمرين معاً. وأمر النبي ﷺ بكتابته لشخصين أو أعْلم بذلك شخصاً واحداً، وأمره بإثباتهما على الوجهين»(٣).

وقال ابن الجزري: «وهذا القول هو الذي يظهر صوابه لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدل عليه وتشهد له»(٤).

ثم ذكر ابن الجزري إجماع الصحابة على حرف واحد وأن إجماعهم معصوم. وقال:

---

(١) و(٢) الإبانة، لمكي بن أبي طالب، ص ٣ ـ ٤.
(٣) فتح الباري، لابن حجر ٩/٢٤ ـ ٢٥.
(٤) النشر في القراءات العشر ١/٣١؛ ومنجد المقرئين، ص ١٠٩ ـ ١١٠. وانظر تحرير كلام الطبري في الإبانة، ص ٢٠، نقلاً عن كتاب القراءات، للطبري.

«فكتبوا المصاحف على لفظ لغة قريش والعرضة الأخيرة.. وجردوا المصاحف عن النقط والشكل لتحتمله صورة ما بقي من الأحرف السبعة»(١).

رأينا في المسألة:

نرى مما تقدم بيانه:

أولاً: أن مصاحف عثمان قد حفظت لنا القرآن دون ما لم تثبت قرآنيته ثبوتاً قطعياً، فأنقذت الأمة من نحو اختلاف اليهود والنصارى فيما أنزله الله إلى أنبيائهم.

ثانياً: أن مصاحف عثمان قد كتبت قابلة للقراءة على حروف كثيرة، وأن الصحابة قد تعمدوا كتابتها بالخط الذي يكون أكثر احتمالاً للأحرف، وقد وُفقوا لذلك لعدم وجود النقط والشكل ولتركهم الألفات المتوسطة في خطهم. وعندما لم تساعدهم طبيعة الخط عمدوا إلى توزيع الأحرف بين المصاحف العثمانية التي يكتبونها. وهذا ما أدى إلى تفاوتها في بعض الواوات والهاءات...

وهكذا فإن الأصل في عمل عثمان أن يكون مستجمعاً كافة الأحرف السبعة في مصاحفه وأن عثمان ومن معه لا يفرطون في شيء أوحى به الله إلى رسوله ﷺ.

على أنه ليس بأيدينا دليل قطعي يُثبت أن مصاحف عثمان تقرأ بجميع الوجوه التي نزلت في الأحرف السبعة، لأن الأحرف لم تضبط جميعها ضبطاً يميز كل حرف لوحده، لنتمكن من المقارنة؛ واستبانة توفرها فيما تحتمله مصاحف عثمان من القراءات المأثورة.

---

(١) منجد المقرئين، ص ١١١.

لكن قام الدليل لدينا على أن مصحف عثمان قد كُتب بالخط الأكثر احتمالاً للوجوه التي تقرأ بالأحرف السبعة. وما عدا هذا فإنا لا نملك دليلاً قطعياً يثبتُ أن ذلك أدى إلى جمع كل الأحرف السبعة، أو أدَّى إلى ترك شيء يسير منها مما لا يحتمله الخط، لأن ما وصلنا من قراءات تخالف الخط العثماني إنما وصلت بطريق الآحاد، بما لا يمكن القطع معه بقرآنيتها.

روى أبو عبيد عن أبي مجلز أنه قال: «طعن قومٌ على عثمان رضي الله عنه ـ بحمقهم ـ جمع القرآن. ثم قرؤوا بما نُسخ»[1].

ثالثاً: أن الأصل هو اعتبار عمل عثمان غير مضيع لشيء مما جاءت به الأحرف. لاستحالة إجماع كبار الصحابة والحفاظ على ترك شيء من القرآن. لكن من يظن أن مصاحف عثمان قد فاتها بعض ما في الأحرف؛ وجبَ أن يعلم أن ما ظن فواته منها لا يختلف عما كتب فيها من الأحرف في حلال أو حرام ـ كما أفادت الروايات العديدة ـ وأن يعلم أنه لا يحتوي على معان تغاير معاني ما كتب في المصاحف، لأن ما وقفنا عليه من اختلافهم في التابوت والتابوه يدل على أن ما فاتهم إنما كان بعض الأحوال اللفظية المختلفة في الأحرف السبعة. وأما ما تختلف فيه كيفيات الأداء كالإظهار والإدغام والفتح والإمالة فإن مصحف عثمان لم يتعرض لضبطه أصلاً، لأنه لم يكن منقوطاً ولا مشكولاً، ولكنه نُقل بالمشافهة.

رابعاً: التحقيق أن لغة قريش كانت تقدم على غيرها عند الاختلاف، لأنها الحرف الذي نزل به القرآن أولاً، لذلك أمرَ عثمان أن يُكتب بها فيما يدل عليه الخط أصلاً، فيبقى لغيرها من اللغات ما يحتمله الخط احتمالاً.

(١) الرد على من خالف مصحف عثمان، لأبي بكر الأنباري، مخطوط، نقلاً عن مزاعم حول قراءات القرآن، ص ٢٢.

الفصل الثالث

أوهام المستشرقين
وشبهات المستغربين حول مصاحف عثمان

لقد كان الصحابة ومَن بعدهم محققين لما بين أيديهم من قراءات مأثورة عن رسول الله ﷺ. عارفين ما حصل في جمع عثمان على النحو الذي بينا. حيث استخلص عثمان النص القرآني من الناسخ والمنسوخ؛ ومن الزيادات التي كان يدرجها بعضهم لبيان المعنى، فغدت بالتناقل مشتبهة لدى مَن بعدهم يحسبونها من القرآن وما هي من القرآن. كما سلِم مصحف عثمان من الروايات التي لم تثبت ثبوتاً قطعياً وبالتالي لم تكن تعرف بيقين قرآنيتها. فلما حدد مصحف عثمان النص في خطه أُهملت كافة الأنواع السابقة. ومن حفظ شيئاً منها فقد حفظه منفرداً عن القرآن للاستشهاد لقواعد اللغة أو لتفسير بعض الآيات. كما أن المصاحف العثمانية خالية من الزيادات التفسيرية أيضاً. وهي التي وضعها أصحابها قبل ظهور مصحف عثمان في مصاحفهم لأنهم مميزون للنص القرآني مما عداه. إن المصاحف التي كتبت ووُزِّعت لم تكن المصدر الوحيد لحفظ القرآن؛ بل كانت هناك المشافهة، والحفظ بالذاكرة. فالكتابة لم يكن العرب يعتمدون عليها كمصدر وحيد أصلي في حفظ شيء ما. بل هي وسيلة حفظ إضافية تأتي بعد الذاكرة. فلقد دأب الصحابة على حفظ القرآن بالمشافهة. وهكذا درج السلف الصالح من بعدهم على تعلم القرآن واستحفاظه بالمشافهة معتمدين على حوافظهم بالدرجة الأولى. ولما كُتبت المصاحف كانت وثيقةً إضافية في الحفظ تُؤكد

وتُثبت ما استقر في الحافظة، فتصون النص القرآني أن يَستبدل الفرد فيه ـ خطأً ـ كلمة بأُخرى أو يُسقط منه ـ سهواً ـ عبارة أو آية. . . الخ.

وبما أنهم قد تلقوا القرآن المخطوط بالمصاحف بالمشافهة أيضاً فقد عصموا بفضل الله تعالى وتوفيقه عن الغلط في القرآن أو التغيير فيه إبدالاً أو زيادة أو نقصاناً. وهكذا هيأ الله لهم ـ أفراداً وجماعات ـ كافةَ وسائل حفظ القرآن وتلاوته كما أُنزل ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾(١).

أوهام المستشرقين:

مضت القرون كلها والناس في طمأنينة إلى دين ربهم وسلامة كتابهم من التغيير والتبديل، حتى جاءت الدراسات الإستشراقية التي تستهدف النيل من منعة الإسلام وقوته وثقة أبنائه به؛ تمهيداً لاستذلالهم واستعمارهم، بعد أن يفقدوا مقومات الوحدة والعزة والحمية لشريعة الله، ولما كانت معظم الدراسات الإستشراقية قائمة على الكفر بالإسلام والسعي للقضاء عليه. وقائمة على الطعن بمحمد ﷺ ـ وبأصحابه. لذلك صدر عنها من الأراء ما لا يعرف له وجه مقبول؛ ولا استدلال معقول.

ومن ذلك أن الجهود العظيمة التي قام بها الصحابة في جمع القرآن واستنساخه ـ كما بينتها كتب السنة ـ لم يرَ فيها المستشرقون جمعاً للقرآن واستنساخاً يكفل نشر القرآن الثابت بيقين وإهمال ما سواه مما لم تثبت قرآنيته يقيناً، بل رأى فيها المستشرقون ـ بعد إنكارهم الأحرف السبعة ـ مجرد محاولة لتوحيد نص القرآن الذي بات مضطرباً ـ حسب طعنهم ـ لكثرة قراءات الصحابة واختياراتهم الشخصية. عَبَّر عن هذه الوجهة من النظر المستشرق اليهودي «جولد تسهر» فقال:

---

(١) سورة الحجر: الآية ٩.

«فلا يوجد كتاب تشريعي، اعترفت به طائفة دينية اعترافاً عُقدياً على أنه نص منزل أو موحى به، يقدم نصه في أقدم عصور تداوله مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات، كما نجد في نص القرآن»!!؟[1].

ولم يكن هذا الاضطراب في نص القرآن حسب زعمه إلا نتيجة للحرِّية الفردية التي كانت سائدة في تلاوة القرآن..[2]

ولكن من ناحية ثانية بُذلت جهود لتوحيد نص القرآن ـ كما يُدعى ـ في عهد عثمان رضي الله عنه. وقد وفقت هذه الجهود لتحقيق بعض أغراضها فحسب. قال المستشرق اليهودي: (وفي جميع الشوط القديم للتاريخ الإسلامي لم يحرز الميل إلى التوحيد العقدي للنص إلا انتصارات طفيفة)[3].

ويكرر اليهودي «تسهر» هذه الفكرة بأنه لم يكن هناك نص موحد للقرآن، ثم جرى توحيد للنص القرآني في عهد عثمان للخلاص من قراءة القرآن في صور لفظية متغايرة، قال «تسهر»: (ليس هناك نص موحد للقرآن. والنص المتلقى بالقبول الذي هو لذاته غير موحد في جزئياته يرجع إلى الكتابة التي تمت بعناية الخليفة الثالث عثمان؛ دفعاً للخطر الماثل من رواية كلام الله في مختلف الدوائر على صور متغايرة، وتداوله في فروض العبادة على نسق غير متفق، فهي إذاً رغبة في التوحيد ذات حظ من القبول..)[4].

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي، جولد تسهر، ص ٤.
(٢) المصدر السابق، ص ٤٨.
(٣) المصدر السابق، ص ٥.
(٤) المصدر السابق، ص ٦.

شبهات المستغربين:

ليس مستبعداً أن يقـوم المستشرقون يهوداً أو نصارى بتشويه الحقائق الناصعة المتصلة بالقرآن بعد أن لم يتورعوا عن تبديل كتابهم نفسه، فلم يعد التوراةُ توراةً ولا الإنجيلُ إنجيلاً، لما خلطوا فيهما وأسفُّوا..!!

لكن الأمر البعيد أن نجد في بلدنا ومن أبناء ملتنا أناساً ينعقون بتكرار نفس الأفكار يتهادون على هذا النشاز من الأنغام..!!

لقد مضت الطالبة إلى تأييد آراء «تسهر» وسارتْ في غرضها حذوه النعل بالنعل، قالت في رسالتها:[1]

(وعلى العموم فإن قراءة القرآن في تلك الفترة تشبه الظاهرة اللغوية الأولى التي أَشرتُ إليها في الفصل السابق بإفادة نص هام ــ يحرص فيه الجميـع أولاً على حرفية الفكرة، وثانياً بحكم هالة من القداسة على الاتفاق على ما يشبه النص الموحد..)

وهذا ما قاله «تسهر» بأن المسلمين كانوا يقرؤون كلام الله في صور متغايرة، فعبرت الطالبة ــ هنا ــ عنه بأنهم حافظوا على حرفية الفكرة واختلفوا في الألفاظ[2]. ثم اتفقوا على ما يشبه النص الموحد. وهذا ما أراده (تسهر) بعباراته (الميل إلى التوحيد) وأن جمـع عثمان لم يكن سوى (رغبة في التوحيد). لكن الطالبة أحسنت ترتيب أفكار (تسهر) إذ ادعت زوراً أن جمع عثمان كان بدافـع العامل التقديسي، لأن (تسهر) قد أشار إلى هذا ــ عرضاً ــ في مواطن متفرقة مبيناً أن النص كان مقدساً. وأنه كان هناك متشددون لم يقبلوا تصرف بعض الرؤوس التي لم تعتبر ما في نص القرآن مظاهر تقديس لا تُمس[3]، وهكذا خدمت الطالبة الرأي الإستشراقي اليهودي المشتتْ،

(١) ص ١٣.

(٢) وقد مر بك قولها الآخر المماثل لهذا في المبحث الثاني من كتابنا هذا.

(٣) انظر ص ٤٨ و ٦٤ و ٦٦ مذاهب التفسير، تسهر.

فجمعتْ شمله في موطن واحد وأحكمت تسديده محاولة طعن دين الأمة وقرآنها المجيد. . !!

وكما اتفقا في المقدمات اتفقا أيضاً في النتائج. فقررا أن جمع عثمان لم يبلغ هدفه تماماً ولم يحققْ غرضه كاملاً قال «تسهر»: «ولم يحرز الميل إلى التوحيد العقدي للنص إلا انتصارات طفيفة». وقال عن جمع عثمان أيضاً: «فهو إذاً رغبة في التوحيد ذات حظ من القبول. بيد أن هذه الرغبة لم يصادفها التوفيق على طول الخط»[1] وكذلك قالت الطالبة في رسالتها[2]: «إن مصحف عثمان لم ينجح في إزالة الفروق النصية».

ولم تكتف بذلك حتى تجاوزت في الطعن بكتاب الله الحدود التي وقف عندها المستشرقون، فزعمت بأنه قد حدثت تحريفات في النص القرآني ظل بعضها في حدود الصحة وبعضها قد تعداها إلى الخطأ[3].

وليس هذا الزعم منها إلا مزيد تأكيد لما ادعاه «تسهر» من وجود الاضطراب في النص القرآني[4].

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٦.

(٢) ص ٢٦. (٣) ص ٣٠ من رسالتها.

(٤) لسنا نقصد أن الطالبة كانت عالة في آرائها على اليهودي (تسهر) فقط، بل لقد تطفلت على كتابات غيره من المستشرقين. فهذه الآراء التي سردتها منتشرة لدى كثير منهم. لأنها كانت وليدة تخيل زعيم المستشرقين (تيودور نولد كه) في كتابه تاريخ القرآن، المنشور عام ١٨٦٠م، والذي نال جائزة أكاديمية النقوش الأثرية بباريس (انظر مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٧).

وهذا يدل على أن الطعن في القرآن ليس عملاً عفوياً، إنما هو خطة إستشراقية مرسومة، يقصد منها التشكيك بالقرآن لأنه المعجزة الخالدة والهداية الدائمة، إلى العقيدة الصحيحة والدستور الأبدي. لقد علم الأجانب أن التمسك بالقرآن يحفظ للأمة الإسلامية تميزها عن الأمم الأخرى وقوتها وبقاءها وسيادتها، فوضعوا خطتهم لينأوا بها عنه، فأحبط الله سعيهم ﴿بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويلُ مما تصفون﴾ «سورة الأنبياء: آية ١٨».

ومجمل كلامها يتلخص في قضايا ثلاث:

الأولى: دعوى اضطراب النص لتعدد قراءاته، لأن ذلك ناجم عن حرصهم على الفكرة دون القالب اللفظي، وأنهم غيروا في ألفاظ القرآن حسب أمزجتهم. ولقد أجبنا على هذه الدعوى من قبل وبيَّنا أن المستشرقين والمقلدة، لم يعرفوا حديث الأحرف السبعة ولم يدركوا مدلوله وحكمه.

فالعرب اختلفت ألسنتهم وتحكمت في نطق كل قبيلة منهم هيئات معينة، حتى غدا لكل قبيلة ما يشبه اللغة.

هؤلاء العرب الأميون ليس من اليسير تقويم ألسنتهم بحيث يقرؤون بلغة قريش. فأنزل الله تعالى ــ رحمة بهم ونشراً لكتابه ــ القرآن على سبع لغات من أشهر لغات العرب فقرؤوه على ما أنزل لم يحرفوا فيه شيئاً قط. وقد بيَّنتْ الأحاديثُ الثابتةُ ودلالاتها أن الصحابة وقفوا عند اللفظ المنزل، لم يتجاوزوه إلى غيره.

الثانية: ادعاء استنساخ عثمان للقرآن لم يكن سوى محاولة لتوحيد النص القرآني المضطرب ــ وأن ما فعلوه كان شُبه اتفاق على نص موحد، ومع ذلك فإنه لم يحقق غرضه.

ويظهر واضحاً أثر الجهالة بالأحرف السبعة في تكوين هذا الرأي. كما تظهر أيضاً في فهم أصحاب هذا الرأي ــ للنصوص المتعلقة بجمع عثمان ــ سذاجة منقطعة النظير..!!

لقد أفاد حديث البخاري أن من دوافع عثمان خشية الصحابة أن يختلف المسلمون في كتابهم اختلاف اليهود والنصارى. وأفاد حديث الطبري أن المسلمين في تلك الأصقاع كانوا يختلفون ويلحنون.

إن القول بالاتفاق أو محاولة توحيد النص المضطرب مجرد ادعاء لا دليل عليه من نقل أو عقل. فلو كان ما قام به الصحابة في عهد عثمان مجردَ توحيد أو اتفاق على نص موحد من النصوص الشائعة بينهم؛ أرأيت لو أن

الأمر كذلك أيكون للرجوع إلى صحف أبـي بكر معنى. . . !!

ثم ما بال الطالبة لم تأخذ بعين الاعتبار صحف أبـي بكر عندما ابتنت آراءها. . !! ألم تفهم لهذا الجمـع معنى!؟ أم أنها لم تعرف أنه الأصل الذي كتبت عليه مصاحف عثمان. . !!؟

في الحقيقة إن للطالبة عذرها الذي لا مفر لنا من الإقرار به! فإنها لم تستسـغ ابتناء شيء من أرائها مع ملاحظة جمـع أبـي بكر واستنساخ عثمان منه. لأنها لم تجد ملهميهـا المستشرقين يولونه حظاً من الاعتبار في قليل أو كثير. فهذا «جولد تسهر» قد أغفل ذكره من كتابه نهـائياً. وكفى بـه حجة. . !!

أفيكون من الأدب والولاء أن تستدرك التلميذة على ملهمها ومعلمها ما يفضـح تغرضه ويبين زيف رأيه، ويكشف وجه الحقيقة في المسألة. . !!

حتماً لا يجوز ذلك. . !! لأنه ليس من مقتضيـات البحث العلمي النزيه. . !!

إن جمـع أبـي بكر للقرآن قد تم بحيطة بالغة بإشراف علية الصحابة وحفظة القرآن[1] فلم تضم صحف أبـي بكر إلا ما ثبتتْ قرآنيته بيقين، وقد عوَّل هذا الجمـع على الصحف التي كتبت بين يدي رسول الله ﷺ، يُعاضدها حفظ جمهرة الصحابة. ولمـا عزم عثمان على كتابة القرآن جعل صحف أبـي بكر أصلاً لعمله. وكتبت مصاحف عثمان بإشرافِ حفظة القرآن وعلية الصحابة؛ وولاية زيد بن ثابت الذي تلقى العرضة الأخيرة، وقد عمل على جمـع صحف أبـي بكر فيما مضى.

فالاعتماد على صحف أبـي بكر ــ التي جَمعت القرآن كما أنزله الله على نبيه عليه الصلاة والسلام ــ خير دليل على أن عمل عثمان ليس اتفاقاً

(١) انظر مناهل العرفان ١/٢٤٥.

على نص قرآني أعمل فيه الصحابة آراءهم وأذواقهم تغييراً وتبديلاً في ألفاظه، بل هو دليل على أن الصحابة قد رجعوا بالمسلمين قاطبة إلى النص المنزل من الله على نبيه محمد ﷺ.

فعلى الرغم من اعتمادهم على صحف أبي بكر رضي الله عنه، وعلى الرغم من حفظهم للقرآن، فقد كانوا يستوثقون فيما يختلفون فيه من الآيات فيسألون عنها من تلقاها من رسول الله ﷺ.

قال أبو قلابة ــ فيما رواه الطبري ــ حدثني أنس بن مالك قال: (كنتُ فيمن يُملَىٰ عليهم، قال: فربما اختلفوا في الآية فيذكرون الرجل قد تلقاها من رسول الله ﷺ ولعله أن يكون غائباً أو في بعض البوادي، فيكتبون ما قبلها وما بعدها. ويدعون موضعها حتى يجيء أو يرسل إليه..)[1].

فأين ــ بعد هذا ــ دليل الأدعياء على أن الصحابة قد بدلوا بعض ألفاظ القرآن؛ وأن جمع عثمان كان توحيداً للنص القرآني أو شبه اتفاق على نص موحد!؟.

وماذا فهمت الطالبة ــ المذكورة آنفاً ــ من قول حذيفة لعثمان: (يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى).

هل فهمت أن اختلاف المسلمين كان آنئذ في الألفاظ رغم محافظتهم على دقة الفكر والمعاني..!! وهل اختلاف اليهود والنصارى من قبلهم كان في الألفاظ فقط دون المعاني..!!

أيقول هذا مخلوق له مسكة من عقل أو فهم..!!

إن حقيقة الأمر أن الأعاجم لما دخلوا في الإسلام كثر اللحن في العربية حتى خِيف على القرآن أن يمتد إليه اللحن. وأن المسلمين الذين توزعوا في

(١) تفسير الطبري ٦٢/١.

الأمصار قد جعل كل منهم يبلـغ القرآن كما حفظه. ولعله ينسى شيئاً يسيراً مثلاً أو يخطىء في لفظة. وهذا أمر محتمل في حفظ الفرد الواحد. أو لعله يقرأ بشيء لا يدري أنه من منسوخ التلاوة. أو لعله أدرج عبارةً تُبين معنى كلمة في الآية فتوهم من سمعها منه أنها قرآن أيضاً. فانتشرت في الناس على ظن أنها من القرآن. وبهذا السبب قام الاختلاف بين العامة من المسلمين. ولم يكن بين أيـديهم ضابط يسـاعد التلقين الشفهي على تحـديد النص القرآني. أما أصحاب رسول الله صلوات الله وسلامه عليه فلم يحصل بينهم مثل ذلك الاختلاف لأنهم محققون للنص القرآني.

فأمر عثمان رضي الله عنه بكتابة المصاحف. فكتب بإشرافه وإشراف كبار الصحابة وحفظة القرآن. فكانت مصاحفه مصدراً تكميلياً للمشافهة في ضبط النص ضبطاً تاماً من حيث آياته وكلماته. فلم يعد معه مجال للاختلاف في كلمة أهي من القرآن أم ليست من القرآن. وهكذا جاء مصحف عثمان مقتصراً على ما ثبتت قرآنيته قطعاً؛ خالياً من القراءات الأحادية التي لا سبيل إلى القطـع في قرآنيتها؛ وخالياً من منسوخ التلاوة ومن العبارات المدرجة لتفسير بعض الكلمات. ومن الخطأ الفردي المحتمل الذي قد يؤدي إلى زيادة لفظة أو نقصانهـا. وبذلك قضت مصاحف عثمان على الاختلاف، وساعدت على آلتزام القرآن المنقول بالتواتر. وهذا ما يجعلنا نجزم بأن عمل عثمان قد حقق غرضه ــ خلافاً لما توهمته الطالبة وملهموها ــ فقد أبعد عن القرآن ما ليس منه، وفسـح المجال للقراءة بالأحرف السبعة المنزلة من الله تعالى، بجعـل الخط محتمـلاً لهـا، وتـوزيـع مـا لا يحتمله الخط من واوات وهاءات... الـخ. على عدد من المصاحف التي كتبها. وسيأتي بيان ذلك.

الثالثة: هي دعواهم أن عمل عثمان؛ وأن الوقوف في حرية قراءة القرآن عند حدود معينة؛ كان بسبب العامل التقديسي.

ونحن نسأل متى ظهر هذا العامل التقديسي، وما مصدره وسببه..!! وهل انبثق عن القرآن نفسه أوعن شيء خارج عن القرآن..؟

إذا كانت القداسة التي حَدَّتْ حريةَ التبديل في ألفاظ القرآن قد انبثقت عن شيء خارج عن القرآن.. فما هو هذا الشيء؟ وكيف حصل ذلك..؟.

إن القرآن منذ اللحظة الأولى لنزوله كان معروفاً أنه كلام الله رب العالمين الذي خلق الإنسان والوجود كله ﴿اقرأ بآسم ربك الذي خلق. خلق الإنسان من علق. اقرأ وربك الأكرم. الذي عَلَّمَ بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم﴾[1].

وبالتالي فإن القدسية كانت ملازمة له منذ اللحظة الأولى لنزوله، لأنه: ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾[2].

ولقد أذعنت الطالبةُ بأن هالة القداسة حول القرآن كانت تحول دون تبديل ألفاظه. فلتعلم أن القداسة كانت موجودة منذ بداية تنزله، وأنها فعلت فعلها مباشرة بما ألقته في قلوب المؤمنين من هيبة وتعظيم لله ولكلامه المجيد ﴿وإنه لتنزيل رب العالمين. نزل به الروح الأمين. على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين﴾[3].

والخلاصة: أن الصحابة منذ اللحظات الأولى لتنزيل القرآن قد بالغوا في الحرص والمحافظة عليه بحروفه ومعانيه كما أنزله الله على رسوله. وأن كتابة عثمان للمصاحف وتعميمها على الأقطار الإسلامية لم يكن سوى استمرار في خطة المحافظة على نص القرآن كما أنزله الله تعالى على رسوله محمد ﷺ.

هذا هو الحق، فماذا بعد الحق إلا الضلال..!!؟

---

(١) سورة العلق: الآيات ١ ــ ٥.

(٢) سورة فصلت: الآية ٤٢.

(٣) سورة الشعراء: الآية ١٩٢.

البحث الرابـع

الفصل الأول : القــراءات.

الفصل الثاني : هل القراءة بالتوقيف أم بالاجتهاد؟

الفصل الثالث : ضابط القــراءة المقبولة.

الفصل الرابع : دحض شبهات حول توقيفية القراءة.

الفصل الخامس : طبقات القراء وتراجم المشهورين منهم.

الفصل السادس: منزلة القراءات من الأحرف السبعة.

خاتمة الكتاب.

الفصل الأول

القـــراءات

القرآن والأحرف والقراءات:

بَلّغ الرسولُ ﷺ الأحرفَ السبعة متفرقة على أصحابه. فمنهم من أقرأه بالحرف الأول ومنهم من أقرأه بالحرف الثاني . . وهكذا. فتعددت القراءات بتعدد الحاملين لها ولما حصل التلاقِ بين القراء اختلفوا، فتحاكموا إلى الرسول ﷺ فأقرّ كلًا على ما أقرأه. ولما تفرقوا في الأمصار وأخذ الناس عنهم اختلفت قراءاتهم فتنازعوا وكاد يُكفِّر بعضُهم بعضاً. فأزعج ذلك عثمان رضي الله عنه. فكتب المصاحف معتمداً على صُحف أبي بكر. لكن رُوعي في مصاحف عثمان أن تشتمل على غاية ما يمكن من الأحرف السبعة ـ إن لم تقل على جميعها ـ ليتسنى للقارىء أن يقرأ بما في لغة شيوخه. ومن أشهر من أخذت عنهم القراءات ـ فيما بعد ـ القراء السبعة، وهم عبد الله بن عامر، عبد الله بن كثير، عاصم بن أبي النجود، أبو عمرو بن العلاء، حمزة بن حبيب الزيات، نافع، الكسائي. وقد جاءَ عن غيرهم القراءات التي تكمل العشر. وهي قراءات أبي جعفر، ويعقوب، وخلف، والقراءات التي تُكمل الأربع عشرة وهي قراءات الحسن البصري وابن محيصن ويحيى الزبيري، والشنبوذي. وهناك قراءات أخرى أيضاً[1].

والقراءات جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر سماعيّ لفعل «قرأ»[1].

---

(١) الإتقان ٧٣/١؛ والمناهل ٤٠٥/١ و٤٠٩.

فالقرآن يقرأ بالأحرف السبعة. وجميع القراءات المقطوع بصحتها مصدرها هو مجموع الأحرف السبعة. (فالقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآنُ هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءاتُ هي اختلافُ الفاظِ الوحي المذكور في كتابة الحروف أوكيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما)[1]. اهـ.

وقد عرف ابن الجزري القراءات بقوله:

(علم القراءات: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة).

دلَّ التعريف على خروج النحو واللغة والتفسير، وما أشبه ذلك؛ من علم القراءات.

(والمقرىء: العالم بها رواها مشافهةً، فلوحفظ التيسيرَ مثلاً ليس له أن يُقرىء بما فيه إنْ لم يُشافهه من شُوفهَ به مسلسلاً، **لأنَّ في القراءات أشياء لا تُحكم إلا بالسماع والمشافهة)**[2].

تواتر القرآن الكريم:

تمَّ جمع القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه بإشراف الصحابة واطلاعهم، وكان الحفاظ كثيرين، وقد قتل منهم بالمواقع من قتل، ولكن الأمة ما زالت تتناقل القرآن بالمشافهة وبالكتابة جيلاً عن جيل، مما يثبت تواتر نقله إلى زماننا هذا.

قال الإمام الغزالي:

---

(١) البرهان ٣١٨/١.

(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص ٦١ لابن الجزري، بتصرف يسير، طبع مكتبة القدسي بالقاهرة، سنة ١٣٥٠هـ.

(هو الكتاب: ما نقل إلينا بين دَفتيْ المصحف على الأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً ونعني بالكتاب القرآن المنزل، وقيدناه بالمصحف، لأن الصحابة بالغوا في الاحتياط في نقله، حتى كرهوا التعاشير والنقط، وأمروا بالتجريد، كيلا يختلطَ بالقرآن غيرُهُ، ونُقل إلينا متواتراً، فنعلم أنَّ المكتوب في المصحف المتفق عليه هو القرآن، وأنَّ ما هو خارج عنه فليس منه، إذْ يستحيل في العرف والعادة مع توافر الدواعي على حفظه أن يُهمَلَ بعضُهُ فلا يُنقل، أو يُخلط به ما ليس منه)(١).

أنواع القراءات حسب أسانيدها

الأول ـ المتواتر: وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهى السند. وغالب القراءات كذلك.

الثاني ـ المشهور: وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق اللغة العربية ووافق رسم مصحف عثمان، واشتهر عند القراء؛ فلم يَعدُّوه من الغلط ولا من الشذوذ؛ فإنه تصح القراءة به.

مثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض. كفرش الحروف كما في كتب القراءات.

الثالث ـ الآحاد: هو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، وهذا لا تجوز القراءة به. وقد عقد الترمذي في جامعه والحاكم في مستدركه لذلك باباً، أخرجا فيه شيئاً كثيراً صحيح الإسناد.

ومما أخرجه الحاكم في مستدركه:

(١) المناهل ١/٤٢٤.

عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قرأ: ﴿على رفارف خضر وعباقري حسان﴾.

وعن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام قرأ: ﴿فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرات أعين﴾.

وعن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام قرأ: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفَسكم﴾ (بفتح الفاء).

الرابع ــ الشاذ: وهو ما لم يصح سنده. وفيه كتب مؤلفة، من ذلك قراءة: ﴿مَلَكَ يومَ الدين﴾. (بصيغة الماضي ونصب يوم).

وقراءة: ﴿إياك يُعبد﴾ (ببنائه للمفعول).

الخامس ــ الموضوع: كالقراءة المنسوبة إلى أبي حنيفة ــ زوراً ــ التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي. ومنها: ﴿إنما يخشى اللَّهُ من عباده العلماءَ﴾ (برفع الله ونصب العلماء).

وقد كتب الدارقطني وجماعة بأن هذا الكتاب موضوع لا أصل له.

السادس ــ ما يشبه المدرج من أنواع الحديث: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم) بزيادة «من أم». وقراءة: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج) بزيادة لفظ «في مواسم الحج» ــ وقراءة ابن الزبير: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر. ويستعينون بالله على ما أصابهم) بزيادة «يستعينون بالله على ما أصابهم»، وإنما كان شبيهاً ولم يكن مدرجاً لأنه وقع خلاف فيه..

قال عمر رضي الله عنه: فما أدري أكانت قراءته (يعني الزبير) أم فسَّر. أخرجه سعيد بن منصور وأخرجه ابن الأنباري، وجزم بأنه تفسير.

وكان الحسن يقرأ: (وإن منكم إلا واردها الورود الدخول). قال ابن الأنباري: قوله «الورود الدخول» تفسير من الحسن لمعنى الورود. وغلط فيه بعض الرواة فأدخله في القرآن.

علّق ابن الجزري على ذلك بقوله: «وربما كانوا يُدخلون التفسير في القراءات إيضاحاً وبياناً، **لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس**، وربما كان بعضهم يكتبه معه.

وأما من يقول إن بعض الصحابة كان يُجيز القراءة بالمعنى؛ فقد كذب»[1].

المتواتر من القراءات:

أجمع علماء السلف والخلفِ على أن القراءات السبع متواترة. ولا يُـؤْبهُ بقول من قال بأنها مشهورة فحسب، فالتحقيق أنها متواترة.

والقراءات السبع هذه مشتهرة بين عامة المسلمين في عصرنا هذا وما قبله من العصور على أنها قراءات متواترة صحيحة، بحيث لو قُرِيء لهم من غيرها وعلموا بذلك لأنكروا، لأنهم لا يعرفون سواها متواتراً فتصح القراءة به. ونفيُ تواتر ما وراء السبع موجود في أقوال بعض أهل العلم.

قال القاضي جلال الدين البلقيني: (القراءة تنقسم إلى متواتر وآحاد وشاذ. فالمتواتر القراءات السبع المشهورة، والآحاد قراءات الثلاثة التي هي تمام العشر، ويلحق بها قراءات الصحابة، والشاذ قراءة التابعين كالأعمش ويحيى بن وثاب وابن جبير ونحوهم)[2]. اهـ.

---

(١) راجع في أنواع القراءات؛ الإتقان ١/٧٦ ـ ٧٧؛ والمناهل ١/٤٢٢ ـ ٤٢٤.
(٢) الإتقان ١/٧٥.

كما ذكر ابن الحاجب **في كتابه عن أصول الفقه**: أن القراءات السبع متواترة. ففهم من هذا كأنه يقصد أن ما وراءها غير متواتر، مثل القراءات الثلاث المتممة للعشر.

وجاء العلامة المحقق محمد بن محمد بن الجزري وبيَّن أن القراءات العشر متواترة، بذكر ست عشرة طبقة، تناقلت القراءات العشر بما فيها الثلاث المتممة خاصة، وذلك من عصر ابن مجاهد الذي صنَّف للناس القراءات السبع فقط، فتوارد العامة على تصنيفه حتى كاد يُجهل لديهم أن الثلاث متواترة أيضاً. وبذلك حكم الإمام ابن الجزري بتواتر العشر لأنها منقولة بجمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم بالكذب[1].

وقال ابن تيمية: (ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكنْ من لم يكن عالماً بها، أو لم تثبت عنده، كمن يكون في بلد بالمغرب أو غيره فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه فإن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، ولكن ليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك)[2].

سبب اقتصار بعضهم على القراءات السبع:

ظل المسلمون يقرأون القرآن على عدد كبير من القراء، ثم صنَّف بعض العلماء القراءات، فاقتصر أبو عبيد على ذكر خمسة عشر رجلاً. وذكر الطبري في كتابه اثنين وعشرين رجلاً[3].

وقد ألف ابن جبير المقرىء ــ وكان قبل ابن مجاهد ــ كتاباً في القراءات وسمَّاه كتاب الخمسة، وذكر فيه خمسة من القراء لا غير. وألف غيره

(١) منجد المقرئين، وراجع ص ١٣٣ وما بعدها.
(٢) منجد المقرئين، لابن الجزري، ص ١٢٩ ــ ١٣٠.
(٣) فتح الباري ٢٦/٩. وفيه «أبو عبيدة» وهو تصحيف.

كتاباً وسماه الثمانية. وزاد على هؤلاء السبعة يعقوب الحضرمي(١). ثم اقتصر على القراء السبعة. وأول من اقتصر عليهم: أبو بكر بن مجاهد سنة ثلاثمائة ببغداد، فإنه أحب أن يجمع المشهور من قراءات الأمصار فآختار السبعة، وتابعه الناس على اقتصاره(٢).

قال الشيخ إبراهيم بن عمر بن الجعبري في سبب اقتصار ابن مجاهد على السبع:

«إنه طالت المدة والقراء كثيرون بحيث يعسر حصرهم، فلما قصرت الهمم اقتصر على بعضهم وكان هؤلاء إما لتصديهم للاشتغال أو لأنهم شيوخ المقتصر. ولو عين غيرهم لجاز. أو غير هؤلاء الرواة عنهم جاز»(٣).

التحقيق تواتر العشر:

لكن العلماء المحققين كالجعبري والبغوي وابن الجزري والسبكي وغيرهم قد حققوا أن القراءات العشر متواترة بالسبع وبالثلاث المتممة للعشر، وذكر ابن الجزري أن القراءات العشر لم ينكرها أحد من الأئمة، وأثبت تواترها بذكر طبقات رواتها. وألحق المحققون ومنهم الإمام البغوي في تفسيره بهؤلاء السبعة ثلاثة، وهم: يعقوب الحضرمي، وخلف، وأبو جعفر بن قعقاع المدني شيخ نافع، لأنها لا تخالف رسم السبع(٤).

وكتب ابن الجزري الشيء الكثير النافع حول هذا الموضوع، نجتزىء منه ما يلي:

---

(١) البرهان، نقلاً عن مكي بن أبي طالب ٣٢٩/١.

(٢) البرهان ١/ ٣٣٠؛ ومنجد المقرئين، ص ٢٠٠، فيما نقله ابن الجزري عن ابن تيمية.

(٣) منجد المقرئين، ص ٢٠٢.

(٤) البرهان ١/ ٣٣٠. وانظر للأهمية تتمة الكلام عن الاقتصار على سبع قراءات فيما يلي، ص ٣٤٧ ــ ٣٥٢.

«قال الإمام مجتهد عصره أبو الحسن السبكي في كتابه شرح المنهاج في صفة الصلاة في الركن الرابع: فرع: قالوا: تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع ولا تجوز بالشاذة.

وظاهر هذا الكلام يوهم أن غير السبع المشهورة من الشواذ.

وقد نقل البغوي في أول تفسيره الاتفاق على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر مع السبع المشهورة. قال: وهذا القول هو الصواب.

«واعلم أن الخارج عن السبع المشهورة على قسمين:

ـ منه ما يخالف رسم المصحف فهذا لا شك في أنه لا تجوز القراءة به، لا في الصلاة ولا في غيرها.

ـ منه ما لا يخالف رسم المصحف ولم تشتهر القراءة به، وإنما ورد من طريق غريبة لا يعول عليها، وهذا يظهر المنع من القراءة به أيضاً.

ـ ومنه ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءة به قديماً وحديثاً، فهذا لا وجه للمنع منه. ومن ذلك قراءة يعقوب وغيره.

«قال: والبغوي أولى من يُعتمد عليه في ذلك فإنه مقرىء فقيه جامع للعلوم؛ قال: وهكذا التفصيل في شواذ السبعة فإن عنهم شيئاً كثيراً شاذاً.

قلت: هذا الكلام هو الصحيح الذي لا محيد عنه، فدونك من هذا الإمام عضّ عليه بالنواجذ.

«وسُئل ولده شيخنا الإمام قاضي القضاة عبد الوهاب عن قوله في كتابه جمع الجوامع في الأصول: «والسبع متواترة»، مع قوله: «والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ»، إذا كانت العشرة متواترة فلم لا قلتم: والعشر متواترة، بدل قولكم والسبع..؟

«فأجاب: أما كوننا لم نذكر العشر بدل السبع مع ادعائنا تواترها، فلأن السبع لم يختلف في تواترها. وقد ذكرنا أولاً موضع الإجماع، ثم عطفنا عليه بموضع الخلاف، على أن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط، ولا يصح القول به ممن يُعتبر قوله في الدين. وهي ــ أعني القراءات الثلاث قراءة يعقوب وخلف وأبي جعفر بن القعقاع ــ لا تخالف رسم المصحف.

«ثم قال: سمعت الشيخ الإمام ــ يعني والده مجتهد العصر أبا الحسن السبكي ــ يشدد النكير على بعض القضاة، وقد بلغه عنه أنه منع من القراءة بها.

واستأذنه بعض أصحابنا مرة في إقراء السبع، فقال: أذنت لك أن تُقرىء العشر.

قلت: نقلته من كتابه «منع الموانع على سؤالات جمع الجوامع». وقد جرى بيني وبينه ــ رحمه الله ــ في ذلك كلام كثير، وقلت له ما معناه: كان ينبغي أن تقول: والعشر، ولا بد.

فقال لي: أردنا التنبيه على الخلاف.

فقلت: يا سيدي وأين الخلاف؟ وأين القائل بالخلاف؟ ومن نصَّ من الأئمة أو غيرهم على أن قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف غير متواترة..؟

فقال: يُفهم من قول ابن الحاجب: والسبع متواترة.

«فقلت: أي سبع..؟ وعلى تقدير أن يقول: هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي. مع أن كلام ابن الحاجب ما يدل على ذلك، **فقراءة خلف لا تخرج عن قراءة أحد منهم أبداً**. بل ولا عن قراءة عاصم وحمزة والكسائي في حرف واحد. فكيف يقول أحد بعدم تواترها مع ادعائه تواتر السبع.

«وأيضاً فلو قلنا: إن مراده قراءة هؤلاء السبعة، فمن أي رواية؟ ومن أي طريق؟ ومن أي كتاب؟

فالتخصيص لم يدَّعه ابن الحاجب، ولو ادَّعاه لما سُلِّم إليه، ولا يقدر عليه.

بقي الإطلاق، وهو: كل ما جاء عن السبعة، فقراءة **يعقوب وأبي جعفر؛ وخلف فيما انفرد فيه، جاءتْ عن السبعة.!**

فقال لي ــ رحمه الله ــ: فمن أجل هذا قلت: والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ. ما يقابل الصحيح إلا فاسد.

وظهر منه في تلك الحالة أنه بدا له تغيير السبع بالعشر، فلم يمهل، وانتقل إلى رحمة الله تعالى»[1].

هل تواترت القراءات إلى الرسول ﷺ أم إلى الأئمة فقط؟

اتفق العلماء على أن القراءات العشر والسبع في جملتها متواترة، ولكن بعضهم ذهب إلى أنها متواترة عن الأئمة المنسوبة إليهم وليس عن الرسول ﷺ. وذهب جماهير العلماء إلى أنها متواترة عن الرسول عليه الصلاة والسلام.

(أ) ذهب أبو شامة وأيده الزركشي في البرهان: إلى أن القراءات متواترة إلى أئمتها فقط، وأنَّ من ادعى تواترها إلى الرسول عليه الصلاة والسلام فإنه ينقصه إثبات التواتر من الإمام إلى الرسول ﷺ.

قال أبو شامة في المرشد الوجيز:

(وغاية ما يُبديه مدعي تواتر المشهور منها؛ كإدغام أبي عمرو؛ ونقل

(١) هذا النص بطوله من كتاب منجد المقرئين، ص ٢٠٣ ــ ٢٠٨.

الحركة لورش؛ وصلة ميم الجمع وهاء الكناية لابن كثير؛ أنه متواتر عن ذلك الإمام الذي نُسبتْ تلك القراءة إليه، بعد أن يُجهد نفسه في استواء الطرفين والواسطة، إلا أنه بقي عليه التواتر من ذلك الإمام إلى النبي ﷺ؛ في كل فرد فرد من ذلك، وهنالك تُسكب العبرات. فإنها من ثَمَّ لم تُنقل إلا آحاداً، إلا اليسير منها)[1]. اهـ.

وتتبدى خطورة هذا الرأي بما يؤدي إليه من إنكار تواتر كثير من القرآن نفسه، لأن كثيراً من الكلمات لم تتفق القراءات جميعاً عليها، بل انفرد الإمام أو الإمامان أو الثلاثة بقراءة مغايرة للأئمة الباقين، مثل قوله تعالى ﴿أرجه﴾ و ﴿مالها﴾ و ﴿يخادعون﴾. فيكون بناء على ما زعم أبو شامة كثيرٌ من القرآن غيرَ متواتر، لأن التواتر لا يثبت براو ولا بإثنين. وكذا بالنسبة للقراء إذا قيل: إن كل إمام إنما يروي قراءة آحادية إلى رسول الله ﷺ. فإن ما يقرؤه غير متواتر، وبالتالي لا يمكن إثبات تواتر كثير من القرآن.

وهذا زعم مخالف لما يعهد من الصحابة ومن بعدهم من حرص على كتاب ربهم وتلقِّيهم وتحفظهم إياه بما يكفل نقله للأجيال نقلاً متواتراً[2].

(ب)وجماهير العلماء على أن القراءات متواترة عن رسول الله ﷺ. . ولم يرتض العلماء المحققون قول أبي شامة، بل تناولوه بالرد والمناقشة، وأثبتوا خطأه فيما ذهب إليه، لأن كلًّا من هذه القراءات إنما نسبت إلى إمامها اصطلاحاً نظراً لتفرغه لتعليمها واشتهاره بذلك. فتوهم من ذلك أبو شامة أنها آحادية. لكنها في الواقع قد تواترت عن الرسول إذ تلقاها أهل البلدة جماعات عن جماعات إلى رسول الله ﷺ.

---

(١) منجد المقرئين، لابن الجزري، ص٢٤٦؛ والبرهان ٣١٨/١ ــ ٣١٩؛ والمرشد الوجيز، ١٧٨، فقد ضبطت النص منه بعد نشره.

(٢) منجد المقرئين، ص ٢٤٧.

قال ابن الجزري: (أوقفت عليه (على رأي أبي شامة) شيخنا الإمام واحد زمانه شمس الدين محمد بن أحمد خطيب بيرود؛ الشافعي.

فقال لي: معذور أبو شامة حسبَ أن القراءات كالحديث مخرجها كمخرجه، إذا كان مدارها على واحد كانت آحادية، وخفي عليه **أنها إنما نسبت إلى ذلك الإمام اصطلاحاً، وإلا فكل أهل بلدةٍ كانوا يقرؤنها أخذوها أمماً عن** أمم. ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلده لم يوافقه على ذلك أحد بل كانوا يجتنبونها ويأمرون بآجتنابها)[1].

وأفاد الحافظ العلامة أبو سعيد خليل كيكلدي العلائي في كتابه المجموع المذهب بأن هذه الشبهة دخلت على هؤلاء من انحصار أسانيد القراءات في رجال معروفين، فظنوها كآجتهاد الآحاد[2].

قال ابن الجزري:

(وقد سألت شيخنا إمام الأئمة أبا المعالي رحمه الله تعالى عن هذا الموضع فقال: انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم. **فلقد كان يتلقاه أهل كل بلد يقرأه منهم الجم الغفير عن مثلهم، وكذلك دائماً والتواتر حاصل لهم.**

ولكن الأئمة الذين تصدوا لضبط الحروف وحفظوا شيوخهم منها. وجاء السند من جهتهم. وهذه الأخبار الواردة في حجة الوداع ونحوها أجلى. ولم تزل حجة الوداع منقولة عمن يحصل بهم التواتر عن مثلهم في كل عصر فهذه كذلك.

قال: هذا موضع ينبغي التنبه له. انتهى. والله أعلم[3].

---

(١) منجد المقرئين، ص ٢٤٧.

(٢) منجد المقرئين، ص ٢٥١.

(٣) منجد المقرئين، ص ٢٥٢.

وقال ابن الجزري:

(ومما يزيدك تحقيقاً ما قاله أبو حاتم السجستاني.

قال: أول من تتبع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبع الشاذ منها: هارون بن موسى الأعور.

قال: وكان من القراء فكره الناس ذلك. وقالوا: قد أساء حين ألفها. وذلك أن القراءة إنما يأخذها قرون وأمة عن أفواه أمة، ولا يلتفت منها إلى ما جاء من راو، راو.

قلت: يعني آحاداً عن آحاد)[1].

وهكذا نجد أن القراءات كانت تتناقلها الأمة قوماً عن قوم وجيلاً عن جيل، وعلى مثل ذلك من القراءات عوّل الأئمة في قراءتهم وإقرائهم، ولذلك اعتبر المحققون منهم كل آحادي من القراءات شاذاً لا تجوز القراءة به.

وكان الناس ــ لشدة حرصهم على سلامة القرآن ــ ينكرون كل قراءة لا يُعرف تواتر نقلها، بل ــ كما قال محمد بن الخطيب ــ يجتنبونها ويأمرون بآجتنابها. وأكد ابن الجزري صحة قول ابن الخطيب بقوله:

(قلت: صدق. ومما يدل على هذا ما قاله ابن مجاهد:

قال لي قنبل: قال لي القواس في سنة سبع وثلاثين ومائتين: إلقَ هذا الرجلَ ــ يعني البزيّ ــ فقل له: هذا الحرف ليس من قرائتنا. يعني (وما هو بمَيْت) مخففاً، وإنما يُخفف من الميت من قد مات. ومن لم يمت فهو مشدد.

فلقيت البزيّ فأخبرته فقال لي: قد رجعت عنه)[2].

---

(١) منجد المقرئين، ص ٢٥١.

(٢) منجد المقرئين، ص ٢٤٧.

وهذا ديدن أئمة الإقراء والعلماء في إنكار القراءة بكل ما لم يثبت لديهم تواتره، حفاظاً منهم على كتاب الله أن يدخله وهم أو غلط الرواة الآحاد، إذْ يحتمل ذلك ـ ولو احتمالاً ضعيفاً ـ من الثقات الضابطين منهم.

قال ابن الجزري عن إنكارهم قراءة الآحاد: «على أن تعيين هؤلاء القراء ليس بلازم **ولو عُيِّن غير هؤلاء لجاز**. وتعيينهم إما لكونهم تصدروا للإقراء أكثر من غيرهم أو لأنهم شيوخ المعيَّن ـ كما تقدم ـ ومن ثم كره من كره من السلف أن تُنسب القراءة إلى أحد. روى ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يكرهون سنة فلان وقراءة فلان.

قلت: وذلك خوفاً مما توهمه أبو شامة من أن القراءة إذا نُسبت إلى شخص فتكون آحادية. **ولم يدر أن كل قراءة تُنسبْ إلى قارىء من هؤلاء، كان قراؤها زمن قارئها وقبله أكثر من قرائها في هذا الزمان وأضعافهم**»[1].

---

(١) منجد المقرئين، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

الفصل الثاني

القراءات توقيفية

هل القراءة بالتوقيف أم بالاجتهاد؟

لقد سبق الحديث عن الأحرف السبعة وعما إذا كانت بالتوقيف أم بالاجتهاد. والبحث هنا فرع ذاك وتكملته، فلقد أصدر العلماء حكمهم القاطع فيه، لكنهم تفاوتتْ آراؤهم في إطلاق حرية القراءة في عهد الصحابة ولقوم من القراء بعدهم:

(أ) ذهب ابن قتيبة وابن الجزري وأبو شامة والطحاوي إلى أنه كان مباحاً للصحابة أن يقرأوا القرآن وفق سلائقهم اللغوية كل بلغته التي أَلِفها، فقال ابن قتيبة:

«فإن قال قائل: فهل يجوز لنا أن نقرأ بجميع الوجوه:

قيل له: كل ما كان منها موافقاً لمصحفنا غير خارج من رسم كتابه جاز لنا أن نقرأ به، وليس لنا ذلك فيما خالفه، لأن المتقدمين من الصحابة والتابعين قرأوا بلغاتهم، وجروا على عادتهم، دخلوا أنفسهم رسوم طبائعهم **فكان ذلك حافزاً لهم، ولقوم من القراء بعدهم** مأمونين على التنزيل، عارفين بالتأويل، فأما نحن معشر المتكلفين فقد جمعنا الله بحسن اختيار السلف لنا على مصحف هو آخر العرض، وليس لنا أن نعدوه، كما كان لهم أن يفسروه وليس لنا أن نفسره.

ولو جاز لنا أن نقرأه بخلاف ما ثبت في مصحفنا لجاز أن نكتبه على الاختلاف والزيادة والنقصان والتقديم والتأخير، وهناك يقع ما كرهه لنا الأئمة الموفقون رحمة الله عليهم»[1].

وقال الشيخ محمد بن الهيصم:

(والوجه الثاني من القراءات: أن يكون القرآن قد نزل على لغة ثم خرج بعض القراء فيه **إلى لغة أخرى من لغات العرب مما لا يقع فيه خلاف في المعنى،** فترك النكير عليه تيسيراً وتوسعة فنقل ذلك، وقرأ به بعض القراء)[2].

وقال ابن الجزري:

«.. فثبت من ذلك أن القراءة الشاذة لو كانت صحيحة في نفس الأمر فإنها مما كان أُذن في قراءته ولم يتحقق إنزاله، وأن الناس كانوا مخيرين فيها في الصدر الأول، ثم أجمعت الأمة على تركها للمصلحة. وليس في ذلك خطر ولا إشكال لأن الأمة معصومة من أن تجتمع على خطأ»[3].

وقال الإمام أبو شامة:

«إن القرآن نزل أولاً بلسان قريش ومَنْ جاورهم من العرب الفصحاء، **ثم أُبيح للعرب أن تقرأه بلغاتهم التي جرت عادتهم بآستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب.**

قال الطحاوي: إنما كان ذلك رخصة، لما كان يتعسر على كثير منهم

(١) تأويل مشكل القرآن، ص ٣٢.
(٢) مقدمة كتاب المباني، ص ١٧٠.
(٣) منجد المقرئين، ص ١٢٠ وما حولها.

التلاوة بلفظ واحد، لعدم علمهم بالكتابة والضبط وإتقان الحفظ، ثم نُسخ بزوال العذر وتيسير الكتابة والحفظ»[1].

هذه النصوص أفادت الإباحة لبعض الصحابة والتابعين أن يقرأوا بلغاتهم، ومنعت ذلك عمن بعدهم لزوال العذر المبيح.

(ب) وذهب جمهور العلماء إلى التوقيف في قراءة القرآن للصحابة ولمن بعدهم على حد سواء. وقد استدرك ابن حجر في الفتح على قول أبي شامة السابق بقوله:

«**وتتمة ذلك أن يقال إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي ــ أي أن** كل واحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته ــ بل المراعى في ذلك السماع من النبي ﷺ، ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب: أقرأني النبي ﷺ[2].

«**أما من يقول بأن بعض الصحابة، كآبن مسعود، كان يُجيز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه**. إنما قال: «نظرت القُرّاء فوجدتهم متقاربين فآقرأوا كما عُلمتم». نعم كانوا ربما يُدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً، لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس. وربما كان بعضهم يكتبه معه. لكن ابن مسعودرضي الله عنه كان يكره ذلك ويمنع منه. فروى مسروق عنه أنه كان يكره التفسير في القرآن. **وروى غيره عنه: «جَرِّدوا القرآنَ، ولا تَلْبِسوا به ما ليس منه»**. اهـ.[3]

---

(١) مقدمة تفسير القاسمي (محاسن التأويل)، محمد جمال الدين القاسمي، المتوفى سنة ١٣٣٢هـ ١/٨٩، طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه.. أقول: أراد بالنسخ هنا: الترك، إذْ لا نسخ بعد رسول الله ﷺ.

(٢) فتح الباري ٩/٢٢، وراجع بحث الأحرف السبعة بالتوقيف؛ وخاصة: ٢٣٩ ــ ٢٤٣.

(٣) النشر في القراءات العشر ١/٣٢؛ ومحاسن التأويل للقاسمي ١/٢٩٠.

أقول: إن ادعاء ابن الجزري إدراج بعضهم التفسير في القراءة والكتابة أمر نادر. لذا صدّره بقوله: «ربما». والإشكال فيه أنه قد يقف عليه من لا يميز النصّ القرآني عنه فيتوهمه قراءة مأثورة، لذا اشتدّ المنع منه حتى في الصدر الأول. وهذا احتياط حصيف منهم، يفيد أنه استقر عندهم أن قراءة القرآن توقيف بوحي الله تعالى لا اجتهاد فيها لمخلوق قط.

ثم كيف يعقل أن يقرأ أصحاب النبي ﷺ بالمرادف، أوْأن يقرأوا بلغات قبائلهم مما لم ينزل الله به وحياً. وهم المنقول عنهم أن القراءة سنة يأخذها الآخِر عن الأول.. وعلى هذا النهج سار مَنْ بعدهم من أئمة القراء.

قال ابن الجزري.

«ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق وهو الذي ليس له أصل في القراءة ليرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه.

كما روينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة، وعن ابن المنكدر وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين أنهم قالوا: (**القراءة سنة يأخذها الآخِر عن الأول، فاقرؤا كما عُلِّمتموه**)، ولذلك كان كثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول: (**لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا؛ كذا. وحرف كذا؛ كذا**)»[1].

وقد مر بك في تعريف القراءة والمقرىء قول ابن الجزري:

«والمقرىء العالم بها [بالقراءة] رواها مشافهة. فلو حفظ التيسير مثلاً، **ليس له أن يُقرىء بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً، لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة**»[2].

---

(١) النشر في القراءات العشر ١٧/١؛ وإبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة، ص ٤.
(٢) منجد المقرئين، ص ٦١. وانظر ص ٢١٤ من كتابنا هذا.

وقال الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي في أول كتابه معالم التنزيل: (ثم إن الناس كما أنهم مُتَعبَّدون بإتباع أحكام القرآن وحفظ حدوده، فهم متعبَّدون بتلاوته وحفظ حروفه على سنن خط المصحف الإمام الذي اتفقت عليه، الصحابة رضي الله عنهم، وأن لا يجاوزوا فيما يوافق الخط عما قرأه القراء المعروفون الذين خلفوا الصحابة والتابعين، واتفقت الأمة على اختيارهم)(١).

وحقيقة الأمر أن الشائع بين القراء والذي لا خلاف فيه لدى عامتهم أن القراءة توقيفية لا مجال فيها للاجتهاد والرأي. فلا يجوز استبدال كلمة بأُخرى ولا لفظة بغيرها، مما قد يعتبره القارىء أصح أو أفصح، بل العمدة في القراءة على ما كان أصح نقلاً وأوثق ثبوتاً. وقد رفض الحافظ أبوعمرو الداني في كتابه «جامع البيان» بعد ذكره إسكان «بارئْكم ويأمرْكم» لأبي عمرو بن العلاء، رفض إنكار سيبويه له.

فقال ـ أعني الداني ـ «والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء هو الذي أختاره وآخذ به. .»

ثم قال: **«وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية،** إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة فلزم قبولها والمصير إليها»(٢).

بل ذهب العلماء في الحيطة والحذر من أن يدخل القرآن ما ليس منه

(١) المصدر السابق، ص ١٩٧.
(٢) النشر في القراءات العشر ١/١٠ ـ ١١؛ ومنجد المقرئين، ص٢٤٣، وفيها بعدها مناقشة شيقة لأقوال أبي شامة وردود وافرة عليه.

إلى النص على المنع من القراءة ولو كانت موافقة للعربية ولرسم المصحف؛ إذا لم تثبت في النقل. وردها أولى وأهم من ردّ الشاذ عندهم.

قال ابن الجزري:

«وبقي قسم مردود أيضاً وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل ألبتة فهذا رده أحق ومنعه أشد ومرتكبهُ مرتكب لعظيم من الكبائر».

«ولا ريب في تزعزع إيمان من أصرَّ على تبديل كلام الله؛ وخروجه من الملة الحنيفية؛ إذا عَرف بجرمه ذلك ولم يرجع عن فعله.

«وقد جاء في جواب شيخ المالكية أبي عمرو بن الحاجب رحمه الله عن الاستفتاء الوارد من بلاد العجم قوله: (.. **وأما تبديل** (آتنا) بـ(**أعطنا**) و(سولت) بـ(زينت) **ونحوه، فليس هذا من الشواذ، وهو أشد تحريماً، والتأديب عليه أبلغ، والمنع منه أوجب**»[1].

كما جاء في جواب شيخ الشافعية أبي عمرو بن الصلاح رحمه الله عن نفس الاستفتاء قوله: (**وأما القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرآناً**، فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلاً. **والمجترىء على ذلك مجترىء على عظيم وضال ضلالاً بعيداً**، فيُعَزَّر ويُمنع بالحبس ونحوه، ولا يخلى ذا ضلالة ولا يحل للمتمكن من ذلك إمهاله)[2].

وهذه الآراء جميعاً تؤدي إلى الحكم بكفر من بَدَّل كلمة واحدة من القرآن. وحاشا القراء وحاشا عامة المسلمين في عصر السلف أن يرتكبوا مثل

(١) النشر في القراءات العشر ١/١٧؛ وراجع النص بكامله في بحث الأحرف السبعة بالتوقيف، ص ٢٤٤.

(٢) منجد المقرئين، ص ٩٩؛ والبرهان، ص ٣٣٢ وما بعدها وسنذكر الجوابين بكاملهما فيما بعد.

ذلك. وقد ذكر ابن الجزري أن الإجماع معقود على كفر من زاد حرفاً أو حركة في كلام الله تعالى:

(مع أن الإجماع منعقد على أن من زاد حركةً أو حرفاً في القرآن أو نقص من تلقاء نفسه مصراً على ذلك يكفر)[1].

وهذا هو الحكم فيمن قرأ أي قراءة من غير نقل ولو كانت موافقة لمعنى القرآن أو لرسم المصحف العثماني، لأنها ليست قراءة مأثورة بل مكذوبة، والمصر عليها مرتد يستوجب القتل بإصراره.

ونحن إذْ نؤيد جمهور العلماء فيما حكموا به من الحق الواضح الدليل، نُبين صحة قولهم فيما يلي:

١ ــ لو أُبيحت القراءة بالمعنى للعرب وفق لغاتهم لَهانَ قدرُ القرآن في نفوسهم، ولأصبحَ عرضة للتغيير والتبديل الذي يذهب بإعجازه نهائياً، وعندئذ لا يبقى داع للتحدي به مطلقاً، فلطالما غدا بإمكان المرء أن يستبدل كلمة بمرادفها ولفظة بشبيهتها من لدن نفسه، دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بقدسيته أو الهبوط ببلاغته، إذن لأُوهم ذلك أن القرآن في المستوىٰ البشري الاعتيادي الذي لا مبرر للتحدي به. ولو حصلت مثل هذه الإباحة لاعترض العرب بمثل هذا الاعتراض وتشبثوا به وجعلوا منه حجة جحودهم وإنكارهم، ولوْ وقع ذلك لنُقل إلينا. ولكن حاشا لله أن يقع في القرآن المجيد شيء من ذلك.

٢ ــ إن الألفاظ العربية تختلف في مدلولاتها وشمولها وبلاغتها، والألفاظ القرآنية محكمة لو أردت استبدال لفظة فيه بأخرىٰ، تقوم مقامها وتقع موقعها، بالنسبة لما قبلها وما بعدها **لعجزت أن تجد في لسان العرب كله ما يسد مسدها،** وهذا من واضح دلائل إعجاز القرآن الكريم.

---

(١) منجد المقرئين، ص ٩٧، ٢٤٤.

فلو حصلت الإباحة المزعومة لكانت ناقضة لقرآنية القرآن ولتلاشى بسببها إعجازه الذي كان من أهم دواعي جذب العرب إلى رحاب الإيمان بالله تعالى وبرسوله عليه الصلاة والسلام وبالقرآن الحكيم(١).

٣ ــ إن الإباحة المزعومة لا دليل عليها من كتاب أو سنة، بل أحاديث إنزال القرآن على سبعة أحرف واضحة الدلالة على أن القراءة توقيفية لا اجتهاد فيها. لذلك أجاب الصحابة من اعترض على قراءتهم: (أقرأنيها رسول الله ﷺ).

وكان جواب الرسول ﷺ للمتخاصمين المترافعين إليه:

---

(١) والعالم بالعربية لا يجهل تفاوت الألفاظ المترادفة في دلالات معانيها ومشمولاتها وبلاغاتها. نستشهد على ذلك بقصة الخنساء حين نقدت شعر حسان في سوق عكاظ بعد أن أنشد قوله:

لنا الجَفناتُ الغر يلمعن بالضحى ... وأسيافنا يقطرنَ من نجدةٍ دما
ولدنا بني العنقاء وابنيْ محرق ... فأكرم بنا خالاً وأكرم بنا ابنما

فقالت الخنساء: ضَعُفتَ افتخارك في ثمانية مواضع. قال: وكيف؟
قالت: قلتَ «لنا الجفنات» والجفنات ما دون العشر، فقللتَ العددَ، ولو قلت: «الجفان» لكان أكثر.
وقلت: «الغر»، والغرة البياض في الجبهة، ولو قلت: «البيض» لكان أكثر اتساعاً.
وقلت: «يلمعن» واللمع شيء يأتي بعد الشيء، ولو قلت «يُشرقن» لكان أكثر، لأن الإشراق أدوم من اللمعان.
وقلتَ: «بالضحى»، ولو قلتَ: «بالعشية» لكان أبلغ في المديح، لأن الضيف بالليل أكثر طروقاً.
وقلت: «أسيافنا»، والأسياف دون العشر، ولو قلت «سيوفنا» كان أكثر.
وقلت: «يقطرن» فدللت على قلة القتل، ولو قلت: «يجرين» لكان أكثر لانصباب الدم.
وقلت: «دما»، والدماءُ أكثر من الدم.
وفخرت بمن ولدت، ولم تفتخر بمن ولدوك.
(راجع القصة في إعجاز القرآن للرافعي، ص ٢٥٥).

(هكذا أنزلت)..

فالنصوص تفيد أن الرسول تلقى القرآن بأحرفه من جبريل عليه السلام، وهذا هو معنى إنزال القرآن على سبعة أحرف، خلافاً لما فهمه أبو شامة من إباحة قراءاته للعرب حسبما يجدونه يسيراً عليهم. فذلك منفي بالأحاديث المشار إليها؛ وبالقرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾. إذ تكفّل الله بحفظه في لفظه ومعناه في كل زمان ومكان، لأن القرآن هو الذكر بلفظه ومعناه والضمير في «له» عائد على كل ذلك. والإباحة المزعومة تتضمن عدم حفظ ألفاظه في فترة ما.. وهذه دعوى باطلة بنص كتاب الله تعالى فيما وعد بسلامة كتابه وفيما بين من حظر تبديل القرآن في ألفاظه أو معانيه على أكرم رسله عليه الصلاة والسلام: ﴿قال الذين لا يرجون لقاءنا إئْت بقرآن غير هذا أو بَدِّله. قل ما يكون لي أنْ أُبدله من تِلقاء نفسي، إنْ أتَّبعُ إلاّ ما يُوحىٰ إليّ، إني أخاف إنْ عصيتُ ربـي عذاب يوم عظيم. قل لو شاء الله ما تلوتُهُ عليكم ولا أدراكم به. فقد لبثت فيكم عُمُراً من قبله أفلا تعقلون﴾[1].

٤ ــ إن الذين ذهبوا إلى إباحة القرآن للعرب أن يقرأوه بلغاتهم كيف شاءوا، زعموا أن الحكمة من هذه الإباحة تيسير القرآن للعرب الأميين..!!

ولكنا وجدنا أنَّ هذه الغاية قد تحققت بإنزال القرآن على سبعة أحرف ــ كما نصت الأحاديث ــ وأنَّ أجل حِكَمِ الأحرف السبعة هي تيسير القرآن على الأُميين قوم الرسول ﷺ.

لذلك فإنا نسأل مدعي الإباحة ما هي الحكمة من إنزال القرآن على سبعة أحرف يتلقاه النبـي عن جبريل عليه السلام لفظاً لفظاً، ويلقنه أصحابه حرفاً حرفاً بعد إذْ جعلتموه مباحاً لهم أن يقرأوه بلغاتهم كيف شاؤوا؟

---

(١) سورة يونس: الآيتان ١٥ ــ ١٦.

فهل كان إنزال القرآن على سبعة أحرف عبثاً من غير داع ولا حكمة . . ؟

وهل يليق العبثُ بالمولى جلَّ شأنه وتعالى وصفه . . !!

وهكذا تتهاوى حجتهم ويبقى القول بتلك الإباحة بدون مستند شرعي، بل متنافياً مع الكمال الإلهي وحكمته التشريعية.

يتبين لك من كل ما سبق سقوط القول بهذه الإباحة وقيام الدليل القطعي على أن الأحرف السبعة والقراءات الثابتة لم تكن جميعاً إلا وحياً من الله يوحى.

الفصل الثالث

ضابط القراءة المقبولة

تصدى العلماء للقراءات فمحّصوها وميَّزوا سقيمها وعليلها من صحيحها وسليمها، ثم وضعوا لذلك ضابطاً للحكم على القراءة بالقبول أو الرد.

قال ابن الجزري:

«كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف ولو احتمالاً، وصحَّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها. بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين»[1].

ونلحظ أن الضابط يشتمل على ثلاثة شروط، يتوقف على توفرها جميعاً قبول القراءة:

١ ـ موافقة العربية ولوْ بوجه

٢ ـ موافقة خط أحد المصاحف العثمانية

٣ ـ صحة السند.

فإذا افتُقد واحد من هذه الشروط الثلاثة في القراءة فآحكم عليها بأنها شاذة أو ضعيفة أو باطلة سواء كانت مروية عن القراء السبعة أو عمن هو أجل

(١) النشر في القراءات العشر ٩/١.

منهم، عن واحد أو عن سبعة آلاف من القراء فلا تجوز القراءة بشيء منها. وسبب ذلك ـ كما استنبطناه من عبارات القوم ـ أنهم لم يجدوا لدى استقراءهم القراءات قراءة متواترة تخالف الخط العثماني أو اللغة العربية، فلو بلغتنا قراءة عن سبعة أو عن سبعة آلاف من القراء وصح أحد أسانيدها إلى رسول الله ﷺ، لكنها كانت تخالف خط المصحف أو اللغة العربية فالحكم عليها أنها شاذة لعدم توفر حد التواتر في كل طبقة من رواتها.

وهذا الضابط هو المعتمد عند أئمة التحقيق من السلف والخلف. فقد نص عليه مكي بن أبي طالب وأبو عمرو عثمان بن سعيد الداني وموفق الدين الكواشي، وأبو محمد إسماعيل بن إبراهيم الهروي، وأبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، وأبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة. وهذا هو مذهب السلف إذْ لم يؤثر عن أحد منهم ما يخالفه[1].

تفصيل الضابط:

١ ـ موافقة العربية ولو بوجه:

فإنه يكفي ـ عند المحققين ـ لاعتبار توفر هذا الشرط في القراءة أن تكون موافقة لوجه من وجوه النحو، سواء أكان أفصح؛ أم فصيحاً مجمعاً عليه؛ أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، فذاك الأصل الأعظم. ولا عبرة بإنكار أهل النحو للقراءة إذا أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإسكان (بارئكم، ويأمركم) ونحوه[2].

---

(١) البرهان ١/٣٣٠ ـ ٣٣١؛ وفتح الباري ٩/٢٧، والنشر في القراءات العشر ١/٩؛ والإبانة، لمكي بن أبي طالب، ص ٥١، طبعة مكتبة نهضة مصر، القاهرة؛ ومنجد المقرئين، ص ٩٤.

(٢) النشر في القراءات العشر ١/١٠.

لكن أبا شامة نقل في الضابط اشتراط «مجيء القراءة على الفصيح من لغة العرب».

ويبدو ــ لنا ــ أن أبا شامة لم يقصد بذلك مخالفة ما مضى بيانه، لأنه يقيم الحجة على من يتوقف في قبول القراءة إذا لم يعرف النحويون لها في اللغة نظيراً. قال أبو شامة:

«.. ولا إلتفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام مثله لأنه ناف، ومن أسند هذه القراءة مثبت والإثبات مُرَجَّحٌ على النفي بالإجماع... ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في النثر لرجع عن قوله. فما باله لا يكتفي بناقلي القراءة عن التابعين عن الصحابة رضي الله عنهم!؟»[1].

٢ ــ موافقة خط أحد المصاحف ولو احتمالاً:

فيكفي لتحقق هذا الشرط أن تكون القراءة ثابتة في بعض المصاحف العثمانية دون البعض الآخر، كقراءة ابن عامر (قالوا اتخذ الله ولداً) من غير واو ــ في سورة البقرة. و (بالزبر وبالكتاب المنير) بزيادة الباء في الاسمين. فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي. فلو لم تكن القراءة موافقة لأحد المصاحف لكانت شاذة.

ولا يشترط أن تكون الموافقة صريحة، بل يكفي أَن تحصل الموافقة ولو تقديراً، إذْ يحتملها الخط احتمالاً، كما في (ملك يوم الدين) فإنها كُتبت من غير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف توافق الرسم تحقيقاً. وقراءة الألف توافقه تقديراً، لحذفها في الخط اختصاراً.

---

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة، ص ٤؛ ومنجد المقرئين، ص ٢٤٥؛ والبرهان ١/٣٣١.

٣ ــ صحة السند:

وهو أن يروي القراءة عدل ضابط عن مثله وهكذا إلى رسول الله ﷺ من غير شذوذ ولا علة.

ويشترط في هذه القراءة أن تحظى بثقة أئمة القراء الضابطين بحيث تكون مشهورة لديهم متلقاة بالقبول.

وقد اشترط بعض المتأخرين التواتر ولم يكتف بصحة السند بحجة أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر دون الآحاد.

ويجاب عنه: بأن التواتر إذا ثبت لم يحتج معه إلى الركنين الآخرين، لأنه دليل قطعي يفيد العلم بقرآنية القراءة سواءً وافقت الرسم أو خالفته ــ لكن الاكتفاء بصحة سند القراءة مع توفر الركنين الآخرين يفيد العلم أيضاً، فيقوم ذلك مقام النقل المتواتر.

قال ابن الجزري:

(والعدل الضابط إذا انفرد بشيء تحتمله العربية والرسم واستفاض وتلقي بالقبول قطع به وحصل به العلم).

وهذا ما قاله الأئمة في الحديث المتلقّىٰ بالقبول: أنه يفيدُ القطع. وبحثه الامام أبو عمرو بن الصلاح في كتابه علوم الحديث. وظن أن أحداً لم يسبقه إليه. وقد قاله قبله الإمام أبو إسحاق الشيرازي في كتابه اللمع في أصول الفقه، ونقله الإمام الثقة مجتهد عصره أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية عن جماعة من الأئمة، منهم القاضي عبد الوهاب المالكي والشيخ أبو حامد الإسفراييني والقاضي أبو الطيب الطبري والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، وابن حامد، وأبو يعلى الفراء، وأبو الخطاب، وابن الزاغوني وأمثالهم من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية.

قال ابن تيمية: «وهو مذهب أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم كأبي إسحاق الإسفراييني، وابن فورك، قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة» قلت: فثبت من ذلك أن خبر الواحد العدل الضابط إذا حفته قرائن يفيد العلم»[1].

وقد اشترط بعضهم ــ كما حكى مكي ــ في اختيار القراءة: اجتماع العامة عليها. وأرادوا بذلك اتفاق أهل المدينة وأهل الكوفة، وربما أرادوا به اتفاق أهل الحرمين، أو اعتبروا ما اتفق عليه نافع وعاصم لكون قراءتيْهما أصح سنداً وأفصح لغةً[2].

منع القراءة بالشواذ:

رأيت فيما مضى أن كل قراءة لا تتوفر فيها الأركان الثلاثة فهي شاذة لا تجوز قراءتها في الصلاة ولا في غيرها، ولا تصح بها الصلاة ولا يصلى خلف من يقرأ بها لعدم ثبوتها بطريق يفيد العلم اليقيني بقرآنيتها. وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على منع القراءة بالشواذ.

على أن العلماء يتناقلون الشواذ لغرض آخر ــ غير تلاوتها ــ وهو تفسير القراءات المشهورة بها وتبيين معانيها، كما يستفاد منها في علم العربية، لأن ما يُروىٰ عن بعض التابعين من التفسير مستحسن. فكيف بما روي عن كبار الصحابة على أنه قراءة مأثورة عن رسول الله ﷺ..؟

فأدنى ما يستنبط من الشواذ معرفة صحة التأويل، وهذا من العلم الذي لا يعرف العامة فضله[3].

(١) منجد المقرئين، ص ١٠٥؛ والإتقان ١/٧٦؛ والنشر في القراءات العشر ١/١٣.

(٢) البرهان ١/٣٣١؛ وفتح الباري ٩/٢٧.

(٣) البرهان ١/٣٣٦ وما بعدها، وصفحة٤٦٧؛ ومنجد المقرئين، ص ١٧؛ ومثال التفسير بالشواذ قراءة عائشة وحفصة ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر﴾ سورة البقرة: الآية ٢٣٨، وقراءة ابن مسعود ﴿السارق والسارقة فاقطعوا أيمانهما﴾ سورة المائدة: الآية ٣٨.

وقد أفتى العلماء بوجوب منع القراءة بالشواذ، وأن ذلك يتوجب على كل من قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ونذكر ههنا جواب ابن الصلاح وابن الحاجب على استفتاء من العجم؛ لأهميته البالغة وفوائده الجليلة.

قال أبو شامة رحمه الله: «ورد إلى دمشق استفتاء من بلاد العجم عن القراءة الشاذة: هل تجوز القراءة بها؟ وعن قراءة القارىء عشراً، كلُّ آية بقراءة قارىء. فأجاب عن ذلك جماعة من مشايخ عصرنا، منهم شيخا الشافعية والمالكية، وكلاهما أبو عمرو عثمان.

قال شيخ الشافعية أبو عمرو عثمان بن الصلاح:

«يشترط أن يكون المقروء به تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآناً؛ أو استفاض نقله كذلك؛ وتلقته الأمة بالقبول؛ كهذه القراءات السبع؛ لأن المعتبر في ذلك اليقين والقطع، على ما تقرر وتمهد في الأصول، فما لمْ يوجد فيه ذلك، ما عدا العشرة؛ فممنوع من القراءة به منع تحريم، لا منع كراهة، في الصلاة وخارج الصلاة، وممنوعٌ منه مَن عرف المصادر والمعاني ومَن لم يعرف ذلك، وواجب على من قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يقوم بواجب ذلك، وإنما نقلها مَنْ نقلها من العلماء لفوائد، منها ما يتعلق بعلم العربية لا للقراءة بها. هذا طريق من استقام سبيله.

«ثم قال: والقراءة الشاذة: ما نُقل قرآناً من غير تواتر واستفاضةٍ متلقاةٍ بالقبول من الأُمة كما يشتمل عليه «المحتسب» لابن جني؛ وغيره.

«وأما القراءة بالمعنى؛ على تجوزه من غير أن يُنقل قرآناً؛ فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلاً، والمجترئ على ذلك مجترئ على عظيم،

وضال ضلالاً بعيداً، فيُعزَّر، ويُمنع بالحبس ونحوه. ولا يخلىٰ ذا ضلالة، ولا يحل للمتمكن من ذلك إمهاله.

ويجب منع القارىء بالشاذ وتأثيمه بعد تعريفه، فإنْ لم يمتنع فعليه التعزير بشرطه.

«إذا شرع القارىء في قراءة فينبغي أن لا يزال يقرأ بها ما بقي للكلام متعلّق بما ابتدأ به، وما خالف هذا فمنه جائز وممتنع، وعذره مانع من قيامه بحقه والعلم عند الله تعالى».

وأجاب شيخ المالكية أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله:

«لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة ولا في غيرها عالماً كان بالعربية أو جاهلاً، وإذا قرأ بها قارىء، فإن كان جاهلاً بالتحريم عُرِّف به وأُمر بتركها، وإن كان عالماً أُدّب بشرطه، وإنْ أصر على ذلك أُدِّب على إصراره، وحبس إلى أن يرتدع عن ذلك. وأما تبديل «آتينا» بـ «أعطينا» و «سوَّلت» بـ «زينت» ونحوه، فليس هذا من الشواذ، وهو أشد تحريماً، والتأديب عليه أبلغ، والمنع منه أوجب.

«وأَما القراءة بالقراءات المختلفة في آي العُشْر الواحد فالأولى أن لا يفعل. نعم إنْ قرأ بقراءتين في موضع؛ إحداهما مبنية على الأخرى، مثل أن يقرأ (نَغفر لكم) بالنون، و (خطيئاتُكم) بالرفع. ومثل (إنْ تضل إحداهما) بالكسر [للهمزة] (فتذكّرَ إحداهما الأخرى) بالنصب [للراء]، فهذا أيضاً ممتنع، وحكم المنع كما تقدم، والله أعلم)[1].

وقال أبو العباس المهدوي عن التلاوة بما يخالف خط المصحف:

---

(١) المرشد الوجيز: ص ١٨٣ ــ ١٨٥ بتصرف يسير، وانظر البرهان ٣١٢/١ وما بعدها؛ ومنجد المقرئين، ص ٩٩ ــ ١٠٠.

«فهذا الضرب وما أشبهه متروك، لا تجوز القراءة به، ومن قرأ بشيء منه غير معاند ولا مجادل عليه وجب على الإمام أن يؤاخذه بالأدب بالضرب والسجن على ما يظهر له من الاجتهاد، ومن قرأ وجادل عليه ودعا الناس إليه، وجب عليه القتل لقول النبي ﷺ: (المراء في القرآن كفر) ولإجماع الأمة على اتباع المصحف المرسوم»(١).

يفيد كلٌ من النصوص المفتى بها وجوب تعزير القارىء بالشواذ أو القارىء بالمعنى، كما يستحق القتل إنْ أصرَّ وعاند ولم يُجْدِ معه البيان والتعزير، لأنه يكفر بذلك فيكون مرتداً. وكما عوقب أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي المقرىء النحوي، بعد الثلاثمائة على زعمه صحة القراءة بكل ما وافق العربية وخط المصحف ولو لم ينقل عن رسول الله ﷺ(٢)، فكذلك عوقب ابن شنبوذ على قراءته بالشواذ.

جاء في طبقات القراء(٣) لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان المعروف بالذهبي:

«أبو الحسن بن شنبوذ البغدادي شيخ الإقراء في العراق مع ابن مجاهد قرأ بالمشهور والشاذ، كان يرى جواز الصلاة بما جاء في مصحف أُبي ومصحف ابن مسعود وبما صح في الأحاديث.. ويتعاطى ذلك وكان ثقة في نفسه صالحاً ديّنا متبحراً في هذا الشأن.

وقد عُقد له مجلس بحضور الوزير ابن مقلة والقاضي عمر بن محمد بن

---

(١) منجد المقرئين، ص ٢٢١.

(٢) النشر في القراءات العشر ١/١٧. وقد سبق ذكر الحادثة بالتفصيل في بحث الأحرف السبعة بالتوقيف، ص ٢٤٤.

(٣) بتصرف وإيجاز، طبقات القراء للذهبي، مخطوط، ورقة ١٠١ وما بعدها، (من مكتبة أحد أصحابنا). وفي المطبوع ١/٢٧٦ ــ ٢٧٩.

يوسف؛ وابن مجاهد؛ وجماعة من القراء والفقهاء. وقد نوظر في ذلك المجلس فاعترف بقراءته بالشاذ، وعُمل بذلك محضر. ونسخة المحضر كما يلي:

«سئل محمد بن أحمد بن أيوب المعروف بابن شنبوذ عما حُكي عنه أنه يقرؤه وهو: (فامضوا إلى ذكر الله) فاعترف به. وعن (وتجعلون شكركم أن تكذبون) وعن (كل سفينة صالحة غصبا) فاعترف به. وعن (كالصوف المنقوش) فاعترف به. وعن (فاليوم ننجيك ببدنك) فاعترف به، وعن (تبت يدا أبي لهب وقد تب) فاعترف به، وعن (فلما خر تبينَت الإنس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا حولاً في العذاب المهين) فاعترف به، وعن (والذكر والأنثى) فاعترف به، وعن (فقد كذب الكافرون فسوف يكون لزاما)، وعن (وينهون عن المنكر ويستغيثون الله على ما أصابهم وأولئك هم المفلحون)، وعن (وفساد عريض) فاعترف بذلك. وفيه اعترف ابن شنبوذ بما في هذه الرقعة بحضرتي. وكتب ابن مجاهد بيده يوم السبت لِسَتٍ خلون من ربيع الآخر سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة.

«وقد أغلظ ابن شنبوذ للوزير في الخطاب، وللقاضي ولابن مجاهد؛ ونسبهم إلى قلة المعرفة، وأنهم ما سافروا في طلب العلم كما سافر. فأمر الوزير بضربه سبع درر. . . ثم أُوقف على الحروف التي يقرأ بها فأُهدر منها ما كان شنعاً وتوبوه عن التلاوة بها غصباً.

توفي ابن شنبوذ في صفر سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة». اهـ.

الفصل الرابع
دحض شبهات حول توقيف القراءة

تابع «جولد تسهر» ادعاءاته بأن القرآن قد تعرض للتغيير نتيجة لحرية القراءة التي مارسها الصحابة ومن بعدهم فقال:

«والظاهر أنَّ القصد إلى إمكان تجهيز مثل هذه الحرية بحق من الصحة لا يقبل الشك، حدا إلى إسناد جواز ذلك إلى الرسول نفسه. فإنه يبدو بمكان غير هين من الغرابة، أن نرى قراءات مخالفة للنص المشهور ذُكرت على أنها قراءات الرسول، مما يدعو إلى افتراض أنه لا حرج في رواية كلام الله على وجه آخر غير الذي بلغه الرسول في الأصل»[1].

ولما رأى «تسهر» أن اشتراط العلماء وأئمة الإقراء لقبول القراءة، صحة سندها بالإضافة إلى الشرطين الآخرين، يقطع دابر ادعاءاته بحرية القراءة. لجأ إلى فذلكة سخيفة كشف بها عن جهله بمصطلح الحديث. حيث ادعى أن اشتراط صحة الرواية لا يحد من حرية القراءة. لأنه ليس عسيراً ــ في رأيه ــ أن يسند المَرْءُ قراءتَهُ إلى ثقات معترف بهم فتحوز قراءته القبول. قال:

«بَيْدَ أن تقييد الحرية بهذه النظرة الناقدَة، ــ أي الاستناد إلى حجج من الرواية موثوق بها حسب تعبيره ــ لا يزالُ دائماً كثير المرونة. إذا أُريد عدم السماح بتغيير أساسي في صياغة النص بمقدار زائد على ما يمكن أن يكون

(١) مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٥٠ ــ ٥١.

مرغوباً فيه. فإن الاستناد على حجج موثوق بها «من الرواية» ليس أمراً عسيراً، ما دام ذلك راجعاً إلى مجرد اعتماد شفوي. وأكثر القراءات المخالفة التي ذكرناها فيما سبق قد أُسندت إلى رفع من يؤخذ عنهم مكانة من القبول في القرن الأول؛ إلى ابن عباس وعائشة وعثمان، مبتكر الإشراف على كتابة القرآن، وابنه أبان، وإلى ثقات معترف بهم من مرتبة عبد الله بن مسعود، وأُبيٍّ بن كعب اللذين أثنى عليهما أطيب علماء الدين القدامى ذكراً، مثل قتادة ومجاهد؛ وغيرهما»[1].

وتابعت الطالبة[2] مسيرتها في موافقة المستشرقين متخبطة في دياجير الضلال. فقالت عن القراءات المتواترة المشتهرة في زماننا:

«هذه القراءات التي بين أيدينا يصعب جداً الادعاء بأنها كانت القراءات الملتزمة على عهد رسول الله عليه السلام بسبب تدخل عوامل التطور واللهجات. ثم عامل الاختيار الذي جعل القارىء ينتخب قراءة من عدة قراءات تعلمها»[3].

وكررت هذه الدعوى مرة ثانية مدعية أن مصحف عثمان لم يقف حائلاً

(١) مذاهب التفسير، ص ٥٦.

(٢) المشار إليها في ص ٢٤٦.

(٣) ص ٣٧ من رسالتها. إن هذه العبارات وأمثالها ـ مما قالته الطالبة ـ بخشونتها وغلاظة إنكارها أموراً معروفة من الدين بالضرورة، قد تغيرت في الرسالة بعد أن أُمرت الطالبة بتعديلها. لكن التغيير لم يلمس سوى الألفاظ. وبقي ما حوته الرسالة من ضلال بعيد قبل تعديلها موجوداً فيها بعد التعديل؛ لكنْ بألفاظ أخرى.
حدثني بذلك فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة، بعد أن قام بالمقارنة بين حالتيْ الرسالة. لذلك حكم المجلس الإسلامي الأعلى ـ بالقاهرة ـ بخروج الرسالة عن الشريعة الإسلامية مما أدى بالتالي إلى رفض الرسالة من قبل مجلس كلية الآداب بجامعة الاسكندرية.

دون استمرار حرية القراءة. وأن الدليل على استمرار حرية القراءة اختيار ابن مجاهد سبع قراءات..!!؟

قالت: «أول نتيجة توصل إليها هذا البحث هي رفض فكرة التوقيف في قراءة القرآن.. وكان اختلاف الناس أيضاً في قراءة الصورة الموحدة، التي ألزمهم بها عثمان دليلاً جديداً يرفض فكرة التوقيف. ثم أكدَّ هذا الرفض عمل ابن مجاهد في اختيار سبع من قراءات كثيرة»(١).

وأعادت الطالبة ادعاءها السابق في آخر فقرات خاتمة رسالتها حيث نسبت إلى بعض أصحاب القراءات المتواترة إضفاء طابعهم الشخصي على قراءة القرآن وأداء ألفاظه قالت:

«فقد كان واضحاً في قراءة الكوفيين تأثر الأداء بالطابع الشخصي للمؤدي، فهؤلاء الكوفيون يمثلون أكثر عرب المدن خشونة، ولذلك مالوا جميعاً إلى تحقيق الهمزة». ونسبت مثل ذلك إلى ورش، فقالت:

(ووضح تأثر القراءة بالجانب الفني في أداء ورش الذي رسم لنفسه قواعد غير التي نصت عليها كتب اللغة، ليحقق لأذنه موسيقية يحرص عليها. أما التأثر بالجانب الثقافي فيبدو واضحاً في قراءة أبي عمرو).

ولكنها مع اجترائها على اتهام هؤلاء الأُمناء الثقات الضابطين، لم تتمالك نفسها أن أقرت ـ إلى حد ما ـ بالحقيقة المعروفة لدى العلماء، وهي أن القراءة توقيفية، فوقعت في تناقض مرير حين قالت:

«ولكن تدخل العامل الديني حرَّم قراءات القرآن، بل حرم الدرس اللغوي نفسه من مسايرة التطور، وظلت أُسس الأداء القرآني كما هي منذ

---

(١) ص ٢٨٨ من رسالتها.

القرن الأول للهجرة. رغم تطور اللغة، وتغير العادات والميول والأذواق. بحيث يمكن أن يقال: إن اللغة المنطوقة سارت في واد وسار الأداء القرآني في واديه القديم من حيث الأسس)[1].

ويتلخص ما قالاه في مسائل، أهمها:

الأولى: إن الصحابة كانت لهم الحرية الكاملة في تغيير ما سمعوه من رسول الله ﷺ من القرآن. بحيث يروونه على وجه آخر غير الذي بلغه رسول الله ﷺ في الأصل.

والجواب على هذا ما سبق أن سردناه من أحاديث وآيات وغير ذلك من الأدلة[2] وسيأتيك المزيد من الأدلة بعد حين.

الثانية: ما زعمه «تسهر» من إمكان إيجاد مستند يجعل الرواية مقبولة طالما يتوقف الأمر على مجرد الاعتماد الشفوي، وذلك لوجود أُناس من علية الصحابة نُسبت إليهم قراءات مخالفة. وهكذا يحاول «تسهر» إيهام القاريء بأن هؤلاء الصحابة كعائشة وابن مسعود وأُبي بن كعب، كانوا يقرؤون كما يبدو لهم.

والجواب على ذلك: أن «تسهر» كشف بقوله هذا عن جهله بعلم مصطلح الحديث، فإنه ليس مجرد ادعاء امرىء نسبة قراءة إلى أحد الصحابة يجعل تلك النسبة مقبولة منه، بل لا بد له من سند لروايته ولا بد أن تتوفر فيه صفات الراوي الضابط العدل وأيضاً في كافة رجال السند الذين يذكرهم.

فالقراءة الصحيحة السند هي التي جاءت من رواية العدل الضابط عن

---

(١) ص ٢٧١ من رسالتها.

(٢) في الفصل السابع من البحث الثاني في هذا الكتاب، ص ٢٤٦ ــ ٢٦٢.

مثله إلى رسول الله ﷺ، من غير شذوذ ولا علة. ولم يكتف العلماء لقبول القراءة بذلك فحسب بل اشترطوا **اشتهار هذه القراءة وقبول العلماء لها**، بالإضافة إلى توفر الشرطين الآخرين، وهما موافقة العربية ولو بوجه، وموافقة خط مصحف عثمان ولو تقديراً. لأن بهذه الشروط يحصل العلم اليقيني بقرآنية القراءة، فيُكتفى بذلك عن التواتر.

وقوف الصحابة في القراءة عند اللفظ المنزل:

أما محاولة «تسهر» إقحام الصحابة في جملة المتساهلين بالقراءة؛ فذلك ما تكذبه الأحاديث المأثورة عنهم. .

فلقد روى عبد الله بن مسعود نفسه قصة اختلافه مع رجل في القراءة، فترافعا إلى رسول الله ﷺ، فأسر إلى علي بن أبي طالب، فقال علي: (إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كلُ رجل منكم كما عُلم. فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه) رواه الحاكم وصححه الذهبي[1].

وفي رواية عند الإمام الطبري عن عبد الله بن مسعود (فقال الرجل الذي عند النبي ﷺ: اقرؤوا كما عُلمتم ـ فلا أدري أبشيء أُمر أم شيء ابتدعه من قبل نفسه ـ فإنما أهلك من كان قبلكم اختلافهم على أنبيائهم. قال: فقام كل رجل منا وهو لا يقرأ على قراءة صاحبه ـ نحو هذا ومعناه ـ) رواه الطبري وأحمد واللفظ للطبري[1].

وقد روى عن عبد الله بن مسعود فيما قال لأصحابه:

(فمن قرأه على حرف فلا يدعه رغبة عنه. ومن قرأ على شيء من تلك الحروف التي علَّم رسول الله ﷺ. فلا يدعه رغبة عنه فإنه من يجحد بآية منه يجحد به كله)[2].

---

(١) انظر نص الحديثين في ص: ٩٣ من كتابنا هذا.

(٢) انظر نص الحديث بكامله، ص ٩٩ من كتابنا هذا.

وارجع إلى قول ابن الجزري في تكذيبه من ادعى أن ابن مسعود كان يجيز القراءة بالمعنى[1].

أما الصحابي الجليل أُبي بن كعب فقد صرح بما لا مجال للشك معه بأنه إنما تلقى قراءته من رسول الله ﷺ وذلك عندما راجعه عمر في بعض ما أقرأ به الناس. فأجابه أُبي (تلقيتُها من رسولِ الله ﷺ. قال عمر: أنتَ تَلقيتها من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم أنا تلقيتُها من رسول الله ﷺ ثلاث مرات. كل ذلك يقوله. وفي الثالثة وهو غضبان: نعم والله لقد أنزلها الله على جبريل وأنزلها جبريل على محمد، فلم يستأمر فيها الخطاب ولا ابنه. فخرج عمر وهو رافع يديه وهو يقول الله أكبر. الله أكبر). رواه الحاكم. «حديث ٢٨».

وفي حديث آخر قال أُبي لعمر بن الخطاب بعد أن راجعه في القراءة (أأتكلم. فقال: تكلم: فقال: لقد علمتَ أني كنت أدخل على النبي ﷺ. ويقرئني وأنتم بالباب. فإنْ أحببت أن أقرىء الناس على ما أقرأني أقرأت. وإلا لم أُقرىء حرفاً ما حييتُ، قال: بل أقرىء الناس). صححه الحاكم وأقره الذهبي.

وسبق ذكرنا أحاديث أخرى في البحث الأول، تدل على توقيفية قراءة القرآن. منها حديث حذيفة (٢٣) وحديث أبي جُهيم (٢٤).

أقول: ومع توقف الصحابة في قراءتهم على التلقي من رسول الله ﷺ فإن الأمة لم تعتقد قرآنية شيء منها لم يتواتر عنه ﷺ.

وقوف مَنْ بعد الصحابة في القراءة على اللفظ المنزل:

أما الذين جاءوا بعد الصحابة فإنهم ساروا على نهجهم في الوقوف

---

(١) الفصل السابق؛ والنشر في القراءات العشر ١/٣٢.

بقراءة القرآن على المأثور عن رسول الله ﷺ. بل لقد تيسرت لهم القراءة بما تواتر نقله دون ما سواه، إذ أصبح ذلك مشهوراً معروفاً في الناس.

والعلماء الذين قالوا بإباحة قراءة القرآن للعرب حسب لغاتهم، قالوا ذلك فيمن لا يتمكن من المنزل لظروف خاصة، وليس لكل الناس. فرأوا ذلك مباحاً لبعض العرب للحرج، ولما نقل إليهم بطريق الآحاد عن أناس من الصحابة أنهم قرأوا بما لم يثبت تواتره فيما بعد. فتوهم بعض العلماء أن ذلك كان من عند أنفسهم. وليس الأمر كما قالوا بل هو كما بيناه من قبل، لاحتمال أنه مما نسخ أو أنه مما فسر بعضهم به القرآن، فتوهم من سمعه أنه قرآن فنقله بناء على ذلك... إلخ.

أما أن أحداً من العلماء داخله الوهم بأنهم قرأوا بالمعنى حسب أمزجتهم، أو أن القراءات السبع ليست مما نزل على رسول الله ﷺ، فهذا لم يتوهمه أحد قط.

بل إن صاحب كتاب المباني وهو ممن نقلنا عنهم إباحة قراءة القرآن للعرب حسب لغاتهم عند الحرج من القراءة بالمنزل ــ قال: «**فإن كان عدوله «أي القاريء» عن ظاهر التلاوة على سبيل التعمد فهو ملوم على ذلك.** وكذلك إنْ كان ذلك لتفريطه في كتاب الله تعالى، وإعراضه عنه لشغله بطلب الدنيا، فإنه في حرج إذْ ذاك فيما يزل به عن ظاهر التلاوة. وإنما صُرف الحرج عمن كان ذلك منه على سبيل السهو، أو كان شغله العائق له عن مراعاة القراءة جهاداً في سبيل الله، أو طلباً للعلم، أو نحو ذلك. وقد راعى ما لا بد له منها»(١).

ولقد رأيتَ آراء جمهور العلماء في التوقيف بالقراءة، وذلك فيما نقلناه

---

(١) مقدمة كتاب المباني، ص ٢٣١ ــ ٢٣٢. وفيه «كان شغله.. جهادٌ.. أو طلب»!! وأمثال هذا الغلط فيه كثير، وهي دلائل على جهل المستشرق المحقق وأعوانه. وظل هذا وكثير غيره في الطبعة الثانية المصححة. فتأمل!!

قبل عن النووي وابن حجر وابن عطية وابن الجزري وأبي عمرو الداني فيما نقله عن أئمة القراء؛ وأبي العباس المهدوي. وكذا ما جاء في جواب شيخ المالكية أبي عمرو بن الحاجب، وجواب شيخ الشافعية الإمام المحدث أبي عمرو بن الصلاح؛ عن استفتاء ورد إليهما من العجم. وما نقله ابن الجزري من انعقاد الإجماع على كفر من زاد أو نقص حرفاً أو حركة من عند نفسه مصراً على ذلك. وإلى التوقيف في قراءة القرآن ذهب علماء آخرون منهم أبو بكر الأنباري فيما نقله عن أبي عبيد عن أبي مجلز. وقال أبو بكر الأنباري:

«وفي قول الله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنَّا له لحافظون﴾ دلالة على كفر هذا الإنسان، لأن الله عز وجل حفظ القرآن من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان. فإذا قرأ قارىء (تبت يدا أبي لهب وتب.. في جيدها حبل من ليف) فقد كذب على الله عزَّ وجل وقوَّله ما لم يقل. وبدَّل كتابه وحروفه، وحوَّل ما قد حفظه منه ومنع من اختلاطه به. وفي هذا الذي أتاه توطئة الطريق لأهل الإلحاد، ليُدخلوا في القرآن ما يحلون به عرى الإسلام..

وفيه إبطال الإجماع الذي به يحرس الإسلام..

«وفي قوله تعالى: ﴿ألر كتاب أُحكمت آياته﴾، دلالة على بدعة هذا الإنسان وخروجه إلى الكفر. لأن معنى أحكمت أياته منع الخلق من القدرة على أن يزيدوا فيها أو يُنقصوا منها أو يعارضوها بمثلها»[1].

وقال الباقلاني في الانتصار للقرآن: (ولو كان القرآن في زمن النبي ﷺ يُقرأ على المعنى ومبدلاً اللفظة بما يقوم مقامها لم يخرج عمر وهشام بن حكيم وأُبَيّ مع الذين سمعوهم يقرؤون خلاف قراءتهم إلى ما خرجوا إليه. ولم يكن في ذلك النزاع والخصام. ولم يجز أن يتداخل أُبياً من الشك مثل

(١) الرد على من خالف مصحف عثمان، لأبي بكر الأنباري، مخطوط، نقل هذا النص عنه كتاب مزاعم حول قراءات القرآن، الشيخ محمد الصادق عرجون، ص ٢٢ ــ ٢٣.

الذي كان يعتريه في الجاهلية حتى يحتاج النبـي ﷺ أن يُثبته بالرغبة إلى الله تعالى في إزالة الشك عنه.

وقد أخبر ﷺ بأنه كذلك أُنزل.. فدلَّ ذلك على تضييق الأمر عندهم وحصره على لغات بعينها»[1].

وقال المازني (**قد استقر الإجماع على منـع تغيير القرآن، ولو زاد أحد من المسلمين حرفاً أو كلمة أو نقص أخرى أو خفف مشدداً أو شدد مخففاً لبادر الناس إلى إنكاره، فكيف بإبدال كثير من كلماته.. !!**)[2].

المسألة الثالثة: ما استدلت به الطالبة على حرية القراءة من اختيار ابن مجاهد سبـع قراءات. ومن قراءة الكوفيين بتحقيق الهمزة.

نجيب على ذلك: أنَّ ابنَ مجاهد لم ينتق قراءاته السبـع من خليط عشوائي من القراءات، إنما انتقاها من أشهر القراءات وأصحها سنداً. فهو بالتماسه هذه القراءات، من حيث صحة سندها بل تواترها، إنما يعبر عن وجهة نظره بأن القراءات جميعاً توقيفية، لا يجوز الخروج في شيء منها عن اللفظ المنزل، بل هو متقيد بما يوافق خط المصحف والعربية أيضاً. وهذا ما جعله يقف في وجه ابن شنبوذ الموقف الذي ذكرناه[3].

فكيف يصح أن يقال؛ بعد هذا؛ بأن فعل ابن مجاهد دليل على حرية القراءة؟

أما قراءة بعض الكوفيين بتحقيق الهمزة، فهذا أمر قد بينا من قبل

---

(١) نقلاً عن كتاب مزاعم حول القراءات ــ ص ٢٤ ــ ٢٥.
(٢) ألف باء، للبلوي ٢١٣/١.
(٣) الفصل السابق، منـع القراءة بالشواذ. ص ٣٢٤ ــ ٣٢٥.

تخريجه الصحيح. فليس هو بدليل على أنهم قرأوا ذلك من عند أنفسهم؛ من غير نقل ثابت عن رسول الله ﷺ؛ ومن ادعى ذلك فليأت عليه بالبينة. . !!

واقع الأمر أن القرآن أُنزل على سبع لغات من أشهر لغات العرب ـ كما بينا في المراد من أحاديث الأحرف السبعة ـ وأن بعض القبائل ما كانت تهمز في بعض المواطن فنزل على لغتهم بغير همز.

أما القول بأن القراءات السبع ليست مما قرأ به رسول الله ﷺ، فإنها دعوى ضالة، تتنافى مع ما يعرفه كافة أهل العلم من تواتر هذه القراءات. فهل جهلت الطالبة نبأ هذا التواتر؟

لمثلها قال الشاعر:

إذا كنتَ لا تـدري فتلك مصيبـة وإنْ كنت تدري فالمصيبة أعظم

وأخيراً فإنه ليست مصيبة الأمة في المستشرق اليهودي «جولد تسهر»، وليست في الطالبة القاصرة، بقدر ما هي في ثالثة الأثافي المشرف على الرسالة وأمثاله من أتباع الغزو الفكري.

كيف ساغ له، بعد أن اطلع على ما في الرسالة من دعوى تحريف القرآن وإنكار نسبة القراءات المشتهرة الآن بين الناس إلى الرسول ﷺ، ودعوى تحقيق بعض القراء بقراءته جرساً موسيقياً تنعم به أذنه، كيف ساغ للمشرف بعد أن اطلع على ذلك أن يجهر أمام الملأ من أهل العلم وغيرهم بسلامة الرسالة وبأنها ليست بحثاً دينياً. . !!؟؟[1]

وإذا كان ما يتصل بالقرآن وتواتره وقراءاته، ليس بحثاً دينياً، فما هو البحث الديني. !!؟

---

(١) مزاعم حول قراءات القرآن، ص ٥٨.

نعم! لم يكن فيه من البحث الديني شيء..!! وليس ما نقلناه منه إلا بحثاً إلحادياً..!!؟؟

﴿ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله﴾..!!..؟ كما شاركت الطالبة المستشرقين وبصورة خاصة «تسهر» في الوسيلة من هجوم على حفظ القرآن وتواتره وطعن في قراءاته، فإنها شاركتهم أيضاً في الهدف. وهو الطعن في الدين نفسه. قال «تسهر»:

«أما أن مثل هذه الحرية «في قراءة القرآن» التي لا تشجع الإيمان الثابت بحصانة نص الوحي المقدس..»[1].

وإذا كان هذا المستشرق اليهودي قد كشف عن الهدف عرضاً، وأدى غرضه بمحاولة التشكيك بالدين كله بادعاء أنه ليس من الله تعالى؛ فإن الطالبة قد رفعت عقيرتها بالطعن المباشر بالدين لتوهم القارىء بأنه حجر على العقول والمواهب وأنه منع من مسايرة التطور. قالت:

«ولكن تدخل العامل الديني حرم قراءات القرآن بل حرم الدرس اللغوي نفسه من مسايرة التطور...»[2].

وهكذا انزلقت الطالبة هذا الإنزلاق المريع..!! إنه وصمة عار في جبهة من يقوله ويرتضيه. نسألك اللهم أن تعصم مثقفينا عن مثله. ﴿فالله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين﴾[3].

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٥٢.
(٢) ص ٢٧١ من رسالتها.
(٣) سورة يوسف: الآية ٦٤.

الفصل الخامس
طبقات القراء وتراجم المشهورين منهم

إن بيان طبقات القراء يُجلي لنا كيف انتقل القرآن من الرسول ﷺ إلى أصحابه، وكيف عُني الصحابة بحفظه وبلاغه، وكيف تلقاه من بعدهم، ويبين لنا حال المقرئين الذين اختيروا لتدوين قراءاتهم، وما إذا كانوا منفردين عن سائر قراء بلدانهم بقراءات تخصهم؛ أم كانوا معنيين بالقراءة التي تلقوها عن ثقات القراء كما تلقاها أهل بلدهم الجمع الغفير عن الجمع الغفير عن رسول الله ﷺ. ويتاح لنا من خلال سيرتهم أن نطلع على مزاياهم وضبطهم وعدالتهم ومبلغ الثقة بقراءاتهم.

لذلك فإنا سنعرض لذكر أهم طبقات القراء وتراجم المشهورين منهم؛ بإيجاز؛ رعاية للمقام:

طبقات القراء:

ولقد اشتهرت جماعة من القراء في كل طبقة من طبقات الأمة بحفظ القرآن والتصدي لتعليمه للناس بقراءاته المأثورة عن رسول الله ﷺ:

(أ) فمن طبقة الصحابة اشتهر بإقراء القرآن وحفظه:

عبد الله بن مسعود؛ وسالم؛ ومعاذ بن جبل؛ وأُبيّ بن كعب؛ وأبو الدرداء؛ وزيد بن ثابت؛ وأبو زيد وهو قيس بن السكن؛ وعثمان بن عفان؛ وعلى بن أبي طالب؛ وأبو موسى الأشعري[1].

---

(١) الكلمات الحسان، للشيخ محمد بخيت المطيعي، طبعة الخشاب، سنة ١٣٢٣هـ.

وقد قرأ على أُبي بن كعب جماعة من الصحابة منهم: أبو هريرة؛ وابن عباس؛ وعبد الله بن السائب؛ وأخذ ابن عباس عن زيد أيضاً؛ وأخذ منهم خلق من التابعين.

(ب) ومن التابعين كان يقرىء القرآن بالمدينة ابن المسيب، وعروة؛ وسالم؛ وعمر بن عبد العزيز؛ وسليمان وعطاء ابنا يسار؛ ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القاري؛ وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وابن شهاب الزهري، ومسلم بن جندب؛ وزيد بن أسلم.

وكان يقرىء بمكة: عبيد بن عمير؛ وعطاء بن أبي رباح؛ وطاووس؛ ومجاهد، وعكرمة وابن أبي مليكة. واشتهر بالكوفة والبصرة والشام بإقراء القرآن أناس كثيرون من التابعين[1].

(جـ) ثم تجرد قوم وعنوا بضبط القراءة أتم عناية حتى صاروا أئمة يُقتدى بهم ويُرحل إليهم.

فكان بالمدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثم شيبة بن نصاح، ثم نافع بن أبي نعيم.

وكان بمكة: عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج، ومحمد بن محيصن.

وكان بالكوفة: يحيى بن وثاب؛ وعاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش؛ ثم حمزة ثم الكسائي.

وكان بالبصرة: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمرو، وأبو عمرو بن العلاء؛ وعاصم الجحدري؛ ثم يعقوب الحضرمي.

---

(١) انظر الإتقان ١/٧٢ ـ ٧٣.

وكـان بالشـام: عبد الله بن عـامر؛ وعـطيـة بن قيس الكـلابـي؛ وإسماعيل بن عبد الله ابن المهاجر؛ ثم يحيى بن الحارث الـذماري؛ ثم شريـح بن يزيد الحضرمي(١).

* * *

(١) الإتقان ١/٧٣؛ والمناهل ١/٤٠٨ ـ ٤٠٩، وقد اكتفينا بذكـر بعض الحفاظ من الصحابة والتابعين فمن أراد المزيد فعليه بالمراجـع.

من مشاهير القراء[1]

١ ـ ابن عامر:

اسمه عبد الله اليحصبي، نسبة إلى يَحْصَب، وهو فخذ من حمير، ويُكنى أبا نُعيم، وأبا عمران. وهو تابعي جليل، وهو أسن القراء السبعة وأعلاهم إسناداً، قرأ على جماعة من الصحابة، حتى قيل إنه قرأ على عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأنه ولد في حياة النبي ﷺ، وممن قرأ هو عليه من الصحابة؛ معاوية؛ وفضالة بن عبيد؛ وواثلة بن الأسقع، وأبو الدرداء رضي الله عنهم، فلما مات أبو الدرداء خلفه ابن عامر وقام مقامه، واتخذه أهل الشام إماماً، وحديثه مخرج في صحيح مسلم، ومن رواته الآخذين عن أصحاب أصحابه: هشام بن عمار أحد شيوخ أبي عبد الله البخاري رحمهم الله. وقد أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، عن عثمان بن عفان، عن رسول الله ﷺ، وقد توفي بدمشق سنة ١١٨ ثماني عشر ومائة.

---

(١) غاية النهاية في طبقات االقراء، لابن الجزري، في عدة مواضع؛ وإبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة، ص ٥ ــ ٦؛ وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، لأحمد الدمياطي البناء؛ ومناهل العرفان ٤٤٩/١ وما بعدها؛ والبرهان ٣٢٧/١ وما بعدها.

٢ ـ ابن كثير:

هو أبو محمد، أو أبو معبد، عبد الله بن كثير الداري. كان إمام الناس في القراءة بمكة تحفه السكينة ويحوطه الوقار، لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك. وروى عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ. وقرأ على عبد الله بن السائب المخزومي وله صحبة. وقرأ عبد الله هذا على أبي بن كعب وعمر بن الخطاب وكلاهما قرأ على رسول الله ﷺ. وحديث ابن كثير مخرج في الصحيحين، ونقل الإمام أبو عبد الله الشافعي قراءته، وأثنى عليها، وقرأ على صاحبه إسماعيل بن قسطنطين؛ قارىء أهل مكة، وقال: قراءتنا قراءة عبد الله بن كثير، وعليها وجدتُ أهل مكة، من أراد التمام فليقرأ لابن كثير.

وتوفي سنة ١٢٠ عشرين ومائة بمكة المكرمة.

٣ ـ عاصم:

هو أبو بكر عاصم بن أبي النَّجُود الأسدي (والنجود بفتح النون وضم الجيم، مأخوذ من نجدت الثياب إذا سويت بعضها ببعض).

كان قارئاً متقناً، آيةً في التحرير والإتقان والفصاحة وحسن الصوت بقراءة القرآن، قرأ على زِرٍّ بن حبيش على عبد الله بن مسعود على رسول الله ﷺ، وقرأ أيضاً على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، معلم الحسن والحسين.

وقرأ أبو عبد الرحمن هذا على الإمام علي، وأخذ الإمام علي قراءته عن رسول الله ﷺ. وروى عنه الحديث والقرآن قبل سنة مائة وكانت قراءته عندهم جليلة خطيرة مختارة. وقال صالح بن أحمد بن حنبل، سألت أبي: أيُّ القراءات أحب إليك؟ قال قراءة نافع، قلت فإن لم توجد؟ قال قراءة عاصم،

وفي رواية أخرى قال: أهل الكوفة يختارون قراءته وأنا أختارها. وتوفي بالكوفة أو بالسماوة سنة ١٢٧ سبع وعشرين ومائة.

روى عنه شعبة وحفص كلاهما بدون واسطة.

٤ ــ أبو عمرو:

هو أبو عمرو زَبَّان بن العلاء بن عمار البصري. كان من أعلم الناس بالقراءة مع صدق وأمانة وثقة في الدين. روى عن مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير؛ عن ابن عباس؛ عن أُبي بن كعب عن رسول الله ﷺ. وقرأ على جماعة منهم أبو جعفر ويزيد بن القعقاع، والحسن البصري. وقرأ الحسن على حطان وأبي العالية وقرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب وقال أحمد بن حنبل في إحدى الروايات عنه: قراءة أبي عَمرو أحب القراءات إليَّ، هي قراءة قريش وقراءة الفصحاء. توفي سنة ١٥٤ أربع وخمسين ومائة.

٥ ــ حمزة:

هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي مولى عكرمة بن ربيع التيمي. قرأ على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش على يحيى بن وثاب، على زِر بن حبيش، على عثمان وعلي وابن مسعود، على النبي ﷺ كان ورعاً عالماً بكتاب الله؛ مُجوداً له، عارفاً بالفرائض والعربية؛ حافظاً للحديث؛ من رجال صحيح مسلم. وهو إمام أهل الكوفة بعد عاصم، قرأ عليه جماعة من أئمة أهل الكوفة وأثنوا عليه في زهده وورعه منهم سفيان الثوري، وشريك بن عبد الله، وشعيب بن حرب؛ وعلي بن صالح؛ وجرير بن عبد الحميد؛ ووكيع وغيرهم؛ ولم يوصف أحد من السبعة القراء بما وُصف به حمزة من الزهد والتحرز عن أخذ الأجر على القرآن، حتى أن جرير بن عبد الحميد قال: مَرَّ بي حمزة الزيات في يوم شديد الحر، فعرضت عليه الماء ليشرب فأبىٰ لأني كنت أقرأ عليه القرآن. توفي بحلوان سنة ١٥٦ ست وخمسين ومائة.

٦ ـ نافـع:

هو أبو رويم نافـع بن عبد الرحمن بن أبـي نُعيم المدني، أخذ القراءة عن أبـي جعفر القارى؛ وعن سبعين من التابعين، وهم أخذوا عن عبد الله بن عباس وأبـي هريرة عن أبـي بن كعب، عن رسول الله ﷺ. وانتهت إليه رياسة الإقراء بالمدينة المنورة. قال فيه الإمام مالك بن أنس، وصاحبه عبد الله بن وهب: قراءة نافـع سنة. وقال الليث بن سعد إمام أهل مصر: حججتُ سنة ثلاث عشرة ومائة، وإمام الناس في القراءة يومئذ نافـع بن أبـي نُعيم. وقال: أدركتُ أهل المدينة وهم يقولون: قراءة نافـع سنة. وقال ابن أبـي أُويس: قال لي مالك: قرأت على نافـع. توفي سنة ١٦٩ تسـع وستين ومائة.

٧ ـ الكسـائي:

هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي. لقب بالكسائي لأنه كان في الإحرام لابساً كساء. وهو إمام نحاة الكوفة، عنه أخذ الفراءوغيره، وانتهت إليه الرياسة في القراءة بعد حمزة، وبلـغ عند هارون الرشيد منزلة عظيمة. وكان الناس يأخذون عنه ألفاظه بقراءته عليهم وينقطون مصاحفهم بقراءته. وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه: من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي. وقال إسماعيل بن جعفر المدني؛ وهـو من كبار أصحاب نافـع: ما رأيت أقرأ لكتاب الله من الكسائي.

قال: أبو بكر الأنباري: اجتمعتْ في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو، وأوحدهم بالغريب، وكان أوحد الناس بالقرآن، فكانوا يكثرون عليه، حتى يضطر أن يجلس على الكرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمعون منه ويضبطون عنه.

توفي سنة ١٨٩ تسـع وثمانين ومائة.

وليس في هؤلاء القراء السبعة من العرب إلا ابن عامر وأبو عمرو. عليهم جميعاً رحمة الله ورضاه.

٨ ـ أبو جعفر:

هو يزيد بن القعقاع القاري، نسبة إلى موضع بالمدينة يسمى قارا، وقد سبق أنه أخذ عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة، عن أبي بن كعب، عن رسول الله ﷺ، توفي أبو جعفر سنة ١٣٠ ثلاثين ومائة. وكان تابعياً جليل القدر، رفيع المنزلة.

٩ ـ يعقوب:

هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي. قرأ على أبي المنذر سلام بن سليمان الطويل، وقرأ سلام على عاصم وعلى أبي عمرو، وكان يعقوب سابع القراء السبعة، فأثبت ابن مجاهد سنة ثلاثمائة أو نحوها الكسائي في موضعه. توفي يعقوب سنة ٢٠٥ خمس ومائتين.

١٠ ـ خلف:

هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب، قرأ على سليم عن حمزة، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى وعلى أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، صاحب المفضل الضبي، وعلى أبان العطار، وهم عن عاصم.

وتوفي خلف سنة ٢٢٩ تسع وعشرين ومائتين.

١١ ـ الحسن البصري:

هو السيد الإمام الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد البصري الغني بشهرته عن تعريفه المتوفى سنة ١١٠ عشر ومائة.

١٢ ـ ابن محيصن:

هو محمد بن عبد الرحمن السهمي المكي، مقرىء أهل مكة مع ابن كثير.

المتوفى سنة ١٢٣ ثلاث وعشرين ومائة.

١٣ ــ يحيى اليزيدي:

هو يحيى بن المبارك بن المغيرة، الإمام أبو محمد العدوي البصري المعروف باليزيدي.

المتوفى سنة ٢٠٢ اثنتين ومائتين.

١٤ ــ الشنبوذي:

هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون أبو الفرج الشنبوذي الشطوي البغدادي. المتوفى سنة ٣٨٨ ثمان وثمانين وثلاثمائة.

الفصل السادس

منزلة القراءات من الأحرف السبعة

وهم العامة:

رأينا أن الأحاديث الشريفة مضت على أن القرآن أُنزل على سبعة أحرف. وأن القراءات التي شاعت بين الناس في مطلع القرن الهجري الرابع هي قراءات وفق الأحرف السبعة. وهذا الاتفاق بالعدد بين الأحرف والقراءات له إيحاؤه الخاص في أذهان العامة، إذْ يلتبس عليهم الأمر فيعدون الموضوعيْن أمراً واحداً. فالأحرف هي القراءات، والقراءات السبع هي الأحرف السبع، التي أُنزل عليها القرآن. وهي قراءة ابن عامر؛ وابن كثير؛ وعاصم؛ وأبي عمرو؛ وحمزة؛ ونافع؛ والكسائي.

وتجد في مطالعتك كتب علوم القرآن أن هذا الوهم كان قديماً قائماً في أذهان عامة الناس على أنا نجده اليوم قائماً في أذهان مثقفي هذا العصر والمستجدين في مطالعة كتب هذا الفن.

ولم ينسب لعالم إلا ما نقله ابن الجزري عن الشيخ برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري ما يظن منه أنه اعتمد الرأي السابق(١). لكن المتأمل لكلامه يعرف أن مقصودَه وصولُ الأحرف إلينا كلها بخط مصحف عثمان وبالقراءة المتواترة جميعها لا بالسبع فقط. وهو رأي قاله غيره من العلماء، كما مرّ معنا.

---

(١) منجد المقرئين، ص ٢٠١.

فأصحاب ذلك الرأي هم جهلة العوام الذين تخيلوا ذلك نتيجة الاتفاق في العدد فاشتبه عليهم حتى ظنوا الأمرين واحداً. وذهب الظن ببعضهم إلى أن الأحرف السبعة محصورة فيما حواه كتابا التيسير لأبي عمرو الداني؛ والشاطبية؛ وذلك لاشتهارهما كمصدرين للقراءات السبع[١].

مبعث هذا التوهم:

لعل ابن مجاهد لمَّا صنَّف القراءات أراد أن توافق عدة مصاحف عثمان التي أرسلها إلى الأمصار. وقد روي أنها كانت سبعة مصاحف. سادسها مصحف إلى اليمن، وسابعها مصحف إلى البحرين. استبدل ابن مجاهد بهما قارئين من غير اليمن والبحرين ليكمل العدد فصادف ذلك موافقة عدد الأحرف التي أُنزل عليها القرآن. فوقع ذلك لمن لم يعرف أصل المسألة ولم تكن له فطنة، فظن أن المراد بالقراءات السبع الأحرف السبعة، لا سيما وقد كثر استعمالهم الحرف في موضع القراءة فقالوا: اقرأ بحرف نافع، بحرف ابن كثير، فتأكد الظن بذلك. وليس الأمر كما ظنه هؤلاء[٢].

ونص علماء كثيرون على أن مبعث الوهم هو من تصنيف ابن مجاهد. فنصَّ عليه مكي وعبد الرحمن الرازي وأحمد بن عمار المهدوي والجعبري وابن تيمية والقاضي عياض وأبو شامة والإمام إسماعيل بن إبراهيم بن محمد القراب، وكثيرون غيرهم[٣].

---

(١) منجد المقرئين، ص ٢١٢ والنشر في القراءات العشر ٣٦/١؛ وتفسير القرطبي ٤٦/١.

(٢) فتح الباري ٢٦/٩ ـ ٢٧ «من كلام مكي بن أبي طالب، بتصرف».

(٣) النشر في القراءات العشر ٣٦/١، ٣٩، ٤٠، ٤٦؛ ومنجد المقرئين، ٢٥٦ ـ ٢٥٧؛ وفتح الباري ٢٥/٩.

لكن ابن تيمية عزا فعل ابن مجاهد إلى رغبته موافقة عدة القراءات التي اختارها عدد الأحرف المنزلة، على أن ذلك لم يكن لظنه أنهما شيء واحد. فهذا رأي لا يخطر ببال مثله من العلماء، بل هو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة. قال في الفتح:

«وقال أبو شامة: ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أُريدت في الحديث، **وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة**، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل»(١).

وقال أبو عمار المهدوي أيضاً: «لقد فعل مسبع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذْ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة. ووقع له أيضاً في اقتصاره عن كل إمام على راويين أنه صار من سمع قراءة راو ثالث غيرهما أبطلها، وقد تكون هي أشهر وأصح وأظهر. وربما بالغ من لا يفهم فَخَطّأ أو كفّر»(٢).

وقد نسب ابن مجاهد لاقتصاره إلى نقص العلم وقلة الرحلة لتلقي القراءاتِ، لكن العلماءَ بَرَّؤُوه عن الخطأ في فهم المراد من الأحرف السبعة.

قال أبو شامة: «لم يرد ابن مجاهد ما نُسب إليه بل أخطأ من نسب إليه ذلك وقد بالغ أبو طاهر ابن أبي هاشم صاحبه في الرد على من نسب إليه أن مراده بالقراءات السبع الأحرف السبعة المذكورة في الحديث.

(١) الفتح ٢٥/٩. وانظر رأي ابن حبان في البرهان ٢٢٦/١؛ ورأي الداودي وابن أبي صفرة؛ تفسير القرطبي ٤٦/١؛ وشرح النووي لصحيح مسلم ١٠٠/٦؛ ورأي ابن تيمية في النشر ٣٩/١.

(٢) الفتح ٢٥/٩.

قال ابن أبي هاشم: «إن السبب في اختلاف القراءات السبع وغيرها أن الجهات التي وُجهت إليها المصاحف كان بها من الصحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل.

قال: فثبت أهل كل ناحية على ما كانوا تلقوه سماعاً عن الصحابة، بشرط موافقة الخط، وتركوا ما يخالف الخط امتثالاً لأمر عثمان، الذي وافقه عليه الصحابة لِما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن فمن ثَمَّ الاختلاف بين قراء الأمصار»(١).

يبدو لنا أن ابن مجاهد إنما اختار ما اختاره، لأنه أراد البلاد الإسلامية الشهيرة بالمقرئين. فاختار منها أضبط القراء ـ في رأيه ـ فصادف أن ما اختاره سبعة. لا أنه قصد السبعة بذاتها.

أدلة فساد توهم العوام:

يدل على بطلان دعوى العامة أدلة عديدة أهمها:

١ ـ أن عثمان رضى الله عنه قد أدى ـ في رأينا ـ غرضين هامين بنسخه الصحف:

أولهما ـ الحفاظ على القرآن من أن يمتد إليه اللحن والخطأ.

وثانيهما ـ تضييق شقة الخلاف بين المسلمين في قراءة القرآن، إذْ ألزم الجميع بما احتواه مصحفه فتُركتْ بذلك ألفاظ كثيرة لا يحتمل خط المصحف القراءة بها، لعدم تواترها والقطع بقرآنيتها.

إن دعوى العامة تُقلل من أهمية عمل عثمان، وكأنه لم يؤثر به على الخلافات القائمة بين القراء قط والواقع يخالف هذا.

---

(١) فتح الباري ١/٢٥ ـ ٢٦؛ ومنجد المقرئين، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

٢ ــ تؤدي دعوى العامة إلى بطلان كل قراءءة سوى السبع. في حين أن العلماء قد ذكروا في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة وأجل قدراً من القراء السبعة، فكيف يمكن تجاهل قراءاتهم وهي موافقة خط المصحف بل أصح مما قرأ به السبعة؟. ومن أجل ذلك ترك أبو حاتم وغيره من المصنفين ذكر حمزة والكسائي وابن عامر. وزاد قرابة عشرين من الأئمة ممن فوق السبعة وفعل نحو ذلك الطبري وأبو عبيد القاسم بن سلام وإسماعيل القاضي.

٣ ــ إن كل واحد من هؤلاء السبعة قد روى عنه جماعة تتفاوت قراءاتهم، كما أن كل إمام من السبعة قد روى عن جماعة كثيرين، فلو أُخذ بعين الاعتبار تفاوتُ الروايات عن الأئمة السبعة لبلغت الأحرف السبعة ــ حسب ظن العوام ــ من العدد ما لا يحصى، ولتحولت عن كونها سبعة أحرف. . !!

٤ ــ كان سابع السبعة يعقوب الحضرمي فأثبت ابن مجاهد في مطلع القرن الرابع الهجري الكسائي موضعه. فكيف يصح أن يكون تحديد الأحرف عرضة للتغيير وفق آراء البشر. . ؟

والكسائي إنما قرأ على حمزة، وقراءة حمزة أحد الحروف السبعة في اعتبار العامة. كما قرأ أبو عمرو على ابن كثير.

فكيف يتولد حرف من حرف ويعتبر الجميع من الأحرف السبعة. . !؟

وقد عقد أبو الفضل عبد الرحمن الرازي فصلاً ناقش فيه رأي العامة. مبيناً أنه لا دليل عليه من كتاب أو سنة، وأنه لم يتمسك به إلا جهلة الناس، وأنه أدى بهم إلى إنكار قرآنية بعض القراءات الصحيحة. وهذا التعلق منهم بالقراء السبعة لا مبرر له. فهم بشر كسائر البشر لم تخصهم الشريعة بشيء

ما دون غيرهم من المسلمين. فليسوا ذوي سلطان شرعي في تحديد الأحرف السبعة ولا في اختيارها، بل هم في ذلك كسائر القراء. قال الرازي:

«فصل: ومن ذهب إلى أن الأحرف السبعة تغايُر الألفاظ السبعة على اختلاف حالاتها، إنما هي الأحرف المضافة إلى الأئمة السبعة، الذين جمعهم ابن مجاهد فمن بعده من المؤلفين في كتب القراءات، وأن كل حرف من الأحرف المنزلة هو ما أخذ به واحد منهم. وهذا مذهب دون الوسط تعلق به قوم أغبياء من القراء والعوام. قد قام ذلك في نفوسهم وأُولعوا به حتى أنهم قد ينكرون اختيار مَنْ تقدمهم في القراءة والحروف، أو تأخرهم أو قارنهم، ويُشذذون حروف من عداهم. وإنما أُوتوا من حيث سبع القوم في مؤلفات من ذكرتهم من المتأخرين، فوافقَ كونهم سبعة أناس سبعة أحرف عدداً على ما جاء في لفظ الخبر. وقد يوجد فيهم من يتوهم أن لا يضاف عليهم في جمعهم حروف القرآن. كما لا يجوز معه أن تُضاف الحروف أو شيء منها إلى غيرهم.

«وقد كان الأئمة السبعة الأعلام الذين مضى ذكرهم من الدين والعلم بمكان عليٍّ ورتبة رفيعة، غير أنه لا خلاف فيما بين من ينعقد بهم إجماع الأمة من العلماء، أن المسلمين عن آخرهم ـ على اختلاف الأعصار وتباين الديار والأمصار ـ كواحد منهم في القرآن بأحرفه السبعة، وسائر مناهج الدين كلها تصريفاً وتكليفاً لأحدهم ما لمثله منها، وعليه ما على شكله، إلا من خُصَّ من ذلك بشيء أو نُص عليه وقام فيه دليل واضح وحجة فاصلة، نحو من أُبيح له التختم بالذهب من الرجال، أوْ رُخص له لبس الحرير، أو من ضحى بجذعة من المعز فقيل له تجزىء عنك ولا تجزىء أحداً بعدك، في غير ذلك مما يكثر تعداده!

«فلما لم يردْ نصٌ في ذلك بالأئمة السبعة، ولم يكونوا مما أجمعت الأمة

على أن لا يجوز الاتخاذ بحروف غيرهم؛ دلَّ ذلك على غباوة من ذهب إلى ما قدمناه من المذهب»[1].

وأقول في إتمام الكلام على سبب الاقتصار على سبع قراءات: إنما جاء اقتصار ابن مجاهد على القراء السبعة عفواً من غير تعمد منه لعدد السبعة، فقد اشترط على نفسه ألا يروي إلا عمن اشتهر بالضبط، والأمانة؛ وطول العمر في ملازمة القراءة؛ واتفاق الآراء على الأخذ عنه والتلقي منه[2].

فالقراءات السبعة اختيرت حسب شروط معيّنة، لا على أنّ كلًا منها حرف من الأحرف السبعة، ولا على أنها وحدها القراءات المتواترة؛ فالعشر متواترة كما أسلفنا.

قال مكي: «والسَّبب في اشتهار هؤلاء السبعة دون غيرهم أنَّ عثمان رضي الله عنه لما كتب المصاحف، ووجَّهها إلى الأمصار، وكان القُرَّاء في العصر الثاني والثالث كثيرِي العدد (فأراد الناس أن يقتصروا في العصر الرابع على ما وافق المصحف، فنظروا إلى إمام مشهور بالفقه والأمانة في النقل، وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمرُه، واشتهر أمرهُ وأجمع أهل مصر على عدالته، فأفردوا مِن كلِّ مصرٍ وجَّه إليه عثمان مصحفاً إماماً هذه صفة قراءته على مصحف ذلك المِصْر) فكان أبو عمرو من أهل البصرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائيّ من العراق، وابن كثير من أهل مكة، وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة؛ كلُّهم ممن اشتهرت إمامتهم؛ وطال عمرهم في الإقراء، وارتحل الناس إليهم من البلدان»[3].

---

(١) كتاب في معنى حديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف)تأليف أبي الفضل عبد الرحمن الرازي، مخطوط ورقة ٤١. وانظر بعض الردود السابقة في الإبانة، ص ٥ ــ ٩؛ وفتح الباري ٢٥/١ ــ ٢٦؛ والبرهان ١/ ٣٣٠؛ ومنجد المقرئين، ص ٢٥٩ ــ ٢٦١؛ والنشر ٤٦/١. وتمَّ تقويم بعض كلمات النص أعلاه بالمقابلة مع منجد المقرئين.

(٢) مناهل العرفان ١/ ٤١٠؛ والنشر ٨/١.

(٣) البرهان ٣٢٩/١ ــ ٣٣٠.

منزلة القراءات من الأحرف
لدى العلماء

بعد أنْ نفينا زعم كون الأحرف سبع قراءات، فإنا ما نزال أمام هذا التساؤل الهام: ما هي منزلة القراءات من الأحرف..؟

ذهب العلماء في هذا المقام مذهبين متباينين:

المذهب الأول: وهو قول الطبري وابن عبد البر والداوودي وابن أبي صفرة ونسبه القاضي عياض إلى أئمة السلف والعلماء:(1)

إن القراءات السبع والثلاث المكملة للعشر وقراءة الأعمش وغيرها من القراءات الثابتة، كلها ليست إلا حرفاً واحداً من الأحرف السبعة التي أُنزل عليها القرآن. وهو الحرف الذي كتب عليه عثمان مصحفه ووزعه على الأقطار الإسلامية.

وقد بين الطبري ــ فيما أسلفنا نقله ــ أن عثمان رضي الله عنه حسم الخلاف في قراءة القرآن بكتابة مصحفه والاقتصار فيه على حرف واحد، وأمر بإتلاف ما سواه من المصاحف. فلا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية.

يُجاب عن هذا الرأي:

---

(1) النشر في القراءات العشر ٤٠/١ ــ ٤١، ومنجد المقرئين، ص ٢١٩ ــ ٢٢٤؛ وشرح صحيح مسلم للنووي ١٠٠/٦؛ وتفسير القرطبي ٤٦/١؛ وتفسير الطبري ٦٣/١ ــ ٦٤.

أولاً: بأنه منسجم مع تأويل الأحرف السبعة على أنها سبع لغات في كلمة واحدة باختلاف الألفاظِ واتفاقِ المعاني. نحو هلم وتعال...

وقد بينا أن في هذا حملاً لمعنى الأحرف على الألفاظ المترادفة من لغات سبع وأن ذلك غير صحيح. وقد عدل الطبري نفسه عن هذا الرأي في كتاب (القراءات) إذ ذكر فيه ما ينقض مذهبه، قال:

«كل ما صح عندنا من القراءات أنه عَلَّمه رسول الله ﷺ لأُمته من الأحرف السبعة التي أذن الله له، ولهم أن يقرأوا بها القرآن.

فليس لنا أن نخطىء من قرأ إذا كان ذلك به موافقاً لخط المصحف»[1].

المذهب الثاني: وهو قول طوائف من أهل الكلام والقراء وغيرهم: **إن القراءات الثابتة سواء في ذلك العشر وغيرها هي بمجموعها مجموع الأحرف السبعة التي أُنزل عليها القرآن، بل يرى بعضهم أن الأحرف السبعة مستمرة النقل بالتواتر إلى اليوم.**

واستدلوا له بأن الصحابة ومن بعدهم ما كانوا لِيَدَعوا وحياً أنزله الله على نبيه ﷺ وأنهم لو فعلوا لكانوا عصاة مخطئين..! كيف وهم معصومون من الإجماع على ذلك..!؟[2].

وقد يجاب عنه: أولاً ــ بأن عثمان أراد وضع حد للاختلاف في القرآن بكتابة مصحفه، فمن المحتمل أن يكون ذلك قد أدى إلى ترك بعض ما يقرأ به في الأحرف السبعة مما لم يمكن أن يَحتمل خط المصحف القراءة به.

---

(١) الإبانة، ص ١٢، ٢٠.

(٢) النشر في القراءات العشر ١/٣٣، ٤٠ ــ ٤١.

ثانياً ـ أنهم لم يُؤمروا باستيعاب جميع الأحرف في تلاوتهم. فاختاروا فيما خيروا فيه ما يؤدي إلى جمع الشمل ورأب الصدع والقضاء على الفتنة.

المذهب الثالث: أن القراءات بعض الأحرف السبعة.

قال مكيّ بن أبي طالب:

«إن هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة **إنما هي جزء** من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن»[1].

وقال موفق الدين أحمد بن يوسف الكواشي في أول تفسيره التبصرة:

«وكل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوص عليها ولو رواه سبعون ألفاً مجتمعين أو متفرقين».

وكذلك ذهب أبو الفضل الرازي إلى أن القراءة المستوفية للأركان الثلاثة من الأحرف السبعة[2].

وقال ابن حبان:

«وهذه السبعة التي نتداولها اليوم غير تلك، بل هذه حروف من تلك الأحرف السبعة (وذكر حديث عمر مع هشام بن حكيم..) لكن لما خافت الصحابة من اختلاف القرآن رأوْا جمعه على حرف واحد من تلك الحروف السبعة، **ولم يثبت من وجه صحيح تعين كل حرف من هذه الأحرف، ولم يكلفنا الله ذلك، غير أن هذه القراءة الآن غير خارجة عن الأحرف السبعة**»[3].

---

(١) الإبانة، ص ٢.

(٢) النشر في القراءات العشر ٤٣/١ ـ ٤٤؛ وفتح الباري ٢٧/٩.

(٣) البرهان ٢٢٦/١.

وقد رأيتَ قول الطبري في كتاب القراءات أن القراءات من الأحرف السبعة ــ وإلى ذلك ذهب ابن الجزري أيضاً[1].

وقال الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي:

«وأصح ما عليه الحذاق من أهل النظر في معنى ذلك؛ أن ما نحن عليه في وقتنا هذا من هذه القراءات هو بعض الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن. . .

«فثبت بهذا أن القراءات التي نقرؤها هي بعض من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، واستُعملت لموافقتها المصحف، الذي أجمعت عليه الأمة، وترك ما سواها من الحروف السبعة لمخالفتها لمرسوم خط المصحف إذْ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن»[2].

رأينا في المسألة:

لقد كُتب مصحف عثمان على أكثر من حرف واحد حتماً. وقد بذل النُسَّاخ ما في وسعهم لتضمينه ما في الأحرف، فالموجود في مصحف عثمان هو المتفق على إنزاله المقطوع به المكتوب بأمر النبي ﷺ. أما أمثلة احتواء المصاحف لبعض ما اختلفت فيه الأحرف ــ مما لا يحتمله خط نسخة واحدة منه ــ فما وجد في المصحف المكي من زيادة (من) في قوله: ﴿تجري من تحتها الأنهار﴾ آخر براءة. وكذا ما تفاوتت فيه مصاحف الأمصار من ثبوت عدة واوات في بعضها، وخلو البعض الآخر منها. وكذا عدة هاءات؛ ولامات؛ ونحو ذلك.

ولا شك أن خلو المصاحف المرسلة إلى الأمصار من النقط والشكل والألفات المتوسطة قد جعلها أكثر احتمالاً لتعدد وجوه القراءة فيما لا يخالف

(1) منجد المقرئين، ص ٢١٩ و ٢٢٢.

(2) منجد المقرئين، ص ٢٢٠ و ٢٢٢.

خط المصحف. فتلقفها أهل الأمصار، وقرأت كل ناحية هذه المصاحف على ما كانوا تلقوه سماعاً من الصحابة متقيدين في ذلك بما يوافق خط المصحف. فتركوا ما يخالفه، إن كان ثَمَّ ما يخالفه[1]، طاعةً للخليفة الثالث ولجمهرة الصحابة الذين استحسنوا صنيعه احتياطاً للقرآن العظيم[2].

ومن ثم نشأ الاختلاف في تلاوة المصحف وتعددت القراءات الثابتة عن رسول الله ﷺ الموافقة لخط المصحف العثماني، فكانت بلا شك من الأحرف السبعة التي عَلَّمها رسول الله ﷺ لأصحابه، فنشروها في الآفاق الإسلامية حيثما رحلوا وأينما حلوا، وتناقلها الأئمة عنهم إلى عصرنا هذا. وهذا يثبتُ بشكل واضح أنه قد نُقل إلينا بعض ما في الأحرف السبعة بالقراءات الثابتة الموافقة للخط العثماني.

ولكن هل تشمل القراءات المقطوع بقرآنيتها كل ما في الأحرف السبعة..؟

فالجواب: أنه لا يثبت مثل هذا بدليل قاطع.

وأما ما يخالف الخط العثماني ـ من القراءات ـ وهو الذي تركه الناس؛ فإنه مروي بطرق أحادية فهو ظني الثبوت لا يُقرأ به ولا يُقطع بقرآنيته. ولقد نُقل منه إلينا ما نُقل لا لقرآنيته، بل لأغراض في علم الفقه والتفسير والعربية.

وهذا البيان يُفضي بنا إلى الحكم بأن ما وصلنا مما يُخالف خط المصحف وقد صح إسناده، لا يقطع بدخوله في الأحرف السبعة المنزلة.

---

(١) من منسوخ التلاوة أو من الزيادات التفسيرية المدرجة أو نحو ذلك.

(٢) فتح الباري ٢٤/٩ ـ ٢٥.

الخلاصـــة:

١ ــ إن الأحرف السبعةَ المنزلة من الله تعالى هي مصدر القراءات المقطوع بصحتها، لا مصدر لها سواها، ومن زعم أن لها مصدراً سواها؛ فليأتِ بدليل، فأين الدليل!؟

٢ ــ إن القراءات المقطوع بصحتها من السبع والعشر وغيرها هي من الأحرف السبعة قطعاً.

٣ ــ إن القراءاتِ **الموافقة** لخط المصحف من الأحادية والشاذة والمنكرة لما لم يتوافر لها من الشروط ما يقطع معه بصحتها؛ لم يكن إلى القطع بكونها من الأحرف السبعة من سبيل.

٤ ــ إن القراءات الصحيحة الإسناد **المخالفة** لخط المصحف لا يقطع بكونها من الأحرف السبعة. والحكم بدخولها في الأحرف السبعة حكم ظني اجتهادي بحت يحتمل القبول والرد.

وبالجملة فالحكم الاجتهادي العام أن القراءات المقطوع بصحتها جميعاً أخصُّ من الأحرف، والأحرف أعم منها. والنسبة بين الأحرف والقراءات؛ هي العموم والخصوص المطلق. والله أعلم.

القدر الموجود من الأحرف السبعة في القراءة الواحدة

١ ــ فأما الذين ذهبوا إلى أن الأحرف السبعة هي سبعة أوجه ــ على اختلافهم في تحديدها ــ فتكون الأحرف السبعة ــ بناء على رأيهم ــ موجودة في القرآن في كل قراءة بل في كل رواية منه. ووجودها هذا من حيث أنواعها أي الأوجه السبعة لا من حيث جميع أفرادها أو مشمولاتها.

قال الإمام ابن الجزري:

(وأما هل هذه السبعة الأحرف متفرقة في القرآن..؟

فلا شك عندنا في أنها متفرقة فيه بل وفي كل رواية وقراءة باعتبار ما قررناه في وجه كونها سبعة أحرف، لا أنها منحصرة في قراءة ختمة وتلاوة رواية، فمن قرأ ولو بعض القرآن بقراءة معينة اشتملت على الأوجه المذكورة فإنه يكون قد قرأ بالأوجه السبعة التي ذكرناها دون أن يكون قرأ بكل الأحرف السبعة)[١].

٢ ــ وأما الذين أولوا الأحرف السبعة بلغات سبع، فإنه بناء على قولهم هذا تكون القراءة الواحدة بعضاً من الأحرف لا كلها.

وقال ابن الجزري: (وأما قول أبي عمرو الداني: أن الأحرف السبعة

---

(١) النشر في القراءات العشر ١/٣٠.

ليست متفرقة في القرآن كلها ولا موجودة فيه في ختمة واحدة، بل بعضها. **فإذا قرأ القارىء بقراءة من القراءات أو رواية من الروايات فإنما قرأ ببعضها لا بكلها**، فإنه صحيح على ما أصّله من أن الأحرف هي اللغات المختلفات. ولا شك أنه من قرأ برواية من الروايات لا يمكنه أن يحرك الحرف ويسكنه في حالة واحدة أو يرفعه، أو يقدمه ويؤخره فدل ذلك على صحة ما قاله)[1].

ويبدو لنا من خلال الأبحاث السابقة، أن الرسول ﷺ بلّغ الأحرف لأصحابه فعلّم هذا حرفاً وهذا حرفاً.. ولما انتشروا في البلاد جعل الناس يتلقون عنهم في إقامتهم وترحالهم. ولما لم يكونوا مأمورين بتمييز كل من الأحرف وضبطه على حدة، فقد تداخلت الأحرف ببعضها لدى الناس إذْ تلقىٰ الواحد منهم عن عدد من أصحاب رسول الله ﷺ.

وبناء عليه: فقد تكون القراءة الواحدة ــ من القراءات الثابتة ــ حرفاً واحداً فقط. وقد تكون مؤلفة من أكثر من حرف واحد، وهذا هو الغالب على الظن. فيكون بعض القرآن فيها بحرف والبعض الآخر بحرف آخر..

وهكذا فإن كل قراءة قد أخذت من أكثر من حرف واحد. ففيها بعض الأحرف السبعة، ليست مقتصرة على واحد منها فقط، ولا مشتملة على جميعها. والله أعلم.

(١) النشر في القراءات العشر ١/٣٠ ــ ٣١.

خاتمة الكتاب

لقد جبنا أنحاء البحث، وناقشنا فيه معظم وجوه النظر في المسائل الهامة المتعلقة به. وأبدينا رأينا فيها مدعوماً بالدليل النير الواضح. ولتمام الفائدة نرى عرض نتائج ما سبق عرضاً سريعاً يجمع أطراف الموضوع للقاريء؛ ملخصاً فيما يأتي:

أولاً: إن القبائل العربية ــ لعوامل عديدة ــ تخالفت في استعمال لغتها تخالفاً بيِّناً. وهم أميون يتعذر على معظمهم التكلم بما ليس في استعمال قبائلهم. لكن برزت من لغات القبائل جميعها لغةٌ واحدة امتازت باستعمال المنتخب من الكلام العربـي هو أفصحه وأبلغه، ألا وهي لغة قريش.

على أن الأعم من الكلام العربي مجمع عليه بين القبائل، لا اختلاف فيه في بناء الكلمة أو حركات إعرابها. لكنه قد يختلف في صور النطق والأداء اختلافاً يسيراً، إلا أنه كان متحكماً في ألسن العرب الأميين تحكماً شديداً.

لقد نزل القرآن عربياً خالصاً لا شية فيه. وقد نفينا وَهْمَ مَنْ توهم وجود كلام أعجمي في القرآن. ورأينا أن الكلمات المشتركة بين العربية وغيرها من اللغات، التي ورد بعض منها في القرآن، ترجع فيما توصلنا إليه بعد التحقيق الدقيق إلى أحد عوامل ثلاثة:

الاشتقاق من أصل لغوي واحد قديم، أو الاتفاق بين اللغات في وضع اللفظ، أو التعريب.

ثانياً: ولما كانت لغات القبائل العربية متفاوتـة في الفصاحـة وكان أفصحها إطلاقاً لغة قريش، قوم رسول الله ﷺ. نزل القرآن بلسانهم أولاً. وكان طبيعياً أن يصعب على كثير من أبناء القبائل الأخرى قراءة القرآن بلسان قريش، لأنهم أَلِفوا غيرها، إذ استحكمت فيهم لغات قبائلهم، وقد يتعذر بعض ألفاظ القرآن على عامتهم في كثير من الأحيان لأنهم أميون، وما تزال فيهم بقية من العصبية للقبيلة ولموروثاتها، فلو كُلفوا الخروج عن عاداتهم في صور نطقهم وأساليب كلامهم لكابدوا في ذلك حرجاً ومشقة لا مثيل لهما. لذلك قضت الحكمة الإلهية بإنزال القرآن على سبعة أحرف، فقرأوا القرآن بلغاتهم بيسر وبسهولة.

ثالثاً: وقد تبين أن إنزال القرآن على سبعة أحرف ليس أمراً ضعيف الثبوت، كما توهم المستشرقون وأذنابهم. وليس أمراً ظنياً يحتمل الأخذ والرد، بل هو أمر قطعي لما بيَّنا من تواتر الحديث والقراءات المتداولة بالتواتر من عهد رسول الله ﷺ إلى عصرنا هذا. ولقد حكم الرسول على منكر الأحرف بالكفر إذا بلغته بصورة تفيد العلم اليقيني.

رابعاً: وقد بينت لنا دلالات الأحاديث أن الأحرف سبعة على الحقيقة. وأنها منزلة من الله تعالى، وأن على المؤمن أن يقرأ ما تيسر له منها؛ غير مجادل من خالفه في قراءته؛ إن كان يقرأ بما ثبت عن رسول الله ﷺ.

خامساً: إن من معاني الحرف في اللغة الجانب، وقد أُطلق على حرف الهجاء، كما استُعمل في الدلالة على وجه من الكلمة التي تقرأ على عدة وجوه في القرآن الكريم.

وتعددت المذاهب في معرفة المراد من الأحرف بالحديث النبوي. وقد عرضناها وميزنا منها الخاطيء الذي لا يقوم على دليل مقبول ألبتة؛ مما يعتمد على دليل مقبول في الجملة، وبينا أن **القول الفصل هو أن الأحرف السبعة**

لغات سبع هي أشهر وأفصح لغات العرب أنزل الله القرآن بها؛ رحمة بعباده وتيسيراً عليهم.

سادساً: لقد اشتملت الأحرف السبعة على أكثر لغات العرب جميعها على ما بينها من فوارق. وبذلك حصل تذليل النطق بالقرآن للعرب جميعاً. ولو فُرض أن هناك بعض الفوارق في اللغات لم تشملها الحروف السبعة؛ كان قدراً ضئيلاً يمكن التغلب عليه بجهد يسير، أو كان من مستقبح اللغات التي أبى فصحاء العرب النطق بها.

على أن هذه الأحرف السبعة المنزلة لم يكن بينها من تضاد أو تناف، إنما كانت في الأمر الواحد الذي لا يختلف في حلال أو حرام.

سابعاً: لقد حققت الأحرف السبعة للعرب حِكماً عظيمة وأغراضاً هامة. إذْ ذَللت نطق أَلسنتهم جميعاً بالقرآن، فحفظوه ونشروه، ومن وراء ذلك تدارسوه وفهموه. كما يسرت على المسلمين حفظه وتناقله فيما بينهم. وذلك مما ساعد على نجاح الدعوة الإسلامية واستقرارها. كما أدتْ الأحرف غرضاً من أهم مقاصد القرآن وهو الإعجاز فكانت فيها آية جديدة من آيات العجز البشري عن الإتيان بمثل كلام الله العلي القدير. فأثبتَتْ بذلك أيضاً أنه وحي من الله يوحى.

ولما كان القرآن نازلاً بلسان قريش أولاً، فقد بقيتْ لغتهم رغم نزول الأحرف أكثر اشتهاراً في قراءة القرآن وبقي منها في القرآن النسبة الكبرى لأنها أصل التنزيل ولم يعدل عن الأصل إلا فيما كانت الحاجة إليه ماسة. فأدّى ذلك التدريج وبسبب العرضة الأخيرة أيضاً إلى وحدة اللسان العربي. وهو من أهم عناصر تكوين الأمة العربية ووحدتها.

كانت الأُحرف السبعة خصيصة لأُمة محمدٍ ﷺ من بين الأمم. ومزية للقرآن على جميع الكتب السماوية.

ثامناً: تضافرت دلالات الأحاديث على أن الأحرف السبعة منزلة من الله، وأنها كانت توقيفية، وأن الرسول لم يُعمل فيها رأياً ولم يغير حرفاً، إنما بلغ ما أمر الله به فأدى رسالة الله حق الأداء. وهذه الحقيقة الواضحة القوية طود شامخ في وجه الهجمات الاستشراقية السخيفة؛ ومضاعفاتها التقليدية الصماء، التي يقوم بها أُناس فقدوا المقدرة على الفهم السليم والاستنتاج الصحيح، وتعاموا عما وضح رغبة في مسايرة الركب المنحرف في هذا العصر.

تاسعاً: لقد كان الرسول ﷺ يأمر كُتّاب الوحي بكتابة كل ما ينزل من القرآن حين نزوله. ولقد قام أبو بكر بجمع القرآن بعد وفاة رسول الله ﷺ. وقام عثمان باستنساخ صحف أبي بكر على مصاحف كثيرة. وحرص الكاتبون على أن تَجمع مصاحف عثمان كل ما يمكن من الأحرف السبعة، بجعل الخط محتملاً لأكثر من قراءة وساعدهم على ذلك أن النقط والشكل لم يكن معروفاً. فتركوا كتابة الألفات المتوسطة ووزعوا ما لا يحتمله الخط من الأحرف على المصاحف، كالواوات والهاءات.. إلخ.

لذلك لا يمكن القطع بأن مصاحف عثمان قد فاتها بعض ما في الأحرف السبعة. فهذا أمر لا سبيل إلى القطع فيه. والأصل في عمل عثمان ألا يفرط في شيء من كتاب الله تعالى ولكن لا سبيل إلى القطع باستيعاب مصاحفه كافة الأحرف السبعة، فذلك أمر ظني لا يقطع بشيء فيه.

على أن الذي يحتمل أن يكون ترك من الأحرف ليس مختلفاً في حلال أو حرام عما كُتب وليس فيه معنى إضافي. كما أنه لا يخرج عن كونه من الأحوال اللفظية المختلفة بين اللغات العربية السبع التي بها نزل القرآن.

وقد بينا كذب زعم (تسهر) ومن والاه؛ بأن القرآن كان مضطرباً، ثم

اتفق المسلمون على نص موحد. . لمخالفة هذا الزعم للأحاديث الصحيحة والحقائق التاريخية الدامغة.

عاشراً: انتشرت قراءات كثيرة عن رسول الله ﷺ نتيجة لنزول القرآن على سبعة أحرف. وقد بينا أنواعها حسب أسانيدها. وأن القراءة تصح بالمتواتر؛ وبقطعي الثبوت منها فقط، وهو الذي ينطبق عليه ضابط القراءة المقبولة فيما حققناه.

وهذا الضابط هو:

١ ــ صحة السند.

٢ ــ موافقة العربية ولو بوجه.

٣ ــ موافقة خط المصحف العثماني ولو تقديراً.

وقد بينا أن القراءات المقبولة أكثر من سبعة حتماً، وعلى الرغم من شيوع فكرة تواتر السبعة وحدها لدى عامة الناس؛ فإن التحقيق يُثبت أن القراءات العشر متواترة.

والقراءات المتواترة إنما تواترت إلى الرسول ﷺ لا إلى أئمة القراءة فحسب. وليس هناك مجال للاجتهاد في القراءة بل هي توقيفية. وهذا نقيض ما افتراه «تسهر» وتابعته عليه طالبة الماجستير. إذ القراءات من الأحرف، والأحرف توقيفية. وسيرة العلماء والسلف الصالح وتوقفهم في قبول القراءة على قوة إسنادها أكبر دليل على ذلك؛ بالإضافة إلى الأدلة الكثيرة السابق سردها.

الحادي عشر: لقد تلقى القرآن بأحرفه السبعة من رسول الله ﷺ جمع من الصحابة وتلقاه عنهم جمع غفير من التابعين، وهكذا إلى عصرنا هذا. ولقد اشتهر كثيرون من الصحابة بإقراء القرآن، منهم: أُبيّ بن كعب؛ وزيد بن ثابت؛ وعبد الله بن مسعود. . إلخ.

واشتهر من التابعين سعيدُ بن المسيب؛ وعروةُ؛ وسالم؛ وعطاء وسليمان ابنا يسار. . إلخ. وأناس كثيرون في كل بلدة من بلاد الإسلام. واشتهر بعد ذلك قراء كثيرون منهم السبعة وباقي العشرة، وغيرهم. وقد لقيَ بعضُ السبعة الصحابة والتابعين، مثل ابن عامر وابن كثير وعاصم. . إلخ.

وهذا كله ساعد على نقل القرآن بقراءاته إلينا متواتراً.

الثاني عشر: لم يقل أحدٌ من العلماء أن الأحرف السبعة هي القراءات السبع المنسوبة إلى ابن عامر وابن كثير. . إلخ. إنما كان ذلك وهماً توهمته العامة من عدد السبعة الموجود في كل من القراءات السبع والأحرف. وليست القراءاتُ السبع إلا بعضَ ما تواتر واشتهر من الأحرف. لأن الأحرفَ السبعةَ لما نقلها الصحابة إلى من بعدهم تداخلت في بعضها، حتى غدا القاريء المتلقي عن عدد من الصحابة يقرأ بقليل من حرف هذا وبعض من حرف ذاك. . فتعددت القراءات المتلقاة عنهم، لكن جميعها لا يخرج عن الأحرف السبعة.

والحكم الاجتهادي العام هو أن الأحرف أعم من جميع القراءات الثابتة عموماً مطلقاً وأن القراءات أخص منها، فالنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق. والله أعلم.

مقترحات تتصل بالموضوع:

لما كان القرآن الكريم المعجزة الخالدة وكتاب الهداية الإلهية؛ فقد وجب على المسلمين أن يبذلوا كل ما في وسعهم للحفاظ عليه؛ وتقوية الصلة به والاستزادة من الثقة فيه. فبذلك يعزهم الله كما أعز أباءَهم، وبتركه ينخذلون ويتفرقون. فمن الواجب على الأمة الإسلامية التماس الوسائل الكفيلة بذلك. ونحن نقترح بهذا الصدد ما يلي:

أولاً: يجب على المسلمين أن يلقنوا أولادهم القرآن، وأن يُعوِّدوهمُ العناية به. لأنه المصدر الإسلامي الأول، الذي به تعرف الشريعة الإلهية الخالدة. ويجب على الناشئة من أبناء المسلمين أن يتلقوا القرآن من أفواه القُراء، وأن يقرءوا عليهم ما تلقنوه ــ على النحو الذي حصل في معارضة القرآن بين سيدنا رسول الله ﷺ، وبين ملك الوحي جبريل عليه السلام. فإنْ لم يكن ذلك فلا أقل من تتبع القاريء في المصحف أثناء الاستماع إلى التلاوة في المذياع ــ لأن القراءة بالمصاحف حسبما يُعرف من الخط، وبدون تلقٍ من قاريء؛ غير جائزة، لافتراق الخط المتداول عن خط المصاحف العثمانية. ولأن القراءة طريقة مأثورة عن رسول الله ﷺ، والتقيُّد بها واجب شرعاً.

بل يجب الحرص على وجود فئة من كل جيل تحفظ القرآن بقراءاته غيباً، تلقياً عمن قبلهم من القراء، لتتصل سلسلة التواتر في حفظ القرآن إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وبهذا وغيره من وسائل حفظ القرآن، تثبت أقدام الأجيال الإسلامية المتعاقبة على الحق الذي أنزله الله، ويُحال دون انسلاخهم من الدين، وانغماسهم في الحياة البهيمية التي جلبها الكفر والضلال لغيرهم من الشعوب.

ثانياً: ينبغي على المؤتمر الإسلامي الذي تشترك فيه كافة الدول الإسلامية، أن يُعنى بدراسة الوسائل الناجعة لنشر القرآن بين المسلمين على نطاق واسع، لأنه السبيل الوحيد لرأب الصدع وتوحيد الصف وجمع الكلمة.. إلخ. ومن ذلك أن يتبنى أعضاؤه السعي لدى حكوماتهم لتخصيص ساعتين أسبوعيتين ــ على الأقل ــ للقرآن الكريم فقط، في كافة المدارس والجامعات، الحكومية والأهلية. وأن توضع لذلك مناهج جيدة. تُعنى بالقرآن الكريم تلاوة واستحفاظاً وتفسيراً وبياناً لأهم مسائل علوم القرآن.

ولا غنى للناشئة عن ساعة أسبوعية ثالثة لمعرفة واجباتهم الإسلامية ودراسة أهم الموضوعات التي يحتاجها الفرد والمجتمع المسلم.

ثالثاً: ونقترح على المجلس الإسلامي الأعلى بالقاهرة أن يواصل باهتمام بالغ نشر الكتب التي تبين عقيدة المسلمين وما يتصل منها بالقرآن الكريم وعلومه. وفق المستويات الثقافية المتنوعة. وذلك صيانة للدين وللإيمان في صدور المسلمين.

رابعاً: أن تتولى أجهزة الإعلام إذاعة بعض القراءات المقطوع بصحتها سوى القراءات السبع، وهي القراءات الثلاث المتممة للعشر.، حتى يتلاشىٰ من أذهان العامة مفهوم القراءات السبع كتفسير للأحرف السبعة التي أنزل الله القرآن عليها.

خامساً: لما كان القرآنُ عمادَ الإسلام فقد وجب على علماء المسلمين أن يتنبهوا إلى ما يشاع حوله من أراء وما يثار من مشكلات، وأن يُحكموا الإجابة ويخرسوا أصحاب الأهواء، فقد أوجب الله عليهم أن يكتموا ما علَّمهم.

ولما كان الحديث عن القرآن بهذه الدرجة من الأهمية والخطورة فقد وجد فيه المستشرقون كما وجد فيه أهل الإلحاد من قبل توطئة الطريق ليدخلوا على المسلمين في عقيدتهم ودينهم ما يُحلون به عرى الإسلام. وليس في هذا المقام أجود من قول أحد علماء القرن الهجري الماضي ــ رحمه الله تعالى ـ إذْ قال:

«ونرى في المدة الأخيرة اهتماماً خاصاً لمستشرقي الغرب بنشر مؤلفات علماء الإسلام الأقدمين مما يتعلق بالقرآن وعلومه، من كتب القراءة وكتب الرسم وشواذ القراءات وكتب الطبقات، بل يواصلون سعيهم في ذلك وفي نشر ما للأقدمين من المؤلفات في الحديث والفقه واللغة، إلى غير ذلك من المشرقيات. ومسعى أغلبيتهم ينم عن قصدهم لإحياء عهد الصليبيين بطريقة

أخرى في الحملات الممتلئة تعصباً وجهلاً نحو النور الوضاء الذي أشرق من القرآن الكريم على هذه الكرة المظلمة، حتى استنارت البصائر بذلك النور الوهاج. فدخل الناس في دين الله أفواجاً. فتبدلت الأرض غير الأرض. وغاية هذا الفريق مكشوفة جداً مهما تظاهروا بمظهر البحث العلمي البريء كذباً وزوراً وخداعاً»(١).

ولقد نبهنا من قبل على أن الطعن بالقرآن خطة استشراقية مرسومة يُعمل بها منذ القرن الماضي. وهي تستهدف القضاء على الإسلام في قلوب أهله. وطالما افتتح المستشرقون المعركة على هذه الجبهة، فقد وجب أن يقوم علماء أشداء على سد هذا الثغر الخطير، للدفاع عن حمى الإسلام، وأخذ الطريق على العدو وإحباط خططه الماكرة في الحرب الفكرية الاعتقادية.

لذلك اقترح على هيئة التدريس في كلية أصول الدين أن تُكلف طلابها بتحضير رسائلهم في الموضوعات التي تطرق إليها المستشرقون «تسهر» وغيره. وليبالغ أساتذة الكلية الأفاضل في الاهتمام بالإشراف على هذه الرسائل وتوجيهها؛ صيانة للإسلام وذوداً عن حياضه.

سادساً: لما كان الطعن في القرآن وقراءاته يخدم ذلك الغرض الصليبي الاستعماري الخبيث. فإنا نستبعد أن يرتضيه لنفسه عالم أزهري مسلم كالأستاذ المشرف على رسالة الماجستير المردودة. ولا شك أنه كان خاطئاً في موافقته على الرسالة والرضا بها وتقييمها ثم الدفاع عنها. على أن بوادر تراجع مباركة قد بدت أخيراً في موقفه من الرسالة وفي كتبه الشخصية إلى بعض العلماء المخلصين. لكن هذا غير كاف لغسل الحوبة. بل لا بد للأستاذ الكريم ــ بعد أن أخلص وجهته لله تعالى ــ أن يتولى بنفسه إصدار

---

(١) أقول: علماً بأنه لا يوثق بتحقيقات معظمهم لرقة أمانتهم العلمية، ولجهلهم بالعربية ووقوعهم في تصحيفات وأخطاء منكرة. كما لا يوثق بعزوهم إلى ما يعزون إليه، لقلة فهمهم كلام العرب، ولتعمد بعضهم التشويه والكذب.

كتاب يدافع فيه عن القرآن وعلومه أو الإشراف على رسالة أخرى تظهر وجه الحق في الموضوع.

كما لا بد للآنسة المسلمة الحريصة على دينها وأمتها «كاتبة الرسالة المردودة» أن ترقب الله تعالى في كتابه وعماد شريعته الخالدة، وأن تستوفي الموضوع بحثاً ودراسة مستعينة بالمختصين من العلماء، مما يهيء لها الفرصة الطيبة للإقلاع عن آرائها بقناعة ذاتية. وعندئذ فقد لزمها أن تصدر بحثاً تعلن فيه عما توصلت إليه.

هذه هي السبيل القويمة في العودة إلى الحق، فالحق أحق أن يُتبع، والرجوع عن الخطأ فضيلة. والتوبة إلى الله كرامة. قال الله تعالى: ﴿وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تفعلون. ويستجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله، والكافرون لهم عذاب شديد﴾ «سورة الشورى: آيتا ٢٥ ــ ٢٦».

وفي الختام أحمد الله تعالى حقّ حمده؛ أن وفقني لتأليف هذا الكتاب من نيفٍ وعشرين سنة، ثم أذن بفضله وكرمه أن يخرج ــ من رفوف مكتبة كلية أصول الدين بالأزهر ومكتبات بعض العلماء الفضلاء ــ إلى رحاب النشر الإسلامي العام، فأحمد الله على جميع ألوان إكرامه وإنعامه.

وأسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن ينفعني وأولادي وأهلي والمسلمين بالقرآن العظيم؛ ويجعله نوراً لنا في الدنيا ويوم الدين، وأن يوفقنا دائماً لخدمة القرآن العظيم وسنة النبي الكريم وعلومهما، وأن يفتح لي في ذلك فتحاً مبيناً قريباً ﴿وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب﴾.

— ١ —

فهرس الآيات القرآنية

(٣)

سورة آل عمران

رقم الآية		الصفحة
	(١٣)	
	سورة الرعد	
٢٩	﴿طوبى لهم وحسن مآب﴾	٢١٥
٣١	﴿أفلم ييئس الذين﴾	١٥١
	(١٤)	
	سورة إبراهيم	
٤	﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه...﴾	٣٤، ٣٥، ٥٨
٨	﴿أن الله لغني حميد﴾	١٥٤
١٧	﴿وما هو بميت﴾	٣٠٥
	(١٥)	
	سورة الحجر	
٢	﴿ربما يود الذين كفروا﴾	٢٠١
٩	﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾	٢٤٣، ٢٥٠، ٢٨٢، ٣١٥، ٣٣٣
٤٩	﴿نبىء عبادي أني أنا الغفور الرحيم﴾	١٢٤
	(١٦)	
	سورة النحل	
١٧	﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق﴾	١٢٣
٤٣	﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾	١٠٠
٦٤	﴿وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم...﴾	٣٥
	(١٧)	
	سورة الإسراء	
١٤	﴿اقْرأ كتابك كفى بنفسك اليوم...﴾	١٢٤
٢٣	﴿وقضى ربك﴾	٢١٠
٨٨	﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن...﴾	٢٥١
١٠٢	﴿لقد علمت ما أنزل هؤلاء﴾	١٥٧، ٢١٢
	(١٨)	
	سورة الكهف	
٦٦	﴿فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا...﴾	٢١
٧٩	﴿كل سفينة غصبا﴾	٣٢٥

— ٢ —

فهرس الأحاديث النبوية

ـ ٣ ـ

فهرس الآثار

ـ ٤ ـ
ثبت المصادر والمراجع

(أ) القرآن وعلومه:

١ ـ القرآن الكريم، تنزيل العزيز العليم.

٢ ـ إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة، ط. مصر.

٣ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد الدمياطي البناء، ط. مصطفى البابي، مصر.

٤ ـ إعجاز القرآن، مصطفى صادق الرافعي، طبعة سادسة، مصر.

٥ ـ الإبانة، مكي بن أبي طالب، ط. مصر.

٦ ـ الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، طبعة ثالثة بمصر.

٧ ـ الانتصار، محمد بن الطيب الباقلاني، مخطوط.

٨ ـ البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ط. مصر.

٩ ـ تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

١٠ ـ تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لابن جرير الطبري، ط. دار المعارف بمصر.

١١ ـ تفسير القاسمي (محاسن التأويل) محمد جمال القاسمي، ط. مصر.

١٢ ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي، ط. دار الكتب المصرية.

١٣ ـ التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن جزي، ط. مصر.

١٤ ـ التبيان لبعض المباحث المتعلقة بعلوم القرآن، طاهر الجزائري، ط. مصر.

١٥ ـ الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين، سليمان الجمل، ط. بولاق.

١٦ ـ القراءات واللهجات، عبد الوهاب حمودة، ط. مصر.

١٧ ـ الكلمات الحسان، محمد بخيت المطيعي، المطبعة الخيرية للخشاب، مصر.

١٨ ـ مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ط. بيروت.

١٩ ـ معنى حديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، لأبي الفضل عبد الرحمن الرازي، مخطوط.

٢٠ ـ مقدمة تفسير ابن عطية، مقدمة في علوم القرآن، ط. مصر.

٢١ ـ مقدمة كتاب المباني، مقدمة في علوم القرآن، ط. مصر.

٢٢ ــ مناهل العرفان، عبد العظيم الزرقاني، طبعة ثالثة بمصر.
٢٣ ــ منجد المقرئين ومرشد الطالبين، محمد بن الجزري، ط. مصر.
٢٤ ــ منهج الفرقان في علوم القرآن، محمد علي سلامة، مطبعة شبرا، مصر.
٢٥ ــ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية، ط. وزارة الأوقاف بالمغرب.
٢٦ ــ المرشد الوجيز، عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، ط. دار صادر ببيروت سنة ١٣٩٥هـ.
٢٧ ــ النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ط. مصر.
ــ فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، ابن الجوزي ــ دار البشائر الإسلامية، بيروت.

(ب) الحديث وعلومه:

٢٨ ــ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، السيوطي، طبعة أولى.
٢٩ ــ تيسير الوصول إلى جامع الأصول، ابن الديبع الشيباني، ط. مصر.
٣٠ ــ جامع الترمذي، مطبعة الصاوي.
٣١ ــ زهر الربى شرح المجتبى، السيوطي، المطبعة الميمنية.
٣٢ ــ سنن أبي داود، المطبعة التجارية.
٣٣ ــ سنن النسائي، المطبعة الميمونية.
٣٤ ــ صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، بحاشية السندي، ط. عيسى البابي الحلبي، مصر.
٣٥ ــ صحيح مسلم بن الحجاج، المطبعة الأزهرية.
٣٦ ــ عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي لابن العربي، ط. الصاوي.
٣٧ ــ علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، ط. حلب.
٣٨ ــ فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، المطبعة الخيرية للخشاب، مصر.
٣٩ ــ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، ط. مصر.
٤٠ ــ مستدرك الحاكم، ط. الهند.
٤١ ــ مسند الإمام أحمد، المطبعة الميمنية، مصر.
٤٢ ــ المصنف، عبد الله بن أبي شيبة، مخطوط، دار الكتب الظاهرية، دمشق.
٤٣ ــ المنهاج شرح صحيح مسلم، النووي، المطبعة الأزهرية.
٤٤ ــ النهاية في غريب الأثر، ابن الأثير، المطبعة الخيرية للخشاب.

(جـ) أصول الفقه:

٤٥ ــ تسهيل الوصول إلى علم الأصول، محمد عبد الرحمن محلاوي، ط. مصر.

٤٦ ــ الرسالة للإمام الشافعي، ط. مصطفى البابي الحلبي، مصر.
٤٧ ــ فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، عبد العلي الأنصاري، ط. مصر.

(د) اللغة العربية وعلومها:

٤٨ ــ أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، سعيد الأفغاني، طبعة ثانية، دمشق.
٤٩ ــ ألف باء، للبلوي، ط. مصر.
٥٠ ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ط. ثالثة، مصر.
٥١ ــ تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، ط. مصر.
٥٢ ــ الخصائص، عثمان بن جني، دار الكتب المصرية.
٥٣ ــ شرح شذور الذهب، ابن هشام، طبعة عاشرة.
٥٤ ــ الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، المكتبة السلفية، مصر.
٥٥ ــ العصر الجاهلي، شوقي ضيف، ط. دار المعارف، مصر.
٥٦ ــ لسان العرب، ابن منظور، ط. بيروت.
٥٧ ــ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ط. ثالثة، مصر.
٥٨ ــ المصطلحات العلمية في اللغة العربية، الأمير مصطفى الشهابي، طبعة ثانية ــ الترقي، دمشق.
٥٩ ــ المعرّب من الكلام الأعجمي، الجواليقي، ط. دار الكتب المصرية.

(هـ) التاريخ والتراجم:

٦٠ ــ تاريخ الإسلام السياسي، حسن إبراهيم حسن، ط. مصر.
٦١ ــ تذكرة الحفاظ، الذهبي، الطبعة الثانية، الهند.
٦٢ ــ تهذيب التهذيب، ابن حجر، ط. الهند.
٦٣ ــ طبقات القراء، الذهبي، مخطوط.
٦٤ ــ غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد الجزري، ط. مصر.
٦٥ ــ ميزان الاعتدال، الذهبي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

(و) موضوعات متنوعة:

٦٧ ــ الثقافةُ الإسلامية والحياةُ المعاصرة، مجموعة أبحاث مؤتمر برنستون، ١٩٦٣، ط. مصر.
٦٨ ــ مذاهب التفسير الإسلامي، اجنتس جولد تسهر، معرب، ط. مصر.
٦٩ ــ مزاعم حول قراءات القرآن، محمد صادق عرجون، ط. مصر.

— ٥ —

مسرد الأبحاث

الموضوع	الصفحة

البحث الأول

أحاديث إنزال القرآن على سبعة أحرف

الموضوع	الصفحة

من الإنتاج العلمي للمؤلف

(أ) في التأليف العلمي :

□نبوة محمد صلّى الله عليه وسلم في القرآن ــ ط. ثانية. مكتبة الطالب الجامعي ــ مكة المكرمة.

□المعجزة الخالدة ــ ط. ثانية. مكتبة الطالب الجامعي ــ مكة المكرمة.

□الشورى في الإسلام ــ معد للطباعة.

□شَغَفُ الرسول وأصحابه بحفظ القرآن أساس تواتره ــ (بحث واسع في مجلة كلية الشريعة، العدد السادس، ١٤٠٣هـ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة).

□مزايا القرآن العظيم.

□وحي الله، حقائقه، وخصائصه، نقض مزاعم المستشرقين، طبعة ثانية، مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة.

□التربية الإسلامية بالاشتراك ــ طبع وزارة التربية السورية ١٩٦٧م.

□الأحرف السبعة في القرآن ــ تحت الطبع.

(ب) في تحقيق التراث الإسلامي :

□تفسير سورة الملك، لأحمد بن سليمان بن كمال باشا. ط. أولى. دار البشائر الإسلامية.

□تفسير سورة النصر، للإمام عبد الرحمن بن رجب الحنبلي. طبع في إدارة إحياء التراث الإسلامي بقطر.

□فنون الأفنان في عيون علوم القرآن ــ للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ــ ط. دار البشائر الإسلامية. بيروت.

□التيسير لحفظ مذاهب القراء السبعة ــ للإمام أبي عمرو عثمان الداني ــ تحت الطبع.

٣٠ / ٦٦ / ٢ / ٩٤

